الدُّرَرُ السَّنيَّة

في تنزيه الله عن كل صفات الجسمية

أقوال الصحابة والسلف والخلف في تنزيه الله
عن الشكل والأعضاء والمكان والكيفية

الشيخ الشريف
جميل بن محمد علي حليم الأشعريّ
رئيس جمعية المشايخ الصوفية
دكتور محاضر في العقائد والفرق والسّير

شركة دار المشاريع

الطبعة الأولى
١٤٤٦هـ ـ ٢٠٢٥ر

شركة دار المشاريع

بيروت ـ لبنان

العنوان: المزرعة، بربور، شارع ابن خلدون،
بناية الإخلاص
تلفون وفاكس: ٣١١ ٣٠٤(١ ٩٦١)٠٠
صندوق بريد: ٥٢٨٣ ـ ١٤ بيروت ـ لبنان

شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

+961 3 006 078
+961 3 673 946
info@sheikhjamilhalim.com
sheikhjamilhalim@gmail.com

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الملك العزيز العلّام، المنزَّه عن الكيف والأين والمكان، القدُّوس المُتعالي عن مُشابَهة الأنام، سبحانه لا تُحيط به العقول والأفهام، ولا تُدرِكه الخواطر والأوهام، له الحمدُ في الأُولى والآخرة وله الحمدُ وإليه تُرجَعون.

وأشهد أنّ سيّدنا محمّدًا عبد الله ورسولُه الذي مَحَق به أوثانًا وأصنامًا، وأزهَق ببِعثَته أنصابًا وأزلامًا، وغفَر به لِمَن ءامَن بنُبوّته واقتدَى بشريعته ءاصارًا وءاثامًا، صلّى الله عليه وعلى ءالِه وصَحبِه الذّابّين عن حِياض الدّين، القائِمين بأمرِ الله حتى أتاهُم اليَقِين.

وبعدُ،

فقد قال الله تعالى: ﴿**كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ**﴾ [سورة ءال عمران: ١١٠]، وقد صحَّ عن رسولِ الله ﷺ أنّه قال: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي**» أي شَرِيعتِي «**وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، فَتَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»(١).

فهذا أمرُ الله تعالى وأمرُ رسولِه ﷺ كلٌّ مِنهُما بَيّنٌ صريحٌ داعٍ إلى حِماية دِين الله عزّ وجلّ والذَّبّ عنه لا سيّما عن عَقيدتِه؛ كيف لا، والنِّضال دُون بيضةِ عقيدة الإسلامِ والانتداب لنُصرتِها وحراستها بالمحافظة عليها ونشرِها وردّ الشُّبهات عنها أمرٌ ضروريٌّ واجبٌ لا بُدّ منه، لا سيّما وأنّ أعداءَ الإسلامِ المنتسبِين إليه المتستّرين بسِتاره بُهتانًا لا يَفْتُرون عن نَقضِ عُراه عُروةً عُروةً.

وإنّ مِن أشدّ أعداءِ الدّين فسادًا في الأرضِ وأكثرِهم تلبِيسًا على عامّة المسلمين فِرَقَ أهلِ التجسيم والتشبيه - أعاذَنا اللهُ مِن شَرّهم ووقانا مِن تَلبِيسهم - فلقَدْ دأَبوا ليل نهارٍ عملًا على نَشر عقيدتِهم الفاسدة الّتي

(١) **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الرسالة العالمية - دمشق، (١/ ٤٤٩)، حديث (٣٣٦).

بنَوها على تشبيه الله بخَلقِه – والعياذُ باللهِ مِن الكُفر – فتَبِعُوا مُتشابِهَ النُّصوصِ طلبًا لاعتقاد ظواهرِها ممّا يُوهِمُ الجِسميّة والتحيُّز والتغيُّر حتّى قرّرُوا أنّ البارئ الخالِقَ تعالَى جِسمٌ له حَدٌّ ومُجسَّمٌ وصُورةٌ مُصوَّرةٌ ذاتُ وجهٍ حقيقيّ وعينٍ جارِحةٍ ويَدٍ عُضوٍ وجَنْبٍ عُضوٍ ورِجلٍ حقيقيّةٍ وإصبعٍ يَتحرَّك، تعالى الله عن ذلك كُلِّه، ومِنهُم مَن أَرْبَى على ذلك ومِنهُم مَن نَقَصَ، لكنّ كُلَّهم في مَهاوِي التجسيمِ واقِعٌ ومَهالِك التشبيهِ تائهٌ وعن دائرة الإسلامِ وحُدود الإيمانِ خارجٌ.

ولمّا رأينا أنّ أهلَ التجسيمِ والتشبيهِ لا يَرْعَوُون عن الكذِب على الله وعلى رسولِه، ولا يَنكفُّون عن نسبةِ الجهةِ والجلوسِ والتحيُّز والاستقرار إلى الله تعالى، ولا يَنقطِعُون دُونَ اعتقادِهم أنّ الله فوقُ على العرش بذاتِه فوقيّة تحيُّز، بل ويَزِيدون سَفهًا وحُمقًا وزُورًا في ادّعاءِ أنّها عقيدةُ الأنبياءِ والصحابة وسلَفِ الأمّة، كان واجبًا القيامُ بالذَّبّ عن حِياضِ الدّين، ورَدّ دعوى أولئك المُناوِئين، ونَشر أقوال الصحابة والأئمّة الأربعة وتابعِيهم مِن صالِح السلَف ومَن سارَ على قدَمِهم مِن الخلَف في نُصرة راية التنزيه وقَمْع بدعة التجسِيم والتَّشبيه؛ وقد حشَدْنا أقوالَ أعلام أهلِ السُّنّةِ المصرّحة بتنزيه اللهِ عن المكان والحيّز والاستقرارِ والتكيُّفِ مُرتَّبةً مِن لَدُن الصحابةِ إلى المتأخّرين مِن علماءِ الأمّة وأعلامها، فقهاء ومحدّثين وأصوليّين ومتكلّمين، وأسمَيانا هذا المجموعَ المبارك «**الدُّرَر السُّنِّيّة في تنزيهِ الله عن كلّ صِفاتِ الجِسمِيّة**».

فحَرِيٌّ بنا معاشرَ المسلمين، الخاصّة والعامة، الأشاعرة والماتريديّة، أن نتمسّك بمنهجِ الأئمّة الأتقياء الأنقياءِ الأعلامِ السائرين على طريقِ نبيّنا محمدٍ ﷺ، وأن نتعاوَن على حمايةِ عقيدة المسلمين كما تعاوَنوا في ذلك، ونَرُدّ عن الدّين ما استطَعنا، فتمسَّكْ أخي القارئ بهذا السِّفر فإنّه على قِلّة أوراقِه ناشرٌ لذخائرَ تمتّع عيون الناظرين وتُثْلِج صدور المؤمنين وتُعِينُ المُنافحِين عن عقيدة المسلمين، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكّلتُ وإليه أنيبُ.

التوطئة
الميزان في بيان عقيدة أهل الإيمان

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلَّم وشرَّف وكرَّم على سيِّدنا محمَّد، الحبيبِ المحبوبِ، العظيمِ الجاهِ، العالي القَدرِ طه الأمينِ، وإمامِ المرسلينَ وقائدِ الغُرِّ المحَجَّلِينَ، وعلى ذُرِّيَّتِه وأهلِ بَيتِه المَيامِين المكرَّمين، وعلى زوجاتِه أمَّهات المؤمنِين البارّاتِ التَّقِيَّات النَّقِيَّات الطاهراتِ الصَّفِيَّات، وصحابَتِه الطيِّبِين الطَّاهرِين، ومَن تَبِعَهُم بإحسانٍ إلى يَومِ الدِّين.

أما بعدُ، فهذه عقيدةُ كلِّ الأمّة الإسلاميةِ سلَفًا وخلفًا، وهي المرجع الذي تُعْرض عليه عقائدُ الناس، فمن خالفها أو كذبها لا يكونُ من المسلمينَ، وهي ميزان الحقِّ الذي يَكْشِفُ زيْفَ الباطلِ وزيغَهُ، فكان لا بُدَّ من هذا البيان المهمِّ لخصوصِ الغَرضِ وعمومِ النَّفْعِ؛ وعليه:

اعلم أرشدَنا اللهُ وإياكَ أنهُ يجبُ على كلِّ مكلفٍ أن يعلمَ أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ واحدٌ في ملكِهِ، خلقَ العالَمَ بأسرِهِ العلويَّ والسفليَّ والعرشَ والكرسيَّ، والسمٰواتِ والأرضَ وما فيهمَا وما بينهُمَا. جميعُ الخلائِقِ مقهورونَ بقدرتِهِ، لا تتحرَّكُ ذرةٌ إلا بإذنِهِ، ليس معهُ مُدَبِّرٌ في الخلقِ ولا شريكٌ في الملكِ، حي قيومٌ لا تأخذُهُ سِنَةٌ ولا نومٌ، عالمُ الغيبِ والشهادةِ لا يخفى عليه شىء في الأرضِ ولا في السماءِ، يعلمُ ما في البرِّ والبحرِ، وما تسقطُ من ورقةٍ إلا يعلمُهَا، ولا حبةٍ في ظلماتِ الأرضِ ولا رطبٍ ولا يابسٍ إلا في كتابٍ مبينٍ.

أحاطَ بكلِ شىء علمًا وأحصَى كلَّ شىءٍ عددًا، فعالٌ لما يريدُ، قادرٌ على ما يشاءُ، له الملكُ وله الغِنى، وله العِزُّ والبقاءُ، وله الحكمُ والقضاءُ، وله الأسماءُ الحسنى، لا دافعَ لما قضَى، ولا مانعَ لما أعطَى، يَفْعَلُ في ملكِهِ ما يريدُ، ويَحْكُمُ في خَلْقه بما يشاءُ، لا يَرجُو ثوابًا ولا يخافُ عقابًا، ليس عليهِ حقٌّ يلزَمُهُ ولا عليهِ حُكْمٌ، وكلُّ نِعمةٍ منْهُ فَضْلٌ وكل نِقْمةٍ منه عَدْلٌ، لا يُسأَلُ

عمّا يَفْعَلُ وهم يُسْألونَ. مَوجودٌ قبلَ الخَلْقِ، ليسَ لهُ قبلٌ ولا بعدٌ، ولا فوقٌ ولا تحتٌ، ولا يمينٌ ولا شمالٌ، ولا أمامٌ ولا خلفٌ، ولا كلٌّ ولا بعضٌ، ولا يقالُ متى كانَ ولا أينَ كانَ ولا كيفَ، كانَ ولا مكانَ، كوَّنَ الأكوانَ، ودبَّرَ الزمانَ، لا يتقيَّدُ بالزمانِ، ولا يتخصَّصُ بالمكانِ، ولا يشغَلُهُ شأْنٌ عن شأنٍ، ولا يلحقُهُ وهمٌ ولا يكتنِفُهُ عقلٌ، ولا يتخصَّصُ بالذّهنِ، ولا يتمثَّلُ في النفسِ، ولا يُتَصَورُ في الوهمِ، ولا يتكيفُ في العقلِ، لا تَلْحَقُهُ الأوهامُ والأفكارُ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

تنزَّه ربّي عن الجلوسِ والقعودِ والاستقرارِ والمحاذاةِ، الرّحمٰنُ على العرشِ استوى استواءً منزهًا عن المماسةِ والاعوجاجِ، خلقَ العرشَ إظهارًا لقدرتِهِ ولم يتَّخِذه مكانًا لذاتِهِ، ومن اعتقدَ أنَّ اللهَ جالسٌ على العرشِ فهو كافرٌ، الرّحمٰنُ على العرشِ استوى كما أخبرَ لا كما يخطرُ للبشرِ، فهو قاهرٌ للعرشِ مُتَصرّفٌ فيه كيف يشاءُ، تنزَّهَ وتقدَّسَ ربّي عن الحركةِ والسكونِ، وعن الاتصالِ والانفصالِ والقُربِ والبُعدِ بالحِسّ والمسافةِ، وعن التَّحوُّلِ والزّوالِ والانتقالِ، جلَّ ربّي لا تُحيطُ به الأوهامُ ولا الظُّنونُ ولا الأفهامُ، لا فِكرةَ في الرَّبِّ، خلق الخلق بقُدرته، وأحكمَهم بعِلْمه، وخَصَّهم بمشيئته، ودَبَّرَهم بحِكمَته، لم يكن له في خَلْقِهم مُعِين، ولا في تَدبِيرهم مُشِير ولا ظَهِير.

لا يلزمه (لِمَ)، ولا يُجاوِرُه (أين)، ولا يُلاصقُه (حَيث)، ولا يَحُلُّه (ما)، ولا يَعُدُّه (كَم)، ولا يَحصُره (متَى)، ولا يُحيطُ به (كَيف)، ولا يَنالُه (أيٌّ)، ولا يُظِلُّه (فَوق) ولا يُقِلُّه (تَحت)، ولا يُقابِلُه (حَدّ)، ولا يُزاحِمُه (عِند)، ولا يأخُذه (خَلْف)، ولا يَحُدُّه (أمام)، ولم يَتقدَّمُه (قَبْل)، ولم يَفُتْه (بَعد)، ولم يَجْمَعْه (كُلّ)، ولم يُوجِدْه (كان)، ولم يَفْقِدْه (لَيس).

لا إلٰه إلا هو، تقدَّسَ عن كلِّ صفاتِ المخلوقينَ وسِمَاتِ المحدَثينَ، لا يَمَسُّ ولا يُمَسُّ ولا يُحَسُّ ولا يُجَسُّ، لا يُعرَفُ بالحواسِّ ولا يُقاسُ بالناسِ، نُوَحِّدُه ولا نُبَعِّضُه، ليس جسمًا ولا يتَّصِفُ بصفاتِ الأَجسام، فالمجسِّم كافر

بالإجماع وإن قال: «الله جسمٌ لا كالأجسام» وإن صام وصلى صورةً، فالله ليس شبحًا، وليس شخصًا، وليس جوهرًا، وليس عَرَضًا، لا تَحُلُّ فيه الأعراضُ، ليس مؤلَّفًا ولا مُرَكَّبًا، ليس بذي أبعاض ولا أجزاءٍ، ليس ضوءًا وليس ظلامًا، ليس ماءً وليس غَيمًا وليس هواءً وليس نارًا، وليس روحًا ولا له روحٌ، لا اجتماعَ له ولا افتراقَ.

لا تجري عليه الآفاتُ ولا تأخذُه السِّنَاتُ، منزّهٌ عن الطُّولِ والعَرْضِ والعُمْقِ والسَّمْك والتركيبِ والتأليفِ والألوانِ، لا يَحُلُّ فيه شىء، ولا يَنْحَلُّ منه شىء، ولا يَحُلُّ هو في شىء، لأنه ليس كمثله شىء، فمَن زعَم أنّ الله في شىء أو مِن شىء أو على شىء فقد أشْرَك، إذ لو كان في شىء لكان محصورًا، ولو كان مِن شىء لكان مُحدَثًا أي مخلوقًا، ولو كان على شىء لكان محمولًا، وهو معكم بعِلمِه أينما كنتم لا تخفى عليه خافية، وهو أعلم بكم منكم، وليس كالهواء مخالطًا لكم.

وكلَّم الله موسى تكليمًا، وكلامُه كلامٌ واحدٌ لا يتبعض ولا يتعدد ليس حرفًا ولا صوتًا ولا لغةً، ليس مُبتَدأً ولا مُختتَمًا، ولا يتخلله انقطاع، أزليٌ أبديٌ ليس ككلام المخلوقين، فهو ليس بفم ولا لسان ولا شفاه ولا مخارج حروف ولا انسلال هواء ولا اصطكاك أجرام. كلامُه صفةٌ من صفاتِه، وصفاتُه أزليةٌ أبديةٌ كذاتِه، وصفاته لا تتغيَّر لأنَّ التغيُّرَ أكبرُ علاماتِ الحدوثِ، وحدوثُ الصفةِ يستلزمُ حدوثَ الذاتِ، والله منزَّهٌ عن كل ذلك، مهما تصورت ببالك فالله لا يشبه ذلك، فصونوا عقائدَكم من التَّمَسُّك بظاهر ما تشابَه من الكتابِ والسنَّةِ فإنَّ ذلك من أصولِ الكفر، ﴿ فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ ، ومن زعم أن إلٰهنا محدودٌ فقد جَهِلَ الخالقَ المعبودَ، فالله تعالى ليس بقدر العرش ولا أوسع منه ولا أصغر، ولا تصِحُّ العبادة إلا بعد معرفة المعبود، وتعالى ربّنا عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات،

ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد خرج من الإسلام وكفَر.

﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾، ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦ ﴾، ﴿ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾، ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ﴾ ما شاء الله كان وما لم يشأْ لم يكن، وكلّ ما دخل في الوجود من أجسام وأجرام وأعمالٍ وحركاتٍ وسكناتٍ ونوايا وخواطر وحياة وموت وصحة ومَرَضٍ ولذّةٍ وألم وفَرَح وحزن وانزعاج وانبساط وحرارة وبُرودة ولُيونة وخشونة وحلاوة ومرارة وإيمانٍ وكفر وطاعة ومعصية وفوز وخسران وتوفيق وخذلان وتحركات وسكنات الإنس والجن والملائكة والبهائم وقطرات المياه والبحار والأنهار والآبار وأوراق الشجر وحبات الرمال والحصى في السهول والجبال والقفار فهو بخلق الله، بتقديره وعلمه الأزلي، فالإنس والجن والملائكة والبهائم لا يخلقون شيئًا من أعمالهم، وهم وأعمالهم خَلْق لله، ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦ ﴾، ومن كذَّبَ بالقدر فقد كفر.

ونشهد أن سَيّدَنا ونبيَّنا وعظيمنا وقائدَنا وقُرَّة أعيننا وغوثنا ووسيلتنا ومعلمنا وهادينا ومرشدنا وشفيعنا محمَّدًا عبدُه ورسولُه، وصفيُّه وحبيبُه وخليلُه، مَن أرسَلَه اللهُ رحمةً للعالمين، جاءنا بدين الإسلام ككُلِّ الأنبياء والمرسلين، هاديًا ومُبَشّرًا ونذيرًا وداعيًا إلى الله بإذنه قمرًا وهَّاجًا وسِراجًا مُنيرًا، فبلَّغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حقّ جهاده حتى أتاه اليقين، فعَلَّمَ وأرشدَ ونصحَ وهدى إلى طريق الحقِّ والجنَّة، ﷺ وعلى كلِّ رسولٍ أرسَلَه، ورضي الله عن ساداتنا وأئمتنا وقدوتنا وملاذنا أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر العشرة المبشرين بالجنة الأتقياء البررة وعن أمهات المؤمنين زوجات النبي الطاهرات النقيات المبرَّآت، وعن أهل البيت الأصفياء الأجلاء وعن سائر الأولياء وعباد الله الصالحين.

ولله الحمدُ والفَضلُ والمِنَّةُ أنْ هدانا لهذا الحقّ الّذي عليه الأشاعرة والماتريدية وكلُّ الأمّة الإسلامية، والحمدُ لله ربّ العالمين.

نُبْذَة تعريفِيَّة
بالشّيخ الدكتور جَمِيل حَلِيم

بقلم النّاشِر

هو السيّد الشريف رئيس جمعية المشايخ الصوفية الشيخ الدكتور عماد الدين أبو الفضل جميل بن محمد علي حليم، الحسينيُّ الأشعري الشافعي الرفاعي القادريّ.

تلقَّى العلوم والطرق عند علَّامة العصر وقدوة المحققين الحافظ الشيخ عبد الله بن محمد الهرري الشيبي العبدري ولزمه وصحبه واستفاد منه زمانًا طويلًا وكان يعيد دروسه وإملاءاته في كثير من مجالسه العامة والخاصة بطلبٍ منه رضي الله عنه، وقرأ وسمع وحضر في علوم شتّى على كثيرٍ من العلماء والفقهاء والمحدّثين من مشاهير البلاد كمكةٍ والمدينة وجدة ولبنان وسوريا والعراق ومصر وأندونوسيا وتركيا والمغرب واليمن والحبشة وغيرها، وأجازه كثيرٌ من العلماءِ والمحدِّثين والمشايخ في مختلف البلاد إجازةً عامةً مطلقةً وخاصَّة بكل ما تجوز لهم روايته وفي الطرق والإرشاد والتسليك وإقامة الختم والحضرة وتلقِين الأوراد.

وقد حاز الشيخ جميل على شهادتي دكتوراه، الأولى من الجامعة العالمية في لبنان تحت عنوان «السُّقوط الكبير المُدَوِّي للمُجَسِّم ابن تَيمِيةَ الحرَّاني» بتقديرٍ ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، والأخرى من جامعة مولاي إسماعيل بالمغرب تحت عنوان «التأويل في علم الكلام وضوابطه عند أهل السنة والجماعة» وذلك بتقدير مشَرِّف جدًّا.

وقد أولَى الشيخ جميل اهتمامه العلم والمطالعة وتأليفِ الكتب وتحقيق مصنَّفات العلماء في مكتبته «المكتبة الأشعرية العبدرية» في بيروت وقد حَوَت ءالاف الكتب المطبوعة والمخطوطة النادرة في

علـوم وفنـون شـتى بالإضافـة إلـى نشـاطاته الواسـعة وممارسـته الخطابـة فـي المسـاجد وإلقـاء المحاضـرات والمشـاركة فـي المؤتمـرات فـي لبنـان والخـارج والمحاضـرات في بعـض الجامعـات ومشـاركة النـاس في أفراحهـم وأتراحهـم، واسـتقباله المشـايخ وطلبـة العلـم وعمـوم النـاس. ولـم ينكفـئ عـن خدمـة النـاس ومخالطتهـم لنشـر الديـن والدعـوة والعلـم. وقـد بلغـت مؤلفاتـه ومصنَّفاتـه وتحقيقاتـه لبعـض الكتـب فـوق المائتـي كتـاب إلـى الآن.

وقـد قـرأ وسـمع على العلمـاء والمشـايخ وحصَّـل تلقّيًـا أكثـر مـن ثلاثمائة كتـاب في كل الفنـون والعلـوم ولله الفضـل والحمـد والمِنّـة ولا زال إلى اليـوم بعـونٍ مـن الله وتوفيـقٍ وتسـديدٍ قائمًـا على الخطابـة في المسـاجد والتدريس وإلقـاء محاضـرات فـي المسـاجد والجامعـات والمعاهـد وفـي مناسـبات النـاس العامـة كالجنائـز والتعـازي والأعـراس جوَّالًا على المحافظـات والبـلاد بذلـك، كمـا وأنـه شـارك وحضـر فـي كثيـرٍ مـن المؤتمـرات والمهرجانـات والاحتفـالات فـي كثيـرٍ مـن الـدول والبـلادِ بطلـب ودعـوة مـن أهلهـا، ولـه العديـد مـن المقابـلاتِ واللقـاءات في عـدد مـن وسـائل الإعـلام كالتلفزيـون والإذاعـة والمجـلَّات والصحـف، وهـو دكتـور أسـتاذ محاضـر فـي الجامعـة العالميـة فـي لبنـان، كمـا وأنـه يعقـد مجالـس الإقـراء والإسـماع فـي الأحاديـث المسلسـلة وكتـب الحديـث الشـريف كالكتـب السـبعة وغيرهـا مـن أمَّهـات الكتـب مـن العقائـد والأحـكام والفقـه والتَّصـوف وهـو أوَّل مـن أقْرَأَ صحيحي البخـاري ومسـلم في لبنـان مـن تلاميـذ الحافظ الهـرري، وقـد أقْرَأَ إلى الآن العشـرات مـن الكتـب والمؤلَّفـات الّتي حضـر فيهـا الجمّ الغفير مـن المشـايخ والدُّعـاة والأسـاتذة والدَّكاتـرة ومعلِّمـي ومعلمـاتِ المعاهـد والمـدارس وخطبـاء المسـاجد وطـلَّاب الكليَّـات والمعاهـد الشرعيَّة، وبعض هـذه المجالـس تبـث مباشـرة على مواقـع التواصـل وصفحـات الفايسـبوك وبعـض هـذه المجالـس والمحاضـرات شـاهدَها قريـبٌ مِـن ثلاثـةِ ملاييـن مشـاهِد.

كما وقد راسَله وهاتفه وكاتبه وشافهه عدد كبير من المشايخ والدكاترة والدّعاة والأساتذة والفقهاء والمحدثين لطلب وأخذ الإجازة منه، وإجازاته من كل بقاع الدنيا قاربت الألف إجازة بعضها مذكور ومفصَّلٌ في ثبته الموسوم بـ«جمع اليواقيت الغوالي من أسانيد الشيخ جميل حليم العوالي»، وقد طبع مرات ومعظم إجازاته وأكثرها التي جاءت بالمئات في ثبته الكبير المسمَّى بـ«المجد والمعالي من أسانيد الشيخ جميل حليم الغوالي».

هذا وقد خصَّهُ بعض العلماء وأحفاد رسول الله ﷺ من الأسَر الشريفة المشهورة وأصحاب الطرق من بلادٍ عدة بآثارٍ من آثار رسول الله محمَّد ﷺ، فحفظها في «الخزينة الحليمية». وفي كل عام يتبرك عشرات الآلاف من المسلمين في مختلف البلاد ببعض هذه الآثار الزكيّة المباركة العطرة، وقد حصل بذلك خيرٌ عظيم جسيمٌ كبير من دخول بعض النَّاس في الإسلام وظهرت حالات شفائيَّة سريعة وظاهرة جدًا حتى جُمِع بعضُها في كتابٍ طبع مرات وهو «أسرار الآثار النبويَّة أدِلّة شرعِيّة وحالات شِفائيّة» ولله الحمد والفضل والثناء والمنة والشكر الجزيل على ما أسدَى من الفضل العميم وصلى الله وسلَّم على سيدنا محمَّد وعلى كل النبيّين والمرسَلين وءالِ كلٍّ وصَحب كلٍّ وسائر عباد الله الصالحين[1].

بيروت، الخميس ٢٩ المحرَّم ١٤٤٢هـ

الموافِق ١٧ أيلول ٢٠٢٠ر

---

(١) للتواصل مع المؤلف راجع ما يلي: ‎+٩٦١٣٠٠٦٠٧٨‎/ ‎+٩٦١٣٦٧٣٩٤٦‎

info@sheikhjamilhalim.com :

sheikhjamilhalim@gmail.com

نَسَبُ الشّيخ الدكتور جَميل حَلِيم إِلى رَسُولِ اللّه ﷺ

هو السيد الشريف الحسيب النسيب الشيخ الدكتور عماد الدين أبو محمد جميل بن محمد الأشعري الشافعي الحسيني الرفاعي القادري ابن السيد محمد ابن السيد عبد الحليم ابن السيد قاسم ابن السيد أحمد ابن السيد قاسم ابن السيد عبد الكريم ابن السيد عبد القادر ابن السيد علي ابن السيد محمد ابن السيد ياسين ابن السيد إسماعيل ابن السيد حسين ابن السيد محمد ابن السيد إبراهيم ابن السيد عمر ابن السيد حسن ابن السيد حسين ابن السيد بلال ابن السيد هارون ابن السيد علي ابن السيد علي أبي شجاع ابن السيد عيسى ابن السيد محمد ابن أبي طالب ابن السيد محمد ابن السيد جعفر ابن السيد الحسن أبي محمد ابن السيد عيسى الرُّومي ابن السيد محمد الأزرق ابن السيد أبي الحسن الأكبر عيسى النقيب ابن السيد محمد ابن السيد علي العريضي ابن الإمام جعفر الصادق ابن الإمام محمد الباقر ابن الإمام السجاد علي زين العابدين ابن الإمام السبط السعيد الشهيد الحسين ابن السيدة الجليلة الزكية الطاهرة فاطمة البتول زوجة أمير المؤمنين أسد الله الغالب علي ابن أبي طالب عليه السلام وابنة رسول رب العالمين خاتم النبيين والمرسلين محمد صلوات الله وسلامه عليه إلى يوم الدين(١).

---

(١) وهذا نسبٌ شريفٌ صحيحٌ بلا مِرْيَةٍ مضبوط في كتاب جامع الدّرر البهيّة بأنساب القرشيّين في البلاد الشّاميّة، جمع الدكتور الشّريف كمال الحوت الحسيني، شركة دار المشاريع الطبعة الثانية (ص٣٣٢، ٣٣٣) تاريخ ٢٠٠٦ر - ١٤٢٧هـ، وفي كتاب غاية الاختصار في أنساب السادة الأطهار، ويليه المستدرك الطبعة الثالثة (ص١) ١٤٣٤هـ - ٢٠١٠م، وفي كتاب الحقائق الجليّة في نسب السّادة العريضية (ص٤٣٣، ٤٣٤) كلاهما للدكتور الوليد العريضي الحسيني البغدادي.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فَصلٌ
في معنى المكان

قال اللغوي **الراغب الأصبهاني** في كتابه **المفردات في غريب القرءان**: «**المكان عند أهل اللغة الموضع الحاوي للشىء، وعند بعض المتكلّمين أنّه عرض، وهو اجتماع جسمين حاو ومحويّ، وذلك أن يكون سطح الجسم الحاوي محيطا بالمحويّ، فالمكان عندهم هو المناسبة بين هذين الجسمين**»(١).

وقال الفقيه اللغوي **الفيروزءابادي** في كتابه **القاموس المحيط** ما نصه: «**المكان: الموضع، ج: أمكنة وأماكن**»(٢).

وقال العلامة **كمال الدين أحمد بن حسن** المعروف **بالبياضي** الحنفي في **إشارات المرام** ما نصه: «**المكان هو الفراغ الذي يشغله الجسم**»(٣).

وقال الشيخ يوسف بن سعيد بن إسماعيل الصفتي المالكي في حاشيته على **العشماوية** ما نصه: «**قال أهل السنة: المكان هو الفراغ الذي يشغله الجسم**»(٤).

---

(١) المفردات في غريب القرءان، ابو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني، دار القلم - دمشق، (ص٧٧٢-٧٧٣).

(٢) القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب بن السراج الفيروزءابادي، المكتبة العصرية - بيروت، مادة: «م ك ن»، (ص١٤٦٨).

(٣) إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين، القاضي كمال الدين أحمد بن حسن بن سنان الدين البياضي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص١٦٥).

(٤) حاشية العلامة الصفتي المالكي على الجواهر الزكية في حل ألفاظ العشماوية، يوسف

وقال خاتمة اللغويين الإمام الحافظ **محمد مرتضى الزَّبِيدِيُّ** الحنفي في **تاجِ العروسِ**: «**المكان: الموضع الحاوي للشيء**»[١].

وقال الشيخ **سلامة القضاعي العزامي** في كتابه **فرقان القرءان بين صفات الخالق وصفات الأكوان** ما نصه: «**المكان هو الموضع الذي يكون فيه الجوهر على قدره**»[٢].

وقال شيخنا المحدث الأصولي المتكلم الشيخ **عبد الله بن محمد بن يوسف الهرري** الشافعي الأشعري المعروف **بالحبشي** ما نصه: «**المكان هو ما يأخذه الحجم من الفراغ**»[٣].

ابن سعيد بن إسماعيل الصفتي المالكي، دار ابن حزم - بيروت، (١/ ١٠٦).

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزبيدي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، مادة (م ك ن)، (٣٦/ ١٨٩).

(٢) فرقان القرءان بين صفات الخالق وصفات الأكوان، سلامة القضاعي العزامي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (ص٦٢).

(٣) أملاها وكررها في العديد من دروسه ومجالسه.

فَصلٌ
في معنى الجهة

قال اللغوي الشيخ **محمد بن مكرم المعروف بابن منظور في لسان العرب** ما نصه: «**والجهة والوجهة جميعًا: الموضع الذي تتوجه إليه وتقصده**»[١].

وقال الفقيه اللغوي **الفيروزءابادي** في كتابه **القاموس المحيط** ما نصه: «**والجهة بالضم والكسر: الناحية كالوَجْهِ والوِجْهَةِ بالكسر، ج: جهات**»[٢].

وقال الشيخ **مصطفى بن محمد** الرومي الحنفي المعروف **بالكستلي** في **حاشيته** على **العقائد النسفية** ما نصه: «**قد يطلق الجهة ويراد بها منتهى الإشارات الحسية أو الحركات المستقيمة فيكون عبارة عن نهاية البعد الذي هو المكان، ومعنى كون الجسم في جهة: أنه متمكن في مكان يلي تلك الجهة، وقد يسمى المكان الذي يلي جهة ما باسمها، كما يقال: فوق الأرض وتحتها، فيكون الجهة عبارة عن نفس المكان باعتبارِ إضافةٍ ما**»[٣].

وقال العلامة **البياضي** في **إشارات المرام** ما نصه: «**والجهة اسم لمنتهى مأخذ الإشارة ومقصد المتحرك فلا يكونان إلا للجسم والجسماني، وكل ذلك مستحيل** - أي على الله - **كما مر بيانه**»[٤].

---

(١) لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري ، دار صادر - بيروت، (١٣/ ٥٥٦).

(٢) القاموس المحيط، الفيروزءابادي، مادة: «و ج هـ»، (ص١٦٤٣).

(٣) حاشية الكستلي على العقائد النسفية، مصطفى بن محمد الرومي الحنفي المعروف بالكستلي، المطبوع ضمن كتاب المجموعة السنية على شرح العقائد النسفية، دار نور الصباح - تركيا، (ص٢٤٩-٢٥٠).

(٤) إشارات المرام، البياضي، (ص١٦٥).

وقال الشيخ **عبد الغني بن إسماعيل النابلسي** الدمشقي الحنفي في كتابه **رائحة الجنة** ما نصه: «**والجهة عند المتكلمين هي نفس المكان باعتبار إضافة جسم ءاخر إليه**»[1].

وقال الشيخ **سلامة القضاعي العزامي** في كتابه **فرقان القرءان** ما نصه: «**واعلم أن بين المقدرات من الجواهر التي هي الأجسام فما دونها وبين المكان والجهة لزومًا بينًا وهو ما لا يحتاج عند العقلاء إلى دليل، فإن المكان هو الموضع الذي يكون فيه الجوهر على قدره، والجهة هي ذلك المكان لكن بقيد نسبته إلى جزء خاص من شىء ءاخر**»[2].

وقال شيخنا **الهرري** في كتابه **المطالب الوفية** ما نصه: «**وإذا لم يكن** - أي الله - **في مكان لم يكن في جهة لا علو ولا سفل ولا غيرهما لأنها إما حدود وأطراف للأمكنة أو نفس الأمكنة باعتبار عروض الإضافة إلى شىء**»[3].

---

(١) رائحة الجنة شرح إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة، عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الدمشقي الحنفي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص٥٢).

(٢) فرقان القرءان، سلامة القضاعي العزامي، (ص٦٢).

(٣) المطالب الوفية شرح العقيدة النسفية، عبد الله بن محمد بن يوسف الهرري المعروف بالحبشي ، شركة دار المشاريع - بيروت، (ص٦٩).

فَصلٌ في معنى الكيف

قال اللغوي **الراغب الأصبهاني** في كتابه **المفردات في غريب القرءان**: «**كيف: لفظ يسأل به عما يصح أي يقال فيه شبيه وغير شبيه كالأبيض والأسود والصحيح والسقيم، ولهذا لا يصح أن يقال في الله عز وجلّ كيف**»[1].

وقال الفقيه اللغوي **الفيروزءابادي** في كتابه **القاموس المحيط** ما نصه: «**يصف أهل التوحيد الله تعالى أنه موجود بلا كمية وكيفية**»[2].

وقال الشيخ **محمد عبد الرؤوف المناوي** في **التوقيف على مهمات التعاريف** ما نصه: «**كيف: كلمة مدلولها استفهام عن عموم الأحوال التي شأنها أن تدرك بالحواس**»[3].

وقال الإمام **بدر الدين أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه بن بهادر الزركشي**، في كتابه **البرهان في علوم القرءان** ما نصه: « **كيف: استفهام عن حال الشىء لا عن ذاته ... ولهذا لا يجوز أن يقال في الله: كيف**»[4].

وقال العلامة **البياضي** في **إشارات المرام** ما نصه: «**قوله** – أي الإمام أبي حنيفة –: «**بلا كيف**»: **أي بلا كيفية وجارحة ولا مشابهة للمخلوقات، وفيه إشارات**:

---

(١) المفردات في غريب القرءان، الراغب الأصبهاني، (ص٧٣٠).

(٢) القاموس المحيط، الفيروزءابادي، مادة: «هـ ي ل»، (ص ١٦٢٩).

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، عالم الكتب – القاهرة، (ص٦١٤).

(٤) البرهان في علوم القرءان، بدر الدين أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه بن بهادر الزركشي، مطبعة عيسى البابي الحلبي – مصر، (٤/ ٣٣٠)

الأولى: نفي الكيفيات فإن الكيفية في اللغة بمعنى الهيئة والصفة ... وكل ذلك يختص بالمخلوقات، فأشار - أي الإمام أبو حنيفة - **إلى نفي كل ذلك بدلالة الإطلاق**»[1].

و قال شيخنا **الهرري** في كتابه **المطالب الوفية** ما نصه: «**إن الله تعالى منزه عن الكيفية، ومراده بالكيفية ما كان من نحو اللون والطعم والرائحة والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة مما هو من صفات الأجسام وتوابع التركيب**»[2].

---

(١) إشارات المرام، البياضي، (ص١٥٥).

(٢) المطالب الوفية، الهرري، (ص٦٧).

إثبات أن الأئمة الأربعة على تنزيه اللّه عن المكان والجهة والكيف

قول الإمام أبو حنيفة في مسألة الاستواء

وسئل **الإمام أبو حنيفة** رضي الله عنه عن الاستواء فقال: «**من قال: «لا أعرف الله أفي السماء هو أم في الأرض»، فقد كفر**»[1]، لأن هذا القول يوهم أن للحق مكانا ومن توهم أن للحق مكانا فهو مشبه. وهذا القول ثابت عن **الإمام أبي حنيفة** نقله من لا يحصى كالإمام **ابن عبد السلام في حل الرموز** والإمام **تقي الدين الحصني في دفع شبه من شبه وتمرد**[2] **والإمام أحمد الرفاعي في البرهان المؤيد**[3] وغيرهم.

وأما ما قاله المجسم ابن قيم في نونيته: [من الكامل]

وكذلك النعمان قال وبعده	يعقوب والألفاظ للنعمان
من لم يقر بعرشه سبحانه	فوق السماء وفوق كل مكان
ويقر أن الله فوق العرش لا	يخفى عليه هواجس الأذهان
فهو الذي لا شك في تكفيره	لله درك من إمام زمان

---

(١) الفقه الأبسط، أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن مرزُبان الكوفيّ، تعليق محمد زاهد الكوثري، (ص٤٩).

(٢) دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد، تقي الدين أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصني الشافعي، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، (ص٣١).

(٣) البرهان المؤيد، السيد أحمد بن علي الرفاعي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص١٠١).

هـذا الـذي في الفقـه الاكبر عندهم ولــه شروح عــدة لبيــان

نقول: إن هذا المجسم يريد أن يروج بدعته هذه بالكذب على **الإمام أبي حنيفة** رضي الله عنه. وهذا **الفقه الأكبر** بين أيدينا فليراجعه من شاء، وغير غريب أن يكذب هذا الرجل فإنه مبتدع داعية إلى بدعته غالى فيها كل الغلو وكل مبتدع هذا شأنه لا يتوقى الكذب لينصر بدعته، فهذا **الفقه الأكبر** فيه: «**والله واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق أنه لا شريك له، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، لا يشبه شيئا من الأشياء من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه**»[١]، وفيه أيضا: «**ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كيفية ولا كمية ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة**»[٢]. وفي **الوصية للإمام أبي حنيفة**: «**لقاء الله تعالى لأهل الجنة حق بلا كيفية ولا تشبيه ولا جهة**»[٣]. وفي **الوصية أيضًا**: «**نقر بأن الله على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه واستقرار عليه وهو الحافظ للعرش وغير العرش من غير احتياج، فلو كان محتاجا لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوق ولو كان محتاجا إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله تعالى! تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا**»[٤].

وفي **الفقه الأبسط**: «**كان الله ولا مكان، كان قبل أن يخلق الخلق، كان ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء وهو خالق كل شيء**»[٥].

---

(١) شرح الفقه الأكبر، نور الدين أبو الحسن الملا علي القاري، دار الكتب العلمية – بيروت، (ص٣٠).

(٢) المصدر السابق، (ص١٣٦–١٣٧).

(٣) المصدر السابق، (ص١٣٨).

(٤) شرح الفقه الأكبر، القاري، (ص٧٠).

(٥) الفقه الأبسط، الإمام أبو حنيفة، (ص٥٧).

وقال أيضا: «**فمن قال: «لا أعرف ربي أفي السماء هو أم في الأرض» فهو كافر، كذلك من قال إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض**». وإنما كفر الإمام قائل هاتين العبارتين لأنه جعل الله مختصا بجهة وحيز وكل ما هو مختص بالجهة والتحيز فإنه محتاج محدث بالضرورة أي بلا شك، وليس مراده كما زعم المشبهة إثبات أن السماء والعرش مكان لله تعالى، بدليل كلامه السابق الصريح في نفي الجهة عن الله – وقد نقلنا ذلك – ومن ذلك قوله: «**ولو كان محتاجا إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان!**». ففي هذه إشارة من الإمام رضي الله عنه إلى إكفار من أطلق التشبيه والتحيز على الله كما قال العلامة **البياضي** الحنفي في **إشارات المرام**[١]وغيره[٢].

وفي **شرح الفقه الأكبر** لملا **علي القاري** في الرد على المجسمة المحرفين لكلام أبي حنيفة ما نصه: «**وما روي عن أبي مطيع البلخي أنه سأل أبا حنيفة رحمه الله عمن قال: «لا أعرف ربي في السماء هو أم في الأرض» فقال: «قد كفر لأن الله تعالى يقول** ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [سورة طه: ٥]**، وعرشه فوق سبع سماواته» قلت: فإن قال «إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض» قال: «هو كافر لأنه أنكر كونه في السماء فمن أنكر كونه في السماء فقد كفر لأن الله تعالى في أعلى عليين وهو يدعى من أعلى لا من أسفل، والجواب أنه ذكر الشيخ الإمام ابن عبد السلام في كتابه «حل الرموز» أن الإمام أبا حنيفة قال: «من قال: «لا أعرف الله تعالى في السماء هو أم في الأرض» كفر لأن هذا القول يوهم أن للحق مكانا ومن توهم أن للحق مكانا فهو مشبه»**. ولا شك أن ابن عبد

(١) إشارات المرام، البياضي، (ص١٦٨).

(٢) انظر تكملة الرد على نونية ابن القيم، محمد زاهد الكوثري، المطبوع مع كتاب: السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل لتقي الدين السبكي، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، (ص١٤٣-١٤٤).

السلام من أجل العلماء وأوثقهم فيجب الاعتماد على نقله لا على ما نقله الشارح - شارح عقيدة الطحاوي- مع أن أبا مطيع رجل وضّاع - أي يضع الأحاديث - عند أهل الحديث كما صرح به غير واحد»[1]. انتهى كلام ملا علي القاري.

قال الشيخ مصطفى أبو سيف الحمامي- من علماء الأزهر - في كتابه غوث العباد ببيان الرشاد: «ومن هذا الكلام يعلم أمور منها:

الأمر الأول: أن تلك المقالة ليست في الفقه الأكبر وإنما نقلها عن أبي حنيفة رحمة الله عليه ناقل فيكون إسنادها إلى الفقه الأكبر كذبا يراد به ترويج البدعة.

الأمر الثاني: أن هذا الناقل مطعون فيه بأنه وضّاع لا يحل الاعتماد عليه في نقل يبنى عليه حكم فرعي فضلا عن أصلي فالاعتماد عليه وحاله ما ذكر خيانة يريد الرجل بها أن يروج بدعته.

الأمر الثالث: أن هذا الناقل صرح به إمام ثقة هو ابن عبد السلام بما يكذبه عن أبي حنيفة رحمة الله عليه بالنقل الذي نقله عن هذا الإمام الأعظم رضي الله عنه.

فاعتماد الكذاب وإغفال الثقة خيانة يراد بها تأييد بدعته وهي جرائم تكفي واحدة منها فقط لأن تسقط الرجل من عداد العدول العاديين لا أقول من عداد العلماء أو أكابر العلماء أو الأئمة المجتهدين، ويعظمُ الأمر إذا علمنا أن الخيانات الثلاث في نقل واحد وهو مما يرغم الناظر في كلام هذا الرجل على أن لا يثق بنقل واحد ينقله فإنه لا فرق بين نقل ونقل، فإذا ثبت خيانته في هذا جاز أن تثبت في غيره وغيره»[2] انتهى كلام الحمامي.

---

(١) شرح الفقه الأكبر، القاري، (ص١٩٧-١٩٨).

(٢) غوث العباد ببيان الرشاد، مصطفى أبو سيف الحمامي، مطبعة مصطفى=

وأما ما نسبه المجسم ابن القيم إلى **يعقوب** وهو الإمام **أبو يوسف** صاحب **الإمام أبي حنيفة** رضي الله عنهما، قال الشيخ **مصطفى الحمامي**: «**لا شك أنه كذب يروّجُ به هذا الرجل بدعته**»[1].

فبهذا ينتسف ما قاله المجسم ابن القيم وكذلك ما تنسبه الوهابية إلى أنه قال: «الله في السماء» فهذا غير ثابت.

قال الشيخ **الكوثري** في **تكملته**: «**وقد أشار البيهقي بقوله**: «**إن صحت الحكاية**» **إلى ما في الرواية من وجوه الخلل**»[2].

على أن الإمام **البيهقي** ذكر في **الأسماء والصفات** في كثير من المواضع أن الله منـزه عن المكان والحد ومن ذلك:

قوله: «**وما تفرد به الكلبي وأمثاله يوجب الحد والحد يوجب الحدث لحاجة الحد إلى حاد خصه به والبارئ قديم لم يزل**»[3].

وقوله: «**وأنّ الله تعالى لا مكان له**»[4].

ثم قال: «**فإن الحركة والسكون والاستقرار من صفات الأجسام والله تعالى أحد صمد ليس كمثله شيء**»[5].

فوضح بعد هذا البيان الشافي أن دعوى إثبات المكان لله تعالى أخذا من كلام **أبي حنيفة** رضي الله عنه افتراء عليه وتقويل له بما لم يقل. وعبارته

= البابي الحلبي – مصر، (ص٩٩–١٠٠).

(١) المصدر السابق، (ص١٠٠).

(٢) تكملة الرد على نونية ابن القيم، الكوثري، (ص١٤٣).

(٣) الأسماء والصفات، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني البيهقي، مكتبة السوادي – جدة، (٢ / ٣١١).

(٤) المصدر السابق، (٢ / ٣٧٠).

(٥) المصدر السابق، (٢ / ٣٧٠)

المشهورة التي رواها عنه **أبو الفضل التميمي** الحنبلي «**مهما تصورت ببالك فالله بخلاف ذلك**» دليل على نصاعة عقيدته وأنه على عقيدة التنـزيه.

ونقل الإمام الحافظ **العراقي** والإمام **القرافي** والشيخ **ابن حجر الهيتمي** وملا **علي القاري** و**محمد زاهد الكوثري** وغيرهم عن الأئمة الأربعة هداة الأمة **الشافعي** و**مالك** و**أحمد** و **أبي حنيفة** رضي الله عنهم القول «**بتكفير القائلين بالجهة والتجسيم**»[1].

---

(١) انظر كفاية النبيه، ابن الرفعة (٤/ ٢٤)، والأشباه والنظائر، السيوطي، (٤٨٨)، ونجم المهتدي، ابن المعلم القرشي، (٢/ ٤٢٩)، المنهج القويم شرح مسائل التعليم، ابن حجر الهيتمي، دار المنهاج - السعودية، (ص ٢٥٤)، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، القاري، دار الفكر- لبنان، (٣/ ٩٢٤)، و مقالات الكوثري، الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، (ص ٣٦٨).

قول الإمام مالك في مسألة الاستواء

ثبت عن **الإمام مالك** رضي الله عنه ما رواه الحافظ **ابن حجر العسقلاني** في **الفتح**: «**وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال: كنا عند مالك فدخل رجل فقال يا أبا عبد الله،** ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه: ٥] **كيف استوى؟ فأطرق مالك فأخذته الرحضاء ثم رفع رأسه فقال:** ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه: ٥] **كما وصف به نفسه، ولا يقال كيفَ وكَيْف عنه مرفوعٌ، وما أراك إلا صاحب بدعة أخرجوه**»[١].

فقول **الإمام مالك**: «**وكيف عنه مرفوع**» أي ليس استواؤه على العرش كيفا أي هيئة كاستواء المخلوقين من جلوس ونحوه. وقوله: « **وما أراك إلا صاحب بدعة أخرجوه**»، وذلك لأن الرجل سأله بقوله: «كيف استوى؟»، ولو كان الذي حصل مجرد سؤال عن معنى هذه الآية مع اعتقاد أنها لا تؤخذ على ظاهرها ما كان اعترض عليه.

قال المحدث الشيخ **سلامة القضاعي العزامي** – من علماء الأزهر – عن قول مالك لذاك الرجل «صاحب بدعة»: «**لأن سؤاله عن كيفية الاستواء يدل على أنه فهم الاستواء على معناه الظاهر الحسي الذي هو من قبيل تمكن جسم على جسم واستقراره عليه، وإنما شك في كيفية هذا الاستقرار. فسأل عنها، وهذا هو التشبيه بعينه الذي أشار إليه الإمام بالبدعة**»[٢].

وروى الحافظ **البيهقي** من طريق **يحيى بن يحيى** قال: «**كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال يا أبا عبد الله،** ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة – بيروت، (١٣/ ٤٠٦-٤٠٧).

(٢) فرقان القرءان، سلامة القضاعي العزامي، (ص١٦).

طه: ٥] **فكيف استوى؟ قال: فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرحضاء، ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعا، فأمر به أن يخرج**». قال البيهقي: «**وروي في ذلك أيضا عن ربيعة بن عبد الرحمن أستاذ مالك بن أنس رضي الله عنهما**»[١].

قوله: «**الاستواء غير مجهول**» أي أنه معلوم وروده في القرءان[٢]، ولا يعني أنه بمعنى الجلوس ولكن كيفية الجلوس مجهولة، كما زعم بعض المجسمة، وقوله: «**والكيف غير معقول**» معناه أن الاستواء بمعنى الكيف أي الهيئة كالجلوس لا يعقل أي لا يقبله العقل، لكونه من صفات الخلق لأن الجلوس لا يصح إلا من ذي أعضاء أي كإلْيةٍ وركبةٍ، وتعالى الله عن ذلك، فلا معنى لقول المشبهة: «الاستواء معلوم والكيفية مجهولة»[٣] يقصدون بذلك أن الاستواء الجلوس لكن كيفية جلوسه غير معلومة لأن الجلوس كيفما كان لا يكون إلا بأعضاء، وهؤلاء يوهمون الناس أن هذا مراد **مالك** رضي الله عنه، فلا يُغترّ بتمويهاتهم.

قال الحافظ اللغوي **محمد مرتضى الزبيدي** في شرح **الإحياء** ما نصه: «**وقال ابن اللبان**[٤] **في تفسير قول مالك، قوله «كيف غير معقول» أي كيف من صفات الحوادث، وكل ما كان من صفات الحوادث فإثباته في صفات الله تعالى ينافي ما يقتضيه العقل، فيجزم بنفيه عن الله تعالى، قوله:**

---

(١) الأسماء والصفات، البيهقي، (٢/ ٣٠٥-٣٠٦).

(٢) قال الشيخ سلامة القضاعي العزامي في فرقان القرءان، (ص١٧): يعني أن الاستواء معلوم الورود في الكتاب.

(٣) هذا اللفظ لم يثبت عن مالك ولا عن غيره من الأئمة رواية فلا اعتداد به.

(٤) إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات، شمس الدين محمد بن أحمد ابن اللبان الشافعي، دار البيان العربي - القاهرة، (ص١٠٥).

«والاستواء غير مجهول» أي أنه معلوم المعنى عند أهل اللغة، «والإيمان به» على الوجه اللائق به تعالى «واجب» لأنه من الإيمان بالله وبكتبه»[1].

فنفي الكيف عن الله تعالى أي الهيئة وكل ما كان من صفات الخلق كالجلوس والاستقرار والحركة والسكون وما شابه ذلك محل اتفاق بين علماء أهل السنة والجماعة سلفا وخلفا.

قال الإمام الترمذي في سننه: **«والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا: تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف»**[2].

وروى الحافظ **البيهقي** في كتابه **الاعتقاد** عن **الوليد بن مسلم**، قال: **«سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث**[3] **فقالوا: أمِرّوها كما جاءت بلا كيفية»**[4].

ونقل الحافظ **البيهقي** في **الأسماء والصفات عن الأئمة الأربعة والسُّفيانين والحمّادين والأوزاعي والليث وشعبة وشريك وأبي عوانة وغيرهم: «أنهم نَفَوْا عن الله تعالى الكيف»**[5].

(١) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، الزَّبيدي، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت، (٢/ ٨٢).

(٢) سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، باب ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار (٤/ ٣١٦)، حديث (٢٥٥٧).

(٣) أي الأحاديث المتشابهة في الصفات.

(٤) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، البيهقي، دار الآفاق الجديدة - بيروت، (ص١١٨).

(٥) الأسماء والصفات، البيهقي، (٢/ ٣٣٤)، وانظر فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، (٣/ ٣٠).

أي ليس كما تدعي المجسمة أن السلف يثبتون لله كيفية أي هيئة لكن غير معلومة لنا[1]. تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا.

قال الإمام **أبو سليمان الخطابي** في كتابه **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري** ما نصه: «**وليس معنى قول المسلمين إن الله على العرش هو أنه مماس له أو متمكن فيه أو متحيز في جهة من جهاته، لكنه بائن من جميع خلقه، وإنما هو خبر جاء به التوقيف فقلنا به، ونفينا عنه التكييف، إذ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**»[2].

وقوله: «**بائن من جميع خلقه**» أي غير مشابه للخلق، لا بمعنى أنه متباعد عن الخلق بالمسافة، وينبغي أن يُتَنَبَّه لمراد من قال من الأئمة: «**إنه بائن من الأشياء**»، ومن قال منهم: «**إنه تعالى غير مباين**»، فإنه ليس خلافًا حقيقيًا، بل مراد من قال: «**بائن**» أنه لا يشبهها ولا يماسها، ومراد من قال: «**ليس مباينًا**» نَفْيُ المباينة الحسية المسافية. فمن نقل كلام من قال منهم إنه بائن، وحمله على المباينة المسافية والمحاذاة كابن تيمية فقد باين الصواب وقَوَّلَ أئمة أهل الحقّ ما لم يقولوه، فَحَذَارِ حَذَار ممن يحمل كلامهم على غير محمله.

وقال **الخطابي** أيضا ما نصه: «**فإن الذي يجب علينا وعلى كل مسلم أن نعلم أنَّ ربنا عز وجل ليس بذي صورة ولا هيئة، فإن الصورة تقتضي**

---

(١) انظر قول الوهابية في شرح العقيدة الواسطية (١/ ٩٩): إن معنى قولنا «بدون تكييف» ليس معناه ألا نعتقد لها كيفية بل نعتقد لها كيفية لكن المنفي علمنا بالكيفية.

(٢) أعلام الحديث شرح صحيح البخاري، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى - السعودية، (٢/ ١٤٧٤)، وانظر الأسماء والصفات، البيهقي (٢/ ٢٧٨)، وفتح الباري، ابن حجر العسقلاني، باب وكان عرشه على الماء، (١٣/ ٤٢٤).

الكيفية، وهي عن الله وعن صفاته منفية»[1].

وفي الأسماء والصفات للبيهقي: «وذهب أبو الحسن علي بن محمد الطبري في ءاخرين من أهل النظر ... والقديم سبحانه عالٍ[2] على عرشه لا قاعد ولا قائم ولا مماس ولا مباين عن العرش يريد به مباينة الذات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد، لأن المماسة والمباينة التي هي ضدها والقيام والقعود من صفات الأجسام، والله عز وجل أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفُوًا أحد. فلا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام تبارك وتعالى. وحكى الأُستاذ أبو بكر بن فورك هذه الطريقة عن بعض أصحابنا أنه قال: «استوى بمعنى علا»، ثم قال: «ولا يريد بذلك علوًا بالمسافة والتحيز والكون في مكان متمكنًا فيه... وجوابي هو الأول وهو أن الله مستو على عرشه وأنه فوق[3] الأشياء بائن منها بمعنى أنها لا تحله ولا

---

(١) أعلام الحديث، الخطابي، (١/ ٥٢٩)، وانظر الأسماء والصفات، البيهقي، (٢/ ٦٦).

(٢) عال على عرشه علو قدر وفضل كما يتضح من السياق، لا علو جهة ومكان. قال اللغوي إبراهيم بن السّري الزّجاج أحد مشاهير اللغويين في كتاب تفسير أسماء الله الحسنى، دار المأمون للتراث - دمشق، (ص٦٠) ما نصه: والله تعالى عالٍ على كل شيء، وليس المراد بالعلو: ارتفاع المحلِّ لأن الله تعالى يجلُّ عن المحلِّ والمكان، وإنما العُلو علوُّ الشأن وارتفاعُ السلطان». وقد أصدرت مجلة الأزهر، وهي مجلة دينية علمية تصدرها مشيخة الأزهر، في المحرم سنة ١٣٥٧هـ في تفسير سورة الأعلى، (ص١٦): «والأعلى صفة الرب، والمراد بالعلو العلو بالقهر والاقتدار، لا بالمكان والجهة، لتنـزهه عن ذلك» وفي (ص١٧): «واعلم أن السلف قائلون باستحالة العلو المكاني عليه تعالى خلافا لبعض الجهلة الذين يخبطون خبط عشواء في هذا المقام فإن السلف والخلف متفقان على التنـزيه».

(٣) فوقية القهر والقدرة، قال القرطبي في تفسيره للآية: «وهو القاهر فوق عباده» (٦/ ٣٩٩): «ومعنى «فوق عباده» فوقية الاستعلاء بالقهر والغلبة عليهم أي هم تحت تسخيره لا فوقية مكان كما تقول: السلطان فوق رعيته أي بالمنزلة والرفعة». وقال ملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص١٩٦-١٩٧): «وأما علوه =

يحلها ولا يمسها ولا يشبهها، وليست البينونة بالعزلة تعالى الله ربنا عن الحلول والمماسة علوًا كبيرًا»[1].

قال الإمام أبو **المظفر الأسفرايني** في كتابه **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين** في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة: **«وأن تعلم أنه لا يجوز عليه الكيفية والكمية والأينية لأن من لا مثل له لا يمكن أن يقال فيه كيف هو، ومن لا عدد له لا يقال فيه كم هو، ومن لا أول له لا يقال له مم كان، ومن لا مكان له لا يقال فيه أين كان، وقد ذكرنا من كتاب الله تعالى ما يدل على التوحيد ونفي التشبيه ونفي المكان والجهة ونفي الابتداء والأولية، وقد جاء فيه عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أشفى البيان حين قيل له: أين الله؟ فقال: إن الذي أيّن الأين لا يقال له أين. فقيل له: كيف الله؟ فقال: إن الذي كيف الكيف لا يقال له كيف**[2]**»**[3].

= على خلقه المستفاد من نحو قوله تعالى: «وهو القاهر فوق عباده» فعلو مكانة ومرتبة لا علو مكان كما هو مقرر عند أهل السنة والجماعة».

(١) الأسماء والصفات، البيهقي، (٢/ ٣٠٧).

(٢) في تاريخ دمشق، ابن عساكر، دار الفكر - بيروت، (٧/ ٢٣٧)، وكنز العمال، المتقي الهندي، مؤسسة الرسالة - بيروت، (١/ ٤٠٧)، وغيرهما: «أن يهوديا أتى عليا رضي الله عنه فقال: يا أمير المؤمنين متى كان الله، فقال له سيدنا علي: إنما يقال متى كان لمن لم يكن ثم كان، فأما من يزل بلا كيف يكون كان بلا كينونة، كائن لم يزل قبل القبل وبعد البعد لا يزال بلا كيف، فأسلم»، بتصرف.
وفي منح الجليل شرح مختصر خليل للشيخ محمد أحمد عليش مفتي الديار المصرية الأسبق، دار الفكر - بيروت، (٤/ ٢٤٨) ما نصه: «قال علي كرم الله تعالى وجهه حين قيل له: «أين الله»: «الذي أين الأين لا يقال فيه أين»، فبين للسائل فساد سؤاله بأن الأينية مخلوقة، والذي خلقها كان موجودا قبل خلقها لا محالة، ولا أينية له، وصفاته تعالى لا تتغير فهو بعد أن خلق الأينية على ما كان قبل خلقها».

(٣) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر طاهر بن محمد الأسفراييني، عالم الكتب - بيروت، (ص١٦١-١٦٢).

فتبين أن مراد السلف بِلا كيفية نفي الجلوس والاستقرار والحركة والأعضاء ونحو ذلك مما هو من صفات الأجسام. ولا يقصدون أن استواءه على العرش وإتيانه «له كيفية لا نعلمها نحن والله يعلمها» لا يريدون هذا، بل المراد نفي الكيفية عنه ألبتّة. وليعلم العاقل أن الجلوس كيفما كان افتراشًا أو تربعًا أو غيرهما فهو كيفية لأنه لا يخرج عن كونه من صفات الأجسام. وهكذا التحيز في المكان كيفيةٌ من كيفيات الأجسام، والمماسة لجسم من الأجسام كيفية فهي منفية عن الله تعالى.

وقال القاضي **عياض المالكي** في كتابه **إكمال المعلم بفوائد مسلم**: **«ويا ليت شعري! ما الذي جمع ءاراء كافة أهل السُّنَّة، والحقُّ على تصويب القول بوجوب الوقوف عن التفكر في الذَّات كما أُمروا، وسكتوا لحيرة العقل هناك وسلموا، وأطبقوا على تحريم التَّكييف والتخييل والتَّشكيل، وأنَّ ذلك من وقوفهم وحيرتهم، غير شكٍّ في الوجود أو جهل بالموجود، وغير قادح في التَّوحيد بل هو حقيقة عندهم»**[1]. ونقله عنه **النووي** في **شرح مسلم**[2] وأقره.

وقال القاضي **أبو محمد عبد الوهاب البغدادي** المالكي: «**واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء إتباع للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يثبت له كيفية، لأن الشرع لم يرد بذلك، ولا أخبر النبي عليه السلام فيه بشىء، ولا سألته الصحابة عنه، ولأن ذلك يرجع إلى التنقل والتحول وإشغال الحيز والافتقار إلى الأماكن، وذلك يؤول إلى التجسيم،**

---

(١) شرح صحيح مسلم المسمى: إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى اليحصبي السبتي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - مصر، (٢/ ٤٦٥).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النوويُّ، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (٥/ ٢٥).

وإلى قدم الأجسام، وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام، وقد أجمل مالك رحمه الله الجواب عن سؤال من سأله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه: ٥] **كيف استوى؟ فقال: الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، ثم أمر بإخراج السائل**»(١).

أقول: وهذا فيمن سأل كيف استوى فما بالكم بالذي فسره بالجلوس والقعود والاستقرار!؟

ثم إن **الإمام مالكًا** عالم المدينة وإمام دار الهجرة نجم العلماء أمير المؤمنين في الحديث رضي الله عنه ينفي عن الله الجهة كسائر أئمة الهدى، فقد ذكر الإمام العلامة قاضي قضاة الإسكندرية **ناصر الدين بن الـمُنَيِّر المالكي** الفقيه المفسر النحوي الأصولي الخطيب الأديب البارع في علوم كثيرة في كتابه **المقتفى في شرف المصطفى** لما تكلم عن الجهة وقرر نفيها قال: «**ولهذا المعنى أشار مالك رحمه الله في قوله** ﷺ: «**لا تفضلوني على يونس بن متى**»، **فقال مالك**: «**إنما خص يونس للتنبيه على التنـزيه لأنه** ﷺ **رُفع على العرش ويونس عليه السلام هبط إلى قاموس البحر ونسبتهما مع ذلك من حيث الجهة إلى الحق جل جلاله نسبة واحدة، ولو كان الفضل بالمكان لكان عليه الصلاة والسلام أقرب من يونس بن متى وأفضل مكانا، ولَـمَـا نـهى عن ذلك**»، ثم أخذ الفقيه ناصر الدين يبين أن الفضل بالمكانة لا بالمكان. نقل ذلك عنه الإمام الحافظ **تقي الدين السبكي** الشافعي في **الرسائل السبكية**(٢) **والسيف الصقيل**(٣) والإمام الحافظ **محمد**

---

(١) شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني (مالك الصغير)، القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص٢٨).

(٢) الرسائل السبكية، تَقِيُّ الدِّينِ عَلِيُّ بن عبد الكافي السُّبْكِيُّ، عالم الكتب - بيروت، (ص٩٧).

(٣) السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، تقي الدين السبكي، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، (ص٤٠-٤١).

مرتضى الزبيدي الحنفي في إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين[1] وغيرهما.

قال ابن جماعة في إيضاح الدليل ما نصه: «وما يرويه سريج بن النّعمان عن عبد الله بن نافع عن مالك أنه كان يقول: «الله في السماء وعلمه في كل مكان» لا يثبت. قال الإمام أحمد: «عبد الله بن نافع الصائغ لم يكن صاحب حديث وكان ضعيفا فيه». قال ابن عدي: «يروي غرائب عن مالك». قال ابن فرحون: «كان أصم أميا لا يكتب». راجع ترجمة سريج وابن نافع في كتب الضعفاء، وبمثل هذا السند لا ينسب إلى مثل مالك مثل هذا»[2]. وذكره أيضًا محمد زاهد الكوثري في تكملته[3]. وقال البخاري في التاريخ الكبير: «تعرف حفظه وتنكر وكتابه أصح»[4]. وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن عبد الله بن نافع الصائغ فقال: « ليس بالحافظ هو لين تعرف حفظه وتنكر وكتابه أصح»[5]، وقال ابن حبان في كتاب الثقات وقال: «كان صحيح الكتاب وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ»[6]. فبان مما ذكرناه أن ما تنسبه المشبهة للإمام مالك تقول عليه بما لم يقل.

---

(١) إتحاف السادة المتقين، الزبيدي، (٢/ ١٠٥).

(٢) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، دار السلام للطباعة والنشر - مصر، (ص٨٢).

(٣) تكملة الرد على نونية ابن القيم، الكوثري، (ص٩٥).

(٤) التاريخ الكبير، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع - الرياض، (٦/ ٢٧٣).

(٥) الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي المعروف بابن أبي حاتم ، دائرة المعارف العثمانية بحيدر ءاباد الدكن - الهند، (٥/ ١٨٤).

(٦) الثقات، ابن حبان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر ءاباد الدكن - الهند، (٨/ ٣٨٤).

قول الإمام الشافعي في مسألة الاستواء

قال إمامنا **الشافعي** رضي الله عنه لما سئل عن الاستواء: «**ءامنت بلا تشبيه وصدقت بلا تمثيل واتهمت نفسي في الإدراك وأمسكت عن الخوض فيه كل الإمساك**». ذكره **الإمام أحمد الرفاعي في البرهان المؤيد**[1] **والعز بن عبد السلام في حل الرموز**[2] والشيخ **تقي الدين الحصني في دفع شبه من شبه وتمرد**[3] **والرملي في فتاويه**[4] **والنفراوي في الفواكه الدواني**[5] وغيرهم.

وقال أيضا: «**ءامنت بما جاء عن الله على مراد الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله**». ذكره شيخنا المحدث **عبد الله الهرري** في كتابه **الصراط المستقيم**[6] والشيخ **الحصني في دفع شبه من شبه وتمرد**[7] وغيرهما كثير، ومعناه لا على ما قد تذهب إليه الأوهام والظنون من المعاني الحسية والجسمية التي لا تجوز في حق الله تعالى.

ولما سئل عن صفات الله تعالى قال: «**حرام على العقول أن تمثل الله**

---

(١) البرهان المؤيد، السيد أحمد الرفاعي، (ص١٠١).

(٢) حل الرموز، عز الدين أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي الملقب بسلطان العلماء، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص١٢١).

(٣) دفع شبه من شبه وتمرد، الحصني، (ص٣١).

(٤) فتاوى الرملي، شمس الدين الرملي، المطبوع بهامش الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي، (٤/ ٢٦٧).

(٥) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، شهاب الدين أحمد بن غانم (غنيم) بن سالم ابن مهنا النفراوي الأزهري المالكي، دار الفكر - بيروت، (١/ ٥١).

(٦) الصراط المستقيم، الهرري، شركة دار المشاريع - بيروت، (ص٧٧).

(٧) دفع شبه من شبّه وتمرّد، الحصني، (ص٨٦).

تعالى، وعلى الأوهام أن تحد، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى الخواطر أن تحيط إلا ما وصف به نفسه - أي الله - **على لسان نبي الله** ﷺ». ذكره الشيخ **ابن جهبل** في **رسالته في نفي الجهة عن الله** التي رد فيها على المجسم ابن تيمية[١].

وقال أيضا جامعا جميع ما قيل في التوحيد: «**من انتهض لمعرفة مدبره فانتهى إلى موجود ينتهي إليه فكره فهو مشبه، وإن اطمأنّ إلى العدم الصرف فهو معطل، وإن اطمأن لموجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحد**». ذكر ذلك عنه **الإمام أحمد الرفاعي في البرهان المؤيد**[٢]، والإمام **بدر الدين الزركشي في تشنيف المسامع**»[٣]، والحافظ **ولي الدين أبو زرعة العراقي** في «**الغيث الهامع**»[٤]، وملا **علي القاري** في «**شرح الفقه الأكبر**»[٥] وغيرهم[٦].

---

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، (٩/ ٤٠)، خلال رسالة أحمد بن يحيى بن إسماعيل الشيخ شهاب الدين بن جهبل الكلابي الحلبي الأصل.

(٢) البرهان المؤيد، السيد أحمد الرفاعي، (ص١٠١).

(٣) تشنيف المسامع بجمع الجوامع، الزركشي، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - القاهرة، (٤/ ٦٤٣). ثم قال الزركشي: وهو معنى قول الصديق الأكبر رضي الله عنه: «العجز عن درك الإدراك إدراك»، ثم قال: وفي هذا المقام قال الصديق الأكبر رضي الله عنه: «سبحان من لم يجعل لخلقه سبيلًا إلى معرفته إلا بالعجز عن معرفته». قلت: أي لا يُعرف معرفة إحاطة.

(٤) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، وليُّ الدين أبو زُرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الكُردي الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، (٧٣٠).

(٥) شرح الفقه الأكبر، القاري، (ص٢٦٧).

(٦) وممن قالها بعده إمام الحرمين أبو المعالي الجويني في كتابه العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية (ص٢٣) ونصه: «من انتهض لطلب مدبره فإن اطمأن إلى موجود انتهى إليه فكره فهو مشبه وإن اطمأن إلى النفي المحض=

قلت: ما أدقها من عبارة وما أوسع معناها شفى فيها صدور قوم مؤمنين، فرضي الله عنه وجزاه عنّا وعن الإسلام خيرا وقد أخذها من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى: ١١]، ومن قوله عز وجل: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [سورة النحل: ٧٤]، ومن قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [سورة مريم: ٦٥]، ومن قوله تعالى: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [سورة إبراهيم: ١٠]. وكل هذا يدل على أن الإمام الشافعي رضي الله عنه على تنزيه الله عما يخطر في الأذهان من معاني الجسمية وصفاتها كالجلوس والتحيز في جهة وفي مكان والحركة والسكون ونحو ذلك.

قال **الإمام الشافعي** رضي الله عنه أيضا ما نصه: «**إنه تعالى كان ولا مكان فخلق المكان وهو على صفته الأزلية كما كان قبل خلقه المكان لا يجوز عليه التغيير في ذاته ولا التبديل في صفاته**» نقله عنه **الزبيدي** في **الإتحاف**(١).

وقد روى الحافظ **السيوطي** في **الأشباه والنظائر** أن **الإمام الشافعي**:» **كفّر المجسم**»(٢).

= فهو معطل، وإن قطع بموجود واعترف بالعجز عن درك حقيقته فهو موحد، وهو معنى قول الصديق رضي الله عنه، إذ قال: العجز عن درك الإدراك إدراك».

(١) إتحاف السادة المتقين، الزبيدي، (٢/ ٢٤).

(٢) الأشباه والنظائر، جلال الدين عبد الرَّحْمٰنِ بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت، (٤٨٨)، وقال أيضًا في تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، دار طيبة - السعودية، (١/ ٣٨٣)، شارحا كلام النووي: «من كفّر ببدعته لم يحتج به بالاتفاق»: وهو كما في شرح المهذب للمصنف: المجسم، ومنكر علم الجزئيات، قيل: وقائل خلق القرءان. فقد نص عليه الشافعي واختاره البلقيني، ومنع تأويل البيهقي له بكفران النعمة، بأن الشافعي قال ذلك في حق حفص الفرد لما أفتى بضرب عنقه، وهذا رادّ للتأويل». ومثله قال الشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي في كتابه منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص١٢٩).

وقال الشيخ الإمام أقضى القضاة **نجم الدين ابن الرفعة** في كتابه **كفاية النبيه في شرح التنبيه**[١] في قول الشيخ **أبي إسحاق** رضي الله عنه في باب صفة الأئمة: «**ولا تجوز الصلاة خلف كافر لأنه لا صلاة له فكيف يقتدى به**» قال: «**وهذا ينظم مَن كفرُهُ مجمعٌ عليه ومن كفَّرناهُ من أهل القبلة كالقائلين بخلق القرءان وبأنّه لا يعلم المعدومات قبل وجودها ومن لم يؤمن بالقدر وكذا من يعتقد أن الله جالسٌ على العرش كما حكاه القاضي حسين هنا عن نص الشافعي**». وذكره كذلك الشيخ الإمام المتكلم **ابن المعلم القرشي** في كتابه **نجم المهتدي**[٢].

وأما ما ترويه المشبهة عن **الشافعي** مما هو خلاف العقيدة السنية ففي سنده أمثال العشارى وابن كادش. أما ابن كادش فهو أبو العز بن كادش أحمد ابن عبيد الله من أصحاب العشارى اعترف بالوضع - أي الافتراء - راجع **الميزان**[٣] وحكم مثله عند أهل النقد معروف. وأما العشارى فهو أبو طالب محمد بن علي العشارى مغفَّل وقد راجت عليه العقيدة المنسوبة إلى **الشافعي** كذبا وكلّ ذلك باعتراف **الذهبي** نفسه في **الميزان**[٤] وغيره، وكذلك ما ينسب **للشافعي** في وصية الشافعي فهو رواية أبي الحسن الهكاري المعروف بوضعه

---

(١) كفاية النبيه في شرح التنبيه، نجم الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الأنصاري المعروف بابن الرفعة، دار الكتب العلمية - بيروت، (٤/ ٢٤).

(٢) نجم المهتدي ورجم المعتدي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عثمان بن عمر ابن المعلم القرشي الشافعي، دار التقوى - دمشق، (٢/ ٤٢٩). ونقل فيه أيضًا عن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «سيرجع قوم من هذه الأمة عند اقتراب الساعة كفارا، قال رجل: يا أمير المؤمنين كفرهم بماذا أبالاحداث أم بالانكار، فقال: بل بالانكار ينكرون خالقهم فيصفونه بالجسم والأعضاء»، (٢/ ٤٨٣).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي، دار المعرفة - بيروت، (١/ ١١٨).

(٤) المصدر السابق، (٣/ ٦٥٦).

كما هو معروف في كتب الجرح والتعديل[1]، فليحذر تمويهات المجسمة فإن هذا دأبهم، يذكرون ما يوافق هواهم وإن كان كذبا وباطلا.

(١) المصدر السابق (٣/ ١١٢)، وذيل تاريخ بغداد التاريخ المجدد لمدينة السلام وأخبار فضائلها الأعلام ومن وردها من الأعلام، محب الدين أبو عبد الله محمد ابن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن المعروف بابن النجار البغدادي، مطبوع بذيل تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية - بيروت، (١٨/ ١١٩-١٢١). قال الشيخ محمد زاهد الكوثري في تكملته، (ص٩١): ومالك قائل بالاستواء بلا كيف، وكذا الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد وابن المبارك، وهم براء مما يوجد في روايات عبد الله بن نافع الصائغ والعشاري والهكاري وابن أبي مريم ونعيم ابن حماد والأصطخري وأمثالهم. و«اعتقاد الشافعي» المذكور في ثبت الكوراني كذب الموضوع مروي بطريق العشاري وابن كادش.

قول الإمام أحمد في مسألة الاستواء

وسئل **الإمام أحمد** رضي الله عنه عن الاستواء فقال: «**استوى كما أخبر لا كما يخطر للبشر**» ذكره **الإمام أحمد الرفاعي في البرهان المؤيد**[1] **والعز بن عبد السلام في حل الرموز**[2] والشيخ **الحصني في دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل أحمد**[3]، **والرملي في فتاويه**[4] **والنفراوي في الفواكه الدواني**[5] وغيرهم[6].

فانظر رحمك الله بتوفيقه إلى هذه العبارة ما أتقنها، فهي اعتقاد قويم ومنهاج سليم، إذ فيها تنزيه استواء الله على العرش عما يخطر للبشر من جلوس واستقرار ومحاذاة ونحو ذلك، أما المجسمة المشبهة ففسروا الاستواء بما يخطر في أذهانهم من جلوس وقعود ونحو ذلك، فهذا فيه دليل على تبرئة الإمام أحمد رضي الله عنه من المنتسبين إليه زورا الذين يحرفون كلمة «**ٱسْتَوَىٰ**» فيقولون: «جلس، قعد، استقر» تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا **كالمجسم ابن تيمية** حيث صرح في **مجموع الفتاوى**[7] فقال: «إن محمدا رسول الله يجلسه ربه على العرش معه». وقال فيما رءاه الإمام **أبو حيان**

---

(١) البرهان المؤيد، السيد أحمد الرفاعي، (ص١٠١).

(٢) حل الرموز، العز بن عبد السلام، (ص١٢١).

(٣) دفع شبه من شبه وتمرد، الحصني، (ص٢٩-٣٠).

(٤) فتاوى الرملي، الرملي، (٤/ ٢٦٦).

(٥) الفواكه الدواني، النفراوي، (١/ ٥١).

(٦) ونقل مرعي الكَرْمي المقدسي الحنبلي في أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، مؤسسة الرسالة - بيروت، (ص١٢١) عن أحمد أنه قال:» استوى كما ذَكر لا كما يخطر للبشر».

(٧) مجموع الفتاوى، ابن تيمية الحراني، (٤/ ٣٧٤).

الأندلسي بخطه: «إن الله يجلس على الكرسي وقد أخلى منه مكانا يقعد معه فيه رسول الله». كما في **النهر الماد**[1] إلى غير ذلك من تخريفاته وتحريفاته.

والإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه من أبعد الناس عن نسبة الجسم والجهة والحد والحركة والسكون إلى الله تعالى، فقد نقل الإمام **أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميميّ** رئيس الحنابلة ببغداد وابن رئيسها في كتابه **اعتقاد الإمام أحمد** عن **الإمام أحمد** أنه قال: «**وأنكر** - يعني أحمد - **على من يقول بالجسم**»، وقال: «**إنَّ الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف، والله تعالى خارج عن ذلك كله، فلم يجز أن يسمى جسما لخروجه عن معنى الجسمية ولم يجئ في الشريعة ذلك فبطل**»[2]. ونقله الحافظ **البيهقي** عنه في **مناقب أحمد** وغيرُه[3].

ونقل **أبو الفضل التميميّ** في كتاب **اعتقاد الإمام أحمد** عن **الإمام أحمد** أنه قال: «**ولا يجوز أن يقال استوى بمماسة ولا بملاقاة، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدّل ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش، وكان يُنكر** - أي الإمام أحمد - **على من يقول** «**إنّ الله في كل مكان بذاته**»، **لأنّ الأمكنة كلها محدودة**»[4].

وبيّن الإمام الحافظ **ابن الجوزي** الحنبلي في كتابه **الباز الأشهب** براءة أهل السنة عامة **والإمام أحمد** خاصة من مذهب المشبهة وقال: «**وكان**

---

(١) النهر الماد من البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (١/ ٢٥٤).

(٢) اعتقاد الإمام المنَبَّل (المبجل) أبي عبد اللّه أحمد بن حنبل، أبو الفضل عبد الواحد ابن عبد العزيز بن الحارث التميمي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص٤٥).

(٣) انظر تكملة الرد على نونية ابن القيم، الكوثري، (ص٧٢).

(٤) اعتقاد الإمام أحمد، أبو الفضل التميمي، (ص٣٨-٣٩).

أحمد لا يقول بالجهة للبارئ»[1] انتهى بحروفه.

وقال القاضي **بدر الدين بن جماعة** في كتابه **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل** عن **الإمام أحمد** أنه: «كان لا يقول بالجهة للبارئ تعالى[2]»[3].

وقال الشيخ **ابن حجر الهيتمي** في فتاويه: **«عقيدة إمام السنة أحمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه وجعل جنان المعارف متقلَّبه ومأواه وأفاض علينا وعليه من سوابغ امتنانه وبوأه الفردوس الأعلى من جنانه موافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة من المبالغة التامة في تنزيه الله تعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوًا كبيرًا من الجهة والجسمية وغيرهما من سائر سمات النقص، بل وعن كل وَصْف ليس فيه كمال مطلق، وما اشتهر بين جهلة المنسوبين إلى هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنه قائل بشيء من الجهة أو نحوها فكذب وبُهتان وافتراء عليه، فلعن الله من نسب ذلك إليه، أو رماه بشيء من هذه المثالب التي برَّأه الله منها، وقد بيّن الحافظ الحجة القدوة الإمام أبو الفرج بن الجوزي من أئمة مذهبه المبرئين من هذه الوصمة القبيحة الشنيعة أنَّ كل ما نسب إليه من ذلك كذب عليه وافتراء وبهتان وأن نصوصه صريحة في بطلان ذلك، وتنزيه الله تعالى عنه فاعلم ذلك فإنه مهم. وإياك أنْ تصغي إلى ما في كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وغيرهما ممن اتخذ إلهه هواه، وأضله الله على**

---

(١) الباز الأشهب المنقض على مخالفي المذهب، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن ابن علي بن محمد ابن الجوزي، دار الجنان - لبنان، (ص٥٦).

(٢) قال الكوثري في تكملته، (ص٨٧): «ولم يقع ذكر الجهة في حق الله سبحانه في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ ولا في لفظ صحابي أو تابعي ولا في كلام أحد ممن تكلم في ذات الله وصفاته من الفرق سوى أقحاح المجسمة وأتحدى من يدعي خلاف ذلك أن يسند هذا اللفظ إلى أحد منهم بسند صحيح فلن يجد إلى ذلك سبيلا فضلا عن أن يتمكن من إسناده إلى الجمهور بأسانيد صحيحة».

(٣) إيضاح الدليل، ابن جماعة، (ص١٣٧).

علم، وختم على سمعه وقلبه، وجعل على بصره غشاوة، فمن يهديه من بعد الله! وكيف تجاوز هؤلاء الملحدون الحدود، وتعدوا الرسوم وخرقوا سياج الشريعة والحقيقة! فظنوا بذلك أنهم على هدى من ربهم وليسوا كذلك، بل هم على أسوأ الضلال وأقبح الخصال وأبلغ المَقت والخسران وأنهى الكذب والبهتان فخذل الله متَّبِعهم وطهر الأرض من أمثالهم»[١].

وقال الشيخ محمد بن علاّن الصدّيقي في الفتوحات الربّانية على الأذكار النواوية ما نصّه[٢]: «وأنّه تعالى منزّه عن الجهة والمكان والجسم وسائر أوصاف الحدوث، وهذا معتقد أهل الحقّ ومنهم الإمام أحمد، وما نسبه إليه بعضهم من القول بالجهة أو نحوها كذب صراح عليه وعلى أصحابه المتقدمين كما أفاده ابن الجوزي من أكابر الحنابلة، وما وقع في كلام بعض المحدّثين والفقهاء ممّا يوهم الجهة أو التجسيم أوّله العلماء، وقالوا: إنّ ظاهره غير مراد، فعليك بحفظ هذا الاعتقاد، واحذر زيغ المجسّمة والجهمية أرباب الفساد».

وقال الحافظ ابن عساكر في تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: «ابن شاهين يقول: رجلان صالحان بُليا بأصحاب سوء جعفر بن محمد وأحمد بن حنبل»[٣].

وقال ابن الحفيد التفتازاني في الدرّ النّضيد: «المفهوم مِنْ تاريخ الإمام

---

(١) الفتاوى الحديثية، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، دار المعرفة - بيروت، (ص٢٠٣-٢٠٤).

(٢) الفتوحات الربّانية على الأذكار النواوية، محمد بن علّان الصدّيقي، دار الكتب العلمية - بيروت، باب الحثّ على الدعاء والاستغفار في النصف الثاني من كلّ ليلة، (٣/ ١٣٣).

(٣) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ثقة الدين أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، دار الكتاب العربي - بيروت، (ص١٦٤).

اليافعي في ذكر مشايخ سنة ثمان وخمسين وخمسمائة أن الإمام الزاهد أحمد بن حنبل قُدّس سرّه لم يقل بأنّ كلامه تعالى صوت وحرف، وأنه تعالى في جهة، فكأنّ الحنابلة القائلين بأنّ كلامه قديم مِنْ جنس الأصوات قوم آخرون لا مُتّبعوه»[١].

هذا وقد نقل الإمام **الحافظ العراقي** والإمام **القرافي** والشيخ **ابن حجر الهيتمي** وملا **علي القاري** و**محمد زاهد الكوثري** وغيرهم عن الأئمة الأربعة هداة الأمة **الشافعي** و**مالك** و**أحمد** و**أبي حنيفة** رضي الله عنهم : «**القول بتكفير القائلين بالجهة والتجسيم**»[٢].

بل وقال الإمام **بدر الدين الزركشي** في **تشنيف المسامع**: «**ونقل صاحب الخصال من الحنابلة عن أحمد أنه قال: «من قال جسم لا كالأجسام كفر»، ونقل عن الأشعرية أنه يفسق، وهذا النقل عن الأشعرية ليس بصحيح**»[٣].

وروى الحافظ **البيهقي** في **مناقب أحمد** عن **الحاكم** عن **أبي عمرو بن السماك** عن **حنبل** عن **أحمد بن حنبل** تأول قول الله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[سورة الفجر: ٢٢] **أنه جاء ثوابه**»، ثم قال **البيهقي**: «**وهذا إسناد لا غبار عليه**».

وقال الحافظ **البيهقيّ** أيضا في **مناقب أحمد**: «**أنبأنا الحاكم قال حدثنا أبو عمرو بن السماك قال حدثنا حنبل بن إسحاق قال سمعت عمي أبا**

---

(١) الدرّ النَضِيد من مجموعَةِ الحفيد، سيف الدين أحمد بن يحيى بن محمد الحفيد التفتازاني الهروي الشافعي، مطبعة التقدم - مصر، (ص١٤٨).

(٢) انظر كفاية النبيه، ابن الرفعة (٤/ ٢٤)، والأشباه والنظائر، السيوطي، (٤٨٨)، ونجم المهتدي، ابن المعلم القرشي، (٢/ ٤٢٩)، المنهج القويم شرح مسائل التعليم، ابن حجر الهيتمي، دار المنهاج - السعودية، (ص٢٥٤)، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، القاري، دار الفكر- لبنان، (٣/ ٩٢٤)، و مقالات الكوثري، الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، (ص٣٦٨).

(٣) تشنيف المسامع، الزركشي، (٤/ ٦٤٨).

عبد الله – يعني أحمد – **يقول**: «**احتجوا علي يومئذ** – **يعني يوم** نوظر في دار أمير المؤمنين – **فقالوا تجيء سورة البقرة يوم القيامة وتجيء سورة تبارك، فقلت لهم إنما هو الثواب، قال الله تعالى**: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[سورة الفجر: ٢٢] إنما يأتي قدرته، وإنما القرءان أمثال ومواعظ».

قال الحافظ البيهقي: «**وفيه دليل على أنه كان لا يعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب والنزول الذي وردت به السنة انتقالا من مكان إلى مكان كمجيء ذوات الأجسام ونزولها، وإنما هو عبارة عن ظهور ءايات قدرته، فإنهم لما زعموا أن القرءان لو كان كلام الله وصفة من صفات ذاته لم يجز عليه المجيء والإتيان، فأجابهم أبو عبد الله بأنه إنما يجيء ثواب قراءته التي يريد إظهارها يومئذ فعبر عن إظهاره إياه بمجيئه، وهذا الذي أجابهم به أبو عبد الله لا يهتدي إليه إلا الحذاق من أهل العلم المنزهون عن التشبيه**»(١).

وقال شيخنا الإمام المحدث الشيخ **عبد الله الهرري** في كتابه **المقالات السنية**: «**وهذا دليل على أن الإمام أحمد رضي الله عنه ما كان يحمل ءايات الصفات وأحاديث الصفات التي توهم أنَّ الله متحيّز في مكان أو أنّ له حركةً وسكونًا وانتقالا من علو إلى سفل على ظواهرها كما يحملها ابن تيمية وأتباعه فيثبتون اعتقادًا التحيز لله في المكان والجسمية ويقولون لفظًا ما يموّهُون به على الناس ليظن بهم أنهم منزهون لله عن مشابهة المخلوق فتارة يقولون: «بلا كيف» كما قالت الأئمة، وتارة يقولون: «على ما يليق بالله»، نقول لو كان الإمام أحمد يعتقد في الله الحركة والسكون والانتقال لترك الآية على ظاهرها وحملها على المجيء بمعنى التنقل من**

---

(١) تكملة الرد على نونية ابن القيم، الكوثري، (ص١٠٠)، ثم نقل قول اليافعي: «ويوضحه قوله تعالى: «فأتى الله بنيانهم» ليس المراد الإتيان بذاته بالاتفاق، وإنما هو أمره، ويشهد له قوله تعالى: «أتاهما أمرنا ليلًا أو نهارا»».

علو وسفل كمجيء الملائكة، وما فاه بهذا التأويل»[1] انتهى بحروفه.

وقال الحافظ الكبير أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي في دفع شبه التشبيه: «وكذلك قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر: ٢٢]، ذكر القاضي أبو يعلى عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال في قوله تعالى: ﴿أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [سورة البقرة: ٢١٠]، قال: «المراد به قدرته وأمره»، قال: «وقد بينه في قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾ [سورة النحل: ٣٣]، ومثل هذا في التوراة، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر: ٢٢]، قال: «إنما هو قدرته»[2].

وقال أيضا: «والواجب على الخلق اعتقاد التنزيه وامتناع تجويز النُقلة وأن النزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان يفتقر إلى ثلاثة أجسام: جسم عالٍ وهو مكان لساكنه، وجسم سافل، وجسم منتقل من علو إلى سفل وهذا لا يجوز على الله عز وجل»[3].

ثم قال: «ومنهم من قال يتحرك إذا نزل، وما يدري أن الحركة لا تجوز

---

(١) المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية، الهرري، دار المشاريع – بيروت، (ص١٩٤)، وقال الإمام المقدم أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني في الفرق بين الفرق، دار الآفاق الجديدة – بيروت، (ص٣٢١): «وأجمعوا – أي أهل السنة – على نفي الآفات والغموم والآلام واللذات عنه، وعلى نفي الحركة والسكون عنه». وقال الإمام أبو المظفر الأسفرايني في التبصير في الدين، في الباب الخامس عشر في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة، (ص١٦١): «وأن تعلم أن كل ما دل على حدوث شيء من الحد والنهاية والمكان والجهة والسكون والحركة فهو مستحيل عليه سبحانه وتعالى». وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٧/ ١٢٤): «فمعتقد سلف الأئمة وعلماء السنة من الخلف أن الله منزه عن الحركة والتحول والحلول ليس كمثله شيء».

(٢) دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، ابن الجوزي، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، (ص٢٦-٢٧).

(٣) المصدر السابق، (ص٤٩).

على الله تعالى، وقد حكوا عن الإمام أحمد ذلك وهو كذب عليه»[1].

وقال الشيخ **تقي الدين الحصني** في **دفع شبه من شبه وتمرد**: «**وحكوا هذه المقالة عن الإمام أحمد فجورا منهم بل هو كذب محض على هذا السيد الجليل السلفي المنـزه**»[2].

وقال **الفخر الرازي** في **أساس التقديس**: «**نقل الشيخ الغزالي رحمه الله عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنّه أقرّ بالتأويل في ثلاثة أحاديث**»[3]. ثم قال **الرازي**: «**رُوي عنه عليه السلام أنّه تأتي سورة البقرة وآل عمران كذا وكذا يوم القيامة كأنّهما غمامتان. فأجاب أحمد بن حنبل رحمه الله، وقال**: «**يعني ثواب قارئهما**»، **وهذا تصريح منه بالتأويل**»[4].

وذكر الإمام **بدر الدين محمّد بن عبد الله الزركشي** في كتابه **البرهان في علوم القرآن**: «**وممّن نُقل عنه التأويل عليّ وابن مسعود وابن عباس وغيرهم. وقال الغزالي في كتاب التفرقة بين الإسلام والزندقة**: «**إنّ الإمام أحمد أوّل في ثلاثة مواض**». **وأنكر ذلك عليه بعض المتأخرين، قلت: وقد حكى ابن الجوزي عن القاضي أبي يعلى تأويل أحمد في قوله تعالى**: ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾[سورة الأنعام: ١٥٨]، **قال**: «**وهل هو إلاّ أمره**»، **بدليل قوله**: ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾[سورة النحل: ٣٣]»[5].

---

(١) المصدر السابق، (ص٥٠). وقال محقق الكتاب الشيخ محمد زاهد الكوثري معلقا: حكى ذلك أبو يعلى في طبقاته عن أحمد بطريق أبي العباس الأصطخري وهو كما قال المصنف نقل مفترى.

(٢) دفع شبه من شبه وتمرد، الحصني، (ص٢٥).

(٣) أساس التقديس، فخر الدين الرازي، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، (ص١٠٧).

(٤) المصدر السابق، (ص١٠٨).

(٥) البرهان في علوم القرءان، الزركشي، النوع السابع والثلاثون في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات، (٢/ ٧٩).

وقد ورد في **الفتوحات الربّانية على الأذكار النووية** للعالم المفسّر **محمد بن علاّن الصدّيقي** الشافعي الأشعري المكّي رحمه الله تعالى في باب الحثّ على الدعاء والاستغفار في النصف الثاني من كلّ ليلة ما نصّه: «**وأنّه تعالى منـزّه عن الجهة والمكان والجسم وسائر أوصاف الحدوث، وهذا معتقد أهل الحقّ ومنهم الإمام أحمد وما نسبه إليه بعضهم من القول بالجهة أو نحوها كذب صراح عليه وعلى أصحابه المتقدمين كما أفاده ابن الجوزي من أكابر الحنابلة**»[1]. انتهى بحروفه.

(١) الفتوحات الربّانية على الأذكار النواوية، الصدّيقي، (٣/ ١٣٣).

فَصلٌ
في مَعْنَى الجِسْمِ

اعلمْ رحمكَ اللهُ أَنَّ الجسمَ هو الـمُرَكَّبُ الـمُؤَلَّف بحيثُ يكونُ له طولٌ وعَرْضٌ وسَمْكٌ، وعليه فإِنَّ معنى «الجسم» لا يَنْفَكُّ عن التركيبِ والتأليفِ، يقولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٧]، وتقولُ العربُ: فلانٌ أَجْسَمُ مِنْ فُلَانٍ[١]، ولا معنى للزيادةِ في جسمٍ على ءاخَرَ إِلَّا أَنْ يكونَ مُشْتَمِلًا على أبعاضٍ زائدةٍ، وذلكَ دليلُ التَّجَزُّؤ والانقسامِ والتركيبِ والتأليفِ، وهذا المعنى يُدْرِكُهُ كُلُّ أَحَدٍ عَرَفَ معنى الجسمِ بأيِّ لُغَةٍ كانَ وعلى أيِّ مِلَّةٍ كَانَ، حتى الصبيان فإنَّكَ تَجِدُهُم يُفَاخِرُ بعضُهم على بعضٍ بزيادةٍ في ضخامةِ الجسمِ أو طولِهِ فيقولُ أحدُهم: أَنَا أَجْسَمُ منكَ، فأُسَاوِيكَ مرتينِ، وَأَزِيدُ عليكَ بالطولِ قدرَ كذا وكذا؛ فَيُدْرك التَّبَعُّض والتَّجَزُّؤ والزيادة بالتأليفِ والأجزاءِ.

قَالَ إمامُ الحرمينِ الجُوَيْنِيُّ: «الجسمُ هو المؤَلَّفُ في حقيقةِ اللغةِ، ولذلكَ يُقَالُ في شخصٍ فَضَلَ شخصًا بالعَبَالَةِ[٢] وكثرةِ تَأَلُّفِ الأجزاءِ: إِنَّهُ أَجْسَمُ منه، وإِنَّهُ جَسِيمٌ، ولا وَجْهَ لِحَمْلِ المبالغةِ إِلَّا على تَأَلُّفِ الأجزاءِ، فإذا أَنبَأَتْنَا المبالغةُ المأخوذةُ مِنَ الجسم على زيادةِ التأليفِ فَاسْمُ الجسمِ يجبُ أَنْ يَدُلَّ على أَصْلِ التأليفِ، إذ «الأَعْلَمُ» لَمَّا دَلَّ على مَزِيَّةٍ في العِلْمِ دَلَّ «العَالِمُ» على أَصْلِهِ»[٣].

(١) الكليات، أيوب بن موسى الحسيني القريمي، أبو البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة – بيروت، (ص٣٤٤).

(٢) العبالة: الضخامة، وفي القاموس المحيط: «العَبْلُ: الضخم من كل شىء»، (ص٩٨٨).

(٣) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين أبو المعالي =

وقَالَ الشَّيْخُ **مُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمَانَ الحَلَبِيُّ الرّيحَاوِيُّ** في **نُخْبَةِ اللَّآلِي**:
«**فَالجِسْمُ اسْمٌ لِلْمُرَكَّبِ الـمُطْلَقِ بِالإِجْمَاعِ**»[1].

= عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، مطبعة السعادة – مصر، (ص٦٢–٦٣).

(١) نخبة اللآلي لشرح بدء الأمالي، محمد بن سليمان الحلبي الريحاوي، طبعة وقف الإخلاص – إستانبول، (ص٢٢).

فصلٌ
مِنْ وجوهِ مَنْعِ تَسْميَةِ اللّه بالجِسْمِ بِنَصِّ القرْءانِ

لَمْ يَرِدْ في الشَّرْعِ إِطْلَاقُهُ عَلَى اللَّهِ، وَهُوَ مِنَ الإلْحَادِ الذي نَهى اللهُ تَعَالَى عنه بقولِهِ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٨٠].

أطلقَ اللهُ هذا الاسمَ على المخلوقِ في حَقِّ طالوتَ: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٧]، والجسمُ يقبلُ الزيادةَ والنُّقْصَانَ ويحتاجُ إلى مُخَصِّصٍ خَصَّصَهُ وجعلَهُ على ما هو عليه، كما أخبرَ اللهُ تعالى: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾ [سورة الرعد: ٨].

الجسمُ لا يكونُ إِلَّا حَادِثًا له بدايةٌ، أي: وُجِدَ بعد عَدَمٍ، واللهُ تعالى أزليٌّ أبديٌّ، قال اللهُ تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ﴾ [سورة الحديد: ٣].

الجسمُ يكونُ مُؤَلَّفًا مُرَكَّبًا مِنْ أجزاءٍ وأبعاضٍ، واللهُ تعالى ذَمَّ المشركينَ فقالَ: ﴿وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا ۚ﴾ [سورة الزخرف: ١٥].

الجسمُ لا يكونُ إِلَّا مخلوقًا، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [سورة الفرقان: ٢].

الجسمُ داخلٌ معناه في الجسدِ، فَيُقَالُ للمجسمةِ: لِمَ منعتُم تسميةَ اللَّهِ بالجسدِ واعتقدتم أَنَّهُ جسمٌ؟ قال اللهُ تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [سورة الإخلاص: ٣].

الجسمُ لا يكونُ إِلَّا في مكانٍ يحويهِ ويحتاجُ إليه، واللهُ ليسَ كمثلِهِ شيءٌ وغنيٌّ عَنِ العالمينَ، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة ءال عمران: ٩٧].

سَيِّدُنَا إبراهيمُ عليه السلامُ سَمَّى قومَهُ الذينَ عبدوا الشمسَ والقمرَ والكواكبَ بالمشركينَ وتبَرَّأَ منهم ونَزَّهَ اللَّهَ عَنْ التغير وصفات الأجسام بقوله: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [سورة الأنعام: ٧٨](١)، ولا شَكَّ أَنَّهَا أجسامٌ، وَقَدْ أَضَافَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ حجة إبراهيم لِنَفْسِهِ تَشْرِيفًا لَهَا فَقَالَ: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾ [سورة الأنعام: ٨٣].

يُقَالُ للمشبهةِ: لو جَوَّزْتُم على اللَّهِ تسميتَهُ بالجسمِ لجازَت عليه الأعراضُ التي يَتَّصِفُ بها الجسم لأَنَّهَا لازمةٌ له، كالحركةِ والسُّكُونِ والاتِّصَالِ والانفصالِ والحَسّ والمَسّ والجَسّ وغيرِ ذلكَ، وهذا مَنْفِيٌّ عن اللَّهِ بِنَصّ القرءانِ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [سورة النحل: ٧٤].

الذي يقولُ: «اللهُ جسمٌ لا كالأجسامِ» كالذي يقول: «الله حادث لا كالحادثين»، أو «جسد لا كالأجساد»، أو «إنسان لا كالإنس» وهذا منفيٌّ عن اللَّه بقولِهِ تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [سورة الإخلاص: ٣]، وقولِهِ تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾[سورة مريم: ٦٥].

الذي يقولُ: «اللهُ جسمٌ» أو يعتقدُ ذلك فهو ينفي عَنِ اللَّهِ الخالقيةَ، قَالَ تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة النحل: ١٧]، والجسمُ لا يخلقُ جسمًا، لِأَنَّ المتَمَاثِلَاتِ يَجُوزُ عَلَيْهَا مَا يَجُوزُ عَلَى بَعْضِهَا.

اللهُ صَوَّرَ لنا في القرءانِ الخَرَابَ والدَّمَارَ الذي يحصلُ بسببِ كلمةِ الكفرِ، قَالَ تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ٨٨ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ٨٩ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ٩٠ أَن دَعَوْاْ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ٩١ ﴾ [سورة مريم]، والولدُ مِنْ دَوَاعِي الجِسْمِ.

(١) قوله تعالى حكاية عن سيدنا إبراهيم: ﴿قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ هو سؤال استفهامي بمعنى الإنكار، أي يقول لهم معترضًا ومنكرًا عليهم: أهذا ربي كما تزعمون.

المجسمُ الذي يفهمُ معنى الجسمِ: عبدَ اللَّهَ أم عبدَ غيرَهُ؟ عبدَ الجسمَ، ولا شَكَّ عند العقلاءِ أَنَّ الجسمَ هو غيرُ اللَّهِ قَطْعًا، لأَنَّ اللَّهَ خالقُ كُلِّ شيءٍ، فالنتيجةُ البَيِّنَةُ الواضحةُ أَنَّ المجسمَ عَبَدَ غيرَ اللَّهِ ولم يَعْبُدِ اللهَ، والذي يعبدُ غيرَ اللهِ هل يُشَكُّ في شركِهِ؟ بل هذا عَيْنُ الشِّرْكِ الذي نَهَى اللهُ عنه وَتَوَعَّدَ أَهْلَهُ بقولِهِ تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [سورة الأنعام: ٢٢]، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تعالى يقولُ: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ﴾ [سورة البقرة: ١٣٧]، ﴿بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ ولم يَقُلْ: «ببعضِ ما ءامنتم به»، والأنبياءُ وَحَّدُوا اللَّهَ تعالى ونَقَضُوا عبادةَ الأصنامِ والأجسامِ، والشِّقَاقُ: الخلافُ والمُحَادَّةُ والعَدَاءُ، وخلافُ الإيمانِ: الكفرُ.

المجسمُ الذي يفهمُ معنى الجسمِ كَذَّبَ القرءانَ كقولِهِ تَعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]، ومَنْ كَذَّبَ القرءانَ فاللهُ تَوَعَّدَهُ بقولِهِ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [سورة العنكبوت: ٦٨]، وفيه الرَّدُّ على مَنْ يقولُ: في تكفيرِ المجسمِ قولان.

المجسمُ اعتقدَ أَنَّ معبودَهُ - وهو الجسم - إلهٌ، فيكونُ أثبتَ الأُلُوهِيَّةَ للجسمِ لا للهِ، فقد جاء في القرءان: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [سورة النحل: ٥١].

الجسمُ مخلوقٌ لا تَصَرُّفَ له في هذا العالمِ، واللهُ حَذَّرَنا فَقالَ تَعالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [سورة يونس: ١٠٦]، فكيفَ يُجْعَلُ المخلوقُ مُتَصَرِّفًا في المخلوقاتِ؟!

مِنْ أسماءِ اللَّهِ الحسنى: المُصَوِّرُ، قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ﴾ [سورة الحشر: ٢٤]، أي: خَالِقُ الصُّوَرِ والأشكالِ، فكيفَ يُجْعَلُ اللهُ مُصَوَّرًا جِسْمًا؟! هذا قَلْبٌ للحقائقِ.

المجسِّمُ يعبُدُ جسمًا تخيَّلَهُ، والجسمُ قيل: إِنَّهُ ما له طولٌ وعرضٌ وعمقٌ، وقيل: ما تركَّبَ مِنْ جزءَيْنِ فأكثرَ، وعلى التعريفَيْنِ فهو غيرُ اللهِ بلا شَكٍّ، فانطبقَ على المجسمِ قولُ اللَّهِ تعالى في سورة الطُّور: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٤٣﴾﴾، فَأَثْبَتَ القرءَانُ أَنَّ عابدَ الجسمِ الذي هو غيرُ اللَّهِ قطعًا مشركٌ.

قَالَ اللهُ تعالى في سورة الأعراف: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٤٣﴾﴾، ولا يتمارَى اثنانِ أَنَّ كُفْرَهم كان بعبادةِ غيرِ اللَّهِ، والجسمُ عند العاقلِ غيرُ اللَّهِ بلا شَكٍّ.

قَالَ اللَّهُ تعالى في سورةِ يُونس: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾ إلى قولِهِ تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾، فَمَنْ عَبَدَ غيرَ اللَّهِ فهو مشركٌ بنَصِّ الآيةِ، وكيفَ يكونُ المشركُ مسلمًا؟! سبحانكَ رَبِّي هذا بهتانٌ عظيمٌ.

قَالَ اللَّهُ تعالى في سورة الأنبياء: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ **كما يفعلُ المجسِّم** ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾﴾، فَمَنْ كان حصبَ جهنَّمَ هو ومعبودُهُ مِنْ أينَ يكونُ مؤمنًا؟!

الذي قرَّرناهُ ظاهرٌ أشدَّ الظهورِ في سورةٍ ما أكثرَ ما يردِّدُها أهل الإيمان وهي قوله تعالَى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٣﴾ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴿٦﴾﴾ [سورة الكافرون]، بَيَّنَتِ السُّورَةُ أَنَّ المعبودَيْنِ إذا تباينا اقتضَى ذلك تَبَايُنَ دِينَي العَابِدَيْنِ، ولا شَكَّ أَنَّ الجسمَ ليسَ هو اللَّهَ تعالى وأَنَّهُ مُبَايِنٌ له سبحانَهُ، فثبتَ أَنَّ عابدَ الجسمِ ليسَ عابدًا للهِ تعالَى، واقتضَى ذلك أَنَّهُ ليسَ على دينِ الإسلامِ.

ولو تصفَّحَ الإنسانُ القرءَانَ متنبِّهًا غيرَ معاندٍ لَمَرَّ على عشراتِ الآياتِ التي تُفيدُ هذا المعنى.

فالعجبُ مِنْ قولِ المخالفِ: إنَّ المجسِّمَ مسلمٌ! فإِنَّ معنَى المسلمِ المعتقدُ لدينِ الإسلام، فهل يجرؤُ أَنْ يقولَ: إنَّ الدينَ والاعتقادَ الذي عليه المجسِّمُ هو الإسلامُ الذي جاء به سيدنا محمد بن عبد اللَّه ﷺ؟ إِنْ قال: هو الدين الحقُّ فقد صار مجسِّمًا مثلَه، وإِنْ قال: ليسَ هو دين الإسلام فكيف يُسمِّيهِ مسلمًا؟! وكيف يكون المجسِّمُ مؤمنًا وهو لم يعرفِ اللَّهَ تعالَى فيقولُ: اللَّهُ ذو طولٍ وعرضٍ وعمقٍ وتركيبٍ وله أجزاءٌ؟ وهذا هو الجسمُ، فيجعلُه محتاجًا لمركِّبٍ ويُثبتُ له أمثالًا وأشباهًا لا تُحصَى فضلًا عن شبيهٍ واحدٍ، فيكذِّبُ بهذه الآياتِ كلِّها ثم يُدَّعَى مع هذا كونُهُ مؤمنًا مسلمًا إِنَّ هذا لفسادٌ مُبِينٌ.

فَصْلٌ
مِنْ وُجُوهِ مَنْعِ تَسْمِيَةِ اللّه بِالجِسْمِ بِنَصّ الحَدِيثِ

كيفَ يكونُ المجسِّمُ مسلمًا وقد أخرجَ **ابنُ أبي شيبة**[١]، و**عبدُ بن حميد**[٢]، و**أبو داود**[٣]، و**النَّسائيُّ في الكبرى**[٤]، وغيرُهم مرفوعًا: «**مَنْ قَالَ: رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ**»، وفي حديثِ إسلامِ زيدِ بنِ سعنةَ عند **ابنِ حِبَّانَ**: «**أُشْهِدُكَ يا عمرُ أَنِّي قد رضيتُ باللَّهِ رَبًّا وبالإسلامِ دِينًا وبمحمدٍ ﷺ نَبِيًّا**»[٥]، والمجسِّمُ لم يرضَ باللَّهِ رَبًّا بل رَضِيَ الجسمَ المُتَخَيَّلَ رَبًّا وإلهًا، فلا يكونُ مسلمًا ولا تجبُ له الجَنَّةُ ولا يَشَمُّ رائحتَها ولا كرامة.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ**

---

(١) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد اللَّه بن محمد ابن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، مكتبة الرشد – الرياض، (٦/ ٣٦)، حديث (٢٩٢٨٨).

(٢) المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد بن حُميد بن نصر، مكتبة السنة – القاهرة، (ص٣٠٨).

(٣) سنن أبي داود، المكتبة العصرية – بيروت، باب في الاستغفار، (٢/ ٨٧)، حديث (١٥٢٩).

(٤) السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، مؤسسة الرسالة – بيروت، (٩/ ٧)، حديث (٩٧٤٨).

(٥) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان ابن معاذ بن مَعْبد التميمي الدارمي البُستي، مؤسسة الرسالة – بيروت، (١/ ٥٢١)، حديث (٢٨٨).

الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»[1]، وهذه الصيغةُ تفيدُ الحصرَ كما هو معروفٌ، ففي الحديثِ تصريحٌ منه عليه الصلاةُ والسلامُ بأَنَّ مَنْ لم يُؤْمِنْ باللَّهِ أي لم يَتَّخِذْهُ إلـٰهًا ومعبودًا فهو غيرُ مُتَحَقِّقٍ بالإيمانِ، والمجسِّمُ لم يُؤمنْ باللَّهِ بل ءَامَنَ بألوهيَّةِ جسمٍ تخيَّلَهُ وتوهَّمَهُ فمِنْ أين يكونُ للإيمانِ سبيلٌ إليه ؟!

كيفَ يُعَدُّ المجسِّمُ مِنْ أهلِ الإسلامِ وقد قَالَ ﷺ: «**الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إلـٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ**» الحديثَ[2]، والمجسِّمُ مُكَذِّبٌ بشهادةِ لا إلـهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّ حقيقةَ اعتقادِهِ: لا إلـه إلَّا الجسمُ الذي أتخيَّلُهُ، وليسَ هو اللَّهَ حتمًا فأنَّى يكون مسلمًا !!

صَحَّ في الحديثِ المتواترِ: «**حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إلـٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ**»[3]، فَشَرَطَ لصحةِ الإيمانِ النُّطْقَ بالشهادةِ وتصديقَ القلبِ والتَّسليمَ بما جاء به النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ ﷺ، ولا يجرُؤُ متعالِمٌ ينتسبُ إلى أهلِ السُّنَّةِ على الزعم بِأَنَّ المجسِّمَ ءَامَنَ في ركنِ التوحيدِ الأعظمِ بما جاء به رسولُ اللَّهِ ﷺ، وأَنَّ ما يعتقدُهُ في اللَّهِ هو ما دعا إليه النَّبِيُّ ﷺ وبَلَّغَهُ عن رَبِّهِ إِلَّا أَنْ ينزعَ ما يتستَّرُ به مِنِ ادعاءِ مذهبِ أهلِ الإيمانِ والتَّنزيهِ ويُعْلِنَ صراحةً انتسابَهُ إلى مذهبِ التَّشبيهِ والتَّمثيلِ.

صَحَّ في حديثِ **مسلمٍ** وغيرِهِ مرفوعًا: «**مَنْ قَالَ: لَا إلـٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّه**»[4]، فاشترطَ مع القولِ

---

(١) سنن أبي داود، (١/ ٢٤)، حديث (٢١).

(٢) صحيح مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج دار إحياء التراث العربي – بيروت، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة، (١/ ٣٦)، حديث (٨).

(٣) المصدر السابق، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إلـه إلا اللَّه محمد رسول الله، (١/ ٥٢)، حديث (٢١).

(٤) المصدر السابق، (١/ ٥٣)، حديث (٢٣).

لِيُحكَمَ له بحكمِ الإسلامِ أَنْ يَكْفُرَ بما يُعْبَدُ مِنْ دون اللَّهِ، والمجسِّمُ لم يَكْفُرْ بما يُعْبَدُ مِنْ دون اللَّهِ بل هو يُعَظِّمُهُ ويعبُدُهُ ويتذلَّلُ له مِنْ دون اللَّهِ فلا يكونُ مِنَ المؤمنينَ ولا تنطبقُ عليه أحكامُهم بنَصِّ الحديثِ.

صَحَّ في الحديثِ القُدْسِيِّ عند **البخارِي**[1] **وأحمدَ**[2] وغيرِهما: «**يَشْتُمُنِي ابْنُ ءَادَمَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَشْتمَنِي**» ثُمَّ قَالَ: «**وَأَمَّا شَتْمُهُ فَقَوْلُهُ: إِنَّ لِي وَلَدًا**»، فسمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نسبةَ الولدِ إليه شتمًا له لأَنَّ فيه نسبةَ ما لا يليقُ به وهو كفرٌ بلا شَكٍّ، ومِنْ هنا قَالَ **الحَافِظُ** في **الفتحِ**: «**وَيُؤْخَذُ منه أَنَّ مَنْ نَسَبَ غيرَهُ إلى أمرٍ لا يليقُ يُطْلَقُ عليه أَنَّهُ شَتَمَهُ**»[3]، وهذا يقتضِي أنَّ ناسبَ الجسميَّةِ إلى اللَّه تعالَى شاتمٌ له إذِ الجسميَّةُ لا تليقُ به تعالَى إجماعًا وشاتمُ الربِّ سبحانَه ليس إلَّا كافرًا بلا تردُّدٍ.

أخرجَ **أبو القاسمِ بنُ بِشْرَانَ** في **الأمالِي**[4]، **والبيهقِيُّ** في **الأسماءِ والصفاتِ**[5] مرفوعًا» ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ **وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شبهٌ وَلَا نِدٌّ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ**».

وفي مِثْلِ هذه الأحاديثِ كثرةٌ لو أَرَدْنَا تَتَبُّعَهَا.

---

(١) صحيح البخاري، البخاري، دار طوق النجاة، باب ما جاء في قول اللَّه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، (٤/ ١٠٦)، حديث (٣١٩٣).

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة - بيروت، (١٥/ ٩٦)، حديث (٩١١٤).

(٣) فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، (٨/ ٧٤٠).

(٤) أمالي ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد اللَّه بن بشران البغدادي، دار الوطن - الرياض، (ص٨٥)، حديث (١٦٥).

(٥) الأسماء والصفات، البيهقي، باب جماع أبواب ذِكر الأسماء التي تتبع نفي التشبيه عن اللَّه تعالى، (١/ ٩٢)، حديث (٥٠)، بلفظ: «لَمْ يَكُنْ لَهُ شَبِيهٌ وَلَا عدْلٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ»، وفي (٢/ ٣٩)، حديث (٦٠٧)، بلفظ: «لَمْ يَكُنْ لَهُ شبهٌ وَلَا عدْلٌ ولَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ».

فَصْلٌ
فِي دِلالَةِ النُّصُوصِ عَلَى اسْتِحَالَةِ الجِسْمِ فِي حَقِّ البَارِئِ عَزَّ وَجَلَّ

إِنَّ النُّصُوصَ الدَّالَّةَ على تنزيهِ اللَّهِ عنِ الجسمِ كثيرةٌ جِدًّا:

منها: قولُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]، وهيَ أَصْرَحُ ءَايةٍ في تنزيهِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنِ الشَّبِيهِ والمثيلِ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ جسمٌ فقد كَذَّبَ بها، قَالَ **الرَّازِيُّ** في تفسيره: «**احْتَجَّ عُلَمَاءُ التَّوْحِيدِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا بِهَذِهِ الآيَةِ في نَفْيِ كَوْنِهِ تَعَالَى جِسْمًا مُرَكَّبًا مِنَ الأَعْضَاءِ وَالأَجْزَاءِ وَحَاصِلًا في المكَانِ وَالجِهَةِ، وَقَالُوا: لَوْ كَانَ جِسْمًا لَكَانَ مِثْلًا لِسَائِرِ الأَجْسَامِ، فَيَلْزَمُ حُصُولُ الأَمْثَالِ وَالأَشْبَاهِ لَهُ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾**»(١). وقَالَ **القُشَيْرِيُّ** في تفسير الآية: «**ويقالُ: معناه: ليسَ له مِثْلٌ، إذ لو كانَ له مِثْلٌ لكانَ كَمِثْلِهِ شيءٌ وهُوَ هُوَ، فلمَّا قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فمعناه ليسَ له مِثْلٌ، والحَقُّ لا شَبِيهَ له في ذاتِهِ ولا في صفاتِهِ ولا في أحكامِهِ، وقد وقعَ قومٌ في تشبيهِ ذَاتِهِ بذاتِ المخلوقينَ فوصفوه بالحَدِّ والنهايةِ والكَوْنِ في المكانِ، وأقبحُ قولًا منهم مَنْ وصفوه بالجوارحِ والآلاتِ؛ فظَنُّوا أَنَّ بَصَرَهُ في حَدَقَةٍ، وَسَمْعَهُ في عُضْوٍ، وَقُدْرَتَهُ في يَدٍ.. إلى غيرِ ذلكَ، وقومٌ قَاسُوا حُكْمَهُ على حُكْمِ عِبَادِهِ فقالوا: ما يكونُ مِنَ الخَلْقِ قَبِيحًا فمنه قبيحٌ، وما يكونُ مِنَ الخلقِ حَسَنًا فمنه حَسَنٌ!! وهؤلاءِ كُلُّهُم أَصْحَابُ التَّشْبِيهِ، والحَقُّ مُسْتَحِقٌّ للتَّنْزِيهِ دُونَ التَّشْبِيهِ، مُسْتَحِقٌّ للتَّوْحِيدِ**

---

(١) تفسير الرازي: مفاتيح الغيب التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن ابن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي ابن خطيب الري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (٢٧/ ٥٨٢).

دُونَ التَّحْدِيدِ»[١].

ومنها: قولُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [سورة النحل: ٧٤]، قَالَ **الخَازِنُ في تفسيره: «يعني: لا تُشَبِّهُوا اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَإِنَّهُ لا مِثْلَ له، ولا شَبِيهَ ولا شريكَ مِنْ خَلْقِهِ، لأَنَّ الخَلْقَ كُلَّهُم عَبِيدُهُ وفي ملكِهِ، فكيفَ يُشَبَّهُ الخالقُ بالمخلوقِ، أو الرَّازِقُ بالمرزوقِ، أو القادرُ بالعاجز»**[٢]. ولو كانَ اللَّهُ جسمًا لكانت أمثالُهُ لا تُحْصَى، تعالى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

ومنها: قولُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[سورة النحل: ٦٠]، فقد قَالَ **ابنُ أبي حَاتِمٍ: «عَنِ ابنِ عباس رضيَ اللَّهُ عنهما في قوله:** ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ قال: يقول: ليسَ كمثلِهِ شيءٌ»[٣].

ومنها: قولُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [سورة مريم: ٦٥]، فقد روى **ابنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ** وغيرُهُ عن مُجَاهِدٍ عَنِ ابنِ عباسٍ رضيَ اللَّهُ عنهما، وعن قَتَادَةَ: «**أَنَّ السَّمِيَّ هو الـمِثْلُ والعِدْلُ**»[٤]، فلو كانَ اللَّهُ جسمًا لكانَ له أمثالٌ لا يُحْصَوْنَ.

ومنها: قولُهُ تَعَالَى حكايةً عن سيدنا إبراهيمَ عليه السَّلَامُ في مُحَاجَّتِهِ مَنْ عَبَدَ مِنْ قَوْمِهِ أجسامًا عُلْوِيَّةً هي النَّيِّرَاتُ الثَّلَاثُ: ﴿قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْـَٔافِلِينَ﴾

---

(١) تفسير القشيري لطائف الإشارات، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، (٣/ ٣٤٥).

(٢) تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي المعروف بالخازن، دار الكتب العلمية – بيروت، (٣/ ٨٩).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم، عبد الرَّحْمٰنِ بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، ابن أبي حاتم الرازي، مكتبة نزار مصطفى الباز – السعودية، (٧/ ٢٢٨٧).

(٤) تفسير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الآملي الطبري، مؤسسة الرسالة – بيروت، (١٨/ ٢٢٦).

[سورة الأنعام: ٧٦]، فقد قَالَ الرازيُّ في تفسيره: «هذه الآيةُ تَدُلُّ على أَنَّهُ تعالى ليسَ بجسمٍ؛ إذ لو كانَ جسمًا لكانَ غائبًا عَنَّا أبدًا فكانَ آفِلًا أبدًا، وأيضًا: يَمْتَنِعُ أَنْ يكونَ تعالى يَنْزِلُ مِنَ العَرْشِ إلى السماءِ تَارَةً ويَصْعَدُ مِنَ السماءِ إلى العرشِ أُخْرَى، وإِلَّا لَحَصَلَ معنى الأُفُولِ»(١)، وقَالَ في تفسيرِ قَوْلِ اللَّهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [سورة الأنعام: ٩٧]: «الوَجْهُ الخَامِسُ: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: ﴿لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ أَيْ: في ظُلُمَاتِ التَّعْطِيلِ وَالتَّشْبِيهِ، فَإِنَّ المعَطِّلَ يَنْفِي كَوْنَهُ فَاعِلًا مُخْتَارًا، وَالمشَبِّهَ يُثْبِتُ كَوْنَهُ تَعَالَى جِسْمًا مُخْتَصًّا بِالمكَانِ، فَهُوَ تَعَالَى خَلَقَ هَذِهِ النُّجُومَ لِيُهْتَدَى بِهَا في هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ مِنَ الظُّلُمَاتِ» إلى أن قال: «وأَمَّا وَجْهُ الاهتداءِ بها في ظُلُمَاتِ بَحْرِ التَّشْبِيهِ فَلِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ لا عَيْبَ يَقْدَحُ في إِلٰهِيَّةِ هذه الكواكبِ إِلَّا أَنَّهَا أجسامٌ(٢) فتكونُ مُؤَلَّفَةً مِنَ الأجزاءِ والأبعاضِ، وأيضًا: إِنَّهَا مُتَنَاهِيَةٌ وَمَحْدُودَةٌ، وأيضًا: إِنَّهَا مُتَغَيِّرَةٌ وَمُتَحَرِّكَةٌ وَمُنْتَقِلَةٌ مِنْ حَالٍ إلى حَالٍ، فهذه الأشياءُ إِنْ لَمْ تَكُنْ عُيُوبًا في الإِلٰهِيَّةِ امتنعَ الطَّعْنُ في إِلٰهِيَّتِهَا، وإِنْ كانت عُيُوبًا في الإِلٰهِيَّةِ وَجَبَ تنزيهُ الإِلٰهِ عنها بِأَسْرِهَا، فَوَجَبَ الجَزْمُ بِأَنَّ إِلٰهَ العَالَمِ والسماءِ والأرضِ مُنَزَّهٌ عَنِ الجسميةِ والأعضاءِ والأبعاضِ والحَدِّ والنهايةِ والمكانِ والجِهَةِ، فهذا بيانُ الاهتداءِ بهذه الكواكبِ في بَرِّ التَّعْطِيلِ وَبَحْرِ التَّشْبِيهِ»(٣). وقد أثنى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ على حُجَّةِ سَيِّدِنَا إبراهيمَ هذه فقالَ عزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [سورة الأنعام: ٨٣].

ومنها: قولُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [سورة طه: ٨٨]، فإِنَّ وَصْفَ العِجْلِ بالجَسَدِيَّةِ دليلٌ على عَدَمِ استحقاقِهِ للعبادةِ بطريقِ

---

(١) تفسير الرازي، (١٣/ ٤٥).

(٢) أي هذا من جملة العيوب التي تقدح في إِلٰهِيَّةِ الكواكب.

(٣) تفسير الرازي، (١٣/ ٧٩-٨٠).

الإِيمَاءِ[1]، كما هو مُقَرَّرٌ عندَ علماءِ الأُصُولِ، وقد قَالَ **القشيريُّ في تفسيره**: «**ويُقَالُ: شَتَّانَ بين أُمَّةٍ وَأُمَّةٍ، أُمَّةٌ خَرَجَ نَبِيُّهُم عليه السَّلَامُ مِنْ بَيْنِهِم أربعينَ يومًا فَعَبَدُوا العِجْلَ، وأُمَّةٌ خَرَجَ نَبِيُّهُم عليه السَّلَامُ مِنْ بينهم وَأَتَى نَيِّفٌ وَأَرْبَعُمِائَةِ سَنَةٍ، فمن ذكر بين أيديهم أَنَّ الشُّمُوسَ والأقمارَ أو شيئًا مِنَ الرُّسُومِ والأطلالِ تَسْتَحِقُّ الإِلـٰهِيَّةَ أَحرقوه بِهِمَمِهِم، ويقالُ: لا فَصْلَ بين الجسمِ والجسدِ، فكما لا يَصْلُحُ أَنْ يكونَ المعبودُ جسمًا لا يصلحُ أَنْ يكونَ مُتَّصِفًا بما في معناه، ولا أَنْ يكونَ له صوتٌ، فإِنَّ حقيقةَ الأصواتِ: مُصَاكَّةُ الأجرامِ الصُّلْبَةِ**»[2].

ومنها: قولُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [سورة الحديد: ٣]، فقد قَالَ **البَيْضَاوِيُّ في تفسيره**: ﴿وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾: «الظَّاهِرُ وُجُودُهُ لكثرَةِ دلائلِهِ، والبَاطِنُ بحقيقةِ ذَاتِهِ فلا تَكْتَنِهُهَا العُقُولُ»[3]، فلو كانَ للهِ عَزَّ وَجَلَّ جسمٌ لَمَا صَحَّ وَصْفُهُ بالباطنِ، إذ كانتْ حقيقتُهُ تُدْرِكُهَا الأوهامُ.

ومنها: قولُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص: ١]، فقد قالَ **ابنُ فُورَكَ في تفسيره**: «**دَلَّ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ على إبطالِ التَّجْسِيمِ، لأَنَّ الجسمَ ليسَ بأَحَدٍ، إذ هو أجزاءٌ كثيرةٌ، وقد دَلَّ اللَّهُ بهذا القولِ على أَنَّهُ وَاحِدٌ فَصَحَّ أَنَّهُ ليسَ بجسمٍ**»[4].

ومنها: قولُهُ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: ٢]، فقد روى

---

(١) الإيماءُ هو أن يَرِدَ في النَّصِ وصفٌ لو لم يكن ذكره للتعليل لكان بعيدًا مِنْ فصاحة الشارع.

(٢) تفسير القشيري، (١/ ٥٧١).

(٣) تفسير البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد اللَّه بن عمر ابن محمد الشيرازي البيضاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (٥/ ١٨٥).

(٤) تفسير ابن فورك، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، جامعة أم القرى - السعودية، (٣/ ٣٠١).

ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ عن ابنِ كَيْسَانَ أَنَّ معنى الصَّمَدِ: الذي لا يُوصَفُ بِصِفَتِهِ أَحَدٌ.[(١)]، فلو كانَ اللَّهُ جسمًا لَصَحَّ أَنْ يُوصَفَ بصفتِهِ كُلُّ أَحَدٍ، ولم يكن صَمَدًا.

ومنها: قولُهُ تَعَالَى: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾[سورة الإخلاص: ٣]، قَالَ الرازيُّ في تفسيره: «**تلكَ الولادةُ لا تَصِحُّ إِلَّا مِمَّنْ كانت له صاحبةٌ وشهوةٌ، ويَنْفَصِلُ عنه جزءٌ ويَحْتَبِسُ ذلكَ الجزءُ في باطنِ تلكَ الصاحبةِ، وهذه الأحوالُ إِنَّمَا تثبتُ في حقِّ الجسمِ الذي يَصِحُّ عليه الاجتماعُ والافتراقُ والحركةُ والسُّكُونُ والحَدُّ والنِّهَايَةُ والشهوةُ واللَّذَّةُ، وكُلُّ ذلكَ على خالقِ العَالَمِ مُحَالٌ، وهذا هو المرادُ من قوله:** ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞ﴾ [سورة الأنعام: ١٠١]»[(٢)].

ومنها: قولُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾[سورة الإخلاص: ٤]، قَالَ ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ: : «**فهذه السُّورَةُ تتضمنُ انفرادَهُ ووحدانيتَهُ، وأَنَّهُ مُنْقَطِعُ النَّظِيرِ، وأَنَّهُ إِنَّمَا نُزِّهَ عن أَنْ يكونَ مِنْ أجناسِ المخلوقاتِ، لأَنَّ أفرادَ كُلِّ جنسٍ مِنْ هذه الأجناسِ مُتَكَافِئَةٌ مُتماثلةٌ، فالذَّهَبُ يُكافئُ الذهبَ، والإنسانُ يُكافئُ الإنسانَ ويزاوجُهُ، ولهذا قَالَ تعالى:** ﴿وَمِن كُلِّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَا زَوۡجَيۡنِ﴾ [سورة الذاريات: ٤٩]، **فما مِنْ مخلوقٍ إلا وله كفؤٌ هو زوجُهُ ونظيرُهُ وعدلُهُ ومثيلُهُ، فلوْ كانَ الحقُّ مِنْ جنسِ شيء مِنْ هذه الأجناسِ لكانَ له كفؤٌ وعدلٌ، وقد عُلِمَ انتفاؤُهُ بالشرعِ والعقلِ ... فهذه السورةُ أنزلَهَا اللَّهُ في نفي مَا أضافَ إليه الـمُبْطِلُونَ مِنْ تمثيلٍ وتجسيمٍ وإثباتِ أصلٍ وفرعٍ**»[(٣)].

---

(١) تفسير ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرَّحْمٰنِ بن أحمد بن عبد الرَّحْمٰنِ بن الحسن، دار العاصمة - السعودية، (٢/ ٦٧١).

(٢) تفسير الرازي، (١٣/ ٩٣).

(٣) تفسير ابن رجب الحنبلي، (٢/ ٦٧٤-٦٧٥).

فهذه ءَايَاتٌ تَدُلُّ دلالةً واضحةً على نفي الجسمية عن اللَّه تعالى كما رأيت المفسرينَ المعتَمَدِينَ عند أهل الحق يَنُصُّونَ على ذلك حين تفسيرهم لها، والآياتُ في هذا المقام تَرْبُو على ما اقتصرنا عليه بكثير، وَاسْتِيفَاؤُهَا يُحْوِجُ إلى سِفْرٍ عظيم لكنَّ الإجابةَ إلى ذلك كافيةٌ شافيةٌ وافيةٌ وحاصلةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى في القَدْرِ المذكور لمن كانَ له قلبٌ أو ألقى السَّمْعَ وهو شهيدٌ.

فَصْلٌ
فِي دِلَالَاتِ العَقْلِ عَلَى تَنَزُّهِ اللّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنِ الجِسْمِ

وإِنَّ العقلَ يُوجِبُ ما جاءت به النُّصُوصُ مِنْ تنزيهِ اللَّهِ عن الجسميةِ بوجوهٍ عديدةٍ:

منها: أَنَّ حقيقةَ الجسمِ هو الـمُرَكَّبُ القابلُ للانقسامِ والتجزؤ كما تقدم أَوَّلًا، فلو كانَ اللَّهُ – تعالى عَمَّا يقولُ الظالمونَ – جسمًا لَلَزِمَ افتقارُهُ إلى مَنْ يُرَكِّبُهُ وَيُصَوِّرُهُ، وذلكَ دليلُ العَجْزِ.

ومنها: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لو كانَ جسمًا لكانَ مُتَجَزِّئًا، ولَلَزِمَ حينئذٍ أَنْ تَتَحَقَّقَ الأُلُوهِيَّةُ لِكُلِّ جزءٍ مِنْ أجزائِهِ فَيَلْزَمُ تَعَدُّدُ الآلهةِ، أو أَنْ لا تَتَحَقَّقَ الألوهيةُ إِلَّا باجتماعِ الأجزاءِ فيلزمُ افتقارُ الكُلِّ للبعضِ حتى لو فَاتَ ذلكَ البعضُ لَلَزِمَ فواتُ الأُلوهيةِ، وذلكَ دليلُ العَجزِ أيضًا.

ومنها: أَنَّ الأجسامَ مُسْتَوِيَةٌ في الحقيقةِ الجِسْمَانِيَّةِ، فلو صَحَّتِ الأُلُوهِيَّةُ لجسمٍ مِنَ الأجسامِ للزمَ أَنْ تَصِحَّ لجميعها، وذلكَ يُفْضِي إلى تَعَدُّدِ الآلهةِ، وإذا انْتَفَتْ عَنْ جسمٍ مِنَ الأجسامِ لَزِمَ انْتِفَاؤُهَا عَنْ جميعها وهو المطلوبُ.

ومنها: أَنَّ الأجسامَ مُسْتَوِيَةٌ في الحقيقةِ الجِسْمَانِيَّةِ، فلو كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ جسمًا لَلَزِمَ أَنْ تقومَ به الأعراضُ الحَادِثَةُ كالحركة والسكون والاتصال والانفصال، وما قَامَ به الحادثُ لم يكن إِلَّا حادثًا.

ومنها: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لو كَانَ جسمًا لَلَزِمَ أَنْ يكونَ محدودًا مُقَدَّرًا مُتَنَاهِيًا، وذلكَ يَسْتَلْزِمُ تَعَلُّقَ الـمُخَصِّصِ بذاته عَزَّ وَجَلَّ، لأَنَّ المحدودَ مِنْ حيثُ ذَاتُهُ لا يمتنعُ عليه عقلًا أَنْ يكونَ أكبرَ مما هو عليه أو أصغرَ، فوجبَ أَنْ يكونَ غيرُهُ قد خَصَّصَهُ بالحَدِّ والمقدارِ، وهو دليلُ العَجْزِ والافتقارِ.

ومنها: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لو كانَ جسمًا وكانت له الجوارحُ التي زَعَمَ المخالفونَ أَنَّ القرءانَ أَثْبَتَهَا له، لَلَزِمَ أَنْ يُثْبِتُوا لمعبودهم وَجْهًا فيه صَفُّ عُيُونٍ، وله يَدَانِ مِنْ جِهَةٍ واحدةٍ فيها أصابعُ، وله جَنْبٌ وَسَاقٌ، وَإِنَّكَ لو رأيتَ عبدًا مملوكًا يُبَاعُ وهو على هذه الصِّفَةِ لَرَاعَكَ مَنْظَرُهُ وكَرِهْتَ أَنْ تشتريَهُ لِقُبْحِهِ، فكيفَ ارْتَضَتْ عُقُولُهُم أَنْ يُثْبِتُوا للهِ عَزَّ وَجَلَّ ما لو كانَ في عبيدِهِ لكانَ نَقْصًا بَيِّنًا؟!

ومنها: أَنَّ الأُلُوهِيَّةَ لو صَحَّتْ لشيءٍ مِنَ الأجسامِ لَصَحَّتْ للشمسِ والقمرِ، فَمَنْ جَوَّزَ الجسميةَ والمجيءَ والذهابَ على اللَّهِ تعالى فَلِمَ لا يَحْكُمُ بِإِلٰهِيَّةِ الشمسِ، وما الذي أوجبَ عليه الحُكْمَ بإثباتِ موجودٍ ءَاخَرَ يزعمُ أَنَّهُ إِلٰهٌ؟!

ومنها: أَنَّ اللَّهَ تعالى لو كَانَ جسمًا لكانَ إِمَّا قولًا بِقِدَمِ الجهاتِ والأمكنةِ وأزليتِها، وإِمَّا قولًا باستغناء الجسم عن المكانِ والجهات، وكلاهما ضِدُّ المعقولِ.

والكلامُ في هذا المقام لا يزالُ فيه بَسْطٌ وطُولٌ، والغرضُ مُتَحَقِّقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بهذه الأدلةِ التي تَدُلُّ بطريقٍ قريبٍ على استحالةِ الجسميةِ على اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنْ أردتَ الاستزادةَ فارجعْ إلى كُتُبِ المتكلمينَ تُكْفَ أربَكَ.

فَصْلٌ
في مَزِيدِ بَيَانٍ وَإِيضَاحٍ لِمَعْنَى الجِسْمِ وَأَنَّهُ لا يَكُونُ إِلاَّ مَخْلُوقًا

قال اللَّه تبارك وتعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٨٠]، واتفقتْ كلمةُ أهلِ اللغةِ وأهلِ الشرعِ على أنَّ الجسمَ هو الحجمُ المركَّبُ المؤلَّفُ، فقال **الزَّبِيدِيُّ في تاجِ العروسِ**: «**الجِسْمُ بالكَسْرِ: جَماعَةُ البَدَنِ أو الأعضاءِ مِنَ النَّاسِ والإِبِلِ والدَّوابِّ وسائِرِ الأنْواعِ العَظِيمَةِ الخَلْقِ، كالجُسْمانِ بالضَّمِّ، قال أبو زَيْدٍ: الجِسْمُ الجَسَدُ وَكَذلِكَ الجُسْمان، والجُثْمانُ: الشخصُ، ويُقالُ: إنَّه لَنَحِيفُ الجُسْمانِ، وقال بعضُهم: إنَّ الجُثْمانَ والجُسْمانَ واحدٌ، وقال الراغِبُ: الجِسْمُ ما له طُولٌ وَعَرْضٌ وَعُمْقٌ**»[١].

ومثله ذُكِرَ في **لسانِ العَرَبِ**[٢] و**المصباحِ الـمُنيرِ**[٣] وغيرِهما.

وقال **الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ**: «**إنَّ أهلَ اللغةِ وضعوا هذا الاسمَ** - أي الجسمَ - **على كلِّ ذِي طولٍ وعرضٍ وسَمْكٍ وتركيبٍ وصورةٍ وتأليف**»، نقله عنه **أبو الفَضْلِ التميميُّ في اعتقادِ الإمامِ أحمد**[٤].

وقال **الإمام أبو الحسنِ الأشعري**: «**أقل ما يقع عليه اسم الجسم**

(١) تاج العروس، الزبيدي، مادة (ج س م)، (٣١/ ٤٠٤).

(٢) لسان العرب، ابن منظور، (١٢/ ٩٩).

(٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، المكتبة العلمية - بيروت، (١/ ١٠١).

(٤) اعتقاد الإمام أحمد، أبو الفضل التميمي، (ص٤٥).

جوهران[1] مؤتلفان[2]»، نقله عنه ابنُ فُورَكَ في **الـمُجَرَّدِ**[3].

وقال الإمامُ **أبو منصورٍ الماتريدِيُّ** في كتاب التوحيد: «**إن الجسمَ اسمُ ذي الجهات، أو اسمُ مُحْتَمِلِ النهايات**[4]، **أو اسم ذي الأبعاد الثلاثة، فغير جائز القول به في اللَّه سبحانه**»[5].

وقال **الـجُرْجانِيُّ** في التعريفات: «**الجسمُ جوهرٌ**[6] **قابلٌ للأبعادِ الثلاثة، وقيل: الجسمُ هو المركَّبُ المؤلَّفُ مِنَ الجواهرِ**[7]»[8].

فلفظ الجسم كما تَرى[9] صريحٌ في الدّلالَةِ على الحجمِ المركَّبِ المؤلَّفِ، فهو صريحٌ في الدّلالةِ على معاني المخلوقينَ، ولا يَحْتَمِلُ معنًى ءاخَرَ يُصْرَفُ إليه؛ لا في اللغة ولا في عرف الشرعِ، وقد اتفقَ علماءُ الدين من أئمة الأصول والفقه على أنَّ مَن أطلَقَ على اللَّه تبارك وتعالى لفظًا صريحًا في معاني المخلوقينَ وكان يَفْهَمُ معناه فإنه يكفرُ، ولا يَدْخُلُ في هذا البابِ التفصيلُ

---

(١) تثنية جوهر، وهو هنا الجوهر الفرد، أي الجزء الذي لا يتجزأ.

(٢) أي مركبان متصلان.

(٣) مجرد مقالات الأشعري، ابن فورك، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، (ص٢١٥)، وهو كتاب جمع فيه ابن فورك مقالات الإمام الأشعري من كتبه المختلفة وبوبها، وابن فورك من أعيان الأشاعرة الشافعية وهو تلميذُ أبي الحسن الباهلي تلميذِ الإمام الأشعري.

(٤) أي: يقبل الحدود.

(٥) التوحيد، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتُريدي السمرقندي الأنصاري، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص٣٣).

(٦) أي: أصل وحجم.

(٧) المراد هنا الأجزاء التي كلٌّ منها لا يتجزأ.

(٨) التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص٧٦).

(٩) أي عند أهل اللغة وأهل الشرع.

الذي ذكروه بين مَنْ يَلْتَزِمُ ما يقتضيه إطلاقُ اللفظِ وبينَ مَنْ لا يلتزِمُهُ، لأَنَّ الكلام هنا في اللفظ نفسه لا في ما يلزم عليه، واللفظُ الصريحُ بَيّنٌ واضحٌ في معناه لا يَحْتَمِلُ عندَ المتكلِّمِ لَبْسًا ولا معنًى ءاخَرَ، فلا يُنظرُ بعد ذلك هل يَلْتَزِمُ المجسمُ ما يَقْتَضِيهِ لفظُ الجسمِ أو لا، ولذلك صحَّ في الحديثِ القُدسِيّ: «**شَتَمَنِي عَبْدِي ولم يَكُنْ لهُ ذلك**» ثمَّ فَسَّرَهُ بقولِهِ: «**وأمَّا شَتْمُهُ إيّايَ فقولُهُ لِي ولدٌ**»[1]، ومع أَنَّ مُطْلِقَ الولديةِ إنما أرادَ بذلك المدحَ ولم يلتزمْ مِنْ هذه التسميةِ لوازمَها مِنْ حصولِ جِمَاعٍ وولادةٍ وغيرِهما فَإِنَّ رَسُولَ ﷺ لم يُفَصِّلْ في ذلك ولا ذَكَرَ فَرْقًا بين مَنْ يلتزمُ لوازِمَهُ[2] ومَن لا يلتزم بل أطلقَ ذلك إطلاقًا[3]، لأنَّ اللفظَ صريحٌ بَيّنُ واضحٌ، ولذلك قال الحافظُ **ابنُ حَجَرٍ في فَتْحِ البارِي** عند الكلامِ على سورة الإخلاص: «**ويؤخذُ منه**

(١) صحيح البخاري، (٦/ ١٩)، حديث (٤٤٨٢).

(٢) أي: مِنْ سبقِ النكاح وغير ذلك.

(٣) فمن نسب الأبوةَ أو البنوةَ إلى اللَّه تعالى ولو قال: أردتُ معنًى مجازيًّا ولم أُرِدِ المعنى الحقيقيَّ فهو كافرٌ بالإجماع، كما ذكرَ ذلك القرافيُّ المالكيُّ في كتابه الفروق، عالم الكتب - بيروت، (٤/ ١٢٩)، وقال الإمام أبو سعد المتولي: «والدليل عليه: أنه لو كان في جهة وقَدَّرْنَا شخصًا أعطاه اللَّهُ تعالى قوةً عظيمةً واشتغل بقطع المسافة والصعود إلى فوق لا يخلو: إما أن يصل إليه وقتًا ما، أو لا يصل إليه، فإن قالوا: لا يصل إليه؛ فهو قول بنفي الصانع، لأن كل موجودين بينهما مسافة معلومة، وأحدهما لا يزال يقطع تلك المسافة ولا يصل إليه دَلَّ على أنه ليس بموجود، وإن قالوا: يجوز أن يصلَ إليه ويُحاذيَهُ فيجوز أن يُماسّه أيضًا، ويلزم من ذلك أمران؛ أحدهما: قِدَمُ العالم، لأنَّا نستدلُّ على حدوث العالم بالافتراق والاجتماع، وقد جوّزوا عليه الاجتماع مع غيره والافتراق، والثاني: إثبات الولد والزوجة على ما قالت النصارى، لأن الذي يقطع المسافة ويصعد إلى فوق يجوز أن يكون امرأة تتصل به، وكل ذلك كفر وضلال تعالى اللَّه عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا»، الغنية في أصول الدين، مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية - بيروت، (ص٧٤-٧٥).

أنَّ مَن نَسَبَ غيرَهُ إلى أمرٍ لا يليقُ به يُطلَقُ عليه أنه شَتَمَهُ[1]»[2]، قال **ابنُ منظورٍ في لسانِ العَربِ: «والصريحُ: هو الخالِصُ مِن كُلّ شيء، وهو ضِدُّ الكِنايَةِ»[3]**، وقال اللُّغَوِيُّ الفقيهُ **شهابُ الدِّينِ الفيوميُّ في المصباح المنير: «صَرُحَ الشيءِ بالضَّمّ صَرَاحَةً وَصُرُوحَةً: خَلَصَ مِنْ تَعلُّقاتِ غيرِهِ، فهو صَرِيحٌ، وعَرَبِيٌّ صَرِيحٌ: خَالِصُ النَّسَبِ، والجمعُ: صُرَحَاءُ، وكُلُّ خالِصٍ صَرِيحٌ، ومِنْهُ: القَوْلُ الصَّرِيحُ وهو الذي لا يَفْتَقِرُ إلى إضْمَارٍ[4] أو تَأْوِيلٍ[5]»[6]**.

ومِنْ هنا قال الفقهاءُ: إنَّ الصريحَ هو اللفظُ الموضوعُ للمعنى الذي لا يُفْهَمُ منه عندَ الإطلاقِ غيرُهُ، قال **الماوَرْدِيُّ في الحاوي: «الصريحُ لا يَحْتَمِلُ إلَّا معنًى واحدًا»[7]**، وقال **السيوطِيُّ في الأَشْباهِ والنظائرِ: «قال العلماءُ: الصريحُ: اللفظُ الموضوعُ لمعنًى لا يُفْهَمُ منه غيرُهُ عند الإطلاقِ، ويُقابِلُهُ الكِنايَةُ»[8]**، ولذلك لم يفصِّلْ أئمةُ الفقهاءِ في اللفظِ الصريحِ بينَ مَن أَضْمَرَ كنايةً ومَن لم يُضْمِرْ ولا قالوا إنَّهُ يَدخله الفَرْقُ بينَ مَن يَلتزِمُ مقتضاه ومَن لا يلتزِمُهُ، لأنه

---

(١) أي: فمن نسب إلى اللَّه الجسم فقد شتم اللَّه عز وجل.

(٢) فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، (٨/ ٧٤٠).

(٣) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ص ر ح)، (٢/ ٥٠٩).

(٤) أي: تقدير، كما في قول اللَّه تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ فأفطر ﴿فَعِدَّةٌ﴾ أي: فعليه عدةٌ ﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[سورة البقرة: ١٨٤]، انظر تفسير البغوي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (١/ ٢١٥)، وغيره.

(٥) أي: إعطاء معنًى للفظ غير المعنى المتبادر مما تحتمله اللغة في هذا اللفظ، كما في قول اللَّه تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سورة الفتح: ١٠].

(٦) المصباح المنير، الفيومي، (١/ ٣٣٧).

(٧) الحاوي الكبير، أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، دار الكتب العلمية – بيروت، (١٠/ ١٦٦).

(٨) الأشباه والنظائر، السيوطي، (ص٢٩٣).

لو دَخَلَهُ مثلُ ذلك لَخَرَجَ عن كونه صريحًا ولكانت كلماتهم وتعاريفهم فيه متناقضة، ومِن هنا قال **إمامُ الحَرَمَيْنِ الجـُوَيْنِيُّ**: «**اتفقَ الأصولِيُّونَ على أنَّ مَن نَطَقَ بكلمةِ الردةِ** - أي الصريحةِ في الكفرِ - **وزَعَمَ أنه أضمرَ تَوْرِيَةً**[١] **كُفِّرَ ظاهرًا وباطنًا**[٢]»[٣]، وهذا هو حكم من أطلق الجسم على اللَّه فإنه قد أطلق عليه لفظًا صريحًا لا يليقُ به تعالى بالإجماع وليس له معنى إلا نسبةَ التركيبِ والحَدّ إليه سبحانه، ومُطْلِقُهُ ناقَضَ ما جاء به نبيُّ اللَّه محمدٌ ﷺ مِنَ العقيدةِ جزمًا بلا شكٍّ، فلا يجوزُ أنْ يُعَدَّ ذلك إيمانًا كما لا يَخفَى على أحدٍ، كما لا يجوزُ التوقفُ في الإطلاقِ كما ذهبَ إليه ابنُ تيميةَ ومَنْ بَعْدَهُ كابنِ باز مِنْ أَنَّ لفظةَ «الجسم» لم تُنْفَ ولم تُثْبَتْ فَيُتَوَقَّفُ في إطلاقها، وهذا هو عين الجهل بالأحكام العقلية وبكيفية الجمع بين نصوص الشريعة، فإنَّ اللَّهَ تعالى قد فَرَقَ بين عقيدة الإسلام التي جاء بها نبيُّ اللَّه ﷺ وكُلِّ عقيدةٍ أخرى وأمرَ نبيَّهُ ﷺ بالبراءة مِن كُلّ عقيدةٍ تُخالِفُها بقوله تعالى في سورة الكافرون: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾.

والأصلُ في كلامِ كُلِّ متكلمٍ أنه يَفْهَمُ معنَى ما يقولُهُ ويتلفَّظُ به، وعلى هذا[٤] يَتَنَزَّلُ ما نقلَهُ الحنابلةُ مثل صاحب **الخصال** وغيره عن **الإمامِ أحمدَ**، وما قاله **ابنُ بَطَّالٍ** في **شرحه للبخاري**، و**ابنُ الـمُلَقّنِ** في **شرحه للبخاري**، و**البَيَاضِيُّ** في **إشارات المرام**، و**المازِرِيُّ** في **شرحه لمسلم**، وأقرَّهُ **النوويُّ** في **شرحه لمسلم**، وغيرُهم مِن كُفْرِ مَن قال: «إنَّ اللَّهَ جسمٌ لا كالأجسامِ»، فإنَّ مَنْ كان يَفْهَمُ معنى الجسمِ يكون بقوله: «إنَّ اللَّهَ جسمٌ» قد أثبتَ له

---

(١) التورية هي استعمالُ اللفظِ بقصد معنى يحتمله اللفظ غير المعنى المتبادر.

(٢) لأن كلمته لا تحتمل إلا معنى واحدًا كفريًّا.

(٣) نهاية المطلب في دراية المذهب، إمام الحرمين الجويني، دار المنهاج - السعودية، (١٨/ ٢٩٣).

(٤) أي على هذا الأصل في فهم كل متكلم لمعنى ما يقول.

سبحانَهُ التأليفَ والتركيبَ والحجمَ فلا يَنْفَعُهُ قولُهُ بعد ذلك: «لا كالأجسامِ» أو قولُهُ: «أنا لا ألتزِمُ ما يَلْزَمُ على ذلك مِن صفاتِ المخلوقاتِ»، لأنَّ كلامَهُ الأولَ يَنْقُضُ كلامَهُ الثانيَ فيكونُ عندئذٍ كذَّابًا متلاعِبًا متناقِضًا كمن يقولُ: «اللهُ تعالى نائمٌ لا كالنائمينَ»، أو «عاجزٌ لا كالعاجزينَ»، أو «جالسٌ لا كالجالسينَ»، أو «مريضٌ لا كالمرْضَى»، ويؤاخَذُ بإقرارِهِ[1] ولا يَنْفَعُهُ إنكارُهُ، قال الحافظُ الفقيهُ اللغوِيُّ **تقيُّ الدين السُّبْكِيُّ**: «**واللهُ تعالى مُنَزَّهٌ عنها** - أي عن صفاتِ المخلوقينَ - **ومَن أطلق** - أي على الله - **القُعُودَ وقال: إنَّهُ لم يُرِدْ صفاتِ الأجسامِ قال شيئًا لم تَشْهَدْ لَهُ به اللغةُ فيكونُ باطِلًا وهو كالـمُقِرِّ بالتجسيم المنكِرِ له فيؤاخذُ بإقراره ولا يُفِيدُهُ إنْكارُهُ**» اهـ[2]، ونقله الحافظ الفقيه خاتمة اللغويين **محمدُ مُرْتَضَى الزَّبِيدِيُّ** في **إتْحافِ السادَةِ الـمُتَّقِينَ** وأقره[3]. وهذا متوافِقٌ معَ الإجماع الذي نقلَهُ **تاجُ الدّين السُّبْكِيُّ** في **الطَّبَقاتِ** حيث قال: «**لا خِلافَ عند الأشعرِيِّ وأصحابِهِ بل وسائرِ المسلمينَ أنَّ مَن تَلَفَّظَ بالكفر أو فَعَلَ أفعالَ الكفارِ أنه كافرٌ باللَّه العظيمِ مخلَّدٌ في النارِ وإنْ عَرَفَ بقلبِهِ وأنَّهُ لا تنفعُهُ المعرفةُ مع العنادِ ولا تُغْنِي عنه شيئًا ولا يَخْتَلِفُ مُسْلِمانِ في ذلك**»[4].

مِنْ كُلِّ ما تَقَدَّمَ يُفْهَمُ وعليه يتنزَّلُ إطلاقُ **الأشعرِيِّ** في **النوادر** وغيره، **والبيهقِيِّ** في **شعب الإيمان**، **والحليمِيِّ** في **المنهاج في شعب الإيمان**، **والـمُتَوَلِّي** في **الغنية**، **وأبي إسحاقَ الشيرازِيِّ** في **الإشارة إلى مذهب أهل الحق**، **وأبي نَصْرٍ القُشَيْرِيِّ** في **التذكرة**، **والقاضِي حسينٍ** في **تعليقته**، **والقاضِي عبدِ الوهَّابِ المالِكِيِّ** في **شرحه على الرسالة**، **وابنِ الجَوْزِيِّ**

(١) أي إقراره بنسبة الجسمية إلى اللَّه تعالى.

(٢) السيف الصقيل، تقي الدين السبكي، (ص٧٧).

(٣) إتحاف السادة المتقين، الزَّبيدي، (٢/ ١٠٧).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، (١/ ٩١).

الحنبليّ في دفع شُبه التشبيه وغيره، **والنوويّ في المجموع، والقُرْطُبيّ في التذكار**، والسيدِ **أحمدَ الرفاعيّ في البرهان المؤيد** وغيره، **وابنِ الرِّفْعَةِ في شرح التنبيه، والتقيّ الحِصْنِيّ في شرح أبي شجاع ودفع شُبه مَنْ شَبَّهَ وتَمَرَّدَ**، وابنِ **بَلْبانَ الحنبليّ في مختصر الإفادات في ربع العبادات**، وغيرِهم مِن أهلِ العلم تكفيرَ المجسّمِ وهو الذي تقتضيه[1] نصوصُ الأئمَّةِ الأربعةِ ونَقَلَهُ كثيرون عنهم[2] وجَزَمَ به **الغزاليُّ في إلجامِ العَوَامّ** ونَقَلَ الإجماعَ عليه[3]، كما مَرَّ، وكما سيأتي ذلك مُفَصَّلًا إن شاء اللَّه تعالى، ولا يَدخُلُ هذه الحالَ التفريقُ الذي فرَّقَهُ بعضُ العلماءِ بين التزامِ لازِمِ اللفظِ وعدمِ التزامِهِ، ولا بين كونِ اللازمِ بَيّنًا أو غيرَ بَيّنٍ، لأنَّ اللازمَ هو معنًى خارجٌ عن معنى اللفظِ[4] يُلازمُهُ ويَحْضُرُ عادةً في الذهْنِ عند ذِكْرِهِ إذا كان بَيّنًا ويحتمِلُ حضورُهُ مِن غيرِ رُجحانٍ إذا كان غيرَ بَيّنٍ، لأن ما نتكلم عنه هنا هو عينُ معنَى لفظِ الجسمِ لا معنًى خارجٌ عنه، نعم تدخُلُ هذه التفرِقَةُ في مَنْ أطلقَ على اللَّه الجسمَ ولا يَفهمُ معناه على خلافِ الأصلِ والغالِبِ، بل يَظُنُّ أن معناه: «موجودٌ» أو «قائمٌ بنفسه» أو نحوُ ذلك من المعاني التي يجوز إطلاقُها في حق اللَّه تعالى فإنه يُنْظَرُ عند ذلك في حال هذا المُطلِقِ هل يعتقد في هذا الموجود أو القائم بذاته أنه حجم مركب مؤلف أو لا؟ وهل يلتزمُ ما يلزمُ من إطلاق الجسمِ مِن

---

(١) أي يُفهم منها.

(٢) كالقرافي المالكيِّ، ونقله عنه ابن حجر الهيتمي في شرح المنهج القويم (ص٢٥٤)، وكالملا عليّ القاري في مرقاة المفاتيح (٣/ ٩٢٤)، وغيرهم.

(٣) كما نقله عدة ءاخرون؛ منهم القاضي عبد الوهاب المالكيّ في شرح عقيدة الإمام مالك الصغير (ص٢٨)، والملا عليّ القاري في مرقاة المفاتيح (٣/ ٩٢٤)، وغيرهما، وهو المفهوم من كلام أبي جعفر الطحاويّ، والحِصنيّ في دفع شبه مَن شبّه وتمرد (ص٣١-٣٢)، وغيرهما.

(٤) كما ذكره الرازيُّ في المحصول (١/ ٢١٩)، والقرافيُّ في شرح تنقيح الفصول (ص٢٤-٢٥)، وغيرهما.

المكانِ والجهة والاتصالِ والانفصالِ والحدوث أو لا يلتزمُ ذلك؟ فإنْ كان يعتقد في اللَّه الحجم والكيفية والكمية حُكِمَ بكُفرهِ، وإن كان لا يعتقد ذلك ولا يقول به لم يُحكَمْ بكفره ولكنه عاصٍ معصيةً كبيرةً وخاطِئٌ لإطلاقه على اللَّهِ تعالى ما لم يَرِدِ الإذنُ الشرعيُّ به.

وما تقدَّمَ معلومٌ في كلامِ أساطينِ علماءِ الأصول مقرَّرٌ عندهم، ذكره **الأشعريُّ** كما في **مجرد المقالات**، **والماتريديُّ** كما في **كتاب التوحيد**، **وأبو منصور التميميُّ** في **تفسير الأسماء والصفات**، وأقرَّه **الشيخ عبد اللَّه الهرريُّ** رحمه اللَّه تعالى في **كتاب صريح البيان**. قال **إمام الحرمين** في **الشامل في أصول الدين**: «**فصلٌ مشتمِلٌ على الرد على من قال: «إن اللَّه تعالى جسم وليس بمتألّف»: قد ذهبت بعض المجسمة**[1] **إلى موافقة أهل الحق في تَقَدُّسِ الرب سبحانه وتعالى عن خصائص الأجسام وما يَثْبُتُ لها من الأحكام، وذهبوا إلى منعِ كونِهِ مؤلَّفًا، ثم صاروا إلى أن المعنيَّ بكونه جسمًا وجودُهُ أو قيامُهُ بالنَّفْسِ، ومَن سَلَكَ هذا المسلَكَ ءالَ الكلامُ معه**[2] **إلى التنازع في الإطلاق والتسمية نفيًا وإثباتًا، ومما يُفْسِدُ هذه الطريقةَ ويوضِحُ بطلانَها**[3] **ما قدَّمناه من إنباء الجسم عن التأليف**[4]**، فمن أراد صرفَهُ عن وجهه والعدولَ عن قضيته**[5] **في موجَبِ الله**[6] **كان**

---

(١) أي من أطلق الجسم على الله.

(٢) أي رجع الكلام معه.

(٣) أي مما يبطل إطلاقهم لفظ الجسم على اللَّه سواء فهموا من هذا اللفظ الموجود أم القائم بذاته أم فهموا المركب المؤلف.

(٤) أي من كون معنى الجسم: المركب المؤلف.

(٥) أي عما يقتضيه.

(٦) أي في حق الله.

مصدودًا عن ذلك إذْ لا سبيلَ إلى إزالة قضايا الألفاظ من غير دلالة[1]، ولو سَوَّغْنا تبديلَ اللغةِ ونَقْلَها عن موضوعها في الـمُسَمَّياتِ الجارِيَةِ تواضُعًا[2] واصطلاحًا بين فئة من الناس فلا سبيلَ إلى تجويز ذلك في أوصاف الإلٰه لإجماع الأمة[3] إذ لو جاز ذلك لجاز للمُطْلِقِ أن يُطْلِقَ لفظَ المؤلَّفِ وإذا رُوجع فيه فسَّره بالوجود، ومهما ثبت[4] إنباء الجسم في اللغة عن التأليف ترتَّبَ عليه امتناع تسمية الإلٰه به ولم يجز ذكره في أوصاف الإلٰه نقلًا[5] وخروجًا عن اللغة، ثم نقول لهم: أنتم لا تَخْلُوْنَ في إطلاقكم الجسمَ إما أن تقولوا: أطلقنا ذلك بلا دليلٍ ولا اقتضاءٍ مِن عقلٍ وشرعٍ ولغةٍ، وإما أن تُسنِدوا مذهبَكم إلى دليل في ظنكم، فإنْ لم تُسْنِدُوهُ إلى دليل كان الذي ذكرتموه مَحْضَ التَّلْقِيبِ بِناءً على التَّشَهّي والتَّمَنّي، ولو ساغ ذلك لساغ إثباتُ سائرِ الألقابِ كذلك لِتَجُوزَ تسميتُهُ زيدًا وبكرًا وعَمْرًا تعالى اللَّهُ عن قولِ الزائغينَ»[6]، وبمعناه ذكر المتولي في الغنية حيث يقول: «الباريُ تعالى ليس بجسم، وذهبت الكَرَّامِيَّةُ إلى أن اللَّه تعالى جسمٌ، والدليلُ على فساد قولهم: أنَّ الجسمَ في اللغة بمعنى التأليفِ واجتماعِ الأجزاءِ، والدليلُ عليه: أنه نقول عند زيادة الأجزاء وكثرة التأليف: جسيمٌ وأجْسَمُ، كما يقال عند زيادة العلم: عليم وأعلم، وقال تعالى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٧]، فلما كان وصف المبالغة بزيادة التأليف دل على أن أصل الاسم للتأليف، فإذا ثبت ما ذكرنا بطل مذهبهم، لأن

(١) أي إلى تغيير معاني الألفاظ بلا دليل.

(٢) أي اتفاقًا بين الناس أو قسم منهم من غير وحي.

(٣) أي على خلاف ذلك.

(٤) أي وبما أنه ثبت.

(٥) أي لا يجوز وصف الإلٰه به مع إعطائه معنى غير المعنى الذي جاءت به اللغة.

(٦) الشامل في أصول الدين، إمام الحرمين الجويني، منشأة المعارف بالإسكندرية – مصر، (ص٤٢٥).

اللَّه تعالى لا يجوز عليه التأليف، فإن قالوا: نحن نريد بقولنا: «جسم» أنه موجودٌ، ولا نُرِيدُ التأليفَ، قلنا: هذه التسمية في اللغة ليس لها ذِكْرٌ ثَمَّ، وهي مبنية على المستحيل[1]، فلِمَ أطلقتُم ذلك من غير ورود السمع به وما الفصلُ بينكم وبين من يسميه «جَسَدًا» ويريدُ به الموجودَ وإن كان يخالف مقتضى اللغة؟ فإن قيل: أليس يُسمَّى نفسًا؟ قلنا: اتَّبَعْنا فيه السمعَ وهو قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَۚ﴾ [سورة المائدة: ١١٦]، ولم يَرِدِ السمعُ بالجسم»[2].

فتبيَّنَ أنَّ كلامَ العلماءِ في لازمِ المذهبِ وتفرقةَ بعضِهم بَيْنَ اللازمِ البَيّنِ واللازمِ غيرِ البَيّنِ هو في غيرِ مَن يَفْهَمُ معنى الجسمِ ثمَّ يُطْلِقُهُ على اللَّه تعالى[3] لأن هذا الإطلاقَ مِن باب الصريحِ وإفادتَهُ بالمطابَقَةِ[4] لا بالتَّضَمُّنِ[5] ولا بالالتزام كما هو موضّح في كتب الفنّ، ومَن لم يُفَرّقْ بَيْنَ هذه الأمورِ فليس محلُّهُ كرسيَّ التعليم والإرشادِ والمشيخةِ في أصول الدين، بل محلُّهُ مجالِسُ المبتدئينَ مِنَ المتعلّمين الـمُسْتَرْشِدِينَ.

وكما يُحكمُ بالكفر على مَن تلفَّظَ بلفظٍ صريحٍ في مناقضةِ عقيدةِ النبيِّ ﷺ وتكذيبِهِ يُحكمُ كذلك بالكفر على من تلفظ بلفظٍ يَلْزَمُ منه ذلك على الإطلاق عند قومٍ[6]، وإذا كان اللزومُ بَيّنًا عند ءاخرينَ[7]. ومثالُ البَيّنِ ما ذكروه عند

---

(١) وفي نسخة: وهي مُنْبِئَةٌ عن المستحيل.

(٢) الغنية في أصول الدين، أبو سعد عبد الرحمن بن محمد المتولي، مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية - بيروت، (ص ٨٠-٨١).

(٣) ويفيد هذا أن من يفهم معنى الجسم ثم أطلقه على اللَّه فلا خلاف معتبرٌ في كفره.

(٤) المطابقة هي دلالة اللفظ على معناه في اللغة.

(٥) التضمن دلالة اللفظ على جزء معناه.

(٦) أي سواء كان بيّنًا أم غير بيّن.

(٧) وأما إذا كان اللزوم غير بَيّنٍ فلا يُكَفِّرونَ القائل عند ذلك، كالعلماء الذين لم يُكَفِّروا

كلامهم على الردة بأنَّ الردةَ هي كُفْرُ المسلمِ بصريحٍ أو لفظٍ يَقْتَضِيهِ، ثم فسَّروا الصريحَ كمن يقولُ: الإلهُ اثنانِ أو ثلاثةٌ أو عُزَيْرٌ ابنُ الله[1]، وفسَّروا اللفظَ المستلْزِمَ للكفرِ كجَحْدِ مشروعيةِ شيءٍ مُجْمَعٍ عليه معلومٍ مِنَ الدِّينِ بالضرورةِ لاستلزامِهِ تكذيبَ القرءانِ والرسولِ ﷺ[2].

مَنْ تأوَّلَ فأنكر جواز رؤية اللَّه تعالى.

(١) لأن هذه الألفاظ معنى كل منها مناقض لمعنى لا إلٰه إلا اللَّه صراحة.

(٢) لأن معنى عبارة: «الزنا حلال» ليس عين معنى عبارة: «القرءان غير حق» أو «الرسول غير صادق»، بل تستلزمهما لزومًا بَيّنًا عند من لا يخفى عليه حرمة الزنا في الشرع.

فصلٌ
في بيانِ حُكْمِ المجسمِ بالبرهانِ العقليِّ التَّفصيليِّ

مُقَدِّمَةٌ أُولَى: قال تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [سورة محمد: ١٩]، فأثبتَ اللَّه بذلك أَنَّ كُلَّ ما سواه مَرْبُوبٌ مخلوقٌ مَوْسُومٌ بِسِمَاتِ الحاجةِ، فلا يُشَابِهُ الخالقَ ولا يُشَابِهُهُ الخالقُ، كما قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُ﴾ [سورة النحل: ١٧]، وعلى ذلك تواطأت النصوصُ الشرعيةُ.

مُقَدِّمَةٌ ثَانِيَةٌ: الاستدلالُ الطبيعِيُّ على وجودِ الخالقِ ووَحدانيتِهِ - الذي لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَخْلُوَ منه مؤمنٌ عادةً - قائمٌ على أَنَّ صفاتِ العَالَمِ شواهدُ على حاجتِهِ ودلائلُ على افتقارِهِ، فلا يجوزُ أَنْ يَتَّصِفَ الخالقُ بها.

مُقَدِّمَةٌ ثَالِثَةٌ: الألفاظُ في اللغةِ العربيةِ وفي سائرِ اللغاتِ تَدُلُّ على معانٍ هي موضوعةٌ لها، كما تدلُّ على لوازمَ تَلْزَمُ عليها زائدةٍ على معانيها، فإذا تكلَّمَ الإنسانُ باللفظِ الصريحِ أي الذي لا يَحْتَمِلُ إلا معنًى واحدًا وهو عالمٌ بصراحته ومعناه وكان فيه نسبةُ النقصِ إلى اللَّه سبحانه وادَّعى ارتفاعَ لوازمِهِ؛ بِأَنْ لم يَقْصِدْها أو لم تَخْطُرْ ببالِهِ وسَلَّمْنا تَنَزُّلًا وجَدَلًا له بذلك فَإِنَّهُ يَبْقَى أصلُ المعنى غيرَ مرفوعٍ، إذ هو غيرُ اللوازمِ، ولا يصحُّ أَنْ يَدَّعِيَ نَقْلَهُ إلى معنى ءاخر، لأَنَّ نَقْلَهُ إِمَّا أَنْ يكونَ إلى معنًى تَقْبَلُهُ اللغةُ وهذا غير موجودٍ، إذ الفرضُ أَنَّ اللفظَ صريحٌ لا يحتمِلُ إِلَّا معنًى واحدًا، وإِمَّا أَنَّهُ يَفترِي على اللغة بإضافة معانٍ جديدةٍ للألفاظ وهذا ممنوعٌ لا سيما في ما يتعلق بذات اللَّه تعالى وصفاته، وإِمَّا أَنَّهُ يَدَّعِي النَّقْلَ إلى لا معنى ويزعُمُ أَنَّ اللَّه تعالى متصفٌ بما لا معنى له وهو غيرُ جائزٍ كالذي قَبْلَهُ.

نَتيجَةُ المقَدِّمَاتِ الثَّلَاثِ: أَنَّهُ لم يختلفِ المسلمونَ في أَنَّ اللَّه تعالى ليسَ جسمًا وأَنَّهُ لا يجوزُ تسميتُهُ بذلكَ، لأَنَّ الجسمَ هو الحجمُ المركَّبُ بإجماعِ

أهلِ اللُّغَةِ والشرعِ، ولم يختلفوا بأَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يُقَالَ عن اللَّه تعالى: إِنَّهُ جسمٌ لا كالأجسامِ، لأَنَّ قائلَ هذهِ العبارةِ إذا كان يعرِفُ أَنَّ الجسمَ ليسَ إِلَّا الحجمَ وأَطْلَقَهُ مع ذلكَ على اللَّه طائعًا غيرَ مُكْرَهٍ فقد قال: إِنَّ اللَّهَ حجمٌ مُرَكَّبٌ لا يُشبهُ باقيَ الأحجامِ، فَنَاقَضَ أصلَ العقيدةِ المحمديةِ، ولم يعرفِ الخالقَ عَزَّ وَجَلَّ، وتعمَّدَ نسبةَ النقصِ إليه وتشبيهه بخلقِهِ، فيكون خارجًا عن الإسلامِ حتى لو ادَّعَى البراءةَ من لوازمِ الجسميةِ، لأَنَّ وصفَ اللَّه في عبارته بالحجمِ والتركيبِ مأخوذٌ من أصلِ معنى اللفظِ لا من لوازِمِهِ، والفرضُ أَنَّهُ يَعرفُ المعنى ولا يَجْهَلُهُ، فلا يُقْبَلُ له تأويلٌ قطعًا، وهو كالذي يقولُ: «إِنَّ اللَّه نَاقِصٌ لا كالنَّاقِصِينَ»، أو «محتاجٌ لا كالمحتاجينَ»، مع عِلْمِهِ بمعنى لفظِ «ناقصٍ» ومعنى لفظِ «محتاجٍ»، وعلى هذا يَتَنَزَّلُ كلامُ **ابنِ بَطَّالٍ** حيث يقولُ ما نَصُّهُ: «**خلافًا لما تقوله المجسمة من أنه جسم لا كالأجسام واستدلوا على ذلك بهذه الآيات كما استدلوا بالآيات المتضمنة لمعنى الوجه واليدين ووصفه لنفسه بالإتيان والمجيء والهرولة في حديث الرسول وذلك كله باطل وكفرٌ مِن متأوّلِه**»[(١)]، والمازِرِيّ فإِنَّهُ يقولُ: «**وهذا كقول المجسمة: جسم لا كالأجسام، لما رأوا أهل السنة يقولون: البارئ سبحانه وتعالى شيء لا كالأشياء طردوا الاستعمال فقالوا: جسم لا كالأجسام، والفرقُ أنَّ لفظ «شيء» لا يفيد الحدوث ولا يتضمّن ما يقتضيه، وأما «جسمٌ» و«صورةٌ» فيتضمّنان التأليف والتركيب وذلك دليل الحدوث**»[(٢)]، ونَقَلَهُ عنه **النَّوويُّ** وأقرَّهُ[(٣)]، وكلامُ **ابنِ الـمُلَقِّنِ** في قولِهِ: «**فإنه يكفر من يقول عن الله: جسم لا**

---

(١) شرح صحيح البخاري، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطال، مكتبة الرشد - الرياض، (١٠/ ٤٣٢).

(٢) المعلم بفوائد مسلم، أبو عبد اللَّه محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي، الدار التونسية - تونس، (٣/ ٢٩٩).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم، النوويُّ، باب النهي عن ضرب الوجه، (١٦/ ١٦٦).

كالأجسام»[1]، و**البَياضِيّ** عند شرح قول أبي حنيفة: «**فمن قال: لا أعرف ربّي أفي السماء أم في الأرض فهو كافر**»: «**وفيه إشارات، الأُولى: أن القائل بالجسمية والجهة مُنكر وجود موجود سوى الأشياء التي يشار إليها حسًّا، فمنهم منكرون لذات الإلٰه المنزَّه عن ذلك فلزمهم الكفر لا محالة وإليه أشار بالحكم بالكفر، الثانية: إكفار من أطلق التشبيه والتحيّز وإليه أشار بالحكم المذكور لمن أطلقه**»[2]، وغيرِهم، ونَقَلَ الحنابلةُ عنِ **الإمامِ أحمدَ** إطلاقَ تكفيرِ مَنْ قال: «**إِنَّ اللَّهَ جسمٌ لا كالأجسام**»[3].

وأَمَّا إذا كان يعتقدُ أَنَّ للجسمِ في اللغةِ معنًى غيرَ الحجمِ يليقُ باللَّه كـ«موجودٍ» أو «شيء» وأطلَقَهُ على اللَّه فإِنَّهُ لا يُكَفَّرُ لجهله بمعنى اللفظِ على حقيقتِهِ ولكنه يأثمُ إثمًا كبيرًا لأَنَّهُ أطلقَ على اللَّه تعالى لفظًا لم يأذن الشرعُ بإطلاقِهِ مع كونه – أي اللفظ – يُثْبِتُ النقصَ في حَقِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فيُنظَر هنا: هل يلتزِمُ معنى الجسمِ ولوازمَهُ في حقِّهِ تعالى أو لا يلتزمُها ، فَإِنِ التَزَمَها حُكِمَ بخروجه مِنَ الدِّينِ وإلا فلا، وعلى هذا يُحْمَلُ ما قاله عددٌ مِنْ عدمِ تكفيرِ مَنْ قال: «إِنَّ اللَّهَ جسمٌ لا كالأجسام» إِنْ كان لا يَلْتَزِمُ لوازمَ الجسميةِ.

هذا خلاصةُ ما قاله العلماءُ في هذه المسألة وما يُعطيه النَّظَرُ في مجموع عباراتهم وما يُنَزَّلُ عليه كلامُهم، إذ هو الذي تقتضيه الأدلةُ الأصوليةُ والنصوصُ الشرعيةُ، وقد أشار إليه ودَلَّ عليه كلامُ **البلقينيّ والبِقاعِيّ**[4] **وابنِ**

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي المصري ابن الملقن، دار النوادر – دمشق، (١/ ٢٢٢).

(٢) إشارات المرام، البياضي، (ص١٦٨).

(٣) قال صاحب الخصال: «قال أحمد: من قال: – اللَّهُ – جسم لا كالأجسام كفر»، نقله الزركشيّ في تشنيف المسامع، (٤/ ٦٤٨).

(٤) النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، مكتبة الرشد ناشرون – الرياض، (١/ ٦٤٦-٦٦١).

نُجَيْمٍ[1] وغيرِهم، ومَنْ نَسَبَ إليهم خلافَ ذلك فهو بسبب قِصَرِ باعِهِ في معرفةِ الأدلةِ؛ ولاقتصارِهِ على النظرِ في جزئياتٍ دون الإحاطةِ بالمجموعِ، وهم أعلى رُتبةً في أعيننا مِن أنْ يُهمِلُوا الأصولَ ويجهلوا الأدلةَ ويكسروا القواعدَ ويفتحوا بابَ التنقيص لربِّ العزّةِ على مِصراعَيه، والله من وراء القصد.

---

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، (١/ ٣٧٠-٣٧١).

فصلٌ
في بيانِ أنَّ المُجَسِّمَ كعَابِدِ صَنَمٍ

هذا وإِنَّنَا قد وجدنا المجسمةَ يَرْجُمُونَ أهلَ السُّنَّةِ بالباطلِ ويَصِفُونَهُم بِأَنَّهم مُعَطِّلَةٌ يُنْكِرُونَ وجودَ الصَّانِعِ بزعمهم، وذلكَ أَنَّ أهلَ السُّنَّةِ يقولونَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لا هو داخل العَالَمِ ولا هو خارج العَالَمِ، وليس مُتَّصِلًا بالعَالَمِ ولا مُنْفَصِلًا عنه، فقالت المجسمةُ: إِنَّنَا لا نَعْقِلُ موجودًا كذلك إِلَّا العَدَمَ الصِّرْفَ، فإذا ثَبَتَ هذا اتَّضَحَ أَنَّ المجسمَ لا يَتَوَجَّهُ بعبادتِهِ إلى الإلٰهِ الذي يعبدُهُ أهلُ السُّنَّةِ، فالمجسمُ إذا قَالَ: «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ» عَنَى بذلكَ نفيَ الألوهيةِ عَمَّا سوى الجسمِ الذي يَتَوَهَّمُهُ خَالِقًا، وإذا سجدَ فإِنَّهُ يَتَقَرَّبُ إلى ذلكَ الجسمِ، وإذا سَأَلَ ودَعَا ورَجَا فَإِنَّمَا يسألُ ويدعو ويرجو ذلك الجسمَ، ولا يوجدُ على التحقيقِ جسمٌ يُبْرِزُ مِنَ العَدَمِ إلى الوجودِ يَسْتَحِقُّ العبادةَ، فلا فرقَ بين المجسمِ وبين عابدِ هُبَلَ في الجاهليةِ إِلَّا أَنَّ المجسمَ يَتَوَهَّمُ معبودَهُ ولا يراه، وعابدَ هبل يَرَى معبودَهُ ويعلمُ وجودَهُ. قالَ **إمامُ الحرمين في العقيدة النظامية** بعد ذِكْرِ المشبهة ما نصه: «**والذي دعاهم** – أي المجسمة – **إلى ذلكَ طَلَبُهُم رَبَّهُم مِنَ المحسوساتِ وما يَتَشَكَّلُ في الأوهامِ ويَتَقَدَّرُ في مجاري الوساوسِ وخواطرِ الهواجسِ**، وهذا حَيْدٌ بالكُلِّيَّةِ عَنْ صفاتِ الإِلٰهِيَّةِ، وأَيُّ فرقٍ بين هؤلاءِ وبين مَنْ يَعْبُدُ بعضَ الأجرامِ العُلْوِيَّةِ»(١).

فإذا صَحَّ هذا تَبَيَّنَ على وَجْهٍ لا يَتْرُكُ للاحتمالِ مجالًا أَنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ يُشِيرُونَ إلى معبودٍ هو غيرُ معبودِ المجسمةِ، فإِنَّ معبودَنَا لا يُقِرُّ المجسمةُ بوجودِهِ أصلًا ولا يُصَدِّقُونَ به، بَلْ إِنَّهُم يُكَفِّرُونَنَا في عِبَادَتِنَا لِمَنْ نَنْفِي عنه الجهةَ والمكانَ والاتِّصَالَ والانْفِصَالَ، وهذا يُؤَكِّدُ أَنَّهُم لا يَعْبُدُونَ مَا

---

(١) العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، إمام الحرمين الجويني، تحقيق محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، (ص٢٢).

نَعْبُدُ، ولوضوحِ هذا المعنى قَالَ **الغزاليُّ في إلجامِ العوامِّ**: «**إنَّ المجسِّمَ عابدُ صَنَمٍ**»[(١)]، وقال أيضًا في **الاقتصاد في الاعتقاد**: «**فليت شعري ماذا يُضْمِرُ الخصمُ ويُقَدِّرُهُ مِنْ ذُهُولِ موسى عليه السلام؟ أَيُقَدِّرُهُ معتقدًا أنه جسمٌ في جهةٍ ذو لونٍ؟ واتهامُ الأنبياءِ بذلك كفرٌ صريحٌ، فإِنَّهُ تكفيرٌ للنبيِّ، فإِنَّ القائلَ بأَنَّ اللَّهَ سبحانه جسمٌ وعابدَ الوثنِ والشمسِ واحدٌ**»[(٢)]، وقَالَ **الرازيُّ في تفسيره** مُوضحًا ذلكَ ما نصه: «**إِنَّ الدليلَ دَلَّ على أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ الإِلٰـهَ جسمٌ، فهو مُنْكِرٌ لِلْإِلـٰهِ تَعَالَى، وذلكَ لأَنَّ إِلـٰهَ العَالَمِ موجودٌ ليسَ بجسمٍ ولا حَالٍّ في الجسمِ، فإذا أنكرَ المجسمُ هذا الموجودَ فقد أنكرَ ذَاتَ الإِلـٰهِ تعالى، فالخلافُ بين المجسمِ والـمُوَحِّدِ ليسَ في الصفة بل في الذات،** فَصَحَّ في المجسمِ أَنَّهُ لا يؤمنُ باللَّهِ»[(٣)]، وقال أيضًا: «**وَالأَقْرَبُ أَنَّهُم طَلَبُوا مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُعَيِّنَ لَهُمْ أَصْنَامًا وَتَمَاثِيلَ يَتَقَرَّبُونَ بِعِبَادَتِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا القَوْلُ هُوَ الذي حَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ عَبَدَةِ الأَوْثَانِ حَيْثُ قَالُوا:** ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [**سورة الزمر: ٣**]، **إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لِمَ كَانَ هَذَا القَوْلُ كُفْرًا؟ فَنَقُولُ: أَجْمَعَ كُلُّ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَلَى أَنَّ عِبَادَةَ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى كُفْرٌ سَوَاءٌ اعْتَقَدُوا في ذَلِكَ الغَيْرِ كَوْنَهُ إِلـٰهًا لِلْعَالَمِ أَوِ اعْتَقَدُوا فِيهِ أَنَّ عِبَادَتَهُ تُقَرِّبُهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ العِبَادَةَ نِهَايَةُ التَّعْظِيمِ، وَنِهَايَةُ التَّعْظِيمِ لا تَلِيقُ إِلَّا بِمَنْ يَصْدُرُ عَنْهُ نِهَايَةُ الإِنْعَامِ وَالإِكْرَامِ**»[(٤)]، وذكر نحوَه **أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط**[(٥)]، وعلى هذا دَرَجَ العديدُ مِنَ العلماءِ **كابنِ الجوزيِّ** حيثُ قَالَ **في المدهش**

---

(١) إلجام العوام عن علم الكلام، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار المنهاج - السعودية، (ص٥٢).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي، دار المنهاج - السعودية، (ص١٣٩).

(٣) تفسير الرازي، (١٦/ ٢٤).

(٤) المصدر السابق، (١٤/ ٣٥٠).

(٥) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر - بيروت، (٥/ ١٥٧).

ما نصه: «**مَا عَرَفَهُ مَنْ كَيَّفَهُ، ولا وَحَّدَهُ مَنْ مَثَّلَهُ، ولا عَبَدَهُ مَنْ شَبَّهَهُ**»[1]، وكا**لخُونَجِيِّ** حيثُ قَالَ في **شرح المعالم** ما نصه: «**وثانيها: أَنَّ عَابِدَ الصَّنَمِ إِنَّمَا نُكَفِّرُهُ لأَنَّهُ عابدٌ لغيرِ اللَّهِ، والمجسِّمُ عابدٌ لغيرِ اللَّهِ فيكونُ كافرًا** ... **وثالثُها: أَنَّ اللَّهَ تعالى قَالَ:** ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [**سورة المائدة: ١٧**]، **فدلَّتِ الآيةُ على كُفْرِ مَنْ قَالَ في غيرِ اللَّهِ إِنَّهُ اللَّهُ تعالى، ومَنْ قَالَ في جسمٍ إِنَّهُ اللَّهُ تعالى فقد قَالَ في غيرِ اللَّهِ تعالى إِنَّهُ اللَّهُ تعالى فيجبُ تكفيرُهُ**»[2]. فظهرَ بذلكَ كُلِّهِ أَنَّ حُكْمَنَا في المجسمِ هو حُكْمُ العلماءِ فيه، وهو أَنَّهُ كَعُبَّادِ الأصنامِ والشمسِ والقمرِ والكواكبِ، حيثُ إِنَّهُ بَذَلَ العبادةَ لمن لا يَسْتَحِقُّهَا ولم يَبْذُلْهَا للهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وقال الشيخ عبد الوهاب الشعراني: «**فلما اطلع أئمة الشريعة على هذه الفضائح الشنيعة ألحقوا القدريةَ بالمجوس، والحلوليةَ بأهل الردة، والمجسمةَ بعبدة الأوثان، فيستتابون وينبهون على أن ذلك كفر، فإن أصروا ولم يرجعوا عَقَدَ السلطانُ لهم مجلسًا وفعل بهم ما اتفق رأيُ العلماء عليه**»[3].

وقال الشيخ **عبد الغني النابلسي** رحمه الله: «**ومنهم** – أي الزائغين – : **مَنْ نزلَ إلى الأجسامِ كاليهود والمجسمة وعُبَّادِ الأصنام، فعبدوا الإلـٰهَ المجسَّمَ** – أي الذي اتخذوه بزعمهم إلـٰهًا – **وهم أَخَسُّ الفِرَقِ كلِّهم، والجميع لم يخرجوا عن عبادة أمثالهم من المخلوقين، إِلَّا أهل العناية فإِنَّهُم يعبدونَ**

---

(١) المدهش، ابن الجوزي، دار الكتب العلمية – بيروت، (ص١٣٨).

(٢) شرح كتاب معالم أصول الدين للإمام فخر الدين الرازي، عبد الرَّحْمٰنِ بن عبد اللَّه الخونجي، دار الرياحين – عمان، (ص٧٣٧-٧٣٨).

(٣) اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، عبد الوهاب بن أحمد الشعراني، دار الكتب العلمية – بيروت، (٢/ ٣٩٧).

اللَّه تعالى حَقًّا»[1].

وقال **الكوثري في تكملة الرد على نونية ابن القيم: «قال العفيف اليافعي في مرهم العلل المعضلة في الجزء الثالث منه: «ومتأخرو الحنابلة غَلَوْا في دينهم غُلُوًّا فاحشًا، وتسفَّهوا سفهًا عظيمًا، وجسَّموا تجسيمًا قبيحًا، وشبَّهوا اللَّه بخلقه تشبيهًا شنيعًا، وجعلوا له من عباده أمثالًا كثيرة، حتى قال أبو بكر بن العربي في العواصم: أخبرني مَنْ أثق به من مشيختي أن القاضيَ أبا يعلى الحنبلي كان إذا ذكر اللَّه سبحانه يقول فيما ورد من هذه الظواهر في صفاته تعالى: «ألزموني ما شئتم فإني ألتزمه إلا اللحية والعورة»، قال بعض أئمة أهل الحق: «وهذا كفر قبيح واستهزاء باللَّه تعالى شنيع، وقائله جاهل باللَّه تعالى لا يُقتدى به ولا يُلتفت إليه، ولا متبع لإمامه الذي ينتسب إليه ويتستر به، بل هو شريك للمشركين في عبادة الأصنام، فإنه ما عبد اللَّه ولا عرفه، وإنما صَوَّرَ صنمًا في نفسه، فتعالى اللَّه عما يقول الملحدون والجاحدون علوًّا كبيرًا»**[2].

---

(١) الأنوار الإلٰهية في شرح المقدمة السنوسية، عبد الغني النابلسي، دار تحقيق الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، (ص١٣٦).

(٢) تكملة الرد على نونية ابن القيم، الكوثري، (ص٩٦).

فصلٌ
في بيانِ بعضِ نتَائِجِ عَقِيدَةِ المُجَسِّمَةِ

إنكارُ وجودِ اللَّهِ، لأَنَّ اللَّهَ قَالَ في القرءانِ الكريم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة: ٢]، ففي هذه الآيةِ أَثبتَ اللَّهُ وجودَ نفسِهِ وأَنَّهُ خالقٌ للعالمينَ وربُّهُم ومَالِكُهُم، والجسمُ مِنَ العالمينَ، وأَمَّا على مُقتضى عقيدةِ المجسمةِ فقد صارَ اللَّهُ جسمًا، والجسمُ مخلوقٌ وليسَ خالقًا، وبهذا أنكروا وجودَ اللَّهِ، وجعلوا هذا الجسمَ الذي تَخَيَّلُوهُ هو خالقًا للعَالَمِ، فعلى مقتضى قولهم ومِنْ نتائجِ عقيدتِهم: أَنَّ اللَّهَ تعالى مخلوقٌ لغيرِهِ لأَنَّهُمُ اعتقدوه جسمًا، وأَنَّ العَالَمَ غيرُ موجودٍ، لأَنَّ الجسمَ لا يستطيعُ أَنْ يخلقَ جسمًا، فكيفَ يخلقُ هذا العالمَ بأسره؟! وبما أَنَّ العالمَ موجودٌ، فمُوجِدُهُ لا يشبهه بوجهٍ مِنَ الوجوهِ فلا يكونُ جسمًا. تكذيبُ القرءانِ الكريمِ، لأَنَّ اللَّهَ تعالى قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]، وهم يقولونَ: «اللَّهُ جسمٌ»، سواء قالوا: «جسمٌ كالأجسامِ»، أو قالوا: «جسمٌ لا كالأجسامِ»، ففي كِلَا الحالينِ كَذَّبُوا هذه الآيَةَ الكريمةَ.

أَنَّهُم يعبدونَ جسمًا تَخَيَّلُوهُ قاعدًا فوقَ العرشِ لا وجودَ له، فهم في الحقيقةِ إِنَّمَا يعبدون جسمًا تخيلوه، وهذا الجسمُ ليسَ اللهَ، لأَنَّ اللَّهَ ليسَ جسمًا بالمرة ولا يُتَخَيَّلُ في البَالِ، فيا لخيبتهم ويا لحسرتهم.

أَنَّهُم جَوَّزُوا عبادةَ الأجسامِ، فهذا الجسمُ الذي تخيلوه اعتقدوا أَنَّهُ اللَّهُ، وفي الحقيقةِ ليسَ هو اللهَ، إِذًا هم صاروا عابدينَ لهذا الجسمِ، وما الفَرْقُ بينهم وبين مَنْ يعبدُ الشمسَ أو القمرَ أو النَّارَ أو القِرْدَ أو الحجرَ أو الصَّنَمَ، فَكُلُّ هؤلاءِ يعبدونَ أجسامًا، ولا فرق بين مَنْ يعبدُ جسمًا تخيَّله فوقَ العرشِ وبين مَنْ يعبدُ جسمًا تخيله في الطائرةِ في الجَوِّ، أو مَنْ يعبدُ جسمًا وَضَعَهُ في بطنِ الوادي، فعندَ هؤلاءِ المجسمةِ تجوزُ عبادةُ الأجسامِ وهذا تكذيبٌ للإسلامِ.

مِنْ نتائجِ عقيدةِ المجسمةِ: أَنَّ الجسمَ أزليٌّ وأَنَّ الأزليَّ حَادِثٌ، فعلى مُقتضى عقيدتِهم أَنَّ الخالقَ العظيمَ الذي لا شَبِيهَ له ولا مَثِيلَ، الأزليَّ الأبديَّ: حَادِثٌ مخلوقٌ له بدايةٌ لأَنَّهُ جسمٌ بزعمهم، وأَنَّ الجسمَ الذي اعتقدوه اللَّهَ أزليٌّ أبديٌّ، وهذا جَمْعٌ بين كفريتَيْنِ عجيبتَيْنِ، وهو تكذيبٌ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾ [سورة الحديد: ٣].

مِنْ نتائجِ عقيدةِ المجسمةِ: أَنَّ الجسمَ الحادثَ المخلوقَ خالقٌ للكَوْنِ والعَالَمِ، لأَنَّهُم اعتقدوا اللَّهَ جسمًا، وهذا تكذيبٌ لقولِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ [سورة النحل: ٧٤]، ومُعَارِضٌ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ﴾ [سورة النحل: ١٧].

أَنَّهُم لا يستطيعونَ إثباتَ حُدُوثِ العَالَمِ والأجسامِ، لأَنَّهُم قالوا: اللَّهُ جسمٌ، والجسمُ مخلوقٌ، فعلى هذا لا يستطيعونَ أَنْ يُثْبِتُوا أَنَّ الأجسامَ حادثةٌ ومخلوقةٌ، لأَنَّهُم بهذا يقولون: الإِلَـٰهُ حادثٌ ومخلوقٌ، لأَنَّهُم يعتقدونَهُ جسمًا، وهذا كفرٌ صريحٌ بإجماعِ أهلِ الإسلامِ قاطبةً.

التَّنَاقُضُ والتَّضَارُبُ؛ فقولُهم: «اللهُ جسمٌ» أي مخلوقٌ، لأَنَّ كُلَّ جسمٍ مخلوقٌ، ولا يُوجَدُ جسمٌ غيرُ مخلوقٍ، وقولُهم: «لا كالأجسامِ» أي ليسَ مخلوقًا، وهذا تَنَاقُضٌ مَعَ الأَوَّلِ، فيصيرُ قولهم: «اللَّهُ مخلوقٌ، اللَّهُ ليسَ مخلوقًا»، ولا يقولُ هذا عاقلٌ، وهذا كفرٌ صريحٌ كما نَصَّ عليه إمامُ السُّنَّةِ سَيِّدُنا **أحمدُ بنُ حنبلٍ** رضيَ اللَّهُ عنه فيما رواه عنه الحافظُ **بَدْرُ الدِّينِ الزركشيُّ** في كتابه **تشنيف المسامع**: «**مَنْ قَالَ: اللَّهُ جسمٌ لا كالأجسامِ كَفَرَ**»[1].

أَنَّهُ يجوزُ على مُقتضى دِينِهِم وعقيدتِهم الفَاسِدَةِ أَنْ يقالَ: «اللهُ عاجزٌ لا كالعاجزينَ»، و«اللهُ ضعيفٌ لا كالضعفاءِ»، و«اللهُ جائعٌ لا كالجائعينَ»، و«اللهُ محتاجٌ لا كالمحتاجينَ»، لأَنَّهُم قالوا: «جسمٌ»، والجسمُ مخلوقٌ،

---

(١) تشنيف المسامع، الزركشي، (٤/ ٦٤٨).

وهكذا العاجزُ والضعيفُ والجائعُ والمحتاجُ كُلُّهُم مخلوقونَ عاجزونَ، فلا يجوزُ تشبيهُ اللَّهِ بهم ولو قالوا: «لا كالعاجزين، لا كالضعفاء، لا كالجائعينَ، لا كالمحتاجين»، لأَنَّهُم بعدما قالوا عنه: جسمٌ، جعلوه مخلوقًا، فلا ينفعهم قولُهم بعد ذلك: «لا كالأجسامِ»، أي أَنَّهُم بإثباتِهم الجسميةَ للهِ جعلوه مخلوقًا مُخَصَّصًا، فلا يُنْجِيهِم مِنْ هذا نَفْيُهُم المتأخِّرُ حين قالوا: «لا كالأجسامِ».

مِنْ نتائجِ عقائدِ المشبهةِ والمجسمةِ: أَنَّ اللَّهَ تعالى كَذَبَ حيثُ قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، لأَنَّهُم قالوا: «هو جسمٌ لا كالأجسامِ»، و«كيفيةٌ لا كالكيفياتِ»، و«جالسٌ لا كجلوسِنَا»، فعلى هذا صارتِ الآيةُ كَذِبًا لأَنَّهُم شَبَّهُوهُ ببعضِ المخلوقاتِ واعتقدوه مخلوقًا، والآيةُ تَنْفِي كُلَّ ذلك عن اللهِ، ثُمَّ مع كُلِّ هذا يقولونَ: «جالسٌ لا كجلوسنا»، أو «جسمٌ لا كالأجسامِ»، وهذا شَتْمٌ وتكذيبٌ له تعالى، وتكذيبٌ للإسلامِ ولِكُلِّ الأنبياءِ، فهل يَرْضَوْنَ أَنْ يُقَالَ لأحدِهم: «أنتَ جدارٌ لا كالجُدرانِ»، أو «أنتَ تيسٌ لا كالتُّيُوسِ»، أو «أنتَ بهيمةٌ لا كالبهائمِ»؟!، فَإِنَّهُم لا يَرْضَوْنَ بذلك ولو قيلَ: «لا كالبهائمِ»، فكيفَ أجازوا لأنفسِهم أَنْ يُكَذِّبُوا اللَّهَ ويَصِفُوهُ بصفاتِ خلقِهِ ويُشَبِّهُوهُ بهم، ثم بعد ذلكَ يقولونَ: «لا كالأجسامِ، لا كجلوسنا»، وهذا تناقضٌ مفضوحٌ، فَيَا لتعاستهم، فَأَبْئِسْ وَأَسْفِهْ بهم مِنْ قومٍ نَاقَضُوا العقلَ وكَذَّبُوا القرءانَ وخرجوا بالكليةِ عن المعقولِ والمنقولِ.

مِنْ فضائحِ وقبائحِ نتائجِ عقيدةِ المجسمةِ والمشبهةِ: أَنَّهُم أجازوا لأنفسِهم أَنْ يُسَمُّوا اللَّهَ بما لم يُسَمِّ به نفسَهُ، ولا سَمَّاهُ به نبيٌّ مِنَ الأنبياءِ، ولا كتابٌ مِنَ الكتبِ السماويةِ المنزلةِ على الأنبياءِ ولا أجمعت عليه الأُمَّةُ، فقولُهم: «اللهُ جسمٌ» مِنْ أين جاؤوا به؟! وما هو دليلُهم على زعمِهم؟! ومَنْ هو سلفُهم في هذا؟! فالباحثُ والمطَّلِعُ يعرفُ أَنَّ التشبيهَ والتجسيمَ جاء مِنَ اليهودِ ومِنَ الفِرَقِ الكافرةِ وكُتُبِ أصحابِ الأديانِ الباطلةِ، وبتسميتِهم للهِ جسمًا أجازوا أَنْ يُسَمَّى جسدًا وحجمًا وكميةً وقمرًا ولحمًا وجبلًا وعسلًا وخبزًا وزيدًا وبكرًا وعَمْرًا، وهذا دينٌ جديدٌ، وقد قال الإمامُ حُجَّةُ الإسلامِ **أبو جعفرٍ الوَرَّاقُ**

الطحاويُّ في عقيدتِهِ المشهورة بين المسلمينَ سلفًا وخلفًا وشرقًا وغربًا وتَلَقَّوْهَا بالقَبُولِ ما نَصُّهُ: «**وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي البَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ**» وهذا إجماعٌ قطعيٌّ، وقال إمامُ أهلِ السنةِ والجماعةِ سيدُنا الإمامُ **أبو الحسنِ عليُّ بنُ إسماعيلَ الأشعريُّ** رضيَ اللَّهُ عنه: «**لَا يَجُوزُ تَسْمِيَةُ اللَّهِ إِلَّا بِمَا سَمَّى بِهِ نَفْسَهُ أَوْ ثَبَتَ فِي السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ أَوْ أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الأُمَّةُ**»، وقال **أبو بكرٍ الباقلانيُّ**: «**مَا أَطْلَقَ اللَّهُ عَلَى نَفْسِهِ أَطْلَقْنَاهُ عَلَيْهِ وَمَا لَا فَلَا**»، وقال الإمامُ الحافظُ **أبو بكرٍ البيهقيُّ**: «**أَسْمَاءُ اللَّهِ تَوْقِيفِيَّةٌ**»، فلا تَثبتُ صفةٌ للهِ تعالى بقولِ صحابيٍّ أو تابعيٍّ، فَمِنْ أينَ جاء هؤلاءِ بتسميةِ اللَّهِ جسمًا؟**!** إذًا هؤلاءِ اخترعوا لغةً جديدةً وعقيدةً مُحْدَثَةً، نسألُ اللَّهَ السلامةَ في ديننا ودنيانا.

مِنْ نتائجِ عقائدِهم الباطلةِ: أَنَّ اللَّهَ تعالى يجوزُ عليه التَّغيرُ والتَّطورُ والتَّبدلُ، فقولُهم: «اللهُ جالسٌ على العرشِ» معناه: قبلَ أَنْ يخلقَ العرشَ لم يكن جالسًا عليه، ثم بعد أَنْ خَلَقَهُ جَلَسَ، وهذا تَغَيُّرٌ، والتَّغَيُّرُ أكبرُ علاماتِ الحدوثِ، وعلى هذا فيكونُ اللَّهُ مخلوقًا حادثًا بزعمِهم، وهذا مِنْ أصرحِ الصريحِ في الكفرِ، وَخَلْقُ اللَّهِ لِلْخَلْقِ لَمْ يُغَيِّرْ في صفةِ اللَّهِ شيئًا، فهو أزليٌّ أبديٌّ، والأزليُّ الأبديُّ لا يتغيرُ، لأَنَّ المتغيرَ يحتاجُ لِمَنْ يُغَيِّرُهُ والاحتياجيةُ تُنَافِي الألوهيةَ، وقد قال **الإمامُ أبو حنيفةَ** رضيَ اللَّهُ عنه في **الفِقْهِ الأَكْبَرِ**: «**مَنْ قَالَ بِحُدُوثِ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ أَوْ شَكَّ أَوْ تَوَقَّفَ كَفَر**»(١).

ومِنْ نتائجِ عقائدِ المجسمةِ الخَطِرَةِ والخبيثةِ: أَنَّهُ لا فرقَ بين المسلمِ المؤمنِ المُنَزِّهِ المُوَحِّدِ وبين عابدِ الصنمِ والوَثَنِ، وَأَنَّهُ لا فَرْقَ بين عقيدةِ الأنبياءِ وعقائدِ المشركينَ، وأَنَّهُ لا فرق بين الإيمانِ والشركِ، وهذا تكذيبٌ للدِّينِ والقرءانِ، لأَنَّ اللَّهَ تعالى قال: ﴿أَفَنَجۡعَلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ كَٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [سورة القلم: ٣٥].

---

(١) الفقه الأكبر، الإمام أبو حنيفة، تحقيق محمد زاهد الكوثري، دار الكتب العلمية – بيروت، (ص٦١٩).

وَمِنْ نتائجِ عقائدِهم: أَنَّ مَنْ يعبدُ صنمًا يعبدُ جسمًا، وَمَنْ يعبدُ جسمًا تَخَيَّلَهُ فوقَ العرشِ يعبدُ جسمًا، فالنَّتيجةُ واحدةٌ، وهذا دِينُ الكُفَّارِ وليسَ دِينَ المسلمينَ، لأَنَّ دِينَ الإسلامِ هو: «للَّهُ ليسَ جسمًا بالمَرَّةِ ولا يَتَّصِفُ بصفاتِ الجسمِ»، وهم سَاوَوْا بين الإسلامِ والكفرِ.

فالحاصلُ أَنَّ الجسمَ ليسَ هو الله، فالمجسمُ عَبَدَ غيرَ اللَّهِ فهو ليس مسلمًا، قَالَ بعض المُسْلِمِينَ:

قُلْ لِلْمُشَبِّهَةِ الَّذِينَ تَجَاوَزُوا حُجَجَ العُقُولِ بِكُلِّ قَوْلٍ مُنْكَرِ
يَا وَيْلَكُمْ قِسْتُمْ صِفَاتِ إِلَـٰهِكُمْ بِصِفَاتِكُمْ هَـٰذَا قِيَاسُ الأَخْسَرِ
أَيُقَاسُ صَانِعُ صَنْعَةٍ بِصَنِيعِهِ أَيُقَاسُ كَاتِبُ أَسْطُرٍ بِالأَسْطُرِ
مَنْ قَالَ إِنَّ اللَّهَ يُشْبِهُ خَلْقَهُ كَانَتْ مَقَالَتُهُ مَقَالَةَ مُفْتَرِي

الخَالِقُ سُبْحَانَهُ لا يُشْبِهُ المَخْلُوقَ، كُلُّ الأَجْسَامِ مُتَشَابِهَةٌ في الجِسْمِيَّةِ، فَخَالِقُهَا سُبْحَانَهُ لا يَكُونُ جِسْمًا مِثْلَهَا، الأَئِمَّةُ كُلُّهُم قَالُوا: من قال: «إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ فهو كافرٌ»، الأربعةُ وغيرُهم، **الإمامُ الشَّافعيُّ** قَالَ: «**المُجَسِّمُ كَافِرٌ**»، ما قال **الشافعيُّ**: المجسمُ الذي يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ كالأَجْسَامِ كَافِرٌ»، أَمَّا الذي يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ لا كالأَجْسَامِ» فهو غيرُ كَافِرٍ، مَا قَالَ هذا، إنما قال: «المُجَسِّمُ كَافِرٌ»، هذا يَعُمُّ كُلَّ أنواعِ المُجَسِّمَةِ، فَكُلُّ مُجَسِّمٍ كَافِرٌ، هذا معناه، الذي يعلمُ بعلومِ اللغةِ، أو بعلمِ الأُصولِ يعلمُ أَنَّ كلمةَ «المجسم» هنا تَدُلُّ على النَّوْعِ، على العُمُومِ، معناه:» كُلُّ مُجَسِّمٍ كَافِرٌ»، **الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ** قال: «**مَنْ قَالَ**: «**إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ لا كَالأَجْسَامِ**» **فَهُوَ كَافِرٌ**»، وهذا هو الصحيحُ؛ لأَنَّ الجسمَ هو ما له طُولٌ وعَرْضٌ وعمقٌ، فإذا قَالَ قائلٌ: «اللَّهُ جسمٌ» وإذا قال: «اللهُ جسمٌ لا كالأجسامِ»، ما هو الفرقُ بينهما؟ هذا مثلُ هذا، هذا أَثْبَتَ للَّهِ الجِسْمِيَّةَ، وهذا أثبَتَ للهِ الجِسمِيّةَ، الذي يقولُ: «اللهُ جسمٌ» معناه: له طولٌ وعرضٌ وعمقٌ، والذي يقولُ: «اللهُ جسمٌ لا كالأجسامِ» معناه أَنَّهُ يُثبِتُ للهِ الطولَ والعرضَ والعمقَ، وبعد ذلك يقولُ: «لا كالأجسام»، ماذا ينفَعُهُ هذا؟ لا ينفعه.

فَصْلٌ
في بَيَانِ حُكْمِ مَنْ قالَ: اللّه جِسْمٌ لا كَالأَجْسَامِ

قال الأئمةُ العلماءُ: الذي يقولُ: «اللَّهُ جسمٌ»، أو يقولُ: «اللَّهُ جسمٌ لا كالأجسامِ» فهو كافر، كما قال أبو شكور السالمي في **التمهيد**: «**ومنهم من قال بأنه جسم لا كالأجسام، وهذا كفر لأنه وصف اللَّه بالرأي بما لم يصف به نفسه وما اتفقت عليه العلماء**»(١)، وما قاله بعضُ المتأخِّرِينَ لا يُلْتَفَتُ إليه، خَارِجٌ عَمَّا قاله الأئمةُ، لا عبرةَ به(٢).

الأئمَّةُ الأربعةُ كَفَّرُوا المجسمَ، بعد هذا إذا طَلَعَ مِنْ بين أتباعِهم واحدٌ ينتسبُ إليهم فقال: الراجحُ أَنَّ المجسمَ لا يكفرُ، فهل يُلتفتُ إليه؟ لا يلتفتُ إليه.

وكلامُنَا عَنِ الذي يعرفُ معنى الجسمِ، لا نتكلمُ عن إنسانٍ لا يعرفُ اللغةَ

---

(١) التمهيد في بيان التوحيد، أبو شكور السالمي، نشريات وقف الديانة التركي، (ص٣٥).

(٢) وَمِنَ المعْلُومِ أَنَّ العلماءَ مراتبُ:
- أَعْلَى مَرْتَبَةٍ: المجتهدُ المُطْلَقُ.
- ثُمَّ بَعْدَهُ: المُجْتَهِدُ في المَذْهَبِ.
- ثُمَّ بَعْدَهُ: أَهْلُ التَّرْجِيحِ، الذينَ يُرَجِّحُونَ قَوْلًا في المَذْهَبِ على قولٍ، أو وَجْهًا عَلَى وَجْهٍ.
- ثُمَّ بَعدَهُم: النَّقَلَةُ.

فإذا تَعَدَّى واحدٌ مِنَ النَّقَلَةِ مَرْتَبَتَهُ فلا يُؤْخَذُ بقولِهِ، إذا كانت مَرْتَبَتُهُ أَنَّهُ نَاقِلٌ وَقَالَ كَلَامًا يُخَالِفُ قَوْلَ أَصْحَابِ الوُجُوهِ، أو يُخَالِفُ قولَ المجتَهدِ المُطْلَقِ، فهل يُؤْخَذُ بِكَلَامِهِ؟ لا يُؤْخَذُ بكلامِهِ؛ لأَنَّ عَمَلَهُ أَنْ يَنْقُلَ مَا قَالَهُ أُولَئِكَ، فإذَا تَعَدَّى مَرْتَبَتَهُ لا يُؤْخَذُ بِكَلَامِهِ؛ لأَنَّهُ ليس عملَهُ، ليس فَنَّهُ، ليس مُتَأَهِّلًا لذلكَ، يُرَدُّ عليه كلامُهُ، يُقَالُ لَهُ: أنتَ لستَ مِنْ أَهْلِ تلكَ المرتبةِ.

العربيةَ وظَنَّ معناه شيئًا ءاخَرَ، لا، كلامنا عن الذي يعرفُ معنى الجسمِ.

إذا قال إنسانٌ عَنِ اللَّهِ: جسمٌ، أليسَ نَسَبَ إلى اللَّهِ الطولَ والعرضَ والعمقَ؟ أليس هذا صفة المخلوقِ؟ كيف لا يكفرُ إذًا! ما الفرقُ بين المجسمِ وبين وعابدِ الصَّنَمِ؟

عابدُ الصنمِ لماذا يكفرُ؟ لأَنَّهُ عَبَدَ غيرَ اللَّهِ، والذي يعتقدُ أَنَّ اللَّهَ جسمٌ هل عبدَ اللهَ؟ ما عبدَ اللَّهَ، إنما يعبُدُ جسمًا يتخيَّلُهُ، واللَّهُ ليسَ جسمًا، هذا ما عَبَدَ اللَّهَ وهذا ما عبدَ اللَّهَ، كما أَنَّ هذا كَافِرٌ هذا كَافِرٌ كذلكَ، السَّبَبُ الذي يُكَفَّرُ لأجلِهِ هذا أيضًا لأجلِهِ يُكَفَّرُ هذا.

فلا يُلتفتُ لكلامِ مَنْ قال: إِنَّ الذي يقول: «اللهُ جسمٌ لا كالأجسامِ» لا يكفر، أو الذي يقول: «إن اللَّه جسم» لا يكفر، كلامُ هؤلاءِ لا يلتفتُ إليه، ما له وزنٌ.

الذي يقولُ: «الله عاجزٌ» حكمُهُ التَّكفِيرُ؛ لأَنَّهُ نَسَبَ النَّقْصَ إلى اللهِ؛ لأَنَّ العجزَ يُنَافِي الأُلُوهِيَّةَ، والجِسْمِيَّة تُنَافِي الأُلُوهِيَّةَ، لا فرقَ بين هذا وهذا في الضلالِ.

فصلٌ
في بيانِ العلماءِ الذينَ كَفَّرُوا مَنْ أطْلَقَ لَفْظَ الجِسْمِ عَلَى اللّه

وَإِنْ نَفَى التَّرْكِيبَ وَالتَّأْلِيفَ

من الأئمة والعلماء من كفَّر المجسم لمجرد إطلاقه لفظَ «الجسم» على اللَّه وإن قال: «لا كالأجسام»، وإن نفى التركيب والتأليف، لأن الجسم لا يكون إلا مخلوقًا، فكأنه قال: «اللَّه مخلوق لا كالمخلوقين»، وهو يفهم معنى الجسم فهذا يؤاخذ بإقراره ولا ينفعه إنكاره، والجسم المركب من جوهرين فأكثر لا يكون واحدًا، واللهُ واحدٌ، فمن سمى اللَّه جسمًا فقد نفى عنه الوحدانيةَ وكَذَّبَ عشراتِ الآياتِ التي تدل على صفة الوحدانية، والجسم يقبل التجزؤ والتناهي، فمن أطلق ذلك على اللَّه جعل كل جزء منه إلـٰهًا بزعمه، وهذا يهدم التوحيد ويبطل الشهادة، وهو قول بفناء الإلـٰه وزواله، لأن الجسم يتلاشى ويفنى، واللَّه يقول: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾ [سورة الحديد: ٣]، فتسمية اللَّه تعالى بالجسم ممن يفهم معنى الجسم استخفافٌ باللَّه وانتقاصٌ له، وقولٌ بحدوثه وتغيره واحتياجه وافتقاره كسائر المخلوقين، وهذا لا يقوله مسلم، ومن هؤلا الأئمة والعلماء الذين كفروه لمجرد إطلاق اللفظ على اللَّه **الإمام أحمد**، وعدد من الحنابلة، ومحقق المذهب الحنفي **الكمال بن الهمام**، والقاضي **ابن المعلم القرشي**.

قال **الإمام أحمد**: «**من قال جسم لا كالأجسام كفر**»، رواه عنه صاحب **الخصال** من الحنابلة، **والزركشي** من الشافعية في **التشنيف**[1] وغيرهما.

(١) تشنيف المسامع، الزركشي، (٤/ ٦٤٨).

وقال ابن حمدان الحنبلي في نهاية المبتدئين في أصول الدين: «هو الغني عن كل شيء، ولا يستغني عنه شيء، وأنه لا يشبه شيئا ولا يشبهه شيء، ومن شبهه بخلقه فقد كفر، نص عليه أحمد، وكذا من جسّم أو قال: إنه جسم لا كالأجسام، ذكره القاضي»[١].

وقال الإمام ابن بلبان الحنبلي في مختصر الإفادات: «ولا يشبه شيئًا ولا يشبهه شيء، فمن شبهه بشيء من خلقه فقد كفر، كمن اعتقده جسمًا، أو قال: إنه جسم لا كالأجسام»[٢].

وَقَالَ ابنُ الهمامِ الحنفيُّ رَحمَه اللَّهُ: «وَقيل يكفر بِمُجَرَّد إِطْلَاق لفظ الجِسْم عَلَيْهِ تَعَالَى، وهو حسن، بل أَوْلَى بالتكفير»[٣]، وقال أيضًا: «إِنَّ مُطْلِقَ اسمِ الجسمِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ يَكْفُرُ لاختيارِهِ إطلاقَ ما هو مُوهِمٌ للنَّقْصِ بعدَ عِلْمِهِ بذلكَ»[٤].

وقال القاضي ابن المعلم القرشي الحنفي في كتابه نجم المهتدي رجم المعتدي:

«فصلٌ: في بيان أقسام المشبهة المعتقدين الظاهر من قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه: ٥]: وأما اعتقادهم في ظاهر قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ فهم في ذلك على أقسام:

قسمٌ: أثبتوا الجسمية.

---

(١) نهاية المبتدئين في أصول الدين، أحمد بن حمدان بن شبيب النمري الحراني الحنبلي، مكتبة الرشد ناشرون - الرياض، (ص٣١).

(٢) مختصر الإفادات في رُبع العبادات والآداب وزيادات، محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي الحنبلي، دار البشائر - بيروت، (ص٤٩٠).

(٣) فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي، دار الكتب العلمية - بيروت، (١/ ٣٦٠).

(٤) المصدر السابق، (١/ ٣٦٠).

وقسم: نفوها.

فالذين أثبتوا الجسمية: منهم قوم يقال لهم: غلاة المجسمة، وهم الذين كَذَبُوا على اللّه وجوَّزوا عليه المماسة في المكان، وهم هشام بن الحكم الرافضي، وهشام الجواليقي، وعلي بن منصور، وداود الجواربي، وجمهورُ الكرامية، ثم اختلف هؤلاء: فجوَّز بعضهم الحركة والانتقال والزوال من مكان إلى مكان، وقال هشام: الحركةُ فعلُهُ، وفعلُهُ غيرُ مفعوله، وليست حركته من مكان إلى مكان، وأجاز عليه السكاك الزوالَ من مكان إلى مكان كما أجازها هشام عليه إذ لم يجد بينهما فرقًا.

واختلفت عبارات الكرامية: فأطلق أوائلهم لفظَ المماثلة بينه وبين العرش، وزعموا: أن الصفيحة العليا من العرش مكانٌ له، تعالى اللّه عن ذلك علوًّا كبيرًا. وقال بعضهم: «لا نقول: إنه مماس له، ولكن نقول: إنه مُلَاقٍ له بغير واسطة بينهما»، وكلُّ ذلك محال عقلًا وكفرُ شرعًا:

أَمَّا مُحَالٌ عقلًا: فَلِمَا تقدم أن الجسميةَ يلزم منها التركيب، والتركيب يلزم منه الحدوثُ، والحدوث على اللّه تعالى محال.

وأَمَّا كفرٌ شرعًا: فلأنه قد تقرر أن اللّه تعالى ليس بجسم، وقد ثبت بالدليل العقلي استحالة الجسمية عليه.

والذي يعبد جسمًا على عرش كبير، ويجعل جسمَهُ كقدر أبي قُبيس، أو سبعة أشبار بشبره كما حُكي عن هشام الرافضي، أو كلامًا ءاخر تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم: فقد عَبَدَ غير اللّه فهو كافر، فلعنَ اللّهُ مَنْ يعتقد هذا الاعتقاد، ولم يشاركهم في هذا الاعتقاد إلا بعضُ اليهود لعنهم اللّه.

والقسمُ الثاني ممن أطلقوا الجسمية: منعوا التأليفَ والتركيبَ، وقالوا: «عَنَيْنَا بكونه جسمًا: وجودَهُ»، وهؤلاء كفروا ككفر النصارى في إطلاق لفظ الجوهر عليه، قال الإمام المتولي في كتاب غنية المقبول في علم الأصول: «فإن قالوا: نحن نريد بقولنا: «جسم» أنه موجود، ولا نريد التأليفَ، قلنا:

هذه التسمية في اللغة ليس كما ذكرتم، وهي مُنْبِئَةٌ عن المستحيل، فَلِمَ أطلقتم ذلك من غير ورود سمعٍ؟! وما الفصل بينكم وبين من يسميه «جسدًا» ويريدُ به الموجودَ وإن كان يخالفُ مقتضى اللغة؟!»، وقال أبو سعد رحمه الله: «فإن قيل: أليس يُسَمَّى نفسًا؟ قلنا: اتَّبَعْنَا فيه السمعَ، وهو قوله سبحانه: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ﴾ [سورة المائدة: ١١٦] ولم يَرِدِ السمع بالجسم»، وكذلك قال الإمام رضي اللَّه عنه.

وأما القسم الذين نفوا الجسمية وقالوا: «لا نقول بالمماسة ولا بالملاقاة، لأن ذلك لا يكون إلا بواسطةِ الجسمية وذلك محال على اللَّه تعالى، وإنما نقول بالجهة من غير جسمية ولا مماسة ولا ملاقاة وبه قال المتأخرون من الحنابلة»: فهو أيضًا باطل لِمَا تقدَّم في «باب الاستدلال على التأويل من جهة العقل»، وأن القائل بالجهة لا يخلو من أن يجعله شاغلًا لحيزٍ أو لأحياز إلى ءاخره، فلزمهم مِنَ القول بالجهة القولُ بالشغل، ومِنَ القول بالشغلِ القدرُ والنهايةُ أو التركيب، والتركيبُ من أوصاف الجسمية، وقد تقدم تكفير القائلين بالجسمية، فنعوذ باللَّه من هذه الضلالات في المقالات، والإطالات في الجهالات، ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٥٩ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ١٦٠ فَإِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ ١٦١ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ بِفَٰتِنِينَ ١٦٢ إِلَّا مَنۡ هُوَ صَالِ ٱلۡجَحِيمِ ١٦٣﴾ [سورة الصافات].

قال الإمام أبو عبد اللَّه محمدُ بنُ أحمد الأنصاري القرطبي رضي اللَّه عنه: «والذي يقتضي بطلان الجهة والمكان مع ما قررناه من كلام شيخنا وغيره من العلماء وجهان:

أحدهما: أن الجهة لو قُدِّرَتْ لكان فيها نفيُ الكمال، وخالقُ الخلق مُسْتَغْنٍ بكمال ذاته عما لا يكون به كاملًا.

والثاني: أن الجهة إما أن تكون قديمة أو حادثة؛ فإن كانت قديمةً أدى إلى محالين:

أحدهما: أن يكون مع البارئ في الأزل غيره، والقديمان ليس أحدهما بأن يكون مكانًا للثاني بأَوْلَى من الآخر، فافتقرا إلى مُخَصِّصٍ يُنقل الكلام إليه، وما يُفْضِي إلى المحال محالٌ.

المحال الثاني: أن الجهة والمكان إنما يكونان جسمان، وهذا يؤدي إلى جواز وجود الأجسام أزلًا، وفيه القول بقِدَمِ العَالَمِ، نعوذ باللَّه من قول يؤدي إليه.

وإن كانت الجهة حادثةً فالحادث كيف يحتاج إليه القديم؟! فإنه قبل كونه - أي الحادث - كان مستغنيًا عنه، وهو على استغنائه عنه لم يزل، فكذلك لا يزال.

وفيه مُحَالٌ ثالثٌ يجمعُ التقديرين: وهو أن الجهة لو قُدِّرَتْ لكانت مخلوقةً، ومحالٌ أن يكون خالقُ الكل يفتقر إلى بعض مخلوقاته. فقفوا عند هذا التحقيق والله يوفقنا وإياكم إلى سواء الطريق».

قلتُ: هذا كله تقدم بالمعنى في باب الاستدلال بالعقل، وإنما أثبتُّهُ هنا تَبَرُّكًا بكلام الإمام ممن حضرني» انتهى كلام ابن المعلم القرشي[1].

(١) نجم المهتدي، ابن المعلم القرشي، (٢/ ٤١٥-٤١٩).

فصلٌ
في بيانِ أنَّ المجسمَ لا يلزمُ مِنْ كلامِهِ التجسيمِ فقط بل هو مقتضى مذهبِهِ حيث إِنَّ كلامَهُ يَدُلُّ دلالةَ مطابقةٍ على ذلكَ

وبعد الجواب الحاسم في مسألة اللازم نشرع في بيان ما ضل به بعض الناس فزعموا: أنه لا يكفر المرء بالتلفظ بكلمة الكفر ولو كان عالمًا بمعناها وقالها مختارًا ما لم يعتقد لوازمها، ومنهم مَنْ لا يُكَفِّرُ القائلين بالجهةِ في حقِّ اللَّهِ ولا يُثبِتون لهم التجسيم لمجرد أنهم يقولونَ: نحنُ لسنا مُجسمة، وكذلك منهم مَنْ لا يُكَفِّرُ القائلين بأن كلام اللَّه الذي هو صفة ذاته مخلوق والعياذ باللَّه مما قالوا، كل هؤلاء ضلوا لأنهم فهموا قولَ بعض العلماءِ: «لازم المذهبِ ليس بمذهبٍ» على غير وجهه وأنزلوه غير منزله، زيادة على أن كلام المجسمة يدل دلالة مطابقة على عقيدتهم، وليس أن كلامهم يلزم منه الحدوث والتغير والحجم والحَدُّ فقط، ليس هذا لازم كلامهم فقط، بل هو عين كلامهم، قول: «الله جسم» ممن يفهم معنى الجسم هو عين قول: اللَّه له حجم وحد وكمية، كلمة «الجسم» معناها المركب المؤلف، فمَن قال: اللَّه جسم، فقد قال: اللَّه مركب مؤلف. فإن قال: أريد معنى ءاخر، فنقول: أين ورد هذا المعنى في الشرع واللغة؟! هذا تأويل بعيد لا يُقبل، فكلام المجسم يدل دلالة مطابقة على عقيدة اليهود التي أَقَرَّ المخالفُ المعترضُ بأن عقيدة المشبهة جاءت من عندهم.

ولو فرضنا المسألة من باب اللازم والملزوم فنقول: هل اللازمُ الذي تدعيه بَيِّنٌ أم لا؟ فالذي يقول: اللَّه جسم، ثم يقال فيه: إنه يلزم من قوله نسبة

الحدوث لله ولكن هو لا يلتزم اللوازم، فنقول له: ولكن كيف قلتَ: إنه يلزم منه هذا؟ هل هذا بيّن؟ أم خفي؟ فإن قلتَ: بيّن، فقد انتهت المسألة.

ولتوضيح هذه المسألة نقول:

قال بعضُ العلماءِ: «لازمُ المذهبِ مذهبٌ»، وقال بعضٌ: «لازمُ المذهبِ ليسَ مذهبًا»، ومحل الخلافِ ما إذا لم يكن اللازمُ بيّنًا، أما إذا كان اللازمُ بيّنًا فهو مذهبٌ له جزمًا، ولتوضيح ذلك نقول: إن كلام العلماء ينقسم لقسمين رئيسين:

قال بعضُ العلماءِ: «لازمُ المذهبِ مذهبٌ» أي: إذا كان اللازم بيِّنًا.

وقال بعضٌ: «لازمُ المذهبِ ليسَ مذهبًا» أي: إذا كان اللازم غيرَ بيّن.

فمثال اللازم غير البيّن: قول المعتزلة في رُؤْيَة أَهْلِ الجَنَّةِ للهِ تَبارَكَ وَتَعَالَى بَعْدَ دُخُولِهِمُ الجَنَّةَ، فَإِنَّ أُنَاسًا في المَاضِي أَنْكَرُوا هَذَا الأَمْرَ ظَنًّا مِنهُمْ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ التَّجْسِيْمُ وَالتَّشْبِيْهُ أَيْ ظَنُّوا أَنَّ إِثْبَاتَ رُؤْيَةِ أَهْلِ الجَنَّةِ لِرَبِّهِمْ يَلْزَمُ مِنْهُ إِثْبَاتُ الحَدِّ وَالحَجْمِ والجهة للهِ فقالوا: لا يصح أن يُرى إلا من كان في جهة وله حد وحجم، فَلَمْ يُكَفِّرْهُمْ كَثِيْرٌ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ بِذَلِكَ لِأَنَّ اللَّازِمَ غَيْرُ وَاضِحٍ، غَيْرُ بَيِّنٍ، بَلْ فَسَّقُوهُمْ لأنها بدعة اعتقادية، فنفوا الرؤية وتأولوا الآيات والأحاديث التي وردت في ذلك، غَيْرُ بَيِّنٍ، همْ مَنَعُوْا الرُّؤْيَةَ حَتَّى لَا يُؤَدِّيَ ذَلِكَ إِلَى التَّشْبِيْهِ، عَلَى أَنَّ قَوْلَ المُعْتَزِلَةِ يَلْزَمُ مِنْهُ إِنْكَارُ وُجُوْدِ اللَّهِ، لكن اللازم هنا غير بيّن، أما نَحْنُ أَهْل السُّنَّةِ فنَقُوْلُ: كُلُّ مَوْجُوْدٍ يَصِحُّ أَنْ يُرَى، فنؤْمِنُ بِرُؤْيَةِ أَهْلِ الجَنَّةِ لِرَبِّهِمْ لِوُرُوْدِ الرِّوَايَاتِ بِهَا أَيْ لَا كَمَا يُرَى المَخْلُوْق.

ومثال اللازم البيّن: قول المعتزلةِ: «إن اللَّه لا يُوصفُ بالعلمِ والسمعِ والبصرِ والقدرةِ والإرادةِ والتخليقِ والتكوينِ ونحوها من الصفات الذاتيةِ والفعليةِ»، وقالوا: «عالمٌ لنفسِهِ، قادرٌ لنفسهِ، لا بعلمٍ ولا قدرةٍ»، فيكونُ مذهبُ المعتزلةِ في المعنى نفي العالِمِيَّةِ والقادِريَّةِ عن اللَّه، ولا يُقال هنا: «لازمُ المذهبِ ليسَ بمذهبٍ»، أي لا يلزمُ من نَفْيِهِم اتصاف اللَّه بالعلمِ نفي كونِهِ عالما، لأن هذا

من اللازمِ البيّن، لأنه لا يصحُّ في العقلِ عالمٌ بلا علمٍ، كما لا يصحُّ عالمٌ بلا معلومٍ، وكما لا يصحُّ ضاربٌ بلا ضربٍ ولا مضروبٍ.

فقولهم هذا هو من البدع الاعتقادية التي كفرهم العلماء عليها، وإن قال المعتزلي: أنا لا أقول: إنه يلزم منه نفي الصفة، أي لا ألتزم اللازم، فهذا لا عبرة بنفيه لِلَّازم لأنه لازم بيّن.

فمن هنا يُعرف معنى قول العلماءِ: «لازمُ المذهبِ مذهبٌ»، وقولهم: «لازمُ المذهبِ ليسَ بمذهبٍ»، فاللازم البَيّنُ يكون مذهبًا على القولين.

وبمعنى ءاخرَ: الذي يُحكمُ عليه بالكفرِ هو من كان الكفرُ صريحَ قولِهِ، وكذا من كان لازِم قولِهِ وعُرِضَ عليهِ فالتزمه، أي عُرِضَ عليهِ اللازمُ فقبلهُ بأن قيل له: هذا يلزمُ منهُ كذا، فقال: أقبلُ، وكان ذلك اللازمُ كفرًا، أما من لم يلتزمْهُ وناضل عنهُ فإنه إن كان بَيّنًا فلا ينفعه ذلك، فهو كصريح قوله، وأما إن لم يكن بَيِّنًا فإنهُ لا يكونُ كافرًا كما مثَّلنا، ولو كانَ اللازمُ كفرًا، لأنه لم يلتزمه وليس بَيّنًا، وينبغي حملُهُ على غير القطعيّ.

والحاصِلُ في مسألة اللُّزومِ والالتزامِ: أن مَن لزمَ من رأيِهِ كفرٌ لم يشعر بهِ، وإذا وُقِفَ عليهِ أنكرَ اللُّزُومَ وكان في غير الضرورياتِ وكان اللُّزومُ غيرَ بيّنٍ فهو ليسَ بكافرٍ، أي إن لم يلتزمه، وإن سلَّم اللُّزومَ وقالَ: إن اللازمَ ليسَ بكُفرٍ، وكان عندَ التحقيقِ كُفرًا فهو إذًا كافرٌ، وإن أنكرَ اللُّزومَ وكان في الضرورياتِ أو كان اللُّزومُ بيّنًا فهو كافر.

وبناءً على هذه القواعد الشرعية: فإن القائلينَ بالجهةِ يلزمُ من كلامِهِم التجسيمُ ولو أنكروا التزامهم الجسميةَ في حقِّ اللهِ، إذ إنَّ كلَّ من كان في جهةٍ لا بد أن يكونَ لهُ حجمٌ كبُرَ أو صغُرَ، فالجوهرُ الفردُ لهُ حيِّزٌ ومكانٌ وجهةٌ، كما أن الجسمَ المركَّبَ له حيِّزٌ ومكانٌ وجهةٌ، إذ لا يُعقلُ جسمٌ لا في مكانٍ وجهةٍ، لذلكَ لازمُ مذهبِ القائلينَ بالجهةِ إثباتُ الجسميةِ حتى لو هم نفوْها عن أنفسِهِم.

فالشَّرعُ لم يرد فيهِ إطلاقُ الجهةِ والجسميةِ في حقِّ اللهِ، والعقلُ ينفي الجهةَ والجسميةَ في حقِّه تعالى، إذ إنهُ كما لا يُعقلُ وجودُ الجوهرِ والجسم لا في مكانٍ وجهةٍ، لا يُعقلُ وجودُ ما ليسَ بجوهرٍ ولا جسمٍ ولا عَرَضٍ في مكانٍ وجهةٍ، وقد ثبتَ شرعًا وعقلًا أن اللَّهَ ليسَ بجوهرٍ ولا جسمٍ، وثبتَ شرعًا وعقلًا أن اللَّهَ كانَ موجودًا قبلَ الجهاتِ وأنهُ لا يتغيّرُ وبعد أن خلقَ الجهاتِ ما زالَ موجودًا بلا جهةٍ، وكما بيَّنَّا أن من مقتضياتِ الجهةِ إثباتَ الجسميّةِ، فلازمُ مذهبِ القائلينَ بالجهةِ إثباتُ الجسميّةِ، حيثُ قامت البيّنةُ على ذلكَ، ولأنَّ نفيَ الجهةِ عن اللَّهِ من القطعيَّاتِ التي لا يغفلُ عنها صاحبُ العقلِ السليمِ فلا يُعذرُ القائلونَ بها لجهلهم.

لذا فإن القائلينَ بالجهةِ إن سلَّموا اللُّزومَ وقالوا: إن اللازمَ ليسَ بكفْرٍ، فلا يُعتدُّ بكلامِهم لأنه عند التحقيقِ كُفرٌ، وإن لم يُسلِّموا اللُّزومَ فلا عِبرةَ بكلامِهِم أيضًا بل يُكَفَّرُونَ، لأن نفيَ الجهةِ عن اللَّهِ من القطعيَّاتِ ومِنَ الأمورِ المُجمعِ عليها المعلومةِ من الدينِ بالضّرورةِ والتي يستقِلُّ العقلُ السليمُ بإدراكِها، كما أن القائلين بأن كلام اللَّه الذي هو صفة ذاته مخلوقٌ كَفَرُوا بلا شَكٍّ، لأن هذا: اللُّزُومُ فيه بَيِّنٌ، فلذا هو من الكفر، لأن قيام الحوادث بذات اللَّه يؤدي إلى حدوث ذاته تعالى، ولو كان ذاته حادثًا لما كان خالقًا، بل لاحتاج إلى من أوجده وهذا كله محال، فلازم مذهب القائلين بأن كلام اللَّه الذي هو صفة ذاته مخلوق قيامُ الحوادث بذات الله، وهذا ظاهر البطلان حتى لو هم أنكروا اللزوم، فلا عذر لهم لأن اللزوم في هذه المسألة بَيّنٌ، فثبت بعد هذا البيان أن كِلَا الفريقين الذين قالوا: لازم المذهب مذهب، ولازم المذهب ليس بمذهب إذا لم يكن اللزوم بَيّنًا، قد كفَّروا من كان لازم مذهبه الكفريّ بَيّنًا.

فَصْلٌ
في بيانِ مَنْ حَكَى الإجْمَاعَ عَلَى تَكْفِيرِ المُجسِّم

ولما تقرر جميع ما ذكر وزيادة عند العلماءِ حكى غيرُ واحدٍ الإجماعَ على كفرِ المجسمِ:

فمنهم: الإمامُ الحافظُ **أبو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ** (ت: ٣٢١هـ) في **عقيدتِهِ** التي قَالَ إِنَّهَا عقيدةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، قَالَ مَا نَصُّهُ: «**وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بمعنًى مِنْ معاني البَشَرِ فقد كَفَرَ**»[١]، وَأَيُّ صِفَةٍ أَوْضَحُ مِنَ الجِسْمِيَّةِ في صِفَاتِ البَشَرِ، فَيَكُونُ الـمُجَسِّمُ كَافِرًا بِالإِجْمَاعِ، وَلَيْسَ احْتِجَاجُنَا بِمُجَرَّدِ كَلَامِ الطَّحَاوِيِّ مَعَ مَتَانَتِهِ، بَلْ أَيْضًا بِالإِجْمَاعِ الذي نَقَلَهُ.

ومنهم: القاضي **عبدُ الوَهَّابِ المالكيُّ** (ت: ٤٢٢هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في **شرحِ رسالةِ القَيْرَوَانِيِّ** ما نَصُّهُ: «**واعلمْ أَنَّ الوصفَ له تعالى بالاستواءِ اتِّبَاعٌ للنَّصِّ وتسليمٌ للشرعِ وتصديقٌ لما وصفَ نفسَهُ تعالى به، ولا يجوزُ أَنْ يُثْبَتَ له كيفيةٌ، لأَنَّ الشرعَ لم يَرِدْ بذلكَ، ولا أخبرَ النبيُّ عليه السلامُ فيه بشيءٍ، ولا سَأَلَتْهُ الصحابةُ عنه، ولأَنَّ ذلكَ يرجعُ إلى التَّنَقُّلِ والتَّحَوُّلِ وإشغالِ الحَيِّزِ والافتقارِ إلى الأماكنِ، وذلكَ يَؤُولُ إلى التَّجْسِيمِ وإلى قِدَمِ الأجسامِ، وهذا كُفْرٌ عندَ كَافَّةِ أهلِ الإسلامِ**»[٢].

ومنهم: **أبو شَكُورٍ السَّالميُّ** (ت بعد: ٤٦٠هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في **التَّمْهِيدِ في بَيَانِ التَّوْحِيدِ** ما نَصُّهُ: «**ثُمَّ مَنْ وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَا يُوجِبُ التَّشْبِيهَ**

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، محمد بن محمد البابرتي المصري الحنفي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، (ص٦٤).

(٢) شرح عقيدة مالك الصغير، القاضي عبد الوهاب، (ص٢٨).

وَالتَّغْيِيرَ وَالحَدَثَ، وَشَبَّهَهُ بِصِفَاتِ المخْلُوقِينَ سَوَاءٌ وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ[1] أَوْ غَيْرُهُ فَإِنَّهُ يَصِيرُ كَافِرًا بِلَا خِلَافٍ»[2].

ومنهم: أبو المظفرِ الأسفرايينيُّ الشافعيُّ (ت: ٤٧١هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في التبصير: «وأَمَّا الهشاميةُ فإِنَّهُم أَفْصَحُوا عَنِ التَّشْبِيهِ بما هو كفرٌ مَحْضٌ بِاتِّفَاقِ جَمِيعِ المسلمينَ، وَهُمُ الأَصْلُ في التَّشْبِيهِ، وَإِنَّمَا أَخَذُوا تَشْبِيهَهُم مِنَ اليَهُودِ حِينَ نَسَبُوا إِلَيْهِ الوَلَدَ وَقَالُوا: عُزَيْرٌ ابنُ اللهِ، وأثبتوا لَهُ المكَانَ وَالحَدَّ وَالنِّهَايَةَ والمجيءَ - يعني الحِسِّيَّ - والذهابَ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا»[3]، وَقَالَ فِيهِم أَيْضًا: «والعقلُ بأَوَّلِ وَهْلَةٍ يعلمُ أَنَّ مَنْ كانت هذه مَقَالَتَهُ لم يَكُنْ له في الإسلامِ حَظٌّ»[4]، وَقَالَ أَيْضًا: «قَدْ أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا عَلَى نَفْيِ صِفَةِ التَّجْسِيمِ عَنِ البَارِئِ تَعَالَى مَعْنًى وَإِطْلَاقًا»[5]، وقَالَ رحمه اللهُ: «أَجْمَعَ المسلمونَ على نَفْيِ كَوْنِ الباريْ تعالى جوهرًا لفظًا ومعنًى، وخالفَ ابنُ كَرَّامٍ الإجماعَ»[6].

ومنهم: الشيخُ أبو حَامِدٍ الغَزَالِيُّ (ت: ٥٠٥هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في كتابِهِ المسمَّى إِلْجَامَ العَوَامِّ عَنْ عِلْمِ الكَلَامِ وَهُوَ ءَاخِرُ كُتُبِهِ مَا نَصُّهُ: «فَإِنْ خَطَرَ ببالِهِ أَنَّ اللَّهَ جسمٌ مُرَكَّبٌ مِنْ أعضاءٍ فهو عابدُ صَنَمٍ؛ فَإِنَّ كُلَّ جسمٍ هو مخلوقٌ، وعبادة المخلوقِ كفرٌ، وعبادة الصنمِ كفرٌ لأَنَّهُ مخلوقٌ، وكان

---

(١) أي ما يوهمُ ظاهرُهُ التشبيهَ، وليس معنى النص التشبيه، فمن أخذ بظاهر النص فشبَّهَ اللَّهَ بخلقه ولو بصفة واحدة كالقعود أو الجلوس أو نسبة الأعضاء أو الجوارح أو الجسمية أو الحجمية له، أو إثبات الحيز أو المكان له فهو كافر بالإجماع، لا عذر له ولو تستَّرَ مدعيًا التأويل لهذا النص.

(٢) التمهيد في بيان التوحيد، أبو شكور السالمي، (ص٣٦١).

(٣) التبصير في الدين، الأسفراييني، (ص٤١).

(٤) المصدر السابق، (ص٤٠).

(٥) الأوسط، أبو المظفر الأسفراييني، مخطوط (١/ ق٨٣/ ب).

(٦) المصدر السابق، (١/ ق٨٦/ ب).

مخلوقًا لأَنَّهُ جسمٌ، فَمَنْ عَبَدَ جسمًا فهو كافرٌ بإجماعِ الأُمَّةِ السَّلَفُ منهم والخَلَفُ»[1].

ومنهم: الإمامُ الحافظُ **أبو بكر بنُ العربيِّ** المالكيُّ (ت: ٥٤٣هـ) في **الكتابِ المتوسطِ في الاعتقادِ** فإنَّهُ يقولُ ما نَصُّهُ: «**مِنَ الوَاجِبِ اعْتِقَادُهُ أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، فَلَا يُوجَدُ عَرَضٌ وَلَا جَوْهَرٌ إِلَّا وَهُوَ خَلْقٌ للهِ سُبْحَانَهُ، وُجِدَ ذَلِكَ بِحَيَوَانٍ أَوْ بِجَمَادٍ، عَاقِلٍ أَوْ غَيْرِ عَاقِلٍ، ذَاكِرٍ أَوْ غَافِلٍ، هَكَذَا انْعَقَدَ الإِجْمَاعُ مِنَ السَّلَفِ قَبْلُ**»[2].

ومنهم: القاضي الفقيهُ **عِزُّ الدِّينِ بنُ عَبْدِ السَّلَامِ** (ت: ٦٦٠هـ) فَإِنَّهُ يقولُ: «**القرءانُ كلامُ اللَّهِ صفةٌ مِنْ صفاتِهِ، قديمٌ بِقِدَمِهِ، ليسَ بحروفٍ ولا أصواتٍ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الوَصْفَ القَدِيمَ هو عَيْنُ أصواتِ القارئِ وكتابةِ الكاتبينَ فقد أَلْحَدَ في الدِّينِ وَخَالَفَ إِجْمَاعَ المسلمينَ، بل إجماعَ العقلاءِ مِنْ غيرِ أهلِ الدِّينِ، ولا يَحِلُّ للعلماءِ كِتْمَانُ الحَقِّ، ولا تَرْكُ البِدَعِ ساريةً في المسلمينَ، ويجبُ على وُلَاةِ الأمرِ إعانةُ العلماءِ المنَزِّهِينَ الموَحِّدِينَ، وَقَمْعُ المبتدعةِ المشبهينَ المجسمينَ**» نقله عنه **ابن المعلم القرشي**[3]، فإذا كَانَ هذا قَوْلَهُ وحُكْمَهُ - وهو حَقٌّ وَصَوَابٌ - في مَنْ جَعَلَ الصِّفَةَ الذَّاتِيَّةَ مِنْ صفاتِ اللَّهِ حادثةً، فكيفَ بمن يقولُ: اللَّهُ حَادِثٌ مخلوقٌ مُفْتَقِرٌ مُتَرَكِّبٌ مُحْتَاجٌ؟ وهل هذا إِلَّا الجسمُ ومعناه؟ فالإمامُ **عِزُّ الدِّينِ ابنُ عبدِ السلامِ** مَعَ إجماعِ الأُمَّةِ على تكفيرِ مَنْ قَالَ بحدوثِ ذاتِ اللَّهِ أو بحدوثِ صفةٍ مِنْ صفاتِهِ الذاتيةِ سبحانَهُ.

ومنهم: **النجم الخُونَجِيُّ** الأشعري الحنفي (ت: ٦٦٣هـ) فقد نقل في

---

(١) إلجام العوام، الغزالي، (ص٥٢).

(٢) المتوسط في الاعتقاد والرد على من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد، أبو بكر ابن العربي، دار الحديث الكتانية - المملكة المغربية، (ص٢٦١).

(٣) نجم المهتدي، ابن المعلم القرشي، (٢/ ٤٧١-٤٧٢).

شرح المعالم أن من اعتقد أن اللَّه جسم لطيف أو كثيف فهو كافر، وقال: «**قد أجمع المسلمون على أن إثبات كل واحدة من هاتين الصفتين في حق اللَّه تعالى كفرٌ**»(١).

ومنهم: الفَقِيهُ الصُّوفِيُّ **مُحَمَّدُ بنُ أبي بَكْرِ بنِ عَبْدِ القَادِرِ الرَّازِيُّ** الحَنَفِيُّ (ت بعد: ٦٦٦هـ) صاحب **مختار الصحاح وشرح مقامات الحريري وحدائق الحقائق** في الوعظ وغيرها، فإنه يقول في كِتَابِهِ **هِدَايَة الاعْتِقَادِ شَرْح بَدْءِ الأَمَالِي**(٢) عند شرح قول الناظم: «ولفظ الكفر من غير اعتقاد...» في الفصل الذي عَقَدَهُ للأَلْفَاظِ التي يَكْفُرُ صَاحِبُهَا بالإجماعِ فَعَدَّ منها: «**أو وصف اللَّه بما لا يليق، أو قال: يد اللَّه وعنى الجارحة، أو قال: الله تعالى في السماء عالم**(٣)**، أو على العرش وأراد به المكان أو ليس له نية، أو قال: ينظر إلينا ويبصرنا من السماء أو من العرش، أو قال: هو في السماء أو على الأرض، أو قال: لا يخلو منه مكان، أو قال: اللَّه فوق وأنت تحت، أو قال: اللَّه تعالى قام أو نزل أو جلس للإنصاف، أو شبهه بجسم وجوهر وصورة، أو وصفه بالمحال، أو وصفه بالمكان والجهات**»(٤).

ومنهم: **صَفِيُّ الدِّينِ الهِنْدِيُّ** (ت: ٧١٥هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في **نِهَايَةِ الوُصُولِ في دِرَايَةِ الأُصُولِ** في مَعْرِضِ الاحتجاجِ على أَنَّهُ ليسَ كُلُّ مجتهدٍ في الأصولِ مُصِيبًا ما نَصُّهُ: «**وثالثُها: الإجماعُ؛ فَإِنَّ الأُمَّةَ مِنَ السَّلَفِ قبلَ ظهورِ المخالفِ أَجْمَعَتْ على ذَمِّ مَنْ كفرَ عن نَظَرٍ واستدلالٍ وتَوْبِيخِهِ**

---

(١) شرح كتاب معالم أصول الدين، الخونجي، (ص٢٧٢).

(٢) ونُسِبَ هذا الشرح خطأً في طبعة دار الكتب العلمية إلى أبي بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي فليُتنبَّهْ.

(٣) أي بذاتِهِ أو حقيقةً كما تَدَّعِي المجسمةُ.

(٤) هداية الاعتقاد شرح بدء الأمالي = الهداية في أصول الدين، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، (ص٣٣١-٣٣٦).

كالفلاسفةِ والمجسمةِ وعلى إباحةِ قتلهم[1]»[2]، وانظر إلى قوله: «**قبل ظهور المخالف**» تُدرك أن الإجماع انعقد على كفر المجسمة قبل ظهور المتهاونين الذين يركض بعضُ أهل زماننا وراءَهم ويتشبث بهم، والخلاف بعد انعقاد الإجماع ساقطٌ لا عبرةَ به، وقد قَرَّرَ هذا **الصفيُّ** نفسُهُ فقال: «**ولو كان المجتهدُ في الأصولِ معذورًا لكان إجماعُهم خَطَأً وهو ممتنعٌ، وما يقالُ عليه: إنَّهُ كيفَ يمكنُ ادِّعَاءُ الإجماعِ في مَحَلِّ الخلافِ؟ فهو ساقطٌ؛ لأَنَّا نَدَّعِي الإجماعَ قبلَ ظهورِ المخالفِ فلا يكونُ ما ذكروه قَادِحًا فيه**»[3]، وَقَدْ قَالَ الحَافِظُ **ابْنُ مَنْدَه الأَصْبَهَانِيُّ** في كِتَابِ **التَّوْحِيدِ** مَا نَصُّهُ: «**ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الـمُجْتَهِدَ الـمُخْطِئَ في مَعْرِفَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَوَحْدَانِيَّتِهِ كَالـمُعَانِدِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ ضَلَالَتِهِم وَمُعَانَدَتِهِم**: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [سورة الكهف]»[4]، وقال **ابن المعلم القرشي**: «**فإن العقائد قطعيةٌ، ولأجل هذا يكفر من ذهب إلى الجسمية وإلى إنكار الصفات**»[5]، وقال أيضًا: «**والجهل في المعتقدات في أصول الديانات لا يُعذر صاحبه، ألا ترى أن من شك في وجود البارئ تبارك وتعالى بمثابة مَنْ صمم على نفيه**»[6]، وقال الشيخ الشريف **محمد بن محمد بن عبد السلام الطاهري**

(١) لا يخفى أن هذا الأمر إنما يرجع للحكام فهم الموكول إليهم تنفيذ الحدود وإجراء مثل هذه الأحكام.

(٢) نهاية الوصول في دراية الأصول، صفي الدين الأرموي الهندي، المكتبة التجارية – مكة المكرمة، (٨/ ٣٨٤٢).

(٣) المصدر السابق، (٨/ ٣٨٤٢).

(٤) كتاب التوحيد، أبو عبد اللَّه محمد بن إسحاق، ابن منده، دار الكتب العلمية – بيروت، (ص٨٠).

(٥) نجم المهتدي، ابن المعلم القرشي، (١/ ٨٩).

(٦) المصدر السابق، (١/ ١٩٣).

الصقلي الحسيني (ت: ١٤٠٩هـ) مُدَرِّسُ علمِ التوحيدِ في جامعةِ القرويينَ في المغربِ في كتابه **دروس التوحيد**: «**الاعتقاد الفاسد والجهل المركَّب كاعتقاد التثليث والتجسيم وصاحبه كافر اجتهدَ أو قَلَّدَ**».

ومنهم: **تَقِيُّ الدِّينِ عَلِيُّ بن عبد الكافي السُّبْكِيُّ** (ت: ٧٥٦هـ) الذي قيل ببلوغه رتبةَ الاجتهاد، فإنه قال في رده على بعض المبتدعة: «**فخرج عن الاتباع إلى الابتداع، وخرج عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع، وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدسة**»، ثم قال: «**فقال بحوادث لا أول لها، فأثبت الصفة القديمة حادثةً والمخلوقَ الحادثَ قديمًا، ولم يَجمع أحدٌ هذين القولين في ملة من الملل ولا نحلة من النحل، فلم يدخل في الفِرَقِ الثلاث والسبعين التي افترقت عليها الأمة، ولا وقفتْ به مع أمَّةٍ من الأُمم هِمَّة، وكل ذلك وإن كان كفرًا شنيعًا مما تقلُّ جُملته بالنسبة إلى ما أحدثَ في الفروعِ**»[1]، فانظر كيف عدَّ التشبيه والتجسيم ووَصْفَ الخالقِ بصفات الخلق كفرًا لم يقل أحد بدخول قائله في الفرق الثلاث والسبعين، فإن كل مشبه قائل في الحقيقة بالجمع بين الضلالتين.

ومنهم: الفقيهُ الشافعيُّ **تَقِيُّ الدِّينِ الحِصْنِيُّ** (ت: ٨٢٩هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في كتابه **دَفْع شُبَهِ مَنْ شَبَّهَ وَتَمَرَّدَ** ما نَصُّهُ: «**وكُلُّ ما كَانَ مِنْ صفاتِ الحَدَثِ فاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُنَزَّهٌ عنه، فإثباتُهُ له كُفْرٌ مُحَقَّقٌ عندَ جميعِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ**»[2].

ومنهم: الفَقِيهُ العَلَّامَةُ **العَلَاءُ البخاريُّ** الحنفيُّ (ت: ٨٤١هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في **مُلْجِمَةِ الـمُجَسِّمَةِ** ما نَصُّهُ: «**فإذن يكونُ القولُ بِأَنَّ اللَّهَ مُتَمَكِّنٌ على العرشِ**

(١) الدرة المضية في الرد على ابن تيمية، تقي الدين السبكي، مطبعة الترقي - دمشق، (ص٦-٧).

(٢) دفع شبه من شبه وتمرد، الحصني، (ص٣١-٣٢).

مُتَحَيّزٌ فيه وأَنَّهُ في جهةِ فوق قولًا بِأَنَّهُ جسمٌ، لأَنَّ الجسميةَ مِنَ اللوازمِ العقليةِ للمُتَحَيّزِ ولذي الجهةِ، وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ اللَّهَ جسمٌ فهو كافرٌ إجماعًا، ولهذا قَالَ إمامُ الحرمينِ في الإرشاد: إثباتُ الجهةِ للهِ كُفْرٌ صُرَاحٌ»[1].

ومنهم: السُّيُوطِيُّ الشافعيُّ (ت: ٩١١هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في الأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ ما نَصُّهُ: «وقَالَ بعضُهم: المبتدعةُ أقسامٌ: الأَوَّلُ: مَا نُكَفِّرُهُ قَطْعًا، كَقَاذِفِ عائشةَ رضيَ اللَّهُ عنها، ومُنْكِرِ عِلْمِ الجُزْئِيَّاتِ، وحَشْرِ الأجسادِ، والمجسمةِ، والقائلِ بِقِدَمِ العَالَمِ»[2].

ومنهم: الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي الفَضْلِ قَاسِم البَكِّيُّ الكُومِيُّ التُّونُسِيُّ (ت: ٩١٦هـ) فإنه يقول في شرح عقيدة ابن الحاجب: «اعلمْ أن حكمَ الجواهر كلها والأعراض كلها الحدوثُ، فإذًا العَالَمُ كله حادث، وعلى هذا إجماعُ المسلمين، بل كل الملل، ومن خالف في ذلك فهو كافر لمخالفته الإجماعَ القَطْعِيَّ»[3]، وقال أيضًا: «أَمَّا أهل الحديث فقد ثبت عن عمران بن حصين رضي اللَّه عنه أن رسول اللَّه ﷺ قال: «كان اللَّه ولا شيء قبله»، وفي طريق: «ولا شيء غيره»، وفي طريق: «ولا شيء معه»، وقد ثبت الإجماع، بل إجماع الكتب السماوية كلها كما نقله الإمام الفخر في شرح عيون الحكمة، وجعلَ العمدة في هذه المسألة الإجماعَ»[4].

وقال أيضًا عند شرح قول المصنف: «وأَنَّ وَعِيدَ الكَفَرَةِ دَائِمٌ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ

---

(١) ملجمة المجسمة، علاء الدين محمد بن محمد البخاري الحنفي، دار الذخائر – بيروت، (ص٦١).

(٢) الأشباه والنظائر، السيوطي، (ص٤٨٨).

(٣) تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل قاسم البكي التونسي، مؤسسة المعارف – لبنان، (ص٤٣-٤٤).

(٤) المصدر السابق، (ص٤٧-٤٨)، ونقله عنه الحافظ الزبيدي في الإتحاف مُقِرًّا له، (٢/ ١٥٣).

مُعَانِدٍ»: «والذي عُلِمَ من دينه ضرورةً ولا شك في ذلك ولا ريب لأحد من العقلاء: وجود الصانع وتوحيده، واتصافه بصفات الكمال، وتنزهه عن النقائص، وبالجملة فالأصول التي نبه عليها حديث الإسلام والإيمان والإحسان فمن أنكر شيئًا من هذه الأصول فهو كافر، ثم الكافر على قسمين: معاند وغير معاند، وغير المعاند: إما باحث ناظر، وإما معتقِدٌ لنقيض ما جاء به الرسول ضرورةً، سواء كان عن جهل مركب أو بسيط، فالمعاند والجاهل بقسميه لا خلاف في تخليده وتأبيده في النار، وذلك مجمع عليه، وأما الباحث الناظر فكذلك عند الجميع، وأعني بذلك من كان مترددًا بين النفي والإثبات طالبًا لمبادئ أحدهما ولكنه لم يحصله على التمام، ولم يخالف فيه فيما أعلم من أهل السنة إلا البيضاوي، كما أشار إليه بقوله: «وأرجو للمجتهد العفوَ»، وَرَدَّ الجميعُ عليه ونُسب إلى مخالفة الإجماع»[١].

ومنهم: الشيخُ مُلَّا **عَلِيّ القَارِي** الحنفيُّ (ت: ١٠١٤هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في **المرقاة** بعد ذِكْرِ حديثِ النُّزُولِ وأَنَّ أهلَ السُّنَّةِ بين مُفَوِّضٍ ومُؤَوِّلٍ ما نَصُّهُ: **«يُعْلَمُ أَنَّ المذهبَيْنِ مُتَّفِقَانِ على صَرْفِ تلكَ الظواهرِ كالمجيءِ والصُّورَةِ والشخصِ والرِّجْلِ والقَدَمِ واليدِ والوجهِ والغضبِ والرحمةِ والاستواءِ على العرشِ والكَوْنِ في السماءِ وغيرِ ذلكَ مما يُفْهِمُهُ ظَاهِرُهَا، لِمَا يَلْزَمُ عليه مِنْ مُحَالَاتٍ قَطْعِيَّةِ البُطْلَانِ تَسْتَلْزِمُ أشياءَ يُحْكَمُ بِكُفْرِهَا بالإجماعِ»**[٢].

ومنهم: الشيخُ **محمد مَيَّارَة** المالكيُّ (ت: ١٠٧٢هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في **مُخْتَصَرِ الدُّرِّ الثَّمِينِ** ما نَصُّهُ: **«وَخَرَجَ بوصفِهِ بالمطابِقِ: الجزمُ غيرُ المطابِقِ، ويُسَمَّى الاعتقادَ الفَاسِدَ والجهلَ المركَّبَ، كاعتقادِ الكافرينَ التَّجْسِيمَ أو التَّثْلِيثَ أو نحوَ ذلكَ، والإجماعُ على كُفْرِ صاحبِهِ أيضًا**

---

(١) تحرير المطالب، البكي، (ص٢٩٤-٢٩٥)، بتصرف.

(٢) مرقاة المفاتيح، القاري، (٣/ ٩٢٤).

وأَنَّهُ ءاثمٌ غيرُ معذورٍ، مُخَلَّدٌ في النَّارِ اجتهدَ أو قَلَّدَ»[1]، وفي الأصل **الدُّرُّ الثَّمِينُ والمَوْرِدُ المَعِينُ**: «**فالفاسدُ أجمعوا على كفرِ صاحبِهِ وأَنَّهُ ءاثمٌ غيرُ معذورٍ مخلدٌ في النَّارِ اجتهدَ أو قَلَّدَ، ولا يُعْتَدُّ بخلافِ مَنْ خالفَ في ذلك مِنَ المبتدعةِ»**[2]، والكتاب بشرح العلامة **عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر**، وبإشراف وتحقيق المستشار الديني لحاكم دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان ءال نهيان معالي السيد علي ابن السيد عبد الرَّحْمٰنِ الهاشمي المستشار بديوان رئيس الدولة، وقَدَّمَ له وقَرَّظَهُ شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي.

ومنهم: أبو البقاءِ الحسينيُّ الحنفيُّ (ت: ١٠٩٤هـ) فإنه يقول في **الكليات** ما نصه: «**وَقد اتّفق الأَئِمَّة على إكفار المجسمة المصرحين بِكَوْنِهِ جسمًا وتضليل المستترين بالبلكفة، وَقَالَ ابن الهمام رحمه الله: وَقيل يكفر بِمُجَرَّد إِطْلَاق لفظ الجِسْم عَلَيْهِ تَعَالَى، وهو حسن، بل أولى بالتكفير**»[3].

ومنهم: العلامة **عبد الرَّحْمٰنِ بن جاد اللَّه البناني** (ت: ١١٩٨هـ) فإنه يقول في **حاشيته على شرح المحلي** على متن **جمع الجوامع**: «**اعلم أن المجسم فريقان: فريق يعتقد أن اللَّه تعالى جسم كسائر الأجسام، وهذا لا خلاف في كفره**»[4].

ومنهم: العلامة علي بن محمد الميلي المالكي (ت: ١٢٤٨هـ) فإنه لخص

---

(١) مختصر الدر الثمين، محمد بن أحمد الفاسي المالكي الشهير بميارة، شركة دار المشاريع - بيروت، (ص١٨-١٩).

(٢) الدر الثمين والمورد المعين، محمد ميارة الفاسي المالكي، طبعة دولة الإمارات، (١/ ٧٠).

(٣) الكليات، أبو البقاء الكفوي، (ص٥٥٠).

(٤) حاشية على شرح المحلي لمتن جمع الجوامع، عبد الرَّحْمٰنِ بن جاد اللَّه البناني المغربي، المكتبة العصرية - بيروت، (٢/ ١٨٦).

ما ذُكر في كتابه السيوف المشرفية فقال ما نصه: «**والحاصل أن من قال: «إن اللَّه تعالى جسم لا كالأجسام» ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ الأول: أن ينفي الجسمية الصغيرة ويثبت أن له تعالى جسمًا عظيمًا لا مثل له في ذلك وهذا هو المقول عن ابن تيمية ولا شك أن هذا كفر بالإجماع، الثاني: من أراد أن يؤول ذلك بعد الاطلاع عليه ولا شك أيضًا أن هذا من أهل النفاق وليس فيه نزاع، الثالث: من أراد نفي الجسم المركب المتجزئ الذي ينقسم إلى أقسام، وإنما عنى الموجود والقائم بنفسه فوجوده وقيامه لا كالوجود ولا كالقيام وهذا القسم الثالث هم أهل الضلالة والابتداع، وليس بكافر لأن مراده: موجود لا كالموجودين وقائم بنفسه لا كالقائمين، فليس هذا من الكافرين، ولأن في قوله: «لا كالأجسام» على زعمه تنزيهًا لله تعالى ونفيَ التشبيه والتمثيل والتعطيل، فقد ابتدع في إطلاق الجسمية عليه تعالى حيث لم يصف اللَّه تعالى بما وصف به نفسه ولا وصفه به رسوله ﷺ، وليس لها معنى صحيح يحمل عليه كما علمت، لأن كل جسم مركب وكل مركب حادث والله قديم أزلي بإجماع العقلاء، فإن سئلت عن هذا وكنت من الحذاق فلا تُفْتِ بالإطلاق وقَسِّمْ هذه الثلاثة أقسام ودع ما في الأوراق من ذلك الإطلاق لأن ذلك الإطلاق خاص بهذا القسم الثالث، وهو الذي وجد أهله فيما مضى من الأزمان، وأما من عاصر ابن تيمية إلى الآن فقد حدث ذانك القسمان الخارجان عن الإسلام والإيمان وبالله المستعان وعليه التكلان وبه النصر على أهل الطغيان**»[1]. وقال أيضًا: «**فقد اتضح لك كفر أولئك القائلين بالجسمية وأنهم أقبح من النصارى الحيارى السفلية**[2]

(١) السيوف المشرفية السيوف الهندية في الرد على القائلين بالجهة والجسمية، علي بن محمد الميلي، مخطوط (ق/ ٨٦).

(٢) وذلك لأنَّ الردةَ أقبحُ لأنَّها تكونُ بعد الإسلام، وهذا معنى قول النووي: الردةُ أفحشُ أنواعِ الكفرِ، أي: أقبحُ، وليس معناه أَنَّ أَيَّ ردةٍ أشدُّ مِنْ كفرِ الملحدِ الذي = ينفي وجودَ اللهِ مثلًا، ليس هذا معناه، بل هذا الأخيرُ عذابه أشدُّ.

وأنهم هم الذين قد وافقوا الدهرية، ولا يتوقفُ في كفرهم مميزٌ من البرية فضلًا عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام الذي لا ينعقد الإجماع بدونه[١]، فقد اتضح لك أن الخلاف لفظي»، وقال أيضًا ما نصه: «واتضح لك من هذا أن الخلاف بين أهل السنة في ذلك لفظي، واتضح لك من هذا أن كل من قال: إن الصانع جسم وإنه بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر فقد أبطل التوحيد في الذات، وهل يوجد شرك وكفر أقبح من شرك وكفر أولئك الطغاة[٢]، فمن شك في كفرهم فلا شك أنه مثلهم في كل الحالات»، ثم قال: «فقد اتضح لكم أنهم هم الذين نفوا الإلـٰه سبحانه وتعالى وأنهم هم الدهرية وأنه لا يشك في كفرهم مميزٌ في البرية، فلا خلاف في كفر من شك في كفرهم، وأن الخلاف المحكي في السؤال لفظي»، وقال أيضًا: «وقد تبين فساد قولهم في ذلك، وبان كفرهم، فكيف بعد ذلك نقبل تأويل هؤلاء ونصفهم بالابتداع فقط؟! فهذا عين الجهل والغلط وعدم التأمل في الواقع والاقتصار على كلام بعض المؤلفين الذين لو شاهدوا هؤلاء لحكموا بأن من شك في كفرهم أنه أقبح الكافرين[٣]»[٤].

ومنهم: الشيخ أبو بكر بن محمد الملا الأحسائي الحنفي (ت: ١٢٧٠هـ) فإنه يقول في كتابه مسلك الثقات: «إن كلمة أهل الحق من أهل السنة والجماعة متفقة على أن اللَّه سبحانه وتعالى منزه عن الجسمية ولواحقها، فلا يقال: إنه جسم على الإطلاق، ولا يقال: إنه جسم لا كالأجسام لاستحالة ذلك عليه تعالى عقلًا ونقلًا، وكفَّروا القائل بذلك، وكذا كلمتهم متفقة

(١) يريد بذلك المبالغة ليُظهرَ ما يعتقده في الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله، وإلا فالإجماع ينعقد بأهل الاجتهاد الذين استوفوا الشروط.

(٢) أي بعد كُفر التعطيل والحلول، فهما الأشد على الإطلاق.

(٣) أي من أقبح الكافرين.

(٤) السيوف المشرفية، علي بن محمد الميلي.

على أنه تعالى لا يتمكن بمكان، ولا يَمُرُّ عليه زمان، ولا يتصف بالفوقية المكانية ولا بالتحتية، ولا بالقرب ولا بالبعد بالمكان، ولا يقال: إنه في جهة من الجهات الست، لا جهة فوق ولا غيرها»[1].

وقال الشيخُ محمد الخضر الشنقيطي (ت: ١٣٥٤هـ) في كتاب استحالة المعية بالذات وما يضاهيها من متشابه الصفات: «فمعلومٌ أَنَّ السلفَ والخلفَ اجتمعوا على تأويلِها - أي المعية - بما مَرَّ مِنَ العلمِ والنَّصْرِ والحِفْظِ، ولم يَقُلْ أحدٌ منهم بحملِها على ظاهرِها مِنَ المَعِيَّةِ بالذَّاتِ لِمَا يلزمُ على القولِ بالمعيةِ الذاتيةِ مِنَ المُحَالِ المُفْرِطِ، إذ يلزمُ عليه مُحالانِ لزومًا واضحًا إنْ لم يكنْ صريحًا كُلُّ وَاحِدٍ منهما كُفْرٌ بِالإِجْمَاعِ»[2].

وقد نقل العلامة الشيخ سلامة القضاعي العزامي (ت: ١٣٧٦هـ) في كتابه فرقان القرءان بين صفات الخالق وصفات الأكوان سؤالًا رفعه العلّامة الشيخ أحمد ابن العلامة الكبير علي بدر إلى شيخ الإسلام سليم البشري بتاريخ الثاني والعشرين من المحرم سنة ١٣٢٥هـ، وملخصه: ما قولكم - دام فضلكم - في رجل يعتقد ثبوت الجهة الفوقية لله سبحانه وتعالى؟ وملخص الجواب: «مذهب الفِرقةِ النَّاجيةِ وما أَجمعَ عليه السُّنِّيُّونَ أَنَّ اللَّهَ تعالى مُنَزَّهٌ عن مشابهةِ الحوادثِ مخالفٌ لها في جميعِ سماتِ الحدوثِ، ومِنْ ذلكَ تَنَزُّهُهُ عن الجهةِ والمكانِ كما دَلَّتْ على ذلكَ البراهينُ القطعيةُ ... هذا وقد خذل اللَّه أقوامًا أغواهم الشيطان وأزلهم اتبعوا أهواءهم وتمسكوا بما لا يُجدي، فاعتقَدوا ثبوتَ الجهة - تعالى اللَّه عن ذلك علوًّا كبيرًا - واتفقوا على أنها جهة فوق، إلا أنهم افترقوا، فمنهم من اعتقد أنه جسم

---

(١) مسلك الثقات في نصوص الصفات، أبو بكر بن محمد الملا الأحسائي الحنفي، دار الهدى والرشاد - سوريا، (ص٣٨-٣٩).

(٢) استحالة المعية بالذات وما يضاهيها من متشابه الصفات، محمد الخضر الشنقيطي، المطبعة المحمودية التجارية الكبرى- مصر، (ص٩٦).

مماس للسطح الأعلى من العرش، وبه قال الكرامية واليهود، وهؤلاء لا نزاع في كفرهم»[1].

ومنهم: الشيخ **أحمد ضياء الدين الكُمُشْخَانويُّ** (ت: ١٣١١هـ) فإنه يقول في **جامع المتون** الذي كان مقرَّرًا لتدريس الطلبة في أيام الدولة العثمانية: «**إن اعتقاد المكان في حق اللَّه تعالى أو أنه بذاته في السماء أو اعتقاد القيام والقعود فيه أو نحو ذلك كفر بالإجماع**»[2].

ومنهم: الشيخ **خليل أحمد السهارنفوري** الهندي الحنفي (ت: ١٣٤٦هـ) فإنه يقول في **بذل المجهود**: «**إن اعتقاد التجسيم والتشبيه كفر بالإجماع**»[3].

ومنهم: الشَّيْخُ **محمود خَطَّاب السُّبْكِيُّ** (ت: ١٣٥٢هـ) فَإِنَّهُ يَقُولُ في **إِتْحَافِ الكَائِنَاتِ** مَا نَصُّهُ: «**فَالحُكْمُ أَنَّ هَذَا الاعْتِقَادَ** - أَيِ اعْتِقَادَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ جِهَةٌ وَأَنَّهُ جَالِسٌ عَلَى العَرْشِ - **بَاطِلٌ، وَمُعْتَقِدهُ كَافِرٌ بِإِجْمَاعِ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ عُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ، وَالدَّلِيلُ العَقْلِيُّ عَلَى ذَلِكَ: قِدَمُ اللَّهِ تَعَالَى وَمُخَالَفَتُهُ لِلْحَوَادِثِ، وَالنَّقْلِيُّ: قَوْلُهُ تَعَالَى:** ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ **[سورة الشورى: ١١]، فَكُلُّ مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّهُ تَعَالَى حَلَّ في مَكَانٍ أو اتَّصَلَ بِهِ أو بِشَيْءٍ مِنَ الحَوَادِثِ كَالعَرْشِ أو الكُرْسِيِّ أو السَّمَاءِ أو الأَرْضِ أو غَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ قَطْعًا، وَيَبْطُلُ جَمِيعُ عَمَلِهِ مِنْ صَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَحَجٍّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَتَبِينُ مِنْهُ زَوْجُهُ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَ**

---

(١) فرقان القرءان، سلامة القضاعي العزامي، (ص٧٢-٧٤).

(٢) جامع المتون، ضياء الدين أحمد بن مصطفى بن عبد الرحمن الكُمُشْخَانَوي، دار الطباعة العامرة - استانبول، (ص٣٤- ٤٤).

(٣) بذل المجهود في حل سنن أبي داود، خليل أحمد السهارنفوري، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية - الهند، (٥/ ٥٥٩).

فَوْرًا[1]، وَإِذَا مَاتَ عَلَى هَذَا الاعْتِقَادِ وَالعِيَاذُ بِاللهِ تَعَالَى لا يُغَسَّلُ ولا يُصَلَّى عَلَيْهِ ولا يُدْفَنُ في مَقَابِرِ الـمُسْلِمِينَ، وَمِثْلُهُ في ذَلِكَ كُلِّهِ مَنْ صَدَّقَهُ في اعْتِقَادِهِ، أَعَاذَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا»[2]، ثم قال: «هذا، وقد عرضتُ هذه الإجابةَ على جَمْعٍ مِنْ أفاضلِ علماء الأزهر فأقرُّوها وكتبوا عليها أسماءهم، وهم أصحاب الفضيلة: الشيخ محمد النجدي شيخ السادة الشافعية، والشيخ محمد سبيع الذهبي شيخ السادة الحنابلة، والشيخ محمد العربي رزق المدرس بالقسم العالي، والشيخ عبد الحميد عمار المدرس بالقسم العالي، والشيخ علي النحراوي المدرس بالقسم العالي، والشيخ دسوقي عبد اللَّه العربي من هيئة كبار العلماء، والشيخ علي محفوظ المدرس بقسم التخصص بالأزهر، والشيخ إبراهيم عيارة الدلجموني المدرس بقسم التخصص بالأزهر، والشيخ محمد عليان من كبار علماء الأزهر، والشيخ أحمد مكي المدرس بقسم التخصص بالأزهر، والشيخ محمد حسين حمدان، هذا، وقد عُرِضَ السؤالُ المتقدمُ على حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي مفتي الديار المصرية سابقًا»[3]، ثم ذكر إجابته. وَقَالَ أَيْضًا: «وَقَدْ عُرِضَ السُّؤَالُ أَيْضًا عَلَى فَضِيلَتَي الأُسْتَاذَيْنِ الجَلِيلَيْنِ الشَّيْخ عَبْدِ الـمَجِيدِ اللَّبَّانِ مِنْ هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَمَاءِ بِالأَزْهَرِ، وَالشَّيْخ مُحَمَّد أَمِين عُثْمَان مَحْمُود الإِمَامِ الحَنَفِيّ فَأَجَابَا بِمَا نَصُّهُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للَّهِ الوَاحِدِ في صِفَاتِهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَءَالِهِ وَصَحْبِهِ الذِينَ اتَّقَوُا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ، أَمَّا بَعْدُ: فَحَاصِلُ الحُكْمِ في هَذَا الـمَوْضُوعِ أَنَّهُ تَعَالَى مُخَالِفٌ

---

(١) بالرجوع إلى اعتقاد التوحيد والتنزيه الذي بيَّنه أهل السنة الأشاعرة والماتريدية،= = وتركِ التشبيه والتجسيم، والنطقِ بالشهادتين، هذه توبته.

(٢) إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات، محمود محمد خطاب السبكي، مطبعة الاستقامة – مصر، (ص٤).

(٣) المصدر السابق، (ص٨-٩).

لِلْحَوَادِثِ، مُنَزَّهٌ عَنِ الـمُمَاثَلَةِ في ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ بِالدَّلِيلِ العَقْلِيِّ وَالنَّقْلِيِّ، وَمِنَ النَّقْلِيِّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى: ١١]، فَمَنِ اعْتَقَدَ أَنَّهُ تَعَالَى مُشَابِهٌ لِشَيْءٍ مِنَ الحَوَادِثِ بِوَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ الـمُشَابَهَةِ كَالحُلُولِ أو الجِسْمِيَّةِ عَلَى الوَجْهِ الذي هُوَ مَعْرُوفٌ في الحَوَادِثِ فَهُوَ كَافِرٌ بِإِجْمَاعِ الـمُسْلِمِينَ»[١]، وقال: «مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ جَالِسٌ عَلَى العَرْشِ فَقَدْ شَبَّهَهُ تَعَالَى بِالحَوَادِثِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا كُفْرٌ بِإِجْمَاعِ العُقَلَاءِ»[٢].

وقَالَ أيضًا بعد نقلِهِ تفسيرَ **الخطيبِ الشِّربيني** لقولِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [سورة الأعراف: ٥٤][٣] ما نَصُّهُ: «**فقد بَيَّنَ مذهبَ السلفِ والخلفِ في معنى الآيةِ، ونَصَّ على أَنَّهُ تعالى مُنَزَّهٌ عَنِ الجلوسِ على العرشِ والحلولِ فيه، لأَنَّ الاستقرارَ والتمكنَ مِنْ صفاتِ الحوادثِ، فَمَنِ اعتقدَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مُتَّصِفٌ بالاستقرارِ على العرشِ أو التَّمَكُّنِ فيه فهو كَافِرٌ بالإِجْمَاعِ**»[٤]، وإذا كان القولُ بالاستقرارِ والتَّمَكُّنِ كفرًا بالإجماعِ فالتَّجْسِيمُ مثلُهُ بلا شَكٍّ، لأَنَّ الاستقرارَ والتمكنَ مِنْ سِمَاتِ الأجسامِ ولَوَازِمِهَا، فإذا كانت نِسْبَتُهَا إلى اللَّهِ كفرًا بالإجماعِ كان مَلْزُومُهَا وهو الجسمُ كذلكَ بالأَوْلَى. وَقَالَ أَيْضًا: «**فَمَنْ قَالَ: «إِنَّ المُرَادَ بِهِ الجُلُوسُ» فَقَدْ خَالَفَ السَّلَفَ وَالخَلَفَ وَخَرَقَ الإِجْمَاعَ وَكَفَرَ بِاللهِ وَحَبِطَ كُلُّ عَمَلِهِ**»[٥].

---

(١) المصدر السابق، (ص١٢).

(٢) المصدر السابق، (ص٤٩).

(٣) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، مطبعة بولاق - القاهرة، (١/ ٤٧٩-٤٨٠).

(٤) إتحاف الكائنات، محمود خطاب السبكي، (ص٥٠).

(٥) المصدر السابق، (ص٥١).

ويقول في كتابه **الدين الخالص**: «**بل اعتقادهم** - أي السلف والخلف - **واحدٌ، وهو أن الآيات والأحاديث المتشابهات مصروفة عن ظاهرها الموهم تشبيهه تعالى بشيء من صفات الحوادث، وأنه سبحانه وتعالى مخالف للحوادث، فليس بجسم ولاجوهر ولا عرض ولا مستقر على العرش ولا في سماء ولا يمر عليه زمان وليس له جهة إلى غير ذلك مما هو من نعوت المخلوقين، فمن اعتقد وصفه تعالى بشيء منها فهو كافر بإجماع السلف والخلف**»[1]، وقال أيْضًا: «**والأدهى دعوى هذه الشرذمة أن من لم يعتقد أن لله جهة وأنه في مكان فهو كافر لإنكاره وجود اللَّه عز وجل، ويقولون لمن حضرهم من العوام بسطاء العقول: إذا كان اللَّه تعالى ليس في جهة فوق ولا تحت ولا أمام ولا خلف ولا يمين ولا شمال فهو غير موجود فيجب الكفر بالإلـٰه الذي لا جهة له ولا مكان، فهذه الدعوى ناطقة بأنهم يعتقدون أن اللَّه تعالى جسم كالأجسام شبيه بالحوادث، وهو كفر صريح نعوذ باللَّه تعالى من الكفر وأهله**»[2]، وقال رحمه الله: «**وأَيُّ فتنة أفظع من كونهم كفروا باللَّه تعالى لاعتقادهم أن اللَّه تعالى جالس على العرش أو له مكان أو حل في جهة زعمًا منهم أن ظاهر الآيات والأحاديث يدل على ذلك، وكفر بسببهم كثير من جهلة العوام ضعفاء العقول، كما شاع وذاع في كثير من البقاع، فلا حول ولا قوة إلا باللَّه العلي العظيم**»[3]، وقال أيضًا: «**وقال المحقق الجليل علي القاري في شرح المشكاة: «قال جمع من السلف والخلف: إن مُعْتَقِدَ الجهة كافر كما صرح به العراقي وقال: إنه قول لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأشعري والباقلاني»، ومحل**

---

(١) الدين الخالص إرشاد الخلق إلى دين الحق، محمود خطاب السبكي، المكتبة المحمودية - القاهرة، (١/ ٢٨).

(٢) المصدر السابق، (ص٢٩).

(٣) المصدر السابق، (ص٣١-٣٢).

الخلاف في كفره إن اعتقد جهة العلو لله تعالى[1] مع اعتقاد أنه تعالى لا مكان له ولا تحيز ولا اتصال بعرش ولا سماء ولا غيرهما من الحوادث[2]، وإلا فهو كافر بإجماع عقلاء المسلمين»[3].

ومنهم: الشيخ **محمد العربي التباني أبو حامد بن مرزوق المالكي** (ت: ١٣٩٠هـ) فإنه يقول في كتابه **براءة الأشعريين من عقائد المخالفين**: **«اتفق العقلاء من أهل السنة الشافعية والحنفية والمالكية وفضلاء الحنابلة على أن اللَّه تبارك وتعالى منزه عن الجهة والجسمية والحد والمكان ومشابهة مخلوقاته»**[4].

ومنهم: الشيخ **محمد زاهد الكوثري** الحنفي (ت: ١٣٧١هـ) فإنه يقول في **مقالاته**: «**إن القول بإثبات الجهة له تعالى كفر عند الأئمة الأربعة هداة الأمة**»[5]، وقَالَ أَيْضًا: «**وكُفْرُ مَنْ يُثْبِتُ الحَرَكَةَ وَالقُعُودَ وَالحُدُودَ لَهُ تَعَالَى مِمَّا لا يَتَنَاطَحُ فيه كَبْشَانِ ولا يَتَنَازَعُ فيه مُسْلِمَانِ**»[6].

---

(١) ولا يعتقد ولا يفهم ولا يريد شيئًا مِنْ معاني الحدوث والحجمية والجسمية والتحيُّز، لا يريد إلا إثباتَ وجودِهِ مُعَظَّمًا.

(٢) وهذا تصريح ودليل ءاخر على معنى قول بعض المتأخرين: إن الجهوي أو= = المجسم لا يكفَّر، أرادوا به من قال لفظًا: اللَّه جسم، ولا يفهم منه إلا أنه موجود، وهو منزَّهٌ عن كل صفات الحدوث ولوازمها، فصار حكمه أنه لا يفهم معنى الكلمة، ولا يريد معنى مما هو من صفة المخلوق، قال شيخنا العلَّامة الهرري رضي اللَّه عنه: «الجاهل إذا قال: اللَّه بكل مكان، أو هو الكل، ولا يفهم من ذلك إلا أنه مسيطر على كل شىء، عالم قادر، واعتقاده اعتقاد أهل السنة التنزيه والتوحيد فلا يكفر، لكن عليه معصية كبيرة، يقال له: تُبْ إلى اللَّه ولا ترجع إلى هذه العبارة.

(٣) الدين الخالص، محمود خطاب السبكي، (ص٣٨).

(٤) براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، أبو حامد محمد العربي بن مرزوق التباني، مطبعة العلم - دمشق، (١/ ٧٩).

(٥) مقالات الكوثري، الكوثري، (ص٣٦٨).

(٦) المصدر السابق، (ص٣٨٠).

ومنهم: الشيخ **عبد ربه القليوبي** الشافعي (ت: ١٣٨٨هـ) أحد علماء الأزهر الشريف، فإنه نقل في كتابه **فيض الوهاب** الإجماعَ على كفر مَنْ يعتقد أن اللَّه موجود في السماء أو يجلس على العرش(١).

ومنهم: الشيخ **محمد التاويل** (ت: ١٤٣٦هـ) في كتابه **اللباب في شرح تحفة الطلاب** ما نصه: «**وأما المبتدع المتفق على كفره كالمجسمة وأشباههم فإنه كغيره من الكفار لا توارث بينه وبين المسلمين**»(٢).

فهذه بِضْعَةُ نُقُولٍ تحكي **الإجماعَ على تكفيرِ المجسمِ**، قلنا أيضًا: ولسنا نستندُ في كُلِّ ما نقلناه على صِحَّةِ كلامِهم ودِقَّتِهِ فقط بل وعلى الإجماعِ الذي نَقَلُوهُ، ولو شِئْتُ أَنْ أَتَقَصَّى لَكَ أمثالَ ذلكَ في كُتُبِ تفسيرِ القرءانِ والسُّنَّةِ وكتبِ الكلامِ والفقهِ لَطَالَ عليكَ هذا الكتابُ كثيرًا، وحَسْبُكَ هذا الأنموذج يَبُلُّ أُوَامَكَ ويكفيكَ مُرَادَكَ بإذنِ اللَّهِ تعالى، فثبتَ مِنْ مجموعِ نُقُولِ العلماءِ أَنَّ المجسمَ مُشَبِّهٌ، وكُلّ مُشَبِّهٍ كَافِرٌ بالإجماعِ، فالمجسمُ كافرٌ. فلا يجوز ردُّ مثل هذا الإجماع الذي نقله كل هؤلاء لكلامِ شَاذٍّ انحرف بعد انعقاد الإجماع، ثم إن هؤلاء المتقدمين كلَّهم لم يَخْفَ عليهم أن من الناس من لم يكفر المجسم، ولكنهم لم يقيموا لكلامه وزنًا لأنه صدر بعد انعقاد الإجماع، ولأنه لا دليل له يعضده، وإنما فعلوا ذلك لأنهم لم يحصِّلوا اعتقادهم هذا تقليدًا، بل بنوه على الدليل كما ينبغي ويجب، بخلاف صنيع بعض المعاصرين حيث يكون غايةُ ما يجيء به أن يقول: إن كثيرًا من الناس لم يكفِّروا المجسم، ومنذ متى يُقامُ لمن شذَّ على خلاف الدليل وزنٌ، أو يقاس الحقُّ بكثرة الأعداد، ونحن أيضًا لو أردنا لملأنا الطروسَ بأسماء من كفَّروا المشبهة والمجسمة ولكنَّ طريقنا الدليلُ

---

(١) فيض الوهاب في بيان أهل الحق ومن ضل عن الصواب، عبد ربه بن سليمان بن= = محمد بن سليمان القليوبي، دار القومية العربية للطباعة - القاهرة، (ص٢٦-٢٧).

(٢) اللباب في شرح تحفة الطلاب في علم الفرائض، محمد التاويل، منشورات البشير بنعطية - المغرب، (ص٢٤).

لا التقليدُ الأعمى[1].

(١) وَإِنْ أردتَ الاسْتِزَادَةَ فَارْجِعْ إلى كِتَابَيَّ: «نَقْل الإجماعِ الحَاسِمِ»، و«مُعْجَم أهلِ الإيمان في تنزيهِ اللَّهِ عن الكيفيةِ والجسميةِ والمكان»، فَإِنَّنِي قد جَمَعْتُ فيهما كثيرًا مِنَ النُّقُولِ النَّافِعَةِ.

تكفير العلماء لمن ينسب للّه الكيف أو المكان أو الجهة أو الجسم

١. قال الصحابي الجليل والخليفة الراشد سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه (ت ١٣هـ): «**كيف تحيط به الأماكن وهي وضعه، وكيف تحده العقول وهي صنعه**»، نقله عنه **أحمد زروق المالكي** في **تحفة المريد**[١].

٢. قال الصحابي الجليل مصباح التوحيد والخليفة الراشد سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت ٤٠هـ) ما نصُّه: «**كان - أي الله - ولا مكان وهو الآن على ما كان**»، رواه الأستاذ **أبو منصور البغدادي** في كتابه **الفرق بين الفرق**[٢].

٣. وقال أيضًا: «**إنَّ الله خلق العرش إظهارًا لقدرته لا مكانًا لذاته**»[٣].

٤. وقال أيضًا: «**إنَّ الذي أيَّن الأين لا يقال له أين ... وإنَّ الذي كيَّف الكيف لا يقال له كيف**»، نقله **أبو المظفر الأسفراييني** في **التبصير**[٤].

٥. وقال أيضًا: «**سيرجع قوم من هذه الأمة عند اقتراب الساعة كفارًا، قال رجل: يا أمير المؤمنين كفرهم بماذا أبالإحداث أم بالإنكار، فقال: بل بالإنكار ينكرون خالقهم فيصفونه بالجسم والأعضاء**»[٥].

---

(١) تحفة المريد وروضة الفريد وفوائد لأهل الفهم السديد والنظر المزيد، أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي المعروف بزرُّوق المالكي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص٥٥).

(٢) الفرق بين الفرق، أبو منصور البغدادي، (ص٣٢١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) التبصير في الدين، الأسفراييني، (ص١٦٢).

(٥) نجم المهتدي، ابن المعلم القرشي، (٢/ ٤٨٣).

٦. وقال أيضًا عندما سُئل: أين كان ربُّنا قبل أن يخلق السماء والأرض: «(أين) **توجب المكان وكان الله عزَّ وجلَّ ولا مكان**»، ذكره **ابن عبد ربه في العقد**[١].

٧. **قالت أمّ المؤمنين السَّيدة أمُّ سلمة** رضي الله عنها (ت ٥٩هـ) **في قوله تعالى:** ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه: ٥]: «**الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإقرار به إيمانٌ والجُحُود به كفرٌ**»، نقله **اللالكائي في شرح السنة**[٢].

٨. قال التابعيُّ الجليل الإمام **زين العابدين علي بن الحسين** بن علي رضي الله عنهم (ت ٩٤هـ) في كتابه **الصحيفة السَّجَّادية** ما نصه: «**سبحانك لا تحسُّ ولا تجسُّ ولا تمسُّ**»[٣].

٩. وقال أيضًا: «**أنت الله الذي لا يحويك مكانٌ**»، نقله عنه **الزبيدي في الإتحاف**[٤].

١٠. قال الإمام **جعفر بن محمد الصادق** رضي الله عنه (ت ١٤٨هـ): «**من زعم أن الله في شيء أو من شيء أو على شيء فقد أشرك؛ إذ لو كان على شيء لكان محمولا، ولو كان في شيء لكان محصورًا، ولو كان من شيء لكان محدَثًا**» **والله يتعالى عن جميع ذلك**، ذكره **القشيري في**

---

(١) العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، دار الأرقم - بيروت، (٢/ ٢٠٠).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، دار الكتب العلمية - بيروت، (٣/ ٢١٤).

(٣) إتحاف السادة المتقين، الزَّبيدي، (٤/ ٣٨٠)، رواه بالإسناد المتصل منه إلى زين العابدين.

(٤) المصدر السابق.

رسالته[1].

١١. قال الإمام **أبو حنيفة** رضي الله عنه (ت ١٥٠هـ) في كتابه **الفقه الأبسط** ما نصه: «**من قال لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض فقد كفر، وكذا من قال إنه على العرش، ولا أدري العرش أفي السماء أو في الأرض**»[2]، قال **الكوثري**: «**ولم يذكر في المتن وجه كفره فبينه الشارح أبو الليث السمرقندي (ت ٣٧٥هـ) بقوله: «لأنه بهذا القول يوهم أن يكون له تعالى مكان فكان مشركًا، ويدلّ على ذلك ما سيجيء في المتن: قلت: أرأيت لو قيل أين الله تعالى؟ يقال له: كان الله تعالى ولا مكان قبل أن يخلق الخلق، وكان الله تعالى ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء، وهو خالق كل شيء، يعني فلا تُتصور الأينية إلا في الحادث، ومما يدل على ذلك أيضا قول الطحاوي في كتابه: بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله: ومن لم يتوقَّ النفيَ والتشبيه زَلَّ ولم يصب التنزيه، فإنّ ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية، تعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات، وهذا جليّ واضح مستغن عن الإيضاح**»[3].

١٢. وقال أيضا ما نصه: «**كان الله تعالى ولا مكان قبل أن يخلق الخلق، وكان الله تعالى ولم يكن أينٌ ولا خلقٌ ولا شيءٌ وهو خالق كل**

---

(١) الرسالة القشيرية، القشيري، دار المعارف - القاهرة، (١/ ٢٩).

(٢) الفقه الأبسط، الإمام أبو حنيفة، (ص٤٩).

(٣) المصدر السابق.

شيء»[1].

١٣. وقال أيضًا: «**وصفاته كلّها بخلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كَعِلْمِنا، يقدِر لا كَقُدرتنا، يرى لا كرؤيتنا، يتكلّم لا ككلامنا، ويسمع لا كسمعنا، نحن نتكلّم بالآلات والحروف والله تعالى يتكلّم بلا حروف ولا ءالة، والحروف مخلوقة، وكلام الله تعالى غير مخلوق، وهو – أي الله – شيء لا كالأشياء، ومعنى الشيء إثباته تعالى بلا جسم ولا جوهر ولا عَرَض ولا حدَّ له ولا نِدَّ له ولا مثل له، وله يد ووجه ونَفْسٌ**[2] **كما ذكره الله تعالى في القرءان، فما ذكره الله تعالى في القرءان من ذكر الوجه واليد والنَّفْس، فهو له صفة بلا كيف»**[3].

١٤. وَقَالَ أيضا في الفِقْهِ الأَكْبَرِ: «**فَصِفَاتُهُ ثَابِتَةٌ في الأَزَلِ، غَيْرُ مُحْدَثَةٍ وَلَا مَخْلُوقَةٍ، وَالتَّغَيُّرُ وَالاخْتِلَافُ في الأَحْوَالِ يَحْدُثُ في الـمَخْلُوقِينَ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا مُحْدَثَةٌ أَوْ مَخْلُوقَةٌ أَوْ تَوَقَّفَ فِيهَا أَوْ شَكَّ فِيهَا فَهُوَ كَافِرٌ**»[4].

١٥. وعن **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت ١٦٠هـ) ضمن قصة طويلة أنَّ شخصًا قال له أنت تقول: «**الله تعالى ليس بجسم ولا عرضٍ**»، **فلم ينكر الخليل عليه**[5].

١٦. وقال الإمام **الشافعيّ** رضي الله عنه (ت ٢٠٤هـ) ما نصه: «**والدليل عليه**

---

(١) المصدر السابق.

(٢) وليس المعنى أنَّ الله له نفس بمعنى الروح بل هو خالق الروح وخالق الجسد فليس روحًا ولا جسدًا.

(٣) الفقه الأكبر، الإمام أبو حنيفة، (ص٢).

(٤) المصدر السابق، (ص٦١٩).

(٥) الوافي بالوفيات، أبو الصَّفاء صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي الدِّمشقيّ الشَّافعيّ، دار إحياء التراث – بيروت، (١٣/ ٢٤٣).

هو أنَّه تعالى كان ولا مكان فخلق المكان وهو على صفته الأزلية كما كان قبل خلقه المكان لا يجوز عليه التغيير في ذاته ولا التبديل في صفاته»، نقله عنه **الزبيدي** في كتاب **إتحاف السادة المتقين**[1].

١٧. وقال أيضا: «**الباريء تعالى لا مكان له**»، رواه **الزبيديّ** في **الإتحاف**[2].

١٨. وقال أيضا: «**من قال أو اعتقد أنَّ الله جالسٌ على العرشِ فهو كافرٌ**»[3].

١٩. وقال أيضا: «**مَنِ انْتَهَضَ لِمَعْرِفَةِ مُدَبِّرِهِ فَانْتَهَى إِلَى مَوْجُودٍ يَنْتَهِي إِلَيْهِ فِكْرُهُ فَهُوَ مُشَبِّهٌ، وَإِنِ اطْمَأَنَّ إِلَى العَدَمِ الصِّرْفِ فَهُوَ مُعَطِّلٌ، وَإِنِ اطْمَأَنَّ لِمَوْجُودٍ وَاعْتَرَفَ بِالعَجْزِ عَنْ إِدْرَاكِهِ فَهُوَ مُوَحِّدٌ**»، رَوَاهُ **الزَّرْكَشِيُّ** وَغَيْرُهُ[4].

٢٠. وقال أيضًا: «**المجسّم كافرٌ**» نقله عنه السيوطي[5].

٢١. قال الشيخ **نعيم بن حمَّاد الخزاعي** (ت ٢٢٨هـ) شيخ الإمام البخاري رحمهما الله ما نصُّه: «**من شبَّه الله بخلقه كفر**»[6].

٢٢. قال الإمام **أحمد بن حنبل** رضي الله عنه (ت ٢٤١هـ): «**من قال – الله – جسمٌ لا كالأجسام كفر**» نقله عنه **الزركشي**[7].

٢٣. وقال أيضًا: «**ولا يجوز أن يقال استوى بـمماسّة ولا بملاقاة**» نقله عنه

---

(١) إتحاف السادة المتقين، الزَّبيدي، (٢/ ٢٤).

(٢) المصدر السابق، (٢/ ٢٤)، بتصرف.

(٣) كفاية النبيه، ابن الرفعة، (٤/ ٢٤).

(٤) تشنيف المسامع، الزركشي، (٤/ ٦٤٣).

(٥) الأشباه والنظائر، السيوطي، (ص٤٨٨).

(٦) تفسير القرءان العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، دار الكتب العلمية –بيروت، (٣/ ٣٨٣).

(٧) تشنيف المسامع، الزركشي، (٤/ ٦٤٨).

التميمي[1].

٢٤. قال الصوفي الزاهد الإمام **ذو النون المصري ثوبان بن إبراهيم** (ت ٢٤٥هـ): «**كل مَا تُصور في وهمك فالله بخلاف ذَلِكَ**»[2].

٢٥. قال الشيخ **عمرو بن عثمان المكيُّ** (ت ٢٩١هـ) ما نصُّه: «**اعلم أن كل ما توهمه قلبك، أو سنح**[3] **في مجاري فكرتك، أو خطر في معارضات قلبك، من حسن، أو بهاء، أو أنس، أو ضياء، أو جمال، أو شبح، أو نور، أو شخص، أو خيال، فالله بعيد من ذلك كله، بل هو أعظم وأجل وأكبر، ألا تسمع إلى قوله:** ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [سورة الشورى: ١١]»[4].

٢٦. ولله در **الإمام الطبري** (ت ٣١٠هـ) حيث تفطّن لهذه الطائفة الخبيثة التي جوزت أن يكون ذاته تعالى محلًّا للخلق والتغير بالانتقال والزوال من مكان إلى مكان، فصرح بكفرها في معرض بيان عقيدة أهل السنة في صفة الكلام، وكونها صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى، وأن كلام الله ليس حروفًا وأصواتًا يخلقها ويوجدها في ذاته بإرادته واختياره كما يصرّح التيمية والوهابية، ويثبتون حلول الصفات الحادثة بذات الله تعالى، ويسمون ذلك قيام الصفات الاختيارية به، فردّ كل ذلك قائلًا: «**من أبى ما قلنا في ذلك قيل له: أخبرنا عن الكلام الذي وصفت أنّ القديم به متكلم مخلوق، أَخَلَقَهُ** – إذ كان عندك مخلوقًا – **في ذاته أم في غيره،**

---

(١) اعتقاد الإمام أحمد، أبو الفضل التميمي، (ص٣٨).

(٢) الرسالة القشيرية، القشيري، (١/ ٢٣).

(٣) في القاموس المحيط، الفيروزءابادي، مادة: «س ن ح»: «سَنَحَ لي رأيٌ: عرض»، (ص٧٦٢).

(٤) تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، (١٤/ ١٣٨).

أم قائم بنفسه؟ فإن زعم أنه خلقه في ذاته، فقد أوجب أن تكون ذاته محلًّا للخلق، وذلك عند الجميع كفر»[١].

٢٧. وقال أيضًا ما نصُّه: «**على أنّ الفوقية مصروفة عن ظاهرها حيث إنّ الله عزّ وجلّ منزّه عن الفوقية المكانيّة لقول الله تعالى:** ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [سورة الشورى: ١١]، **فمن اعتقد أنّ لله تعالى مكانًا فقد كفر بإجماع العقلاء**»[٢].

٢٨. وقال أيضًا في **تاريخ الرسل والملوك** في حقّ الله تعالى ما نصه: «**لا تحيط به الأوهام ولا تحويه الأقطار ولا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير**»[٣].

٢٩. قال اللغوي **إبراهيم بن السري الزَّجاج** (ت ٣١١هـ) وهو أحد مشاهير اللغويين ما نصُّه: «**العليّ هو فَعِيل في معنى فاعل، فالله تعالى عالٍ على خلقه وهو عليٌّ عليهم بقدرته، ولا يجب أن يُذهب بالعلو إلى ارتفاع مكانٍ إذ قد بيَّنَّا أن ذلك لا يجوز في صفاته تقدَّست ولا يجوز أن يكون على أن يُتصوَّر بذهن، تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا**»[٤].

٣٠. قال أيضًا: «**والله تعالى عالٍ على كل شيء، وليس المراد بالعلو ارتفاع المحلّ لأن الله تعالى يجلُّ عن المحلّ والمكان وإنَّما العُلو علوُّ الشأن**

---

(١) التبصير في معالم الدين، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري، دار العاصمة - الرياض، (ص٢٠٢).

(٢) إتحاف الكائنات، محمود خطاب السبكي، (ص١١٥).

(٣) تاريخ الرسل والملوك وصلة تاريخ الطبري، أبو جعفر الطبري، دار التراث - بيروت، (١/ ٣).

(٤) تفسير أسماء الله الحسنى، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، دار الثقافة العربية - القاهرة، (ص٤٨).

وارتفاعُ السلطان»[1].

٣١. قال الحافظ **ابن المنذر** (ت ٣١٨هـ) في كتابه **الإشراف عند قول الإمام مالك** رضي الله عنه في أهل الأهواء كلهم: «**أرى أن يُستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا**»[2] **ما معناه أنهم كفار وهم المجسمة والجهمية والخطابية والقدرية القائلين بخلق الأفعال وبخلق القرءان على معنى أن الله ليس له كلام إلا ما يخلقه في غيره فجعلوا القرءان مما يخلقه في غيره.**

٣٢. قال الإمام الحافظ الفقيه الحنفي السلفي **أبو جعفر الطحاوي** (ت ٣٢١هـ) **في عقيدته** – التي ذكر أنها عقيدة أهل السنة والجماعة – ما نصه: «**ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر**»[3].

٣٣. وقال أيضا ما نصه: «**ومن لم يتوقَّ النفيَ والتشبيه زلَّ ولم يصب التنزيه، فإن ربّنا جلَّ وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية ليس في معناه أحد من البرية، تعالى عن الحدود**[4]

---

(١) المصدر السابق، (ص٦٠).

(٢) الإشراف على مذاهب العلماء، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، دار الفكر – لبنان، (٣/ ١٦٨).

(٣) العقيدة الطحاوية، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الوراق الطحاوي الكوفي، شركة دار المشاريع – بيروت، (ص٢٤).

(٤) الحدُّ معناه نهاية الشيء، والحجم والأجرام كلها لها حدّ، وليس معنى نفي الحد عن الله أنه ممتدّ إلى غير نهاية فليحذر هذا التوهم لأنه كفر وضلال.

والغايات[١] والأركان[٢] والأعضاء[٣] والأدوات[٤] لا تحويه الجهات الستُّ كسائر المبتدعات»[٥].

٤٣. قال إمام أهل السنة **أبو الحسن الأشعري** رضي الله عنه (ت ٣٢٤هـ) في كتابه **النوادر** ما نصُّه: «**من قال إن الله جسم فهو غير عارف بربه وإنه كافر به**»، نقله عنه **البياضي** الحنفي في كتابه **إشارات المرام من عبارات الإمام**[٦].

٣٥. وقال أيضا: «**كان الله ولا مكان فخلق العرش والكرسي فلم يحتج إلى مكان، وهو بعد خلق المكان كما كان قبل خلقه**»، نقله عنه الإمام **أبو القاسم ابن عساكر** في كتابه **تبيين كذب المفتري**[٧].

٣٦. قال إمام أهل السنة **أبو منصورٍ الماتريديُّ**[٨] رضي الله عنه (ت ٣٣٣هـ)

---

(١) الغايات جمع غاية، والغاية ما ينتهي إليه الشىء.

(٢) الأركان معناها الجوانب، فالله تعالى منزه عن أن يكون له جوانب، لأن الشىء الذي يكون له أركان يكون محدودًا لا محالة.

(٣) الأعضاء هي الجوارح الكبيرة كاليد والرّجل والرأس والبطن ونحوه، ومعنى كلام الطحاويّ أن الله منزه عن أن يكون له عضو كما أن للإنسان وغيره من ذوي الأرواح أعضاء.

(٤) الأدوات هي الأعضاء الصغيرة كاللهاة التي في ءاخر الفم.

(٥) العقيدة الطحاوية، الطحاوي، (ص٢٦).

(٦) إشارات المرام، البياضي، (ص١٦٨).

(٧) تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، (ص١٥٠).

(٨) أبو منصور الماتريدي هو من السلف، ينتهي نسبه إلى الصحابي أبي أيوب الأنصاري، والماتريدية هي مدرسة إسلامية سنية، ظهرت في عهد السلف في سمرقند في بلاد فارس من بلاد ما وراء النهر، دعت الناس إلى الحق بالحجج والقرءان والسنة، ولم تأت بجديد بل كانت على ما كان عليه الرسول والصحابة، فجاء أبو منصور قامعًا للبدع رادًّا على البدعيين والمخالفين، فطنًا قائدًا من قادات الأمة في العلم والهدى حتى قيل فيه إمام الهدى ورئيس أهل السنة وإمام المتكلمين لقوته في

ما نصُّه: «**مسألة: لا يجوز إطلاقُ لفْظِ الجسمِ على الله تعالى**»[1].

٣٧. وقال أيضًا في إثبات رؤية المؤمنين لله في الآخرة: «**فإن قيل: كيف يُرى؟ قيل: بلا كيف إذ الكيفية تكون لذي صورة، بل يُرى** – أي الله تعالى – **بلا وصفِ قيامٍ وقعودٍ واتِّكاءٍ وتعلُّقٍ واتصالٍ وانفصالٍ ومقابلةٍ ومدابرةٍ وقصير وطويل ونورٍ وظُلمةٍ وساكنٍ ومتحرِّكٍ ومماسٍّ**

علم الكلام، ولم يذمه إلا المشبهة المجسمة أهل البدع وبعض الغلاة، وقد أثنى عليه العلماء حتى قال ابن حجر الهيتمي في «الزواجر عن اقتراف الكبائر»: «المراد بالسُّنة ما عليه إماما أهل السنة والجماعة الشيخ أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي»، وقال الشيخ محمد زاهد الكوثري: «فالأشعري والماتريدي هما إماما أهل السنة والجماعة في مشارق الأرض ومغاربها، لهم كتب لا تحصى، وغالب ما وقع بين هذين الإمامين من الخلاف من قبيل الخلاف اللفظي»، والشيخ الدردير والسفاريني وغيرهما العدد الكبير أثنوا عليهما لأن العلماء كلهم في أقطار الدنيا مشرقها ومغربها يرجعون إليهما، زد على هذا أنه قد جاءت إشارة أخرى في حق الماتريدي من الرسول الأكرم وسيد الناس أجمعين محمد عليه أفضل الصلاة والسلام حين مدح السلطان محمدًا الفاتح ومن كان معه في جيشه من الأشاعرة والماتريدية وكان السلطان ماتريديًّا سنيًّا حيث قال النبي عليه الصلاة والسلام: «لَتُفْتَحَنَّ الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ، فَلَنِعْمَ الأَمِيرُ أَمِيرُهَا، وَلَنِعْمَ الْجَيْشُ ذَلِكَ الْجَيْشُ»، رواه الإمام أحمد بسند صحيح والحاكم والسيوطي، وقد قال كمال الدين البياضي رحمه الله في مدح أبي منصورٍ الماتريدي ما نصه: «الماتريدي مفصّلٌ لمذهب الإمام – أبي حنيفة – وأصحابه، المظهرين لمذهب أهل السُّنَّة، فلم يخلُ زمانٌ= = من القائمين بنصرة الدين وإظهاره». شرح الأصول المنيفة المطبوع مع إشارات المرام من عبارات الإمام، البياضي، دار الكتب العلمية – بيروت، (ص١٢)، وقال الأدنه وي عنه أيضًا: «إمام الهدى والدين، كان إمام المتكلمين، ومصحّح عقائد المسلمين، نصره الله بالصراط المستقيم، فصار في نصرة الدين القويم، تفقّه عليه الحكيم السّمرقندي وفقهاء ذاك العصر». انظر: الأدنه وي، طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (ت: ق ١١هـ)، مكتبة العلوم والحكم – السعودية، (١/ ٦٩).

(١) التوحيد، أبو منصور الماتُريدي، (ص٦٧).

ومبايِنٍ وخارجٍ وداخلٍ ولا معنى يأخذُه الوهم أو يقدِّره العقلُ، لتعاليه عن ذلك»[1].

٣٨. قال الحافظ محمد بن حبَّان البستي (ت ٣٥٤هـ) في كتابه المشهور بصحيح ابن حبَّان ما نصّه: «كان - الله - ولا زمان ولا مكان»[2].

٣٩. وقال أيضًا: «الحمد لله الذي ليس له حدٌّ محدود فيحتوى، ولا له أجل معدود فيفنى، ولا يحيط به جوامع المكان، ولا يشتمل عليه تواتر الزمان»[3].

٤٠. قال الإمام أحمد بن علي الرازي الجصَّاص (ت ٣٧٠هـ) ما نصُّه: «ففي إنشاء الله تعالى السحابَ في الجو وخلق الماء فيه وتصريفه من موضع إلى موضع أدلُّ دليل على توحيده وقدرته وأنه ليس بجسم ولا مشبهٍ الأجسام، إذ الأجسام لا يمكنها فعل ذلك ولا ترومه ولا تطمع فيه»[4].

٤١. قال الحافظ الإسماعيليُّ (ت ٣٧١هـ) ما نصُّه: «ولا يعتقد فيه - أي في الله - الأعضاء والجوارح ولا الطول والعرض والغِلظ والدقَّة ونحو هذا مما يكون مثله في الخلق، وأنه ليس كمثله شىء تبارك وجه ربنا ذو الجلال والإكرام»[5].

٤٢. قال الشيخ أبو بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي الحنفي (ت ٣٨٠هـ)

---

(١) المصدر السابق، (ص١٠٩).

(٢) صحيح ابن حبان، ابن حبان، (١٤/ ٨).

(٣) الثقات، ابن حبان، (١/ ١).

(٤) أحكام القرءان، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (١/ ١٢٨).

(٥) اعتقاد أهل الحديث، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني، دار العاصمة - الرياض، (ص٥١).

في كتابه **التعرُّف لمذهب أهل التَّصوُّف**: «**واجتمعت الصوفية على أن ذات الله لا يتبعض ولا يحويه مكان ولا يوصف بالتَّغير ولا بالانتقال**»[1].

٤٣. قال الشيخ **جمال الدين أبو بكر الخوارزمي** (ت ٣٨٣هـ) ما نصه: «**والمشبهة ليسوا من أهل السنة لاعتقادهم أن الله جسم ذو جوارح يغدو ويروح فمذهبهم مذهب إخوانهم النصارى في الناسوت واللاهوت، والكرامية ليسوا من أهل السنة لاعتقادهم جواز الحدوث بذات الله**»[2].

٤٤. وقال أيضًا ما نصُّه: «**وأنَّه ليس بجوهرٍ ولا عَرَضٍ ولا جسم ولا صورة ولا جسد ولا حركة ولا سكون ولا غم ولا فرح ولا سهو ولا غفلة وأنه بلا كيفية ولا أينية ... ومن شكَّ في شيء من ذلك فهو كافر**»[3].

٤٥. قال القاضي **أبو علي المحسن بن علي بن محمد التنوخي** (ت ٣٨٤هـ) في **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة** ما نصه: «**حضرت مجلس أبي محمد المهلبي، وكانت العامة ببغداد قد هاجت في أيام وزارته وعظمت الفتنة وقبض على جماعة من العيارين وحملة السكاكين وجعلهم في زوارق مطبقة وحملهم إلى بيروذ وحبسهم هناك، فاستهانوا بالقصة وكثّف أمرهم وكثر كلام القصاص في الجوامع ورؤساء الصوفية فخاف من تجديد الفتنة، فقبض على خلق منهم وحبسهم وأحضر أبا السائب قاضي القضاة إذ ذاك، وجماعة من**

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف، أبو بكر محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي، دار الكتب العلمية - بيروت، (١/ ٣٤).

(٢) مفيد العلوم ومبيد الهموم، ينسب لأبي بكر محمد بن العباس الخوارزمي، المكتبة العصرية - بيروت، (ص٦٠).

(٣) المصدر السابق، (ص٣٣-٣٤).

القضاة والشهود والفقهاء وكنت فيهم لمناظرتهم، وأصحاب الشرط لنأمن مضرتهم إذا قامت الحجج عليهم، فاتفق أن بدئ برجل من رؤساء الصوفية يعرف بأبي إسحاق بن ثابت ينزل بباب الشام أحد الربانيين عند أصحابه، فقال له: بلغني أنك تقول في دعائك: «يا واحدي بالتحقيق يا جاري اللصيق» فمن لا يعلم بأن الله لا يجوز أن يوصف بأنه لصيق على الحقيقة فهو كافر لأن الملاصقة من صفات الأجسام، ومن جعل الله جسمًا كفر، فمن يكون محله في العلم هذا يتكلم على الناس!!»[1].

٤٦. قال الإمام الحافظ **الخطَّابيُّ** (ت ٣٨٨هـ) في **شرح صحيح البخاري** ما نصه: «**قال رسول الله ﷺ: «من تصدَّق بِعَدْل تمرة من كسبٍ طيبٍ ولا يصعد إلى الله إلا الطيب، فإن الله يتقبلها بيَمينه، ثم يُرَبِّيهَا لصاحبها كما يُربِّي أحدكم فَلُوَّه حتى تكون مثل الجبل»، عَدْلُ التمرة: ما يعادلها في قيمتها، ويقال: عَدْل الشيء: مثله في القيمة، وعِدله: مثله في المنظر، وقوله: «يتقبلها بيَمينه» ذِكر اليَمين في هذا معناه حُسن القَبول، فإن العادة قد جرَت من ذَوِي الأدب أن تُصان اليمين عن مَسّ الأشياء الدنيئة، وإنما يباشر بها الأشياء التي لها قَدْر ومَزِية وليس فيما يُضاف إلى الله عز وجل من صفة اليدين شمال لأن الشمال مَحَل النقص والضعف وقد روي في الخبر «كلتا يديه يمين»، وليس معنى اليد عندنا الجارحة، إنما هي صفة جاء بها التوقيف، فنحن نُطلقها على ما جاءت ولا نُكيّفها وننتهي إلى حيث انتهى بنا الكتابُ والأخبارُ المأثورة الصحيحة، وهو مذهب أهل السنة والجماعة**»[2]،

---

(١) نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، أبو علي المحسن بن علي بن محمد بن أبي الفهم داود التنوخي البصري، دار الكتب العلمية - بيروت، (٢/ ١٥٣-١٥٤).

(٢) أعلام الحديث، الخطابي، (٤/ ٢٣٤٦-٢٣٤٧).

ونقله عنه أيضًا الحافظ ابن حجر في الفتح[(١)].

٧٤. قال القاضي **أبو بكرٍ الباقلاني** (ت ٤٠٣هـ) في كتابه **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**: «**ولا نقول: إنَّ العرش له** - أي لله - **قرار ولا مكان، لأنَّ الله تعالى كان ولا مكان فلما خلق المكان لم يتغيَّر عمَّا كان**»[(٢)].

٤٨. وقال أيضًا ما نصه: «**وقال أبو عثمان المغربي يومًا لخادمه محمد المحبوب: لو قال لك قائل: أين معبودك؟ ماذا كنت تقول له؟ فقال: ... لم يزل ولا يزول. قال: فإن قال: فأين كان في الأزل؟ ماذا تقول؟ فقال:... إنه كما كان ولا مكان**»[(٣)].

٤٩. وقال أيضًا ما نصه: «**أفتقولون: إنّ الله تعالى جسم وجوهر وعرض؟، فإن قالوا: نعم، فقد أقروا بصريح الكفر للتشبيه، وإن قالوا: يُرى وليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا يُشَبَّه بشيء من المرئيات، قلنا: فكذلك كلامه قديم ليس بمخلوق ومسموعٌ على الحقيقة، وليس بحروف ولا أصوات، ولا يُشَبَّه بشيء من المسموعات، فكما أنه يرى على الحقيقة** - وليس بجسم ولا جوهر ولا عرض يُسمع كلامه على الحقيقة - **ولا تكييف لكلماته، فاتقوا الله وقفوا عند حدوده، ولا تكونوا ممن قال فيهم**: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٩]، **وتمسكوا بقوله تعالى**: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ

---

(١) فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، (١٣/ ٤١٧).

(٢) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب ابن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلاني المالكي، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، (ص٤٠).

(٣) المصدر السابق.

وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [سورة الشورى: ١١]»[١].

٥٠. قال الشيخ أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي الشافعي (ت ٤٠٣هـ) في المنهاج في شعب الإيمان ما نصه: «وأما البراءة من التشبيه بإثبات أنه تعالى ليس بجوهر ولا عرض، فلأن قومًا زاغوا عن الحق فوصفوا البارئ جل ثناؤه ببعض صفات المحدثين، فمنهم من قال: إنه جوهر، ومنهم من قال: إنه جسم، ومنهم من أجاز أن يكون على العرش كما يكون الملك على سريره، وكان ذلك في وجوب اسم الكفر لقائله كالتعطيل والتشريك، فإذا أثبت المثبت أنه ليس كمثله شيء، وجماع ذلك أنه ليس بجوهر ولا عرض فقد انتفى التشبيه، لأنه لو كان جوهرًا أو عرضًا لجاز عليه ما يجوز على سائر الجواهر والأعراض، ولأنه إذا لم يكن جوهرًا ولا عرضًا لم يجز عليه ما يجوز على الجواهر من حيث إنها جواهر كالتآلف والتجسم وشغل الأمكنة والحركة والسكون، ولا ما يجوز على الأعراض من حيث إنها أعراض كالحدوث وعدم البقاء»[٢].

٥١. وَقَالَ أَيْضًا: «مَنْ قَالَ: ءَامَنْتُ بِاللَّهِ وَلا أَدْرِي أَهُوَ جِسْمٌ أَمْ لَا؛ كَفَرَ، لِأَنَّ الجِسْمَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِلٰـهًا، إِذِ الجِسْمُ هُوَ الـمُؤَلَّفُ، وَالـمُؤَلَّفُ يَقْتَضِي مُؤَلِّفًا، وَمَا كَانَ مَحَلًّا لِلْأَعْرَاضِ قَابِلًا لِلْأَفْعَالِ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ إِلٰـهًا، فَلِذَلِكَ لَمْ يَثْبُتِ الإِيمَانُ بِاللهِ مَعَ الشَّكِّ فِي أَنَّهُ جِسْمٌ أَوْ غَيْرُ جِسْمٍ»[٣]، هذا حُكْمُ الشَّاكِّ فكيفَ المصَرِّحُ؟!

٥٢. قال الإمام أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن فُورك (ت ٤٠٦هـ)

---

(١) المصدر السابق، (ص١٣٠).

(٢) المنهاج في شعب الإيمان، أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني الحَلِيمي، دار الفكر، (١/ ١٨٤).

(٣) المصدر السابق، (١/ ٢٩٩).

ما نصه: «ومن زعم أن ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ بمعنى المصمت فقد جهل الله لأن المصمت هو المتضاغط الأجزاء، وهذا تشبيه وكفر بالله».[١]

٥٣. وقال أيضًا في كتابه **مُشْكِل الحديث** ما نصه: «**لا يجوز على الله تعالى الحلول في الأماكن لاستحالة كونه محدودًا[٢] ومتناهيًا وذلك لاستحالة كونه محدَثًا**»[٣].

٥٤. وقال أيضًا في كتابه **شَرْحِ العَالِمِ وَالـمُتَعَلِّمِ** مَا نَصُّهُ: «**وَكَذَلِكَ كُلُّ مُبْتَدِعٍ يُلْحِدُ في أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، كَقَوْلِ الـمُجَسِّمَةِ لَمَّا قَالَتْ: نَعْبُدُ جِسْمًا مَحْدُودًا مُمَاسًّا لِلْخَلْقِ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، فَإِذَا كُشِفَ عَنْ حَقِيقَةِ أَوْصَافِهِمْ لِمَعْبُودِهِمْ لَمْ يَكُنِ اللَّه تَعَالَى عَلَى حَسَبِ مَا يَصِفُونَ، فَاقْتَضَى قِيَاسُ هَذَا القَوْلِ في تَكْفِيرِ اليَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالـمَجُوسِيِّ تَكْفِيرَ هَؤُلَاءِ الـمُبْتَدِعَةِ الـمُلْحِدِينَ في أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، فَاعْتَبِرْ أَحَدَهُمَا بِصَاحِبِهِ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَعْبُدُ غَيْرَ مَعْبُودِكَ وَتَعْبُدُ أَنْتَ غَيْرَ مَعْبُودِهِم، فَلَمْ يُؤْمِنُوا بِرَبٍّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا ءَامَنُوا بِغَيْرِ مَنْ ءَامَنْتَ بِهِ، فَوَجَبَ أَلَّا يُسَمَّوْا مُؤْمِنِينَ عَلَى هَذَا القِيَاسِ فَاعْرِفْهُ**»[٤].

٥٥. قال الإمام **عبد الواحد أبو الفضل التميمي البغدادي** (ت ٤١٠هـ) ما نصُّه: «**وأنكر أحمد على مَن يقول بالجسم، وقال: إنّ الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كلّ ذي طول وعرض وسَمْك وتركيب وصورة وتأليف، والله تعالى خارج عن ذلك كلّه، فلم يجُزْ أن يسمّى جسمًا لخروجه عن معنى الجسمية، ولم**

---

(١) تفسير ابن فورك، (٣/ ٣٠٢).

(٢) المحدود عند علماء التوحيد ما له حجم كبيرا كان أو صغيرا أو بينهما.

(٣) مشكل الحديث وبيانه، ابن فورك، عالم الكتب – بيروت، (ص١٥٣).

(٤) شرح العالم والمتعلم، ابن فورك، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، (ص٢٤٠).

يجئ في الشريعة ذلك فبَطَلَ»[1].

٥٦. قال **اللالكائي** (ت ٤١٨هـ) في كتابه **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة** ما نصه: «**ذكره عبد الرحمٰن قال: ثنا إسماعيل بن أبي الحارث ثنا سويد بن سعيد قال: ثنا علي بن عاصم قال: تكلم داود الجواربي في التشبيه فاجتمع فيها أهل واسط منهم محمد بن يزيد وخالد الطحان وهشيم وغيرهم فأتوا الأمير وأخبروه بمقالته فأجمعوا على سفك دمه**[2]**، فَمَاتَ في أَيَّامِهِ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ أَهْلِ وَاسِط»**[3].

٥٧. وقال أيضًا ما نصه: «**ذكره عبد الرحمٰن قال: ثنا عبد الله بن محمد ابن الفضل الصيداوي قال: قال نعيم ابن حماد: من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيهًا»**[4].

٥٨. وقال أيضًا ما نصّه: «**ذكره عبد الرحمٰن قال: ثنا أحمد بن سلمة قال: سمعت إسحاق بن إبراهيم بن راهويه يقول: من وصف الله فشبّه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم»**[5].

٥٩. وقال أيضًا ما نصه: «**قال: وسمعت إسحاق يقول: علامة جهم وأصحابه دعواهم على أهل الجماعة وما أولعوا به من الكذب أنهم مشبهة، بل هم المعطلة، ولو جاز أن يقال لهم هم المشبّهة لاحتمل ذلك، وذلك**

---

(١) اعتقاد الإمام أحمد، أبو الفضل التميمي، (ص٤٥).

(٢) أي أجمعوا على كفره، وتنفيذ الحدود خاص بولاة الأمر وليس متروكا للعامة.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي، (٣/ ٢٩٠).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

أنهم يقولون: إن الربّ - تبارك وتعالى - في كل مكان بكماله في أسفل الأرضين، وأعلى السماوات، على معنى واحد، وكذبوا في ذلك ولزمهم الكفر»[1].

٦٠. قال القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ) ما نصه: «واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء اتباع للنص وتسليم للشرع وتصديق لما وصف به نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يثبت له كيفية لأن الشرع لم يرد بذلك ولا أخبر النبي عليه السلام فيه بشيء ولا سألته الصحابة عنه، ولأن ذلك يرجع إلى التنقل والتحول وإشغال الحيز والافتقار إلى الأماكن وذلك يؤول إلى التجسيم وإلى قدم الأجسام وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام»[2].

٦١. قال الإمام الأستاذ أبو منصور عبد القاهر البغدادي الشافعي (ت ٤٢٩هـ) في كتابه أصول الدين ذاكرا أنّ المشبهة يعبدون الوثن ما نصّه: «المسألة الحادية عشرة من هذا الأصل في حكم المجسمة والمشبهة: كل من شبّه ربه بصورة الإنسان من البيانية والمغيرية والجواربية المنسوبة إلى داود الجواربي والهشامية المنسوبة إلى هشام بن سالم الجواليقي فإنما يعبد إنسانا مثله ويكون حكمه في الذبيحة والنكاح كحكم عبدة الأوثان فيها، وكذلك من زعم أن بعض الناس إلٰه وادعى حلول روح الإلٰه فيه على مذهب الحلولية، كما قالته الخطابية في جعفر الصادق وكما قالته الرزامية في أبي مسلم صاحب دعوة بني العباس وكما قالته المبيضة في المقنع، فهو عابد وثن، وأما جسمية خراسان[3] من الكرامية فتكفيرهم واجب لقولهم بأن الله له حد ونهاية من جهة

---

(١) المصدر السابق.

(٢) شرح عقيدة ابن أبي زيد، القاضي عبد الوهاب المالكي، (ص٢٨).

(٣) أي مجسمة خراسان.

السفل ومنها يماس العرش»[1].

٦٢. وقال في كتابه **الفرق بين الفرق** ما نصه: «**والصحيح عندنا أن أمة الإسلام تجمع المقرِّين بحدوث العالم وتوحيد صانعه وقدمه وصفاته وعدله وحكمته ونفي التشبيه عنه، وبنبوة محمد ورسالته إلى الكافة وبتأييد شريعته وبأن كل ما جاء به حق وبأن القرءان منبع أحكام الشريعة وأن الكعبة هي القبلة التي تجب الصلاة إليها، فكل من أقر بذلك كله ولم يشبه ببدعة تؤدي إلى الكفر فهو السني الموحد، وإن ضم إلى الأقوال بما ذكرناه بدعة شنعاء نُظر فإن كان على بدعة الباطنية أو البيانية أو المغيرية أو الخطابية الذين يعتقدون إلـٰهية الأئمة أو إلـٰهية بعض الأئمة أو كان على مذاهب الحلول أو على بعض مذاهب أهل التناسخ أو على مذهب الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين أو على مذهب اليزيدية من الإباضية في قولها بأن شريعة الإسلام تنسخ في ءاخر الزمان أو أباح ما نص القرءان على تحريمه أو حرم ما أباحه القرءان نصًا لا يحتمل التأويل فليس هو من أمة الإسلام»**[2].

٦٣. وقال أيضًا في باب بيان الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها ما نصه: «**زعم بعض الناس أن اسم ملة الإسلام واقع على كل مُقِرّ بنبوة محمد ﷺ وأن كل ما جاء به حق كائنًا قوله بعد ذلك ما كان، وهذا اختيار الكعبي في مقالاته. وزعمت الكرامية أن اسم أمة الإسلام واقع على كل من قال لا إلـٰه إلا الله محمد رسول الله، سواء أخلص في ذلك أو اعتقد خلافه، وهذان الفريقان يلزمهما إدخال العيسوية من اليهودية،**

---

(١) أصول الدين = أصول الإيمان، أبو منصور البغدادي، مطبعة الدولة - إستانبول، (ص٣٣٧).

(٢) الفرق بين الفرق، أبو منصور البغدادي، (ص١٠-١١).

والشاذكانية منهم في ملة الإسلام لأنهم يقولون لا إلـٰه إلا الله محمد رسول الله، ويزعمون أن محمدًا كان مبعوثًا إلى العرب، وقد أقروا بأن ما جاء به حق، والصحيح عندنا - يعني أهل السنة والجماعة - **أنّ اسم ملة الإسلام واقع على كل من أقر بحدوث العالم، وتوحيد صانعه، وقدمه، وأنه عادل حكيم، مع نفي التشبيه والتعطيل عنه، وأقر بنبوة جميع أنبيائه، وبصحة نبوة محمد ﷺ ورسالته إلى الكافة، وبتأييد شريعته، وبأن كل ما جاء به حق، وبأن القرءان منبع أحكام شريعته، وبوجوب الصلوات الخمس إلى الكعبة، وبوجوب الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت على الجملة، فكل من أقر بذلك فهو داخل في أهل ملة الإسلام، وينظر فيه بعد ذلك: فإن لم يخلط إيمانه ببدعة شنعاء تؤدي إلى الكفر فهو الموحد السني، وإن ضم إلى ذلك بدعة شنعاء نظر فإن كانت بدعته من جنس بدع المعتزلة أو الجهمية أو المجسمة، فلا تجوز الصلاة عليه ولا الصلاة خلفه ولا تحل ذبيحته ولا تحل المرأة منهم لسني، ولا يصح نكاح السنية من أحد منهم**»(1).

٦٤. وقال أيضًا: «**وقالوا ذلك في كل من أظهر أصول أهل السنة وإنما تبرؤوا من أهل الملل الخارجة عن الإسلام ومن أهل الأهواء الضالة مع انتسابها إلى الإسلام كالقدرية والمرجئة والرافضة والخوارج والجهمية والنجارية والمجسمة**»(2).

٦٥. وقال أيضًا ما نصه: «**والمشبهة كلها والخوارج، فإنا نكفرهم كما يُكفّرون أهل السنة، ولا تجوز الصلاة عليهم عندنا، ولا الصلاة خلفهم**»(3).

---

(١) الفرق بين الفرق، أبو منصور البغدادي، (٢٢٠- ٢٢١- ٢٢٢)، بتصرف.

(٢) المصدر السابق، (ص٢٥٤).

(٣) المصدر السابق، (ص٣٥١).

٦٦. وقال أيضًا في تفسير الأسماء والصفات ما نصه: «أجمع أصحابنا على أن الذات الواحدة يصح أن تُعلم من وجه وتُجهل من وجه ءاخر بعلم وجهل متغايرَينِ، كالدهري الذي يعلم وجود المصنوع بالضرورة وهو جاهل بحدوثه، إلا أن الجاهل بأن الله عز وجل قديم أزلي، وبأنه واحد لا شبيه له، وبأنه يجوز رؤيته، وبأنه قادر على جميع المقدورات وعالم بجميع المعلومات، وسميع بصير بجميع المسموعات والمبصرات، والجاهل بوجود علمه وقدرته وبقائه وسمعه وبصره وإرادته وكلامه، والجاهل بأن هذه صفات له أزلية ونعوت أبدية، والجاهل بشىء يلزمه أن يعلمه من صفات ربه القائمة به، والجاهل بنوع من أحكام عدله في جميع أفعاله، والجاهل بنفوذ قضائه ومشيئته في كل مراده ونحو ذلك جاهل بالله عز وجل غير صحيح إيمانه به»[1].

٦٧. وقال أيضًا ما نصه: «وأما أصحابنا فإن شيخنا أبا الحسن الأشعري وأكثر الفقهاء والمتكلمين من أهل السنة والجماعة قالوا بتكفير كل مبتدع كانت بدعته كفرًا أو أدته إلى كفر كقول من يزعم أن معبوده صورة أو له حد أو نهاية، أو يجوز عليه الحركة والسكون، أو أنه روح ينتقل في الأجساد، وأنه يجوز عليه الفناء أو على بعضه، أو قال إنه ذو أبعاض وأجزاء، وكقول المعتزلة بنفي علم الله عز وجل وقدرته وحياته وسمعه وبصره ورؤيته، وقولهم بحدوث إرادته وكلامه، وإثباتهم خالِقِينَ كثيرِينَ غير الله عز وجل، لأن نفي علمه وقدرته يوجب إحالة كونه قادرًا عالِمًا، وإحالة الرؤية[2] عليه يوجب إبطال وجوده، والقول بحدوث كلامه يوجب أن يكون كلامه من جنس كلام الناس، وأن يكون الناس قادِرِينَ على معارضة القرءان

(١) المصدر السابق، (ص١٨٧).

(٢) القول المعتمد أننا لا نكفرهم لهذه المقولة وهي نفيهم للرؤية وذلك لتأولهم.

بمثله وذلك يُبطل إعجاز القرءان وكونه دليلًا على صدق نبينا ﷺ، وأن من أثبت خالقًا للخير والشر غير الله عز وجل فهو القدري الذي أخبر الرسول عليه السلام بأنه من مجوس هذه الأمة ونهى عن مناكحته والصلاة عليه، وذلك أن قول القدري يضاهي قول المجوس بل يزيد عليه كفرًا؛ لأن المجوس إنما قالت بخالِقَينِ أحدهما يخلق الخير والآخر يخلق الشر، وقالت القدرية بخالِقِينَ كثيرِينَ، وزعموا أن العباد يقدرون على ما لا يقدر الله عليه، وأن الله يريد كون الشيء فلا يكون ويكره كون الشيء فيكون، وهذه صفة المقهور العاجز»[١].

٦٨. وقال أيضًا ما نصه: «**فأما أصحابنا فإنهم وإن أجمعوا على تكفير المعتزلة والغلاة - من - الروافض والخوارج والنجارية والجهمية والمشبهة فقد أجازوا لعامة المسلمين معاملتهم في عقود البياعات والإجارات والرهون وسائر المعاوضات دون الأنكحة**»[٢].

٦٩. وقال أيضًا: «**إن أصحابنا أكفروا أهل البدع في صفات البارئ عز وجل بإجماع الأمة على إكفار من أنكر النبوات أو شك في عقائد الأنبياء، فإذا كان شكه في صفة من صفات بعض الناس يورثه الكفر فشكه في صفة لازمة لله تعالى أو جهله بها أولى بأن يوجب تكفيره**».

٧٠. قال الشيخ **مكيُّ بنُ أبي طالبٍ القيروانيُّ** (ت ٤٣٧هـ) في تفسير قوله تعالى:﴿**ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ**﴾ [سورة البقرة: ٢٩]: «**واختار الطبري وغيره أن يكون «استوى» بمعنى «علا» على المفهوم في لسان العرب، قال أبو محمد: وليس: «علا» في هذا المعنى أنه تعالى علا من سفل كان فيه إلى علو، ولا هو علو انتقال من مكان إلى مكان، ولا علو بحركة تعالى الله ربنا عن ذلك كله، لا يجوز أن يوصف بشيء من**

(١) تفسير الأسماء والصفات، أبو منصور البغدادي، مخطوط، (ص١٨٨).

(٢) المصدر السابق، (ص٢٢٨-٢٢٩).

ذلك، لأنها صفات توجب الحدوث للموصوف بها، والله جَلَّ ذكره أول بلا نهاية، لكن نقول: إنه علو قدرة واقتدار ولم يزل تعالى قادرًا له الأسماء الحسنى والصفات العلا»[1].

٧١. قال **أبو الحسن علي بن خلف ابن بطال** (ت ٤٤٩هـ) في **شرحه على البخاري** ما نصه: «**لقيامِ الدليلِ على استحالةِ وَصْفِهِ بِأَنَّهُ ذو جوارحَ وأعضاءٍ، خلافًا لِمَا تقوله المجسمة من أنه جسم لا كالأجسام واستدلوا على ذلك بهذه الآيات كما استدلوا بالآيات المتضمنة لمعنى الوجه واليدين ووصفه لنفسه بالإتيان والمجيء والهرولة في حديث الرسول، وذلك كله باطل وكفر من متأوله لقيامِ الدليلِ على تَسَاوِي الأجسامِ في دلائلِ الحَدَثِ القائمةِ بها واستحالةِ كَوْنِهِ مِنْ جِنْسِ المحدَثاتِ**»[2]، وفيه تكفير لمن يقول: «الله جسم لا كالأجسام».

٧٢. قال **أبو القاسم** القشيري (ت ٤٦٥هـ) **في رسالته ما نصه**: «**سمعتُ الإمام أبا بكر بن فورك رحمه الله تعالى يقول: سمعتُ أبا عثمان المغربي يقول: كنتُ أعتقدُ شيئًا من حديث الجهة، فلما قدِمتُ بغداد زال ذلك عن قلبي فكتبتُ إلى أصحابنا بمكة: إني أسلمتُ الآن إسلامًا جديدًا**»[3]، وهذا فيه دليلٌ على أنّ معتقِد الجهة ليس بمؤمن عند الله.

٧٣. قال **أبو المظفر الأسفراييني** (ت ٤٧١هـ) في كتابه **التبصير في الدين**

---

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرءان وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد ابن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، (١/ ٢٠٩).

(٢) شرح صحيح البخاري، ابن بطال، (١٠/ ٤٣٢).

(٣) الرسالة القشيرية، القشيري، (١/ ٢٥).

بعد أن ذكر بعض أقوال المجسمة الهشامية ما نصه: «**والعقل بأوّل وهلة يعلم أن من كانت هذه مقالته لم يكن له في الإسلام حظ**»[١].

٧٤. وقال أيضًا ما نصه: «**وأما الهشامية فإنهم أفصحوا عن التشبيه بما هو كفر محض باتفاق جميع المسلمين وهم الأصل في التشبيه وإنما أخذوا تشبيههم من اليهود حين نسبوا إليه الولد وقالوا: عزير ابن الله، وأثبتوا له المكان والحد والنهاية والمجيء[٢] والذهاب، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا**»[٣].

٧٥. قال أيضًا عند عدِّ ضلالات المشبهة الكرامية المجسمين ما نصه: «**ومما ابتدعوه من الضلالات مما لم يتجاسر على إطلاقه قبلهم واحدٌ من الأئمة لعلمهم بافتضاحه هو قولهم بأن معبودهم محل الحوادث تحدث في ذاته أقواله وإرادته وإدراكه للمسموعات والمبصرات**»[٤]، ومن هنا يُعلم من أين أخذ ابن تيمية الحراني عقيدته.

٧٦. وقال أيضا في «**الباب الثاني عشر في تفصيل مقالات المشبهة وبيان فضائحهم**» ما نصه: «**ومن جملة المشبهة المقنعية وهم مبيضة ما وراء النهر يدعون إلـٰهية المقنع، ومن جملتهم الهشامية أتباع هشام ابن الحكم الرافضي الذي كان يقيس معبوده على الناس وكان يزعم أن معبوده سبعة أشبار بشبر نفسه وأنه يتلألأ كما تتلألأ النقرة البيضاء من كل جانب**»[٥].

---

(١) التبصير في الدين، الأسفراييني، (ص٤٠).

(٢) أي المجيء الحسي.

(٣) التبصير في الدين، الأسفراييني، (ص٤١).

(٤) المصدر السابق، (ص١١٢-١١٣).

(٥) المصدر السابق، (ص١٢٠).

٧٧. وقال أيضًا ما نصه: «**ومن تأمل قول هؤلاء المشبهة علم كفرهم وضلالتهم**»[١].

٧٨. وقال أيضًا في «**الباب الخامس عشر في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة**» ما نصه: «**وأنْ تعلم أنَّ كلَّ ما دلَّ على حدوث شيء من الحدِّ والنهاية والمكان والجهة والسكون والحركة فهو مستحيل عليه سبحانه وتعالى**»[٢].

٧٩. وَقَالَ أَيْضًا: «**قَدْ أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا عَلَى نَفْيِ صِفَةِ التَّجْسِيمِ عَنِ البَارِئِ تَعَالَى مَعْنًى وَإِطْلَاقًا**»[٣].

٨٠. وقَالَ أيضا: «**أَجْمَعَ المسلمونَ على نَفْيِ كَوْنِ البارئِ تعالى جوهرًا لفظًا ومعنًى، وخالفَ ابنُ كَرَّامٍ الإجماعَ**»[٤].

٨١. قال الشيخ الإمام **أبو جعفر محمد بن أحمد السِّمْنانيُّ** (ت ٤٤٤هـ) في كتابه **البيانُ عن أصول الإيمان والكشفُ عن تمويهات أهل الطُّغيان** بعد أن أفرد بابًا سمَّاه «**القول في نفي التشبيه**» ما نصُّه: «**ولا يجب أن يكون صانع العالم مشبهًا له** - أي للعالم - **لأنَّه قد ثبت أن حقيقة المثلين وحدَّ المشتبـهَيْن هو أنَّهما: كل شيئين يجوز على كل واحد منهما ما يجوز على الآخر، ويجب لكل واحدٍ منهما من الصفة ما يجب للآخر، فلو كان صانع العالم مشبهًا له لوجب أن يكون محدَثًا من حيث كان العالم محدَثًا، أو يجب كون العالم قديمًا لوجوب كونه قديمًا، فبطل تشابههما، ولأنَّ العالم ينقسم قسمين: جواهر**

(١) المصدر السابق، (ص١٢١).

(٢) المصدر السابق، (ص١٦١).

(٣) الأوسط، الأسفراييني، (١/ ق٨٣/ ب).

(٤) المصدر السابق، (١/ ق٨٦/ ب).

وأعراض، فلو كان مشبهًا للجواهر لكان متحيّزًا حاملًا للأعراض، قابلًا للحـركة والسكون، وكان يجب أن يكون مـحدَثًا، لأنَّ بهذه الطريقة نعلـم حدوث العالـم ... فصحَّ ما قلناه»[1].

٨٢. قال الحافظ المحدّث أبو بكر البيهقي الشافعي الأشعري (ت ٤٥٨هـ) ما نصه: «والذي رُويَ في ءاخر هذا الحديث إشارةٌ إلى نفي المكان عن الله تعالى، وأن العبد أينما كان فهو في القرب والبعد من الله تعالى سواء - لأن الله موجود بلا مكان فلا يوصف بالقرب والبعد بالمسافة والمكان - وأنه الظاهر فيصح إدراكه بالأدلة، والباطن فلا يصح إدراكه بالكون في مكان، واستدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه بقول النبي ﷺ: «أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَىْءٌ وَأَنْتَ البَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَىْءٌ»، وإذا لم يكن فوقه شىء ولا دونه شىء لم يكن في مكان»[2].

٨٣. قَالَ أبو شَكُورٍ السَّالميُّ (ت بعد: ٤٦٠هـ) في التَّمْهِيدِ في بَيَانِ التَّوْحِيدِ ما نَصُّهُ: «ولهذا المعنى قَالَ بعضُهم بِأَنَّ الصَّانِعَ جوهرٌ لأَنَّهُ موجودٌ، وهذا رَأْيٌ بلا عِلْمٍ، وقِيَاسٌ بلا إحاطةٍ وهذا كُفْرٌ، ومنهم مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ جسمٌ لا كالأجسامِ وهذا كفرٌ؛ لأَنَّهُ وصف اللَّه بالرأيِ بما لم يَصِفْ به نفسَهُ واتَّفَقَتْ عليه العلماءُ، ومنهم مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ على صُورَةِ الإنسانِ وهذا كفرٌ، ومنهم مَنْ قَالَ بِأَنَّ له لحمًا ودَمًا ويَدًا وكَفًّا وإصبعًا لما رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «قُلُوبُ العِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمـٰنِ»[3]، وهذا كفرٌ لأَنَّ لهذا السَّمَاعِ معنًى غيرَ هذا»، ثم

(١) البيان عن أصول الإيمان، أبو جعفر محمد بن أحمد السمناني، دار الضياء - الكويت، (ص٨٧).

(٢) الأسماء والصفات، البيهقي، (٢/ ٢٨٧).

(٣) صحيح مسلم، مسلم، باب تصريف اللَّه تعالى القلوبَ كيف يشاء، (٤/ ٢٠٤٥)، حديث (٢٦٥٤).

قَالَ: «**وإثباتُ الذَّاتِ على العرشِ أو فوقَ العرشِ كفرٌ، وإضافةُ الجهةِ إلى اللَّهِ كفرٌ لأَنَّهُ شَبَّهَهُ بالمخلوقينَ وأثبتَ له حَدًّا ونهايةً وجَانِبًا وجهةً**»[١].

٨٤. وقال أيضا ما نَصُّهُ: «**ثُمَّ مَنْ وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَا يُوجِبُ التَّشْبِيهَ وَالتَّغْيِيرَ وَالحَدَثَ، وَشَبَّهَهُ بِصِفَاتِ المخْلُوقِينَ سَوَاءٌ وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ**[٢] **أَوْ غَيْرُهُ فَإِنَّهُ يَصِيرُ كَافِرًا بِلَا خِلَافٍ**»[٣].

٨٥. قال الفقيه الإمام **أبو إسحاق الشيرازي** الشافعي **(ت ٤٧٦هـ)** في كتابه **الإشارة إلى مذهب أهل الحقّ** ما نصه: «**إنَّه** - أي الله تعالى - **كان ولا مكان ثم خلق المكان وهو الآن على ما عليه كان**»[٤].

٨٦. قال إمام الحرمين **أبو المعالي عبد الملك الجويني** الشافعي **(ت ٤٧٨هـ)** في كتابه **الشامل في أصول الدين** ما نصه: «**اعلموا أرشدكم الله أن من أعظم أركان الدين نفيَ التشبيه**»[٥].

٨٧. وقال أيضًا: «**واعلموا أنَّ مذهب أهل الحق أنَّ الربَّ سبحانه يتقدَّس عن شغل حيّز ويتنزَّه عن الاختصاص بجهةٍ**»[٦].

---

(١) التمهيد في بيان التوحيد، أبو شكور السالمي، (ص٣٥).

(٢) أي ما يوهمُ ظاهرُهُ التشبيهَ، وليس معنى النص التشبيه، فمن أخذ بظاهر النص فشبَّهَ اللَّهَ بخلقه ولو بصفة واحدة كالقعود أو الجلوس أو نسبة الأعضاء أو الجوارح أو الجسمية أو الحجمية له، أو إثبات الحيز أو المكان له فهو كافر بالإجماع، لا عذر له ولو تستَّرَ مدعيًا التأويل لهذا النص.

(٣) التمهيد في بيان التوحيد، أبو شكور السالمي، (ص٣٦١).

(٤) الإشارة إلى مذهب أهل الحقّ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، طبعة وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مركز السيرة والسنة - القاهرة، (ص١٥١).

(٥) الشامل في أصول الدين، إمام الحرمين الجويني، (ص٢٨٧).

(٦) المصدر السابق، (ص٥١١).

٨٨. وقال أيضا في كتابه الإرشاد: «وكل أصل قاد إلى تقدير الإلـٰه أو تبعيضه فهو كفر صراح»[١].

٨٩. وقال أيضًا: «إن سميتم البارئ جسمًا وأثبتم له حقائق الأجسام فقد تعرضتم لأمرين: إما نقض دلالة حدث الجواهر، فإنّ مبناها على قبولها للتأليف والمماسة والمباينة - أي الانفصال - وإما أن تطردوها وتقضوا بقيام دلالة الحدث في وجود الصانع، وكلاهما خروج عن الدين، وانسلال عن ربقة المسلمين»[٢].

٩٠. وَقَالَ أَيْضًا: «إِنَّ مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ الرَّبَّ عَظِيمٌ بِالذَّاتِ عَلَى مَعْنَى كَثْرَةِ الأَجْزَاءِ وَتَرْكِيبِهَا وَتَأْلِيفِهَا وَأَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُخْتَصٌّ بِبَعْضِ الجِهَاتِ وَالـمُحَاذَاةِ وَأَنَّ الأَجْسَامَ الـمَحْدُودَةَ وَالأَجْرَامَ الـمُتَقَرِّرَةَ بِأَقْطَارِهَا وَءَاثَارِهَا تُقَابِلُهُ فِي بَعْضِ جِهَاتِهِ وَأَنَّ مَنْ عَلَّقَ مُعْتَقَدَهُ بِمَوْجُودٍ لَيْسَ بِإِلَـٰهٍ بَلْ هُوَ عَلَى صِفَاتِ الـمُخْتَرَعَاتِ وَسِمَاتِ الـمُحْدَثَاتِ فَقَدِ اعْتَقَدَ مَوْجُودًا غَيْرَ الإِلَـٰهِ وَاعْتَقَدَ الإِلَـٰهِيَّةَ فِيهِ فَيُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الأَصْنَامَ ءَالِهَةٌ»[٣].

٩١. وقال أيضًا في كتابه البرهان في أصول الفقه ما نصه: «وكم للحشوية المشبهة من خبط يناقض حقيقة التوحيد، وشفاء الغليل في ذلك يظهر في باب التأويلات إن شاء الله عز وجل»[٤].

٩٢. وقال أيضًا في العقيدة النظامية ما نصه: «فذهبت طوائف إلى وصف الرب بما يتقدس في جلاله عنه من التحيز في جهة، حتى انتهى غلاة إلى التشكيل أو التمثيل تعالى الله عن قول الزائغين، والذي

---

(١) الإرشاد، إمام الحرمين الجويني، (ص٦٠).

(٢) المصدر السابق، (ص٦٣).

(٣) أجوبة إمام الحرمين الجويني على أسئلة عبد الحق الصقلي، (ص٨).

(٤) البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين الجويني، دار الكتب العلمية - بيروت، (١/ ١٥١).

دعاهم إلى ذلك طلبهم ربهم من المحسوسات وما يتشكل في الأوهام ويتقدر في مجاري الوساوس، وخواطر الهواجس، وهذا حيد بالكلية عن صفات الإلـٰهية[1]، وأي فرق بين هؤلاء وبين من يعبد بعض الأجرام العلوية»[2].

٩٣. قال الإمام **المتولي** الشافعي (ت ٤٧٨هـ) وهو من أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي فيما نقله عنه النووي في **روضة الطالبين** ما نصه: «**من اعتقد قِدم العالم، أو حدوث الصانع، أو نفى ما هو ثابت للقديم بالإجماع ككونه عالِمًا قادرًا، أو أثبت ما هو منفي عنه بالإجماع كالألوان، أو أثبت له الاتصال والانفصال كان كافرًا**»[3].

٩٤. وقال أيضًا في كتابه الغنية في **أصول الدين** ما نصه: «**مسألة: البارئ سبحانه وتعالى قائمٌ بنفسه**»، ثم قال: «**والغرض من هذا الفصل نفي الحاجة إلى المحل والجهة خلافًا للكرامية والحشوية والمشبهة الذين قالوا: إن لله جهة فوق، وأطلق بعضهم القول بأنه جالس على العرش مستقر عليه تعالى الله عن قولهم، والدليل على أنه** - أي الله - **مستغن عن المحل: أنه لو افتقر إلى المحل لزم أن يكون المحل قديمًا لأنه** - أي الله - **قديم، أو يكون** - أي الله على ما زعموا - **حادثًا كما أن المحل حادث، وكلاهما كفر**»، ثم قال: «**والدليل عليه: أنه لو كان على العرش على ما زعموا لكان لا يخلو إما أن يكون مثل العرش أو أصغر منه أو أكبر، وفي جميع ذلك إثبات التقدير والحد والنهاية وهو كفر**»[4].

---

(١) أي ابتعاد عن التنزيه ووقوع في التشبيه.

(٢) العقيدة النظامية، إمام الحرمين الجويني، (ص٢٢).

(٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين، النووي، دار الفيحاء - دمشق، (٦/ ٤٨٨).

(٤) الغنية في أصول الدين، المتولي، (ص٧٣-٧٤).

٩٥. قال الشيخ **أبو بكر محمد بن سابق الصِقِلّي** (ت ٤٩٣هـ) ما نصه: «**ومن قال: إن الله عز وجل يحدث فيه الحرف بعد الحرف، فقد جعل ربّه محلًّا للحوادث وشبّهه بمخلوقاته وشبّه مخلوقاته به، وهذا كفر بإجماعٍ، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرا**»[١].

٩٦. قال الفقيه **أبو حامد الغزالي** (ت ٥٠٥هـ) في **المستصفى** ما نصه: «**أما إذا كفر ببدعته فعند ذلك لا يعتبر خلافه وإن كان يصلي إلى القبلة ويعتقد نفسه مسلمًا، لأن الأُمة ليست عبارة عن المصلين إلى القبلة بل عن المؤمنين وهو كافر وإن كان لا يدري أنه كافر**»[٢].

٩٧. وقال أيضًا في كتابه **إلجام العوام عن علم الكلام** ما نصه: «**الوظيفة الأولى: التقديس، ومعناه أنه إذا سمع اليد والإصبع في قوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ خَمَّرَ طِينَةَ ءَادَمَ بِيَدِهِ»، و«إِنَّ قَلْبَ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمٰنِ»، فينبغي أن يعلم أن اليد تطلق لمعنيين؛ أحدهما: هو الوضع الأصلي وهو عضو مركب من لحم وعظم وعصب، واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص بصفات مخصوصة، والجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو إلا بأن يتنحى عن ذلك المكان، وقد يستعار هذا اللفظ أعني اليد لمعنى ءاخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلًا كما يقال: البلدة في يد الأمير، فإن ذلك مفهوم وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلًا، فعلى العامي وغير العامي أن يتحقق قطعًا ويقينًا أن الرسول ﷺ لم يُرِدْ بذلك جسمًا هو عضو مركب من لحم ودم وعظم، وأن ذلك على الله تعالى محال وهو عنه مقدس، فإن خطر**

---

(١) مسألة الشارع في القرءان، أبو بكر محمد بن سابق الصِقِلّي، المطبوع مع كتاب: الحدود الكلامية والفقهية على رأي أهل السنة الأشعرية، دار الغرب الإسلامي – تونس، (ص٢١٥).

(٢) المستصفى، الغزالي، دار الكتب العلمية – بيروت، (ص١٤٥).

بباله أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم، فإن كل جسم هو مخلوق، وعبادة المخلوق كفر وعبادة الصنم كانت كفرًا لأنه مخلوق، وكان مخلوقًا لأنه جسم، فمن عبد جسمًا فهو كافر بإجماع الأمة السلف منهم والخلف»[1].

٩٨. وقال أيضًا ما نصه: «**فإن القائل بأن الله سبحانه جسمٌ وعابد الوثن والشمس واحدٌ**»[2].

٩٩. وقال أيضًا ما نصه: «**الباب الرابع في بيان من يجب تكفيره من الفرق**» ... «**الرتبة الرابعة: المعتزلة والمشبهة**»[3].

١٠٠. وقال في كتابه **قواعد العقائد** ما نصه: «**تعالى** - أي الله - **عن أن يحويه مكان، كما تقدَّس عن أن يحدَّه زمان، بل كان قبل خلق الزمان والمكان وهو الآن على ما عليه كان**»[4].

١٠١. قال الشيخ لسان المتكلمين **أبو المعين ميمون بن محمد النسفي** الحنفي (ت ٥٠٨هـ) في **تبصرة الأدلة** ما نصه: **وأما أهل الحق فإنهم تعلقوا بقول الله تعالى:** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]، **فالله تعالى نفى أن يكون له مثل من الأشياء»، ثم قال: «والله تعالى نفى المماثلة بين ذاته وبين غيره من الأشياء، فيكون القول بإثبات المكان له ردًّا لهذا النص المحكم الذي لا احتمال فيه لوَجْهٍ ما سوى ظاهره، ورادُّ النص كافر، عصمنا الله عن ذلك»**[5].

---

(١) إلجام العوام، الغزالي، (ص٥١-٥٢).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي، (ص١٣٩).

(٣) المصدر السابق، (ص٣٠٥).

(٤) قواعد العقائد، الغزالي، دار الحديث - القاهرة، (ص٢٠).

(٥) تبصرة الأدلة في أصول الدين، أبو المعين ميمون بن محمد النسفي الحنفي، دار الكتب العلمية - بيروت، (١/ ١٤٧).

١٠٢. وقال أيضا ما نصه: «**فالمجسمة لما جوّزوا إثبات التناقض في القرءان كانوا بين أمرين: إما أن جعلوا القرءان من عند غير الله، وإما أن نسبوا اللَّه تعالى إلى الخطإ بجعله الاختلاف دليل كون القرءان من عند غيره، حيث ثبت الاختلاف ولم يكن من عند غيره، وكِلَا الأمرين كفر صريح، وبالله العصمة**»[١].

١٠٣. وقال أيضًا ما نصه: «**ولأن من قال بالاستقرار على العرش** - أي في حق الله - **فلا يخلو أن يقول بأنه مثل العرش أو العرش أكبر منه أو هو أكبر من العرش، وأيًّا ما كان فقائله كافر لأنه جعله محدودًا**»[٢].

١٠٤. قال **أبو القاسم الأنصاري** (ت ٥١٢هـ) في **الغنية** ما نصه: «**واعلم أن حاصل مذهب الكرامية أو أكثرهم في تسميتهم القديم جسمًا يرجع إلى إثبات الحجم والنهاية، ولا مخلصَ لهم منه وإن أنكروه لفظًا، وأما الكلام على المجسمة والمشبهة الذين لم يتحاشوا من التأليف والتركيب والاختصاص ببعض الأشكال، فالقول الوجيز فيه أن نقول: أنتم بين أن تنقضوا دلالة حدث الأجسام فإن مبناها على قبولها التأليف والتفريق والاجتماع والافتراق واختصاصها ببعض الأقدار والأقطار، وإما أن تطردوها وتقضوا بدلالة قيام الحدث على كل جسم متألف، وكلا الأمرين خروج من الدين**»[٣].

١٠٥. قال الشيخ **أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي** شيخ الحنابلة في زمانه (ت ٥١٣هـ) فيما نُقل عنه في كتاب **الباز الأشهب لابن الجوزي**

(١) المصدر السابق، (ص ١٧٢).

(٢) بحر الكلام، أبو المعين النسفي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص٥٢).

(٣) الغنية في الكلام، أبو القاسم الأنصاري سلمان بن ناصر بن عمران النيسابوري، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع - مصر، (١/ ٤١٢-٤١٣).

ما نصه: «تعالى الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة، هذا عين التجسيم»[١].

١٠٦. قَالَ أَبُو نَصْرٍ القُشَيْرِيُّ (ت ٥١٤هـ) في التَّذْكِرَةِ الشَّرْقِيَّةِ: «فَإِنَّ الجَهْلَ بِالصِّفَاتِ يُؤَدِّي إِلَى الجَهْلِ بِالمَوْصُوفِ، وَالغَرَضُ أَنْ يَسْتَبِينَ مَنْ مَعَهُ مُسْكَةٌ مِنَ العَقْلِ أَنَّ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: «اسْتِوَاؤُهُ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ لا يُعْقَلُ مَعْنَاهَا، وَاليَدُ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ لا يُعْقَلُ مَعْنَاهَا، وَالقَدَمُ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ لا يُعْقَلُ مَعْنَاهَا» تَمْوِيهٌ ضِمْنَهُ تَكْيِيفٌ وَتَشْبِيهٌ وَدُعَاءٌ إِلَى الجَهْلِ وَقَدْ وَضَحَ الحَقُّ لِذِي عَيْنَيْنِ»، ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ أَخَذْتَ بِهَذَا الظَّاهِرِ وَالتَزَمْتَ بِالإِقْرَارِ بِهَذِهِ الأَعْضَاءِ فَهُوَ الكُفْرُ»، نقله عنه الزبيدي في إتحاف السادة المتقين[٢].

١٠٧. قَالَ الزَّاهِدُ الصَّفَّارُ (ت ٥٣٤هـ) في كتابه تَلْخِيص الأَدِلَّةِ ما نَصُّهُ: «فعلى هذا قُلْنَا في كُلِّ مبتدعٍ إذا اعتقدَ بدعةً يكفرُ بها أو خالفَ في تفصيلِ الدِّينِ أَصْلَ الدِّينِ: إِنَّهُ يكفرُ، نحو مَنِ اعتقدَ مذهبَ الكَرَّامِيَّةِ مِنْ أَنَّ للهِ صورةً، أو شَبَّهَهُ بشيء، أو قَالَ: له حَدٌّ أو نهايةٌ أو حركةٌ أو سكونٌ أو انتقالٌ أو صفةٌ حادثةٌ، أو أَنَّهُ ذو أجزاءٍ وأبعاضٍ، أو أَنَّهُ يَقَعُ عليه الفناءُ أو يَقَعُ الفناءُ على بعضِهِ، فهو كافرٌ لأَنَّهُ شَبَّهَ اللَّهَ تعالى بخلقِهِ فأنكرَ قولَهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [سورة الإخلاص: ٤]، وقولَهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]، فنستدلُّ بما اعتقدَ على أَنَّهُ لم يعرفِ اللَّهَ حَقَّ معرفتِهِ»[٣].

---

(١) الباز الأشهب، ابن الجوزي، (ص٨٦)، وذكره أيضًا في كتابه: كشف المشكل من حديث الصحيحين، دار الوطن - الرياض، (٣/ ٢٤٤).

(٢) إتحاف السادة المتقين، الزبيدي، (٢/ ١١٠).

(٣) تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد، أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد، الزاهد الصفار، مؤسسة الريان - بيروت، (ص٧٢٦-٧٢٧).

١٠٨. قال القاضي **أبو بكر ابن العربي** المالكي الأندلسي (ت ٥٤٣هـ) في كتابه **القبس في شرح موطأ مالك بن أنس** ما نصه: «**البارئ يتقدَّس عن أن يُحَدَّ بالجهات أو أن تكتنفه الأقطار**»[١].

١٠٩. وقال أيضًا في **شرحه على سنن الترمذي** مستدلا على أنّ الله موجود بلا مكان ما نصه: «**والمقصود من الخبر أن نسبة البارئ من الجهات إلى فوق كنسبته إلى تحت، إذ لا ينسب إلى الكون في واحدة منهما بذاته**»[٢]، أي أن الله عز وجل منزه عن الجهة فلا يسكن فوق العرش كما تقول المجسمة، ولا هو بجهة أسفل، لأن الله تعالى كان قبل الجهات الست، ومن استحال عليه الجهة استحال عليه المكان، فالله تعالى لا يحُلُّ في شىء ولا يشبه شيئًا، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

١١٠. وقال أيضًا ما نصه: «**مِنَ الوَاجِبِ اعْتِقَادُهُ أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، فَلَا يُوجَدُ عَرَضٌ وَلَا جَوْهَرٌ إِلَّا وَهُوَ خَلْقٌ للهِ سُبْحَانَهُ، وُجِدَ ذَلِكَ بِحَيَوَانٍ أَوْ بِجَمَادٍ، عَاقِلٍ أَوْ غَيْرِ عَاقِلٍ، ذَاكِرٍ أَوْ غَافِلٍ، هَكَذَا انْعَقَدَ الإِجْمَاعُ مِنَ السَّلَفِ قَبْلُ**»[٣].

١١١. قال القاضي **عياض المالكي** (ت ٥٤٤هـ) ما نصه: «**ما عرف الله تعالى من شبهه وجسمه من اليهود، أو أجاز عليه البداء، أو أضاف إليه الولد منهم، أو أضاف إليه الصاحبة والولد، وأجاز الحلول عليه والانتقال والامتزاج من النصارى، أو وصفه بما لا يليق به،**

---

(١) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، (١/ ٣٩٥).

(٢) عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، القاضي أبو بكر بن العربي، دار الكتب العلمية - بيروت، (١٢/ ١٨٤).

(٣) المتوسط في الاعتقاد، أبو بكر بن العربي، (ص٢٦١).

أو أضاف إليه الشريك والمعاند في خلقه من المجوس والثنوية، فمعبودهم الذي **عبدوه ليس هو الله وإن سموه به إذ ليس موصوفًا بصفات الإلـٰه** الواجبة له، **فإذن ما عرفوا الله سبحانه**»[1].

١١٢. قال الشيخ **محمد بن عبد الكريم الشهرستاني** الشافعي (ت ٥٤٨هـ) في **كتابه نهاية الإقدام** ما نصه: «**فمذهب أهل الحق أنَّ الله سبحانه لا يشبه شيئًا من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها بوجهٍ من وجوه المشابهة والمماثلة** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]، **فليس الباريء سبحانه بجوهر ولا جسم ولا عَرَض ولا في مكان ولا في زمانٍ**»[2].

١١٣. قال السيد العالم الزاهد الولي الصالح **عبد القادر الجيلاني** (ت ٥٦١هـ) ما نصُّه: «**لا شبيه له ولا نظير ولا معين**[3] **ولا ظهير**[4]**، ولا شريكَ ولا وزيرَ ولا ندَّ**[5] **ولا مُشيرَ**[6]**، ليس بجسم فيُمسُّ ولا جوهرٍ فيحسُّ،**

---

(١) إكمال المعلم، القاضي عياض، (١/ ٢٣٩).

(٢) نهاية الإقدام في علم الكلام، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص٦٣).

(٣) أي لا أحد يعينه سبحانه وتعالى، فالله ليس بعاجز حتى يحتاج إلى معين بل هو الصمد الذي لا يحتاج إلى شيء ويحتاج إليه كل شيء.

(٤) هي بمعنى المعين.

(٥) أي لا مثل ولا نظير له.

(٦) أي لا أحد يقول لله سبحانه وتعالى افعل أو لا تفعل، أو يشير إليه أن افعل كذا، لأنه سبحانه خالق كل شيء وفعال لما يريد لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون.

حيٌّ لا يموت[1]، أزليٌّ لا يفوت، أبديُّ الملكوت[2]، سرمدي[3] الجبروت، قيُّوم لا ينام، عزيز لا يُضام ... لا تصوِّره الأوهام ولا تقدِّره الأفهام، لا يُدرَك بالقياس ولا يُمثَّل بالناس، كيَّف الكيف وتنزَّه عن الكيفية، وأيَّن الأين وتعزَّز عن الأينية»[4].

١١٤. قال أبو النجيب عبد القاهر السهروردي (ت ٥٦٣ هـ) في كتابه ءاداب المريدين ما نصه: «**أجمعوا على أن الله تعالى واحد لا شريك له ولا ضد له ولا شبيه له ولا ند له**»، ثم قال: «**ليس بجسم فإن الجسم ما**

(١) وحياته تعالى ليست بلحم ولا دم ولا عصب، ولو لم يكن الله حيًّا لم يُوجَد شيءٌ من هذا العالم لأن من ليس حيًّا لا يتَّصفُ بالقدرةِ والإرادةِ والعلمِ، ولو كانَ الله تعالى غيرَ متَّصفٍ بهذه الصّفاتِ لكان متَّصفًا بالضدّ وذلك نقصٌ والله منزَّهٌ عن النَّقصِ.

(٢) الملكوت: الملك، زيدت فيه الواو والتاء للمبالغة كالجبروت، والمراد بها الصفات، أي سلطانه وعظمته وهو كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ لَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [سورة القصص: ٨٨] الذي قال فيه البخاري: «إلا ملكه»، صحيح البخاري، (٦/ ١١٢).

(٣) قال الرازي في تفسيره عن إطلاق السرمدي عن الله: «الاسم الخامس: السرمدي، واشتقاق هذه اللفظة من السَّرْدِ، وهو التوالي والتعاقب، قال عليه الصلاة والسلام في الأشهر الحرم: «واحدٌ فردٌ وثلاثةٌ سردٌ» أي: متعاقبة، ولما كان الزمان إنما يبقى بسبب تعاقب أجزائه وتلاحق أبعاضه وكان ذلك التعاقب والتلاحق مسمى بالسرد أدخلوا عليه الميم الزائدة ليفيد المبالغة في ذلك المعنى، إذا عرفت هذا فنقول: الأصل في لفظ السرمد أن لا يقع إلا على الشىء الذي تحدث أجزاؤه بعضها عقيب البعض، ولما كان هذا المعنى في حق الله تعالى محالًا كان إطلاق لفظ السرمدي عليه مجازًا، فإن ورد في الكتاب والسنة أطلقناه وإلا فلا»، تفسير الرازي، (١/ ١٢١).

(٤) الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل، محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن موسى ابن عبد الله بن جنكي دوست الحسني الجيلاني أو الكيلاني أو الجيلي، دار الكتب العلمية - بيروت، (١/ ١٢١-١٢٢)، بتصرف.

كان مؤلَّفًا والمؤلَّف يحتاج إلى مؤلِّف، ولا هو بجوهر فإن الجوهر ما كان متحيزًا والرب تعالى ليس بمتحيز بل هو خالق كل متحيز وحيز، ولا هو بعرض»[1].

١١٥. قال الحافظ **أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله** الشهير **بابن عساكر** الدمشقي (ت ٥٧١هـ) في كتابه **تبيين** كذب المفتري ما نصه: «**وقالت الحشوية والمجسمة: إنه سبحانه حالّ في العرش وإن العرش مكان له وهو جالس عليه فسلك – الأشعري – طريقة بينهما فقال: كان ولا مكان فخلق العرش والكرسي ولم يحتج إلى مكان وهو بعد خلق المكان كما كان قبل خلقه**»[2].

١١٦. قال الولي الصالح بلا خلاف إمام الصوفية العارف بالله السيد الإمام **أحمد الرفاعي** الشافعي رضي الله عنه (ت ٥٧٨هـ): «**صونوا عقائدكم من التمسك بظاهر ما تشابه من الكتاب والسنة، فإن ذلك من أصول الكفر**»[3].

١١٧. وقال أيضا ما نصه: «**إن كنت من المحجوبين بظلمات الجسمية، المقيدين بقيود العادة، والموقوفين مع تقليد الآباء والمعلمين الذين لم يستضيئوا بنور اليقين، فلا تعرف قط لوحًا إلا من خشب، ولا قلمًا إلا من قصب، ولا يدًا إلا من لحم وعصب، ولا كاتبًا إلا جسمًا مصورًا، فلا تطمع في فهم شيء مما أشرنا إليه، فإنك لست من أهله، إذ قد سلكت مذهب المحجوبين الذين غلبت عليهم ظلمة الأجسام، فلم يعرفوا غير الأجسام وتوابع الأجسام، ودخلت تحت**

---

(١) ءاداب المريدين، أبو النجيب عبد القاهر بن عبد الله بن محمد السهروردي، دار الكتب العلمية – بيروت، (ص٩).

(٢) تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، (ص١٥٠).

(٣) البرهان المؤيد، السيد أحمد الرفاعي، (ص١٠٠).

ظل الجسم ذي الأبعاد الثلاثة وهي الطول والعرض والسَّمْك، فهي ثلاث شعب مظلمة لأنك حصرت جميع المعلومات تحت الحس، وأنكرت ما وراء الشاهد مما لا يدخل تحت الكمية والمقدار ولا ينقسم بالمساحات والأقطار، فانتبه أيها المغرور بظاهر الصور، فإنك من الله سبحانه على غرر، وما انطلقت إليه من ظاهر التشبيه والتجسيم يوم يُستظلُّ بمنته من عذاب الله سبحانه، إذا سألك عن معتقدك لا يُظلك من عذابه، ولا ينجيك من لهب ناره، إذ قد جهلت حكمة الله ولم تتدبر ءايات الله بل اتخذتها هزوًا، ولم تؤمن بالغيب بل كذبت بما لم تحط بعلمه، وأوقفت حقائق الأشياء على علمك الناقص وتخيلك الفاسد ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ﴾ [سورة يونس: ٣٩]، وأنت محجوب بالأجسام عن مبدع الأجسام»[١].

١١٨. وقال أيضًا ما نصه: «ضل المشبهة الذين شبهوا الله بالخلق لأنهم لم يجاوزوا عالم الأجسام فلا جرَم أنهم حجبوا بظواهر الصور واغتروا بظهور الأثر وعموا عما بطن بما ظهر، كما عميَ من قصر نظره على الألوان والأشكال دون النور الموضح لها النظر»[٢].

١١٩. وقال أيضًا ما نصه: «نزِّهوا الله عن صفات المحدَثين وسمات المخلوقين، طهِّروا عقائدَكم من تفسير الاستواء في حقِّه تعالى بالاستقرار كاستواء الأجسام على الأجسام المستلزم للحلول، تعالى الله عن ذلك، وإيَّاكم والقول بالفوقية والسُّفْليَّة والمكان، واليد والعين بالجارحة، والنزول بالإتيان والانتقال»[٣].

---

(١) المصدر السابق، (ص١٨٣).

(٢) المصدر السابق، (ص١٧٣).

(٣) المصدر السابق، (ص١٠١).

١٢٠. وقال أيضًا: «**غاية المعرفة بالله الإيقان بوجوده تعالى بلا كيف ولا مكان**»[١].

١٢١. قال الحافظ **عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي** الحنبلي (ت ٥٩٧هـ) في كتابه **دفع شبه التشبيه** ما نصه: «**الواجب علينا أن نعتقد أنَّ ذات الله تعالى لا يتبعض ولا يَـحْويهِ مكان ولا يوصف بالتغير والانتقال**»[٢].

١٢٢. وقال أيضا: «**والواجبُ على الخلقِ اعتقادُ التَّنْزِيهِ وامتناع تجويزِ النُّقْلَةِ، وأَنَّ النُّزُولَ الذي هو انتقالٌ مِنْ مكانٍ إلى مكانٍ يفتقرُ إلى ثلاثةِ أجسامٍ: جسمٌ عالٍ، وهو مكانٌ لساكنِهِ، وجسمٌ سافلٌ، وجسمٌ ينتقلُ مِنْ عُلْوٍ إلى سُفْلٍ، وهذا لا يجوزُ على اللهِ تعالى قطعًا**»[٣].

١٢٣. وقال أيضًا في كتابه **صيد الخاطر**: «**إن من وصف الله بالمكان والجهة فهو مشبه مجسم لله لا يعرف ما يجب للخالق**»[٤].

١٢٤. وقال أيضًا ما نصه: «**ولقد عجبت لرجل أندلسي يقال له ابن عبد البر[٥] صنف كتاب التمهيد، فذكر فيه حديث النزول إلى السماء الدنيا، فقال: هذا يدل على أن الله تعالى على العرش لأنه لولا ذلك لما كان لقوله** «**ينزل**» **معنى** – وهذا كفرٌ والعياذ بالله – **وهذا كلام**

(١) حكم السيد الجليل أحمد الرفاعي رضي الله عنه، نسخة حققها عبد الغني نكه مي، الناشر محمد السعيطي وجلال الجهاني، (ص٨).

(٢) دفع شبه التشبيه، ابن الجوزي، (ص٤٢).

(٣) المصدر السابق، (ص٤٩).

(٤) صيد الخاطر، ابن الجوزي، دار القلم – دمشق، (ص٦٠).

(٥) يقول ابن عبد البر في كتابه المسمى التمهيد ما نصه: «ولكنا نقول: استوى من لا مكان إلى مكان». والعياذ بالله من هذا الكفر القبيح. التمهيد، ابن عبد البر، (٧/ ١٣٦).

جاهل بمعرفة الله عزّ وجلّ لأن هذا استسلف من حسّه ما يعرفه من نزول الأجسام، فقاس صفة الحق عليه، فأين هؤلاء وأتباع الأثر»[1].

١٢٥. وقال أيضًا ما نصه: «**وكل من قاس صفة الخالق على صفات المخلوقين خرج إلى الكفر، فإن المجسمة دخلوا في ذلك لأنهم حملوا أوصافه على ما يعقلون**»[2].

١٢٦. وقال أيضًا ما نصه: «**ومن رُزق التوفيق فليحضر قلبه لما أقول: اعلم أن ذاته سبحانه لا تشبه الذوات، وصفاته ليست كالصفات، وأفعاله لا تقاس بأفعال الخلق**»[3].

١٢٧. وقال أيضًا ما نصه: «**فإياك إياك أن تقيس شيئًا من أفعاله على أفعال الخلق، أو شيئًا من صفاته أو ذاته سبحانه وتعالى، فإنك إن حفظت هذا سلمت من التشبيه الذي وقع فيه من رأى الاستواء اعتمادًا، والنزول نقلة، ونجوت من الاعتراض الذي أخرج قومًا إلى الكفر حتى طعنوا في الحكمة**»[4].

١٢٨. وقال في كتابه **المدهش** ما نصه: «**وإنما تُضرب الأمثال لمن له أمثال**»، ثم قال: «**كيف يقال له كيف والكيف في حق الله تعالى محال، أنَّى تتخيله الأوهام وهي صنعه، كيف تحدّه العقول وهي فِعلهُ، كيف تحويه الأماكن وهي وَضعه**»، ثم أكمل فقال: «**ما عرَفه مَنْ كيَّفه ولا وحَّده مَنْ مثَّله ولا عبَدَه مَنْ شبَّهه، المشبِّه أعشى**

---

(١) صيد الخاطر، ابن الجوزي، (ص٩٩).

(٢) المصدر السابق، (ص٢٨٠).

(٣) المصدر السابق، (ص٣٣٦-٣٣٧).

(٤) المصدر السابق، (ص٣٣٨).

والمعطِّل أعمى»[١].

١٢٩. وقال أيضًا في كتابه **كيد الشيطان لنفسه** ما نصه: «المشبهة: وهم يشبهون الله تعالى بالمخلوقات، ومثلوه بالمحدثات، وهم لأجل ذلك كانوا فرقة واحدة قائلة بالتشبيه، وإن اختلفوا في طريقه»، ثم قال: «فهذه هي الفرق الضالة التي قال فيها رسول الله ﷺ: كلهم في النار...»[٢].

١٣٠. قال المفسر **فخر الدين الرازيُّ** (ت ٦٠٦هـ) في **تفسيره** ما نصه: «**إنَّ اعتقاد أنَّ الله جالسٌ على العرش أو كائنٌ في السماء فيه تشبيه الله بخلقه وهو كفرٌ**»[٣].

١٣١. وقال أيضًا ما نصه: «**والجواب: أن الدليل دَلَّ على أن من قال إن الإلٰه جسم فهو منكر للإلٰه تعالى، وذلك لأن إلٰه العالم موجود ليس بجسم ولا حال في الجسم، فإذا أنكر المجسم هذا الموجود فقد أنكر ذات الإلٰه تعالى، فالخلاف بين المجسم والموحد ليس في الصفة، بل في الذات، فصح في المجسم أنه لا يؤمن بالله**»[٤].

١٣٢. وقال أيضًا ما نصه: «**قوله تعالى:** ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥] **لا يجوزُ أَنْ يكونَ المرادُ بكونِهِ عليًّا العلوَّ في الجهةِ والمكانِ لِمَا ثبتتِ الدلالةُ على فسادِهِ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ مِنَ العَظِيمِ العَظَمَةَ بِالجُثَّةِ وَكِبَرِ الجِسْمِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُؤَلَّفًا مِنَ الأَجْزَاءِ وَالأَبْعَاضِ، وَذَلِكَ ضِدُّ قَوْلِهِ:** ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾

---

(١) المدهش، ابن الجوزي، (ص١٣٧-١٣٨).

(٢) كيد الشيطان لنفسه، ابن الجوزي، (ص١٥٥-١٥٦).

(٣) إتحاف الكائنات، محمود خطاب السبكي، (ص١٠١).

(٤) تفسير الرازي، (١٦/ ٢٤).

[سورة الإخلاص: ١] **فوجب أن يكون المراد من العليِّ المتعالي عن مشابهة الممكنات ومناسبة المحدَثات**»[١].

١٣٣. قال الشيخ **ابن قدامة المقدسي** (ت ٦٢٠هـ) ما نصه: «**السمع والبصر والعلم والحياة فإنها لا تكون في حقنا إلا من أدوات، فالسمع من انخراق، والبصر من حدقة، والعلم من قلب، والحياة في جسم ... فإن قلتم إنها في حق البارئ كذلك فقد جسمتم وشبهتم وكفرتم**»[٢].

١٣٤. قَالَ **أبو الحسنِ الآمِديُّ** (ت ٦٣١هـ) في **الإحكام** عندَ الكلامِ على عدمِ قَبُولِ روايةِ الكافرِ ما نصه: «**وذلكَ لأَنَّ الكافرَ إِمَّا أن لا يكونَ مُنْتَمِيًا إلى المِلَّةِ الإسلاميةِ، كاليهوديِّ والنصرانيِّ، أو هو مُنْتَمٍ إليها كالمجسمِ**» [٣].

١٣٥. وقال أيضا في كتابه **المنائح**: «**وَمَنْ وَصَفَهُ تعالى بكونِهِ جسمًا منهم مَنْ قَالَ: إنَّهُ جسمٌ أي موجودٌ لا كالأجسامِ كبعضِ الكراميةِ، ومنهم مَنْ قَالَ: إنَّهُ على صورةِ شَابٍّ أَمْرَدَ، ومنهم مَنْ قَالَ: على صورةِ شيخٍ أَشْمَطَ، وكُلُّ ذلكَ كفرٌ وجهلٌ بالرَّبِّ ونسبةٌ للنَّقْصِ الصَّرِيحِ إليه، تعالى عَنْ ذلكَ عُلُوًّا كبيرًا**»، نقله عنه **البياضيُّ** في **الإشارات**[٤].

١٣٦. قال الشيخ **عبد السلام المسراتي القيرواني** (ت ٦٤٦هـ) في شرحه على

---

(١) المصدر السابق، (٢٧/ ٥٧٧).

(٢) تحريم النظر في كتب الكلام، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، دار عالم الكتب - الرياض، (ص٦٤).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق، (٢/ ٧٣).

(٤) إشارات المرام، البياضي، (ص١٦٩).

الأسماء الحسنى المسمى **الزهر الأسنى**: «**وأمَّا قوله سبحانه:** ﴿ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [سورة الحج: ٦٢] **فهما اسمان من أسمائه تعالى، ورد بهما النَّص، قال الله:** ﴿فَٱلۡحُكۡمُ لِلَّهِ ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾ [سورة غافر: ١٢]، **وليس علوُّه علوَّ جهةٍ ولا اختصاصٍ ببقعةٍ، ولا هو كبير بعظم جثَّة ولا بِنْيةٍ، بل إنَّه لم يزل عليًّا، ومن الآفاتِ والنقائص بريًّا**»[١].

١٣٧. قَالَ **أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ خَلِيلٍ السَّكُونِيُّ** (ت ٦٤٦هـ) في **شَرْحِ العَقِيدَةِ المُرْشِدَةِ** المَشْهُورَةِ **بِعَقِيدَةِ ابنِ تُومَرت** (ت ٥٢٤هـ) ما نصه: «**فالعارفُ يعبدُ اللهَ، والجاهلُ يُكَيِّفُ صُورَةً ويستقبلُها بعبادةِ رَبِّه**[٢]**، فَمَنْ شَبَّهَ أو مَثَّلَ أو كَيَّفَ أو صَوَّرَ فما استقبلَ رَبَّهُ بعبادتِهِ يومًا قَطُّ**»[٣].

١٣٨. وَقَالَ أيضًا: «**لأنَّ مَنْ تَفَكَّرَ في ذاتِ اللهِ سبحانَهُ فإِمَّا أَنْ يقفَ على محدودٍ مَشَبَّهٍ فيؤولُ أمرُهُ إلى التَّجسيمِ، وإِمَّا أَنْ يقفَ على أَنَّهُ لم يُثبت موجودًا إِلَّا جسمًا ولا يَعْقِل معبودًا إِلَّا على ما شاهدَ، فإِمَّا أَنْ يعبدَ جسمًا وإِمَّا أَنْ يُقَالَ له: مُحَالٌ عليه الجسميةُ، وهو لم يعقلْ هنا موجودًا إِلَّا جسمًا، فإذا انتفتِ الجسميةُ عن المعبودِ انتفى له المعبود**[٤]**، فلم يكن عنده مِنَ المعرفةِ ما يُخْرِجُ به القديمَ عن**

---

(١) الزهر الأسنى في شرح الأسماء الحسنى، عبد السلام المسراتي القيرواني، مخطوط بالمكتبة الوطنية – تونس، تحت رقم: ١٢٤٦.

(٢) أي الذي يزعم أنه ربه.

(٣) شرح العقيدة المرشدة، أبو عبد الله محمد بن خليل السكوني، مطبوع ضمن كتاب المجموع المفيد في شرح رسائل التوحيد، شركة دار المشاريع – بيروت (ص١٠٩).

(٤) أي حُكِمَ على الذي شبَّهه أو عطَّله بأَنَّهُ غيرُ عابدٍ له، إنَّما هو عابدٌ لشيءٍ توهَّمه.

الحادثِ، فإمَّا تجسيمٌ أو تعطيلٌ»[1].

١٣٩. قال العلامة **نجم الملة والدين منكوبرس** (ت ٦٥٢هـ) **في شرح العقيدة الطحاوية** ما نصه: «**وأما النوع الثالث وهو الإشراك في الوصف بالصورة والجسم وسائر صفات المحدَثين: فهو كقول اليهود في البارئ تعالى: إنه على مثال صورة البشر، وتابعتهم على ذلك المشبهة الجعدية والمجسمة الكرامية حتى وصفوه بالأعضاء والجوارح**»[2].

١٤٠. وقال أيضًا: «**ولأن الخلق أجسام وجواهر وأعراض، فلو كان البارئ تعالى يشبه الخلق لكان من هذه الأقسام، فيجب أن يكون له خاصية هذه الأشياء، وخاصية الأجسام: التركيب، والتركيب يتحقق من الأجزاء والأبعاض، فكان الجسم متبعضًا متجزئًا، ولا يجوز أن يكون البارئ كذلك، إذ التركُّبُ لا بد له من مُرَكِّبٍ، فمن قال: إنه جسم، فقد أبطل ألوهيته وجعله مصنوعًا، ومن قال: إنه قديم مع كونه جسمًا، فقد أبطل حَدَثِيَّةَ الأجسام وصار قائلًا بقِدَمِهَا، وأبطل الدلالة على ثبوت صانع العالم، إذ الدلالة على كون الأجسام محدثة وأن لها صانعًا: كونها مركَّبةً**»[3].

١٤١. وقال أيضًا: «**وأما إبطال قول المجسمة: وإذ قد ثبت بالأدلة القاطعة أن صانع العالم ليس بعَرَضٍ ولا جوهر فتأملنا وقد دلت البراهين القاطعة على أنه تعالى ليس بجسم، ويستحيل اتصافه جسمًا، ولا**

---

(١) شرح العقيدة المرشدة، السكوني، (ص١١٠).

(٢) الدرة الشامية الجامعة لأهم شروح العقيدة النسفية، شرح العلامة نجم الملة والدين أبو الفضائل وأبو شجاع منكوبرس بن يلنقلج، دار اليمامة - دمشق، ودار نور الصباح - تركيا، (١/ ٢٠١).

(٣) المصدر السابق، (١/ ٢٠٣).

يجوز ذلك لا من حيث الاسم ولا من حيث المعنى، وذلك لأن المؤتلف من جوهرين أو ما له أبعاد ثلاثة وهي الطول والعَرْض والعمق هو الجسم، وكلُّ ذلك يستحيل على اللَّه تعالى، وقد خالفَنا في ذلك طوائفُ كثيرة من اليهود والمشبهة والغلاة والكرامية، وتعلَّقوا في ذلك بظواهر المتشابهات المذكورة في الكتاب الأحاديث، وأما أهل الحق فإنهم يقولون: إن القول بأن اللَّه تعالى جسم مؤتلف متبعض متجزئ مخالفٌ للآيات المحكمات التي ذكرناها في غير موضع ... ومخالفٌ أيضًا لحُجَجِ العقول التي احْتَجَّ بها إبراهيم على قومه، وسماها اللَّه تعالى حُجَّتَهُ، فمِنْ حُجَجِ العقول: أن القول بأنه جسم متبعض يؤدي إلى القول بِقِدَمِ العالم أو إلى القول بحدوث البارئ تعالى، أو إلى القول بعدم الصانع للعالم، ويؤدي إلى إبطال دليل التوحيد، أما الأول: وهو أن القول بأنه جسم مؤتلف متجزئ يؤدي إلى القول بقِدَمِ العالم أو حدوث الصانع، وتقرير ذلك من وجهين؛ أحدهما: أنه تعالى لو كان جسمًا مؤتلفًا ذا أبعاض وأجزاء كما زعمت اليهود والكرامية والمجسمة لكان متناهيًا، وذلك باطل، ولا وجه إلى القول بعدم التناهي مع القول بأنه جسم متجزئ...»[1].

١٤٢. قال **تاج الدين أبو عبد الله محمد بن الحسين الأرموي** (ت ٦٥٣هـ) ما نصه: «**الكافر الموافق في القبلة كالمجسمة**»[2]، فهو تصريح منه بكفر المجسمة.

١٤٣. قال **العزّ بن عبد السلام** (ت ٦٦٠هـ) في رسالته التي أسماها **الملحة**

---

(١) المصدر السابق، (١/ ٣٧٠-٣٧١).

(٢) الحاصل من المحصول، تاج الدين أبو عبد الله محمد بن الحسين الأرموي، منشورات جامعة قار يونس - ليبيا، (ص٧٨٩).

في اعتقاد أهل الحق ما نصه: «وقال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وَمِنْ أَنْكَرِ المُنْكَرَاتِ التجسيمُ والتشبيهُ، ومن أفضلِ المعروفِ التوحيدُ والتنزيهُ، وإنما سَكَتَ السلفُ قبلَ ظهور البدع، فَوَرَبِّ السماء ذات الرَّجْعِ، والأرضِ ذَاتِ الصَّدْعِ، لقد تَشَمَّرَ السلفُ للبِدَعِ لَمَّا ظهرتْ، فقمعوها أَتَمَّ القمع، وَرَدَعُوا أهلَها أشدَّ الرَّدْعِ، فَرَدُّوا على القَدَرِيَّةِ وَالجَهْمِيَّةِ وَالجَبْرِيَّةِ وغيرِهم من أهل البدع، فجاهدوا في الله حق جهاده»[1].

١٤٤. قال الشيخ أبو فارس عبد العزيز ابن بَزِيزَة (ت ٦٦٢هـ) في شرحه على الإرشاد للجويني: «واعلم أنَّ السَّواد الأعظم من العقلاء متَّفقون على أنَّه سبحانَه منزَّه في وجوده عن المكان والتحيُّز والتَّخصيص بالجهات»[2].

١٤٥. وقال أيضًا: «قد تقرَّر أنَّه إذا استحالت الجسمية عليه سبحانه استحال المكان»[3].

١٤٦. قال النجم الخُونَجِيُّ الأشعري الحنفي (ت ٦٦٣هـ) في شرح المعالم: «إن من اعتقد أن اللَّه جسم لطيف أو كثيف فهو كافر»، وقال: «قد أجمع المسلمون على أن إثبات كل واحدة من هاتين الصفتين في حق اللَّه تعالى كفرٌ»[4].

---

(١) رسائل العز بن عبد السلام في التوحيد، العز بن عبد السلام، دار الفكر - دمشق، دار الفكر المعاصر - بيروت، (ص١٨).

(٢) الإسعاد في شرح الإرشاد (لإمام الحرمين الجويني)، عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد المعروف بابن بزيزة التونسي، دار الضياء - الكويت، (ص٢٢١).

(٣) المصدر السابق، (ص٢٣١).

(٤) شرح كتاب معالم أصول الدين، الخونجي، (ص٢٧٢).

١٤٧. قال الفَقِيهُ الصُّوفِيُّ **مُحَمَّدُ بنُ أبي بَكْرِ بنِ عَبْدِ القَادِرِ الرَّازِيُّ الحَنَفِيُّ** (ت بعد: ٦٦٦هـ) صاحب **مختار الصحاح وشرح مقامات الحريري وحدائق الحقائق** في الوعظ وغيرها، في كِتَابِهِ **الهِدَايَة في أُصُولِ الاعْتِقَادِ شَرْح بَدْءِ الأَمَالِي**(١) عند شرح قول الناظم: (**ولفظ الكفر من غير اعتقاد...**) في الفصل الذي عَقَدَهُ للأَلْفَاظِ التي يَكْفُرُ صَاحِبُهَا بالإجماعِ، فَعَدَّ منها: «**أو وصف اللَّه بما لا يليق، أو قال: يد اللَّه وعنى الجارحة، أو قال: الله تعالى في السماء عالم**(٢)**، أو على العرش وأراد به المكان أو ليس له نية، أو قال: ينظر إلينا ويبصرنا من السماء أو من العرش، أو قال: هو في السماء أو على الأرض، أو قال: لا يخلو منه مكان، أو قال: اللَّه فوق وأنت تحت، أو قال: اللَّه تعالى قام أو نزل أو جلس للإنصاف، أو شبهه بجسم وجوهر وصورة، أو وصفه بالمحال، أو وصفه بالمكان والجهات**»(٣).

١٤٨. قال المفسِّر **محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي** المالكي (ت ٦٧١هـ) في كتابه **الجامع لأحكام القرءان** ما نصه: «**والعليُّ يُراد به علوُّ القدر والمنزلة لا علوُّ المكان لأنَّ الله منزَّه عن التَّحيز**»(٤).

١٤٩. وقَالَ أيضًا في تَفْسِير قَوْله تَعَالَى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾ [سورة ءال عمران: ٧]: «**قَالَ شَيخنَا أَبُو العَبَّاس رَحمه الله تَعَالَى: متبعو المتَشَابه لا يخلو أن يتبعوه ويجمعوه طلبا للتشكيك**

---

(١) ونُسِبَ هذا الشرح خطأً في طبعة دار الكتب العلمية إلى أبي بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي فليُتنبَّهْ.

(٢) أي بذاتِهِ أو حقيقةً كما تَدَّعِي المجسمةُ.

(٣) هداية الاعتقاد، الرازي، (ص٣٣١-٣٣٦).

(٤) الجامع لأحكام القرءان = تفسير القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي، دار الكتب المصرية - القاهرة، (٣/ ٢٧٨).

في القرءان وإضلال العوام كما فعلته الزَّنَادِقَة والقرامطة الطاعنون في القرءان، أو طلبا لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسّنة مِمَّا ظاهره الجسمية حَتَّى اعتقدوا أن البَارِئَ تَعَالَى جسم مجسم وَصُورَة مصورة ذات وجه وعين ويد وجنب ورجل وأصبع تَعَالَى الله عن ذَلِك، أو يتبعوه على جِهَة إبداء تأويلاتها وإيضاح مَعَانِيهَا، أو كما فعل صَبيغ حين أكثر على عُمَرَ فِيهِ السُّؤَال، فَهَذِهِ أَرْبَعَة أقسام: الأول: لا شكّ في كفرهم ...، الثَّاني: الصَّحِيح القَوْل بتكفيرهم إِذْ لا فرق بينهم وبين عُبَّادِ الأَصْنَام والصور»[1]، فإن تابوا توبة شرعية قُبل منهم وصحت توبتهم بأن يتخلوا عن الكفر ويعتقدوا الإسلام ويتشهدوا..

١٥٠. وقال أيضًا في حكم المجسمة: «**الصحيح القول بتكفيرهم إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور**»[2].

١٥١. وقال أيضًا في **التَّذْكَارِ في أَفْضَلِ الأَذْكَارِ** ما نَصُّهُ: «**وإنَّ إثباتَ الجهةِ للهِ تعالى كفرٌ عندَ الأئمةِ الأربعةِ**»[3].

١٥٢. وقَالَ أيضًا: «**أَوْ طَلَبًا لِاعْتِقَادِ ظَوَاهِرِ المتَشَابِهِ كَمَا فَعَلَتْهُ المجَسِّمَةُ الذينَ جَمَعُوا مَا في الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا ظَاهِرُهُ الجِسْمِيَّة حتى اعْتَقَدُوا أَنَّ البَارِئَ تَعَالَى جِسْمٌ مُجَسَّمٌ وصُورَةٌ مُصَوَّرَةٌ ذاتُ وجهٍ وعينٍ ويَدٍ وَجَنْبٍ وَرِجْلٍ وَأصبعٍ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ**»[4].

١٥٣. قال **الحافظ النووي** الشافعي (ت ٦٧٦هـ) **في شرحه على صحيح**

---

(١) المصدر السابق، (٤/ ١٣).

(٢) المصدر السابق، (٤/ ١٤).

(٣) التذكار في أفضل الأذكار، القرطبي، مكتبة دار البيان – دمشق، (ص٣٠٩).

(٤) المصدر السابق.

مسلم ما نصه: «**إنَّ الله تعالى ليس كمثله شيء وإنَّه منزَّه عن التجسيم والانتقال والتَّحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق**»[1].

١٥٤. وقال أيضًا في **المجموع** ما نصه: «**قد ذكرنا أن من يكفر ببدعته لا تصح الصلاة وراءه ومن لا يكفر تصح، فممن يكفر من يجسم تجسيمًا صريحًا ومن ينكر العلم بالجزئيات**»[2].

١٥٥. قال العلامة الأصولي الشيخ **أحمد بن إدريس القرافي** الفقيه المالكي المصري (ت ٦٨٤هـ) في كتابه **الأجوبة الفاخرة** ما نصه: «**كما جاز أن يبصرنا الله وهو ليس في جهةٍ وبغير جارحة، ونراه نحن** - في الجنة - **وهو ليس في جهةٍ ـ ونقطع بوجوده وليس هو داخل العالم ولا خارج العالم، ولا جسم له جاز أن نسمع كلاما ليس بصوت**»[3].

١٥٦. ونقل أيضًا: **اتفاق الأئمة الأربعة على كفر القائلين بالجهة والتجسيم**، ذكر ذلك **عنه ابن حجر الهيتمي** مقرًّا له وقال: «**وهم حقيقون بذلك**»[4].

١٥٧. قال القاضي **ناصر الدين البيضاوي** (ت ٦٨٥هـ) ما نصه: «**فتقبل رواية الكافر الموافق كالمجسمة إن اعتقدوا حرمة الكذب**»، وشرحه **الجزري** فقال: «**وإن كفرناه كالقائلين بالتجسيم**»[5].

١٥٨. قال الشيخ **أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي الأندلسي**

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم، النووي (٣/ ١٩).

(٢) المجموع شرح المهذب، النووي، دار الفكر - بيروت، (٤/ ٢٥٣).

(٣) الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة في الرد على الملة الكافرة، شهاب الدين أحمد ابن إدريس القرافي المالكي المصري، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص٩٣).

(٤) المنهج القويم، ابن حجر الهيتمي، (ص٢٥٤).

(٥) منهاج الوصول إلى علم الأصول، القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص١٢١).

(ت ٦٩١هـ) في نظمه المسمى **بالعقيدة الفهرية في الاعتقادات السنية**:

جـل عـن الزمـان والمـكان   والوصف بالجوهر والجثمان[(١)]

١٥٩. وقال أيضًا في عقيدته المنثورة: «**اعلموا وفَّقنا الله وإيَّاكم لتوحيده وأعاننا على لزوم تمجيده، أنَّه يجب على كلِّ عاقل بالغ أن يعلم أن لا إلـٰه إلا الله سبحانه وتعالى، وأنَّه واحد لا شريك له، قديم لا أوَّل له، دائم لا ءاخر له، ليس له ضدٌّ ولا نظير، ولا معين ولا وزير، لا تماثله الموجودات ولا يماثلها، ولا تحويه الأزمان والجهات، ولا يحلُّ فيها، فلا يحتاج إلى مكان، ولا يفتقر إلى زمان**[(٢)]».

١٦٠. قال الشيخ **أحمد بن حمدان النمريُّ الحرانيُّ** الحنبليُّ (ت ٦٩٥هـ) في كتابه المسمى **نهاية المبتدئين في أصول الدين** مانصه: «**وأنَّ الله تعالى ليس بجوهرٍ ولا عرض ولا جسمٍ، ولا تحلُّه الحوادث ولا يحلُّ في حادث، ولا ينحصر فيه بل هو بائن من خلقه**[(٣)]»، **ثم قال**: «**هو الغني عن كل شيء، ولا يستغني عنه شيء وأنه لا يشبه شيئًا ولا يشبهه شيء، ومن شبَّهَهُ بخلقِهِ فقد كَفَرَ، نص عليه أحمد**[(٤)]**، وكذا من جسَّم، أو قال: إنه جسم لا كالأجسام، ذكره القاضي، لا تبلغه الأوهامُ، ولا تدركه الأفهامُ، ولا يشبه الأنامَ، ولا تُضرب له الأمثالُ،**

---

(١) فتاوى البرزلي = جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، أبو القاسم بن أحمد بن محمد البَلَوِي القيرواني المالكي المعروف بالبرزلي، دار الغرب الإسلامي - تونس، (٦/ ٣٦٣).

(٢) المصدر السابق، (٦/ ٣٦١).

(٣) أي لا يشبه الخلق بوجهٍ من الوجوه.

(٤) اشتهر ذلك عن الإمام أحمد بن حنبل رضوان الله عليه حتى إن مشبهة الحنابلة لم يجرؤوا على مخالفة هذه القاعدة.

ولا يعرف بالقيل والقال[1]، **وبكل حال فما خطر بالبال أو توهمه الخيال فهو بخلاف ذي الجلال والإكرام**»[2].

١٦١. قال الشيخ **عبد الله بن أبي جمرة** (ت ٦٩٩هـ) عند ذكر قوله ﷺ: «**على أن لا تشركوا بالله شيئا**» ما نصه: «**ومنهم المجسمة لأنهم يقولون بالجسم والحلول، ومعتقد هذا لا يصح منه الإيمان**». ثم قال: «**لأن من لا يعرف معبوده كيف يصح له الإيمان به**»[3].

١٦٢. قال المفسِّر **عبد الله بن أحمد النسفيُّ** (ت ٧١٠هـ) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [سورة الأعراف: ١٨٠] ما نصه: «ومن **الإلحاد تسمية بالجسم والجوهر والعقل والعلة**»[4].

١٦٣. وقال أيضًا: «**لأنه تعالى كان ولا مكان فهو على ما كان قبل خلق المكان، لم يتغيَّر عمَّا كان**»[5].

١٦٤. قال **ابن الرفعة** (ت ٧١٠ه) في كتابه **كفاية النبيه في شرح التنبيه في**

---

(١) نعرف الله سبحانه وتعالى بمعرفة ما يجب له وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه اعتمادا على ما جاء في القرءان العظيم والنصوص الواردة عن نبيه الكريم عليه الصلاة والسلام، وليس بما يقوله فلان الجاهل بالله المعتقد أن الله جسم ويشبهنا وله لون وصورة وحجم ومكان، أو ظنه في كل مكان، ولا نأخذ ديننا بما قيل على ألسنة بعض المتفلسفين الجائرين المتعدِّين حدودهم في وصف الخالق الذي لا يشبهنا، بل نثبت له سبحانه ما أثبته لنفسه في كتابه كالسمع والبصر والكلام بلا ءالة ولا جارحة، وما أثبته نبيه الكريم من سائر صفاته الواجب على كل مكلف معرفتها.

(٢) نهاية المبتدئين، أحمد بن حمدان الحنبلي، (ص٣٠-٣١).

(٣) بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها شرح مختصر صحيح البخاري، أبو محمد عبد الله ابن أبي جمرة الأندلسي، دار الكتب العلمية - بيروت، (١/ ٣٤).

(٤) تفسير النسفي، عبد الله بن أحمد النسفي، دار الكتب العلمية - بيروت، (١/ ٤٥٢)

(٥) المصدر السابق، (٢/ ٥٥).

باب صفة الأئمة عند ذكر قول الشيخ أبي إسحاق: «**ولا تجوز الصلاة خلف كافر**» ما نصه: «**لأنه لا صلاة له فكيف يُقتدى به، وهذا ينظم من كفره مجمع عليه ومن كفرناه من أهل القبلة كالقائلين بخلق القرءان، وبأنه لا يعلم المعدومات قبل وجودها، ومن لم يؤمن بالقدر، وكذا من يعتقد أن الله جالس على العرش كما حكاه القاضي حسين هنا عن نص الشافعي**»[١].

١٦٥. قال صَفِيُّ الدِّينِ الهِنْدِيُّ (ت ٧١٥هـ) في **نِهَايَةِ الوُصُولِ في دِرَايَةِ الأُصُولِ** ما نَصُّهُ: «**وثالثُها: الإجماعُ؛ فَإِنَّ الأُمَّةَ مِنَ السَّلَفِ قبلَ ظهورِ المخالفِ أَجْمَعَتْ على ذَمِّ مَنْ كفرَ عن نَظَرٍ واستدلالٍ وتَوْبِيخِهِ كالفلاسفةِ والمجسمةِ وعلى إباحةِ قتلهم**[٢]»[٣].

١٦٦. قال العلامة اللغوي محمد بن مكرم الإفريقي المصري المعروف بابن منظور (ت ٧١١هـ) في كتابه **لسان العرب** ما نصه: «**المراد بقرب العبد من ربِّه عزَّ وجلَّ القرب بالذِّكر والعملِ الصالح، لا قرب الذَّات والمكان لأنَّ ذلك من صفات الأجسام، والله يتعالى عن ذلك ويتقدَّس**»[٤].

١٦٧. قَالَ الإِمَامُ المُقْرِئُ **أَبُو عَلِيٍّ عُمَرُ بنُ مُحَمَّدِ بن خَلِيلٍ السَّكُونِيُّ** المَالِكِيُّ الإِشْبِيلِيُّ نَزِيلُ تُونُسَ (ت ٧١٧هـ)، في كِتَابِهِ **عُيُون المُنَاظَرَاتِ** مَا نَصُّهُ: «**وَكَذَلِكَ مَنْ ظَهَرَ في كَلَامِهِ شَيءٌ مِنَ القَوْلِ بالحُلُولِ أو التَّجْسِيمِ أو بِنَفْيِ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ القَدِيمِ وَالحَادِثِ فَكُلُّ**

---

(١) كفاية النبيه، ابن الرفعة، (٤/ ٢٤).

(٢) لا يخفى أن هذا الأمر إنما يرجع للحكام فهم الموكول إليهم تنفيذ الحدود وإجراء مثل هذه الأحكام.

(٣) نهاية الوصول، الأرموي، (٨/ ٣٨٤٢).

(٤) لسان العرب، ابن منظور، (١/ ٥٦٣-٥٦٤).

هذا إِلْحَادٌ وَكُفْرٌ وَتَعْطِيلٌ»[١].

١٦٨. قال **ابن المعلم القرشي** (ت ٧٢٥هـ) في كتابه **نجم المهتدي** ما نصه: «**والذي يعبد جسمًا على عرش كبير ويجعل جسمه كقدر أبي قبيس أو سبعة أشبار بشبره كما حُكي عن هشام الرافضي، أو كلامًا ءاخر تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم فقد عبد غير الله فهو كافر**»، وقال: «**والقسم الثاني ممن أطلقوا الجسمية منعوا التأليفَ والتركيبَ وقالوا: عنينا بكونه جسمًا وجودَه، وهؤلاء كفروا**»[٢].

١٦٩. ونقل عن الشيخ الإمام أقضى القضاة **نجم الدين**:[٣]«**أن القاضي حسينًا حكى نص الشافعي رضي الله عنه تكفير من يعتقد أن الله جالس على العرش**»[٤].

١٧٠. قال الشيخ **علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري** (ت ٧٣٠هـ) ما نصه: «**أو ممن ينتحل الإسلام يعني إذا غلا في هواه حتى كفر ولكنه ينتسب إلى الإسلام مع ذلك كغلاة الروافض والمجسمة**»[٥].

١٧١. قال الشيخ **بدر الدين بن جماعة** (ت ٧٣٣هـ) في كتابه **إيضاح الدليل** ما نصه: «**كان الله ولا زمان ولا مكان وهو الآن على ما عليه كان**»[٦].

---

(١) عيون المناظرات في التوحيد والعقائد، أَبُو عَلِيٍّ عُمَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ خَلِيلٍ السَّكُونِيُّ المَالِكِيُّ الإِشْبِيلِيُّ ، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص٢٥٠).

(٢) نجم المهتدي، ابن المعلم القرشي، (٢/ ٤١٦).

(٣) كفاية النبيه، ابن الرفعة، (٤/ ٢٤).

(٤) نجم المهتدي، ابن المعلم القرشي، (٢/ ٤٣٠ - ٤٣١).

(٥) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي، دار الكتب العلمية - بيروت، (٤/ ٤٦٩).

(٦) إيضاح الدليل، ابن جماعة، (ص١٠٣-١٠٤).

١٧٢. قال **شجاع الدين هبة الله بن أحمد بن معلى التركستاني** (ت ٧٣٣هـ) في معرض أنواع الشرك ما نصه: «**وأما النوع الثالث، وهو الإشراك بالصورة والجسم وسائر صفات المحدَثين، فهو كقول اليهود في البارئ تعالى: إنه على مثال صورة البشر واستقراره على العرش، وتابعهم على ذلك المشبهة والجعدية والمجسمة والكرامية، حتى وصفوه بالأعضاء والجوارح**»(١).

١٧٣. وقال المفسر المقرئ النحوي **محمد بن يوسف المعروف بأبي حيَّان الأندلسي** (ت ٧٤٥هـ) في كتابه **البحر المحيط**: «**وَهَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ كُلُّهَا فِرَارٌ عَمَّا تَقَرَّرَ في العُقُولِ مِنْ أَنَّ الله تعالى يستحيل أن يَتَّصِفَ بِالِانْتِقَالِ الـمَعْهُودِ في غَيْرِهِ تَعَالَى، وَأَنْ يحلَّ فِيهِ حَادِثٌ أَوْ يحلَّ هُوَ في حَادِثٍ**»(٢).

١٧٤. وقال أيضًا عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ﴾ [سورة الأنبياء: ١٩] ما نصه: «و»**عند» هنا لا يراد بها ظرف المكان لأنه تعالى منزَّه عن المكان، بل المعنى شرف المكانة وعلوُّ المنزلة**»(٣).

١٧٥. وقال أيضًا: «**وارتكبوا ثلاثة أنواع من الكفر: التجسيم؛ لأن الولادة مختصة بالأجسام، وتفضيل جنسهم؛ حيث نسبوا أرفع الجنسين لهم وغيره لله تعالى، واستهانتهم بمن هو مكرم عند الله؛ حيث أنثوهم، وهم الملائكة**»(٤).

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، شجاع الدين هبة الله بن أحمد بن معلى التركستاني الحنفي الماتريدي، دار النور المبين – الأردن، (ص٥٠).

(٢) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، (١/ ٢١٧).

(٣) المصدر السابق، (٧/ ٤١٦).

(٤) المصدر السابق، (٩/ ١٢٦).

١٧٦. قال الإمام **تَقِيُّ الدِّينِ عَلِيُّ بن عبد الكافي السُّبْكِيُّ** (ت ٧٥٦هـ) في كتابه **السيف الصقيل** ما نصه: «**ومن أطلق القعود – على الله – وقال إنه لم يرد صفات الأجسام، قال شيئًا لم تشهد به اللغة فيكون باطلًا وهو كالمقر بالتجسيم المنكر له، فيؤاخذ بإقراره ولا يفيده إنكاره**»[١]، ونقله عنه **الزبيدي** في **الإتحاف**[٢].

١٧٧. وقال أيضًا في **الدرة المضية** ما نصه: «**فخرج** – أي ابن تيمية – **عن الاتباع إلى الابتداع وشذّ عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدس**»[٣]، إلى أن قال: «**فقال بحوادث لا أول لها، فأثبت الصفة القديمة حادثةً والمخلوقَ الحادثَ قديمًا، ولم يَجمع أحدٌ هذين القولين في ملة من الملل ولا نحلة من النحل، فلم يدخل في الفِرَقِ الثلاث والسبعين التي افترقت عليها الأمة، ولا وقفتْ به مع أمَّةٍ من الأُمم هِمَّة، وكل ذلك وإن كان كفرًا شنيعًا مما تقلُّ جُملته بالنسبة إلى ما أحدثَ في الفروعِ**»[٤].

١٧٨. قال الشيخ **محمود بن أحمد بن مسعود القونوي النسفي** (ت ٧٧٠هـ) في كتابه **القلائد** عند قول **الطحاوي**: «**ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب**» ما نصه: «**إشارة إلى تكفيره بفساد اعتقاده كفساد اعتقاد المجسمة والمشبهة والقدرية ونحوهم**»[٥].

---

(١) السيف الصقيل، تقي الدين السبكي، (ص٧٧).

(٢) إتحاف السادة المتقين، الزبيدي، (٢/ ١٠٧).

(٣) الدرة المضية في الرد على ابن تيمية، تقي الدين السبكي، (ص٦).

(٤) المصدر السابق، (ص٦–٧).

(٥) القلائد في شرح العقائد، محمود بن أحمد بن مسعود القونوي النسفي، دراسة وتحقيق د. إبتسام بيضون، (ص٣٢٣).

١٧٩. قال الإمام **تاج الدين السُّبكيُّ** (ت ٧٧١هـ) في كتابه **السيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور** ما نصُّه: «**فإنْ قيل: نحن لم نَقُلْ جسمٌ كالأجسام حتى يلزم التشبيه، وإنَّما قلنا جسم لا كالأجسام، فليس كمثله شيء، ولا يلزم من كونه جسمًا على هذه الصورة أن يكون ثَمَّ مثلُهُ، أليس يُقَالُ: شيء لا كالأشياء، أفيلزم التشبيه من هذا؟ ولَئِن لَزِمَ منه لزم الناس أجمعين لأنَّ الكل قائلون بأنه شيء لا كالأشياء، قلنا: الشيء عبارةٌ عن الموجود ولا كذلك الجسم**»(١).

١٨٠. قال الشيخ **عبد الله بن يوسف البلوي الشيبي القيرواني** (ت ٧٨٢هـ) في **شرح الرسالة القيروانية** ما نصُّه: «**وأمَّا فوقية الله على عرشه فالمراد بها فوقية معنوية بمعنى الشرف والجلال والكمال والمكانة، لا فوقية أحياز وأمكنة لأنه تعالى يستحيل عليه المكان والجهات ومشابهة المخلوقات**»(٢).

١٨١. قال الشيخ **عالم بن العلاء الأندريتي الدهلوي الهندي** (ت ٧٨٦هـ) في **الفتاوى التاتارخانية في الفقه الحنفي**: «**الصلاة خلف الكرامية لا تجوز لأنهم يصفون الله بالجسم وذا كفر حتى لا يجوز أداء الزكاة إليهم**»(٣).

١٨٢. قَالَ الشيخ **محمد بن محمد البَابَرْتِيُّ** (ت ٧٨٦هـ) في **شَرْحِ العَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ**: «**قَوْلُهُ: «لَا شَرِيكَ لَهُ» أَرَادَ بِهَذَا نَفْيَ أَنْوَاعِ الشِّرْكِ، إِذِ الإِشْرَاكُ**

---

(١) السيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور، تاج الدين السبكي، تحقيق مصطفى بيرم، جامعة مرمرة - إستانبول، (ص٢٨).

(٢) شرح الرسالة القيروانية، عبد الله بن يوسف البلوي الشيبي القيرواني، مخطوط بمكتبة ال النيفر - تونس.

(٣) الفتاوى التاتارخانية في الفقه الحنفي، عالم بن العلاء الأندريتي الدهلوي الهندي، دار الكتب العلمية - بيروت، (١/ ٣٧٦).

في اللُّغَةِ هُوَ التَّسْوِيَةُ، وَهُوَ إِمَّا في الذَّاتِ ....، وَإِمَّا في التَّسْمِيَةِ ....، وَإِمَّا في الوَصْفِ كَمَا زَعَمَتِ الـمُجَسِّمَةُ حَيْثُ وَصَفُوا البَارِئَ بِالصُّورَةِ وَالجِسْمِيَّةِ وَالتَّمَكُّنِ عَلَى العَرْشِ عَلَى مِثَالِ البَشَرِ، تَسْوِيَةً مِنْهُمْ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، فَصَارُوا لِذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ الـمُشْرِكِينَ، وقد نزه اللَّه نفسه عن جميع ذلك حيث قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة الطور: ٤٣]، ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٩١]»(١).

١٨٣. وَقَالَ أيضًا: «ثُمَّ فَسَّرَ الـمَذَاهِبَ الرَّدِيَّةَ وَالآرَاءَ الـمُتَفَرِّقَةَ بِقَوْلِهِ: «مِثْل الـمُشَبِّهَةِ وَالجَهْمِيَّةِ وَالقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ»، إِنَّمَا بَدَأَ بِالـمُشَبِّهَةِ لِأَنَّ عَقِيدَتَهُمْ [مِنْ] أَفْسَدِ العَقَائِدِ لاجْتِمَاعِهَا عَلَى تَجْسِيمِ الصَّانِعِ القَدِيرِ وَتَشْبِيهِهِمْ إِيَّاهُ بِالبَشَرِ، قَالَ الإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللهُ: «الـمُجَسِّمُ قَطُّ مَا عَبَدَ اللهَ، لِأَنَّهُ يَعْبُدُ مَا تَصَوَّرَهُ في وَهْمِهِ مِنَ الصُّورَةِ، وَاللهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ»(٢).

١٨٤. قال الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي الأندلسي (ت ٧٩٠هـ) في كتابه **الإفادات والإنشادات** ما نصُّه: «**سألني الشيخ الأستاذ الكبير الشهير أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبٍّ التغلبيُّ عن قول ابن مالك في تسهيل الفوائد في باب اسم الإشارة: «وقد يغني ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير أو المشار إليه»، فقال: إنَّ المؤلِّف مثَّل عظمة المشير في الشرح بقوله تعالى:** ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [سورة طه:١٧] **ولم يبيِّن ما وجه ذلك، فما وجهه؟ ففكَّرتُ، فلم أجد جوابًا، فقال: وجهه أنَّ الإشارة بذي القرب ها هنا قد يُتوهم فيها القرب بالمكان، والله تعالى يتقدَّس عن ذلك، فلمَّا أشار بذي البعد أعطى بمعناه أنَّ المشير مباين**

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، البابرتي، (ص٢٩-٣٠).

(٢) المصدر السابق (ص١٧٣).

للأمكنة، وبعيدٌ عن أن يوصف بالقرب المكاني، فأتى البعد في الإشارة منبِّهًا على بُعدِ [1] **نسبةِ المكان عن الذَّات العليَّة وأنَّه يبعد أن يحلَّ في مكانٍ أو يدانيه»**[2].

١٨٥. قال العلامة الشيخ **سعد الدين مسعود** بن **عمر التفتازاني** (ت ٧٩٣هـ) ما نصه: «**وأما القائلون بحقيقة الجسمية والحيز والجهة فقد بنوا مذهبهم على قضايا وهمية كاذبة**»[3].

١٨٦. قال **الزركشي** (ت ٧٩٤هـ) في كتابه **تشنيف المسامع** عند شرح قول المصنف: «**ليس بجسم**» ما نصه: «**لقوله تعالى**: ﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٧]، **فدل على أن الجسم قد يزيد على جسم ءاخر، وذلك لأجل التأليف والاجتماع وكثرة الأجزاء، وذلك مستحيل في حق البارئ، فكذلك لازمه، ولا عبرة بخلاف المبتدعة من الكرامية، ويلزم المجسمة القول بقِدم العالم، لأن الجهة والتحيز والمكان من جملة العالم، قال الأئمة: لا تستطيع المجسمة أبدا إثبات حدوث العالم، لأن الأجسام متماثلة فلا يتصور أن يكون فيها قديم ومحدث**»[4].

١٨٧. ذكر الفقيه **يوسف الأردبيلي الشافعي** (ت ٧٩٩هـ) **أن من أثبت لله الاتصال أو الانفصال فهو كافر**[5].

---

(١) على بُعدِ: أي على استحالة.

(٢) الإفادات والإنشادات، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، (ص٩٣-٩٤).

(٣) شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، (٣/ ٣٤).

(٤) تشنيف المسامع، الزركشي، (٤/ ٦٤٧-٦٤٨).

(٥) الأنوار لأعمال الأبرار، يوسف بن إبراهيم الأردبيلي الشافعي، دار الكتب العلمية -

١٨٨. قال الشيخ **أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة التونسي المالكي** (ت ٨٠٣هـ) محتجًّا بكلام **الجويني** ما نصه: «**ففي الإرشاد: لو اختص بجهةٍ لزم جواز محاذاته الأجسام ومباينتها الملزمة للحدوث ومساواة محاذيه منها ونقصه عنه وزيادته، وذلك تقديرٌ للإلـٰه وهو كفرٌ**»[١]، إلى أن قال: «**تأمل ما تقدم من جعل صاحب الإرشاد القول بالجهة ملزمًا للكفر**»[٢].

١٨٩. وقال أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [سورة البقرة: ١١٥]: «**فيه إبطال للقول بالجسم والجهة، لأنه لو كان الإلـٰه جسمًا للزم عليه حلول الجسم الواحد في الزمن الواحد في محالّ متعددة، وهو محالٌ**»[٣].

١٩٠. وقال أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ﴾ [سورة الملك: ١٦]: «**المذهب الحق عند الأصوليين أنَّ الله تعالى منزَّه عن الجهة والمكان، إذ لو كان متَّصفًا بالمكان للزم عليه إمَّا عدم حدوث العالم، أو حدوث الذَّات الكريمة**[٤]**، لأن**

بيروت، (٢/ ٣٥١).

(١) المختصر الكلامي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي، دار الضياء - الكويت، (ص٧٢٠).

(٢) المصدر السابق، (ص٧٢٣).

(٣) تفسير ابن عرفة، دار الكتب العلمية - بيروت، (١/ ١٦١).

(٤) لا ضرر على العقيدة باستعمال هذا التعبير: «الذَّات الكريمة» أو نحوها مثل: «الذَّات المقدَّسة»، لكن الأحسن أن يقال: «الذَّات الكريم» و«الذَّات المقدَّس»، قال الإمام الهرري: «اعلم أرشدنا الله وإيَّاك أنَّ الله تعالى ليس ذكرًا ولا أنثى، ولا يشبه شيئًا من العالم، فهو موجود لا كالموجودات، فإذا ذُكِرَ يُذكَرُ اللفظ الذي يُضاف إليه بلفظ= = التَّذكير لا التَّأنيث، لأنَّ التَّأنيث فيه نقصٌ واستخفافٌ، فيقال: «هو الله» ولا يقال: «هي الله»، فتذكير الخطاب في لغة العرب دلالة على التَّعظيم، أمَّا تأنيث الخطاب

المكان من جملة مخلوقاته؛ فلو كان مكان للزم قِدَمه، أو حدوثُ من حلَّ فيه» [1].

١٩١. قال **سراج الدين بن الملقن الشافعي** (ت ٨٠٤هـ) في كتابه **التوضيح** ما نصه: «**فإنه يكفر من يقول عن الله جسم لا كالأجسام**»[2].

١٩٢. **وقال أيضًا ما نصه:** «**استدلاله من هذه الآية والحديث على أن لله صفة سماها عينًا ليست هو ولا غيره، وليست كالجوارح المعقولة بيننا؛ لقيام الدليل على استحالة وصفه بأنه ذو جوارح وأعضاء، خلافًا لما تقوله المجسمة من أنه تعالى جسمٌ لا كالأجسام، واستدلوا على ذلك بهذه الآيات كما استدلوا بالآيات المتضمنة لمعنى الوجه واليدين، ووصفه لنفسه بالإتيان والمجيء والهرولة في حديث الرسول، وذلك كله باطل وكفر من متأوله**»[3].

١٩٣. قال القاضي **أبو الفتح نجم الدين نصر الله الكاتب البغدادي** (ت ٨١٢ هـ) ما نصه: «**وبالجملة فنحن نعلم وكل مؤمن موحد علمًا لا نتمارى فيه ولا يعتوره شك استحالة المماسَّة والاستقرار**

فتحقيرٌ له سبحانه وذلك كفرٌ». ومثال ذلك أي تأنيث الخطاب ما قالته الدكتورة نوال السعداوي المصرية الملحدة: «الله أنثى»، وقالت: «قول: هي الله أحد» ولا نقول: «هو الله أحدﷺ»، وأما ما يحصل من بعض الفقهاء والمصنفين في العقيدة كقولهم: «الذَّات المقدسة» فهذا ليس فيه كفر لأنهم يعرفون ويعتقدون أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وإنما ذلك منهم على سبيل الألفاظ المتداولة على الألسن، ولو قالوا: «الذات المقدس» لكان أحسن وأفضل، وأما التوغُّل بهذه الألفاظ: «الذات المقدسة» أو «الذات الكريمة» فلا خير فيه لئلا يتوهم بعض الجهال ما لا يليق بالله.

(١) تفسير ابن عرفة، (٤/ ٢٦٢).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، (٣٣/ ٢٥٦).

(٣) المصدر السابق، (٣٣/ ٢٥٦).

والسكون والحلول وكل ما هو من صفات الأجسام على الله تعالى، وبهذا أمرت الرسل وجاءت الكتب وحثت عليه الشرائع ممن سلف وخلف ...»[1]، نقله عنه **محمود خطاب السبكي** في كتاب **إتحاف الكائنات**، وقال عقيبه: «**فقد ازددت علمًا بذكر هذه النصوص والبراهين بكفر من يعتقد أن الله عز وجل جالس على العرش أو متصل به أو بغيره من الحوادث، نسأله عز وجل أن يوفقنا لحسن الاعتقاد**»[2].

١٩٤. قال اللغوي **مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزءابادي** (ت ٨١٧هـ) في كتابه **بصائر ذوي التمييز** ما نصه: «**قرب الله تعالى من العبد هو بالإفضال عليه والفيض لا بالمكان**»[3].

١٩٥. قال الحافظ **وليُّ الدين أبو زُرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي** (ت ٨٢٦هـ) في كتابه **طرح التثريب في شرح التقريب** في تفسير قول النبيّ ﷺ: «**فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ**» **ما نصه**: «**الله تعالى منزه عن الاستقرار والتحيز والجهة، فالعندية ليست من حضرة المكان بل من حضرة الشرف، أي وضع هذا الكتاب في محل معظَّم عنده**»[4].

١٩٦. وقال أيضًا في **النكت على المختصرات الثلاث** ما نصه: «**في شرح**

---

(١) إشارة النبيه (التنبيه) في كشف شبه أهل التشبيه، أبو الفتح نجم الدين نصر الله الكاتب البغدادي، مخطوط، دار الكتب الملكية - القاهرة، رقم: ٢٣ مجاميع توحيد.

(٢) إتحاف الكائنات، محمود خطاب السبكي، (ص٦٣).

(٣) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزءابادي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة، (٤/ ٢٥٤).

(٤) طرح التثريب في شرح التقريب، أبو زُرعة العراقي، دار الكتب العلمية - بيروت، (٧/ ٧٥-٧٦).

المهذب جزم بتكفير المجسمة ومنكري العلم بالجزئيات»[1].

١٩٧. ونقل **الحافظ العراقي** شيخ الحفاظ عن **الشافعي** ومالك وأبي حنيفة والأشعري والباقلاني: «**تكفير من نسب إلى الله الجهة**» كما نقل ذلك **القاري**[2].

١٩٨. قال **تقي الدين الحصني الشافعي** (ت ٨٢٩هـ) في كتابه **كفاية الأخيار**: «**إلا أن النووي جزم في صفة الصلاة من شرح المهذب بتكفير المجسمة، قلتُ: وهو الصواب الذي لا محيد عنه، إذ فيه مخالفة صريح القرءان، قاتل الله المجسمة والمعطلة ما أجرأهم على مخالفة مَن ليس كمثله شىء**»[3].

١٩٩. وقال أيضًا ما نصه: «**وقد بالغ في الكفر من ألحق صفة الحقّ بالخلق وأدرج نفسه في جريدة السامرة واليهود الذين هم أشد عداوة للذين ءامنوا**»[4].

٢٠٠. وقال أيضًا ما نصه: «**وقد تقدم أنه يستحيل على الله عز وجل الحركة والتنقل والتغير لأن ذلك من صفات الحدث، فمن قال ذلك في حقه تعالى فقد ألحقه بالمخلوق وذلك كفرٌ صريح لمخالفة القرءان في تنزيهه لنفسه سبحانه وتعالى**»[5].

٢٠١. وقال أيضًا ما نصه: «**وقال بعض أئمة الحنابلة المنزهين: من أثبت لله**

---

(١) تحرير الفتاوى على «التنبيه» و«المنهاج» و«الحاوي» المسمى: النكت على المختصرات الثلاث، أبو زرعة العراقي، دار المنهاج - السعودية، (١/ ٣٤٣).

(٢) مرقاة المفاتيح، القاري، (٣/ ٩٢٣).

(٣) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، الحصني، دار الخير - دمشق، (ص٤٩٥).

(٤) دفع شبه من شبه وتمرد، الحصني، (ص٢٥-٢٦).

(٥) المصدر السابق، (ص٢٤).

تعالى هذه الصفات بالمعنى المحسوس فما عنده من الإسلام خبر، تقدس الله عز وجل عما يقولون علوا كبيرًا»[1].

٢٠٢. وقال أيضًا ما نصه: «**ومنهم** – أي ومن المشبهة – **ابن حامد والقاضي تلميذه وابن الزاغوني، وهؤلاء ممّن ينتمي إلى الإمام ويتبعهم على ذلك الجهلة بالإمام أحمد وبما هو معتمده مما ذكرت بعضه، وبالغوا في الافتراء إما لجهلهم وإما لضغينة في قلوبهم كالمغيرة بن سعيد وأبي محمد الكرامي لأنهم أفراخ السامرة في التشبيه ويهود في التجسيم»**[2].

٢٠٣. وقال أيضًا ما نصه: «**وكان الشيخ زين الدين ابن رجب ممن يعتقد كفر ابن تيمية وله عليه الرد، وكان يقول بأعلى صوته في بعض المجالس: معذور السبكي** – يعني في تكفيره – **والحاصل أنه وأتباعه من الغلاة في التشبيه والتجسيم والازدراء بالنبي ﷺ وبُغض الشيخين وبإنكار الأبدال الذين هم خلفوا الأنبياء ولهم دواهي أخر لو نطقوا بها لأحرقهم الناس في لحظة واحدة، فنسأل الله تعالى العافية ودوامها، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير»**[3].

٢٠٤. وقال أيضًا ما نصه: «**فإن المشبهة أثبتوا لله ما لم يأذن فيه بل نهى عنه وهي زيغة سامرية ويهودية»**[4].

٢٠٥. وقال أيضًا ما نصه: «**من شبّهه** – أي شبّه الله – **أو كـيَّفه طغى وكفر، هذا مذهب أهل الحق والسنة والأثر، ودليلهم جليٌّ واضحٌ من**

---

(١) المصدر السابق، (ص٢٣).

(٢) المصدر السابق، (ص١٣).

(٣) المصدر السابق، (ص١٨٠).

(٤) المصدر السابق، (ص٨٧).

شبّهه – أي شبّه الله – أو مثَّل أو جسم فهو مع السامرة واليهود من حزبهم يوم تظهر المخبآت وتبلى السرائر وتبين الفضائح وإن قيل عنه في الدنيا إنه ولي وصالح، هلك الهالكون بآرائهم لأنه عمل غير صالح، وفاز المنزهون فيا لها من صفقة رابحة»[١].

٢٠٦. وقال أيضًا ما نصه: «والمشبهة والمجسمة أهلُ زيغٍ وكفارٌ ... فمن شبّه أو عطّل فمأواه النار»[٢].

٢٠٧. وقال أيضًا ما نصه: «الكيف من صفات الحدث وكل ما كان من صفات الحدث فالله عز وجل منزه عنه فإثباته له سبحانه كفر محقق عند جميع أهل السنة والجماعة»[٣].

٢٠٨. قال الفَقِيهُ العَلَّامَةُ العَلَاءُ البخاريُّ الحنفيُّ (ت ٨٤١هـ) في مُلْجِمَةِ الـمُجَسِّمَةِ ما نَصُّهُ: «فإذن يكونُ القولُ بِأَنَّ اللَّهَ مُتَمَكِّنٌ على العرشِ مُتَحَيِّزٌ فيه وأَنَّهُ في جهةِ فوق قولًا بِأَنَّهُ جسمٌ، لأَنَّ الجسميةَ مِنَ اللوازمِ العقليةِ للمُتَحَيِّزِ ولذي الجهةِ، وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ اللَّهَ جسمٌ فهو كافرٌ إجماعًا، ولهذا قَالَ إمامُ الحرمينِ في الإرشاد: إثباتُ الجهةِ للهِ كُفْرٌ صُرَاحٌ»[٤].

٢٠٩. قال الشيخ أبو القاسم البرزلي (ت ٨٤١هـ) في فتاويه: «أجمع المسلمون قاطبةً على استحالة التجسيم والحلول والاستقرار على الله سبحانه وتعالى، وحَكَمَ بذلك صريح العقل، وأجمع المسلمون أيضًا على استحالة إرادة الحقيقة فيما ورد من ظواهر

(١) المصدر السابق، (ص٨٨).

(٢) المصدر السابق، (ص٨٩).

(٣) المصدر السابق، (ص٣١-٣٢).

(٤) ملجمة المجسمة، علاء الدين البخاري، (ص٦١).

الآي والأخبار فيما يوهم ذلك»[1].

٢١٠. قال الحافظ **ابن حجر العسقلاني الشافعي** (ت ٨٥٢هـ) في كتابه **فتح الباري** ما نصه: «**ولا يلزم من كون جهتَيِ العلو والسفل محالًا على الله أن لا يوصف بالعلو؛ لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى، والمستحيل كون ذلك من جهة الحسّ، ولذلك ورد في صفته: العالي والعليُّ والمتعالي**»[2].

٢١١. وقال أيضًا ما نصه: «**واستدل به أبو علي الفارسي في «التذكرة» على تكفير المشبهة فحمل الحديث عليهم وأنهم المراد بقوله: «المصورون» أي الذين يعتقدون أن لله صورة**»[3].

٢١٢. وقال أيضًا ما نصه: «**وأما أهل السنّة ففسروا التوحيد بنفي التشبيه والتعطيل، ومن ثَمَّ قال الجنيد فيما حكاه أبو القاسم القشيري: «التوحيد إفراد القديم من المحدث»، وقال أبو القاسم التميمي في كتاب الحُجّة: «التوحيد مصدر وحّدَ يُوحِّدُ، ومعنى وحّدتُ اللهَ اعتقدتُه منفردًا بذاته وصفاته لا نظير له ولا شبيه، وقيل: معنى وحَّدتُه علمته واحدًا، وقيل: سلبت عنه الكيفيّة والكميّة فهو واحد في ذاته لا انقسام له، وفي صفاته لا شبيه له**»[4]، فالمجسم إذن لم يتحقق التوحيد عنده.

٢١٣. وقال أيضًا في **تهذيب التهذيب** ما نصه: «**وقال داود بن الحسين البيهقي: بلغني أن الحلواني قال: لا أكفر من وقف في القرءان، قال**

(١) فتاوى البرزلي، أبو القاسم البرزلي، (١/ ٣٨٦).
(٢) فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، (٦/ ١٣٦).
(٣) المصدر السابق، (١٠/ ٣٨٤).
(٤) المصدر السابق، (١٣/ ٣٤٤-٣٤٥).

داود: فسألت سلمة بن شبيب عن الحلواني فقال: **يرمى في الحش من لم يشهد بكفر الكافر فهو كافر**[١]»[٢].

٢١٤. وقال أيضًا ما نصه: «**ثم البدعة، وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوي، وهي إما أن تكون بمكفّر كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، أو بمفسق**»[٣].

٢١٥. قال الإمام **الكمال بن الهمام محمد بن عبد الواحد السيواسي** (ت ٨٦١هـ) في **فتح القدير** ما نصه: «**المشبه إذا قال: له تعالى يد ورجل كما للعباد فهو كافر ملعون**»[٤].

٢١٦. وقال أيضًا ما نصه: «**ويكفر بمجرد الإطلاق أيضًا** - أي إطلاق الجسم - **بل هو أولى بالتكفير**»[٥].

٢١٧. قال الشيخ **أبو زيد عبد الرحمن الثعالبي الجزائري** (ت ٨٧٥هـ) في رسالته المسماة **حقائق التوحيد** ما نصُّه: «**وقولنا: (واجب الوجود) رد على من قال: إن الله تبارك وتعالى جسم، لأنه إذا كان جسمًا**

---

(١) هذه العبارة معناها أن من لم يكفّر من كان واقعًا في الكفر الصريح الذي لا يقبل التأويل فهو كافر، وليست قاعدةً عامةً في كل الأحوال.

(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند، (٢/ ٣٠٣).

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، مطبعة الصباح - دمشق، (ص١٠٢).
وقد علّق عليه نور الدين عتر قائلًا: «مثل اعتقاد حلول الله تعالى في شيء من خلقه أو اعتقاد الجسمية، فقد أجمعوا على تكفير المجسمة»، وفي هذا القول وافق نور الدين أهل السنة.

(٤) فتح القدير، ابن الهمام، (١/ ٣٦٠).

(٥) المصدر السابق.

يكون جائز الوجود»[١].

٢١٨. قال الحافظ **برهان الدين البقاعي** (ت ٨٨٥هـ) في **حاشيته على شرح ألفية العراقي** معلقًا على قوله: «**كالمجسمة إن قلنا بتكفيرهم**» ما نصه: «**لم أرَ ما أشار إليه من الخلاف، وإنما رأيت في شرح المهذب في صفة الأئمة: «(فرع) قد ذكرنا أن من يكفر ببدعته لا تصح الصلاة وراءه، ومن لا يكفر تصحّ، فممن يكفر من يجسّم تجسيما صريحا**[٢]**، ومن ينكر العلم بالجزئيات، وأما من يقول بخلق القرءان فهو مبتدع واختلف أصحابنا في تكفيره**[٣]**»، فلعل الشيخ سمّى التفصيل وما ينشأ عنه من تكفير المصرّح دون غيره خلافا»**[٤].

٢١٩. قال الشيخ **أبو الحسن علي القلصادي الأندلسي** (ت ٨٩١هـ) في كتابه **لبُّ الأزهار اليمنية على الأنوار السنية** في تفسير الحديث القدسي: «**وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَىْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ**

---

(١) حقائق التوحيد، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، تحقيق وتعليق نزار حمادي، (ص١٠).

(٢) أي يقول: اللَّه جسم، فهذا تجسيم صريح، ولا يشترط أن يقول: كالأجسام، لأنه يفهم معنى الجسم.

(٣) على حسب ما يُعْلَمُ من حاله، فإن قال: القرءان مخلوق، وأراد به الكلامَ الذاتيَّ فهو كفر عند جميع الأمة، وقد نقل الفقيه المالكي أبو بكر بن سابق الصقلي الإجماعَ على كفره، وإن أراد اللفظَ المنزل فلا يكفر لكنه حرام وقلة أدب، وقد يتوهم الجاهلُ منه أن الكلام الذاتي مخلوق، أما لو قال في مقام التعليم: القرءان بمعنى اللفظ المنزل باللغة العربية، الذي نزل به جبريل عليه السلام على النبي محمد ﷺ، المقروء بالألسن والمحفوظ بالصدور والمكتوب في اللوح المحفوظ، هذا مخلوق، وما يدل عليه وهو كلام اللَّه الذاتي الأزلي الأبدي غير مخلوق، فلا يكفر ولا يعصي.

(٤) النكت الوفية، البقاعي، (١/ ٦٦١).

عَلَيْهِ»[1]: «**القرب من الله بالمعنى لا بالمسافة، لأنه سبحانه وتعالى ليس له مكان فيُدنى منه، ولكن قربه بالإجابة لمن دعاه، والعطاءِ لمن سأله، والمغفرةِ لمن استغفره، فقرب العبد بطاعته والكف عن مخالفته، وبُعده بعصيانه ومتابعة هواه**»[2].

٢٢٠. قال **شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني** (ت ٨٩٣هـ) شارحا عبارة: «**ولا نكفِّر أحدا من أهل القبلة**»، ما نصه: «**أقول: هذا كلام قد اشتهر بين الناس، ونقل عن الأئمة مثل الشافعي وأبي حنيفة، وليس على إطلاقه؛ إذ المجسم كافر، وإن صام وصلى** - أي صورةً -، **والحاصل: أن كل ما كان وجوده معتبرا في حصول الإيمان نافيه كافر، وإن قال بالتوحيد وصام وصلى**»[3]، وهو كلام قوي منبه على ما تجده متفرقا في مجموع ما سبق ويأتي في هذه المسئلة، وليعلم أن قائل هذا الكلام هو ممن تولى تعليم السلطان محمد الفاتح، وولي القضاء في أيامه.

٢٢١. قال الشيخ **أبو عبد الله محمد بن قاسم الرصاع** (ت ٨٩٤هـ) في كتابه **تذكرة المحبِّين في أسماء سيد المرسلين** عند ذكره لقول النبي ﷺ: «**الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ ارْحَمُوا مَنْ في الأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ في السَّمَاءِ**»[4]: «**احذروا رحمكم الله أن تفهموا هذا الحديث الكريم على ظاهره من أنَّ مولانا جل جلاله في السماء وأنَّ**

---

(١) صحيح البخاري، (٨/ ١٠٥)، حديث (٦٥٠٢).

(٢) لبُّ الأزهار اليمنية على الأنوار السنية، أبو الحسن علي بن محمد القلصادي الأندلسي، دار الكتب الناصرية بتامكروت - المغرب، (ص٢٤٧).

(٣) الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني، جامعة المدينة المنورة - السعودية، (٤/ ٣٢٧-٣٢٩).

(٤) شعب الإيمان، البيهقي، (١٣/ ٤٠١)، حديث (١٠٥٣٧).

السماء محلٌّ له أو له مكان يقلُّه، فإنه يستحيل على ربنا وخالقنا أن يكون في مكان أو في زمان لأنه سبحانه هو خالق المكان والزمان ومخترعه، وكان الله القديم الأزلي ولا شىء معه، فإنه القديم بذاته وصفاته، ويستحيل عليه أن يكون مشبَّهًا بخلقه، فإنَّ من أشبه الخلائق وصفاتها كان حادثًا مثلها، وربُّنا سبحانه وجب قِدمه وبقاؤه، وما وجب قِدمه وبقاؤه استحال عدمُه، فهو مولانا وخالقنا العليُّ القدير الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى: ١١]»[١].

٢٢٢. قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني (ت ٨٩٥هـ) ما نصه: «**وقال أبو الحسن الأشعري: من اعتقد أن الله جسمٌ أو المسيحُ أو بعض من يلقاه في الطريق فليس بعارف به وهو كافر**»[٢].

٢٢٣. وقال أيضًا ما نصه: «**أما هؤلاء فلم يراعوا ضروريات العقول، ولا وقفوا من أول مرة عند شىء منها، نعوذ بالله من الخذلان، كاعتقادهم أن البارئ تعالى جسمٌ مستوٍ على العرش بالمماسة والاستقرار، ثم ينتقل كل ليلة جمعة عندما يبقى ثلث الليل وينزل عن مكانه إلى السماء، ثم يعود عند الفجر إلى مكانه وهم على صنفين: صنفٌ منهم قالوا بتحيزه وتصويره وتشكيله على شكل الإنسان، وهؤلاء مُساوون لليهود في هذا الاعتقاد، وصنفٌ ءاخر منهم قالوا بتحيزه**

(١) تذكرة المحبِّين شرح أسماء سيد المرسلين، أبو عبد الله محمد بن قاسم الأنصاري الرصاع، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص١٤١).

(٢) شرح المقدمات، أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني، مكتبة المعارف - بيروت، (ص١٠٣).

من غير شكلٍ ولا جارحة ... تعالى الله عن قولهم»[١].

٢٢٤. وقال أيضًا ما نصه: «**وبالجملة، فاعتقاد الحشوية تألف من ضلالات ثلاث: من تهودٍ وتنصّرٍ واعتزال، فهم مع اليهود في اعتقاد الجسم في حق الإلٰه، ومع النصارى في اعتقاد حلول الكلام في الأجسام وأنه لا يفارق مع ذلك الإلٰه ...**»[٢].

٢٢٥. قال العلامة **أحمد زروق المالكي** (ت ٨٩٩هـ) في شرحه على **رسالة ابن أبي زيد القيرواني** ما نصه: «**خلافا للكرامية والمشبهة ومن قال بقولهم إنه تعالى فوق العرش وهو كفرٌ وخروجٌ عن الدين أعاذنا الله تعالى منه**»[٣].

٢٢٦. وقال أيضًا في **شَرْحِ العَقِيدَةِ المرْشِدَةِ** مَا نَصُّهُ: «**فالعارفُ يعبدُ اللهَ تعالى، والجاهلُ يَضْرِبُ نفسَهُ مِثَالًا فيعبُدُهَا**[٤]**، فلا يَعْبُدُ اللَّهَ مَنْ شَبَّهَهُ، ولا وَحَّدَهُ مَنْ مَثَّلَهُ، ولا عَرَفَهُ مَنْ صَوَّرَهُ**»[٥]، إلى أَنْ قَالَ: «**والجاهلُ بين التَّعْطِيلِ والتَّشْبِيهِ وَكِلَاهُمَا كُفْرٌ صُرَاحٌ**»[٦].

٢٢٧. قال الشيخ **يوسف بن جنيد التوقادي** (ت ٩٠٢هـ) في كتابه **هداية المهديين** ما نصُّه: «**فإذا وصف الله تعالى بما لا يليق به، أو استهزأ باسم من أسمائه تعالى أو بأمر من أوامره، وأنكر مِن وعده ووعيده**

---

(١) شرح العقيدة الكبرى، السنوسي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص٢٢٠-٢٢١).

(٢) المصدر السابق، (ص٢٢٥).

(٣) شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، زرُّوق المالكي، دار الكتب العلمية - بيروت، (١/ ٤٧).

(٤) أي يجعلُ اللَّهَ جسمًا مثلَهُ ويعتقدُهُ إلٰهًا فيعبده، وهذا كفرٌ صراحٌ.

(٥) شرح العقيدة المرشدة، زروق المالكي ، مطبوع ضمن كتاب المجموع المفيد في شرح رسائل التوحيد، (ص١٢٦).

(٦) المصدر السابق، (ص١٢٧).

ما ثبت بدليل قطعي يكفر»[١].

٢٢٨. قال الحافظ **محمد بن عبد الرحمن السخاوي** (ت ٩٠٢هـ) في كتابه **المقاصد الحسنة** ما نصه: «**قال شيخنا** - يعني الحافظ ابن حجر العسقلاني -: **معناه أنَّ علمَ الله يشمل جميع الأقطار ... والله سبحانه وتعالى منزَّه عن الحلول في الأماكن، فإنَّه سبحانه وتعالى كان قبل أن تحدُث الأماكن**»[٢].

٢٢٩. قال الحافظ **جلال الدين السيوطي** (ت ٩١١هـ) في كتابه **الأشباه والنظائر في كتاب الردة** ما نصه: «**قاعدة: قال الشافعي: لا يكفر أحد من أهل القبلة، واستثنى من ذلك: المجسم ومنكر علم الجزئيات، وقال بعضهم: المبتدعة أقسام: الأول: ما نكفره قطعًا كقاذف عائشة رضي الله عنها ومنكر علم الجزئيات وحشر الأجساد والمجسمة والقائل بقدم العالم**»[٣].

٢٣٠. وقال أيضًا: «**السابعة من كفر ببدعته، وهو كما في شرح المهذب للمصنف: المجسم ومنكر علم الجزئيات**»[٤].

٢٣١. وقال أيضًا في كتابه **الإكليل في استنباط التنزيل** ما نصه: «**قوله تعالى:** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١] **فيه الردُّ على المشبهة وأنَّه تعالى ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض ولا لون ولا**

---

(١) هدية المهديين = هداية المهديين، يوسف بن جنيد التوقادي، مكتبة الحقيقة - تركيا، (ص١٦).

(٢) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، دار الكتاب العربي - بيروت، (ص٥٤٤).

(٣) الأشباه والنظائر، السيوطي، (ص٤٨٨).

(٤) تدريب الراوي، السيوطي، (١/ ٣٨٣).

طعم ولا حالّ في مكان ولا زمان»[1].

٢٣٢. قَالَ الشيخُ أَبُو العَبَّاسِ الوَنْشَرِيسِيّ (ت ٩١٤هـ) في **المِعْيَارِ المُعْرِبِ** ما نَصُّهُ: «**فَإِنَّهُ لا يَلْزَمُ منه أَنَّ مَنْ قَالَ ذلك** - أي الشهادتين - **وهو مُعْتَقِدٌ في الإِلٰـهِ تعالى شبهَ المخلوقاتِ وصورةً مِنْ صُوَرِ الموجوداتِ أَنْ يكونَ مؤمنًا حقًّا، وقد وَجَدْنَا مِنَ الجهلةِ مَنْ هو كذلك، وكُتِبَ إلينا بذلك وأشباهِهِ، ومَنِ اعتقدَ ذلك فهو كافرٌ بإجماعِ المسلمينَ، وقد نَصَّ أَئِمَّتُنَا على ذلك وعلى غيره مِمَّا هو كفرٌ بإجماعٍ**»[2].

٢٣٣. قال الشيخ محمد بن أبي الفضل قاسم البكي الكومي التونسي (ت ٩١٦هـ) في شرحه على الحاجبية المسمى **تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب**: «**اعلمْ أن حكمَ الجواهر كلها والأعراض كلها الحدوثُ، فإذًا العَالَمُ كله حادث، وعلى هذا إجماعُ المسلمين، بل كل الملل، ومن خالف في ذلك فهو كافر لمخالفته الإجماعَ القَطْعِيَّ**»[3].

٢٣٤. وقال أيضًا: «**صانع العالم لا يكون في جهة، لأنه لو كان في جهة لكان في مكان ضرورة أنها المكان أو المستلزمة له، ولو كان في مكان لكان متحيِّزًا، ولو كان متحيِّزًا لكان مفتقرًا إلى حيِّزه ومكانه، فلا يكون واجب الوجود، وقد ثبت أنه واجب الوجود، هذا خلف، وأيضا فلو كان في جهة فإما في كل الجهات وهو محال وشنيع، وإما في البعض فيلزم الاختصاص المستلزم للافتقار إلى**

---

(١) الإكليل في استنباط التنزيل، السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص٢٣٠).

(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، (٢/ ٣٨٤).

(٣) تحرير المطالب، البكي، (ص٤٣-٤٤).

المخصص المنافي للوجوب، واعلم أن هذا المعتقَد لا يخالف فيه بالتحقيق سني ولا محدّث ولا فقيه ولا غيره، ولم يجئ قط في الشرع على لسان نبي التصريح بلفظ الجهة، فالجهة بحسب التفسير المتقدم منفية معنى ولفظًا، وكيف لا والحق يقول جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى: ١١] ولو كان في جهة بذلك الاعتبار لكان له أمثال، فضلا عن مثل واحد»[١].

٢٣٥. وقال أيضًا عند شرح قول المصنف: «وأَنَّ وَعِيدَ الكَفَرَةِ دَائِمٌ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَانِدٍ»: «والذي عُلِمَ من دينه ضرورةً ولا شك في ذلك ولا ريب لأحد من العقلاء: وجود الصانع وتوحيده، واتصافه بصفات الكمال، وتنزهه عن النقائص، وبالجملة فالأصول التي نبه عليه حديث الإسلام والإيمان والإحسان فمن أنكر شيئًا من هذه الأصول فهو كافر، ثم الكافر على قسمين: معاند وغير معاند، وغير المعاند: إما باحث ناظر، وإما معتقِدٌ لنقيض ما جاء به الرسول ضرورةً، سواء كان عن جهل مركب أو بسيط، فالمعاند والجاهل بقسميه لا خلاف في تخليده وتأبيده في النار، وذلك مجمع عليه، وأما الباحث الناظر فكذلك عند الجميع، وأعني بذلك من كان مترددًا بين النفي والإثبات طالبًا لمبادئ أحدهما ولكنه لم يحصله على التمام، ولم يخالف فيه فيما أعلم من أهل السنة إلا البيضاوي، كما أشار إليه بقوله: «وأرجو للمجتهد العفوَ»، وَرَدَّ الجميعُ عليه ونُسب إلى مخالفة الإجماع»[٢].

٢٣٦. قال الإمام محمد بن الحسن البدخشي (ت ٩٢٢هـ) ما نصه: «فإن

---

(١) المصدر السابق، (ص١١٥).

(٢) المصدر السابق، (ص ٢٩٤-٢٩٥)، بتصرف.

الكافر يصلي - أي صورة - **إلى قبلتنا كالمجسم وغيره»**[1].

٢٣٧. وقال أيضًا ما نصه: «**أي أن يكون من المصلين صلاتنا الموحدين العادّين أنفسهم من متابعي نبينا محمد عليه الصلاة والسلام، فلا يقبل خبر من لم يكن كذلك سواء علم من دينه الاحتراز عن الكذب أو لا ولم يقل الإسلام كما هو المشهور لئلا يخرج مثل المجسمة أي الكافر الموافق في القبلة المخالف في الاعتقاد الى حد يوجب الكفر**»[2].

٢٣٨. قال الشيخ **أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني المصري** (ت ٩٢٣هـ) في كتابه **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري** ما نصه: «**والله تعالى منزَّه عن الجهة والمكان**»[3].

٢٣٩. قال **ابن نجيم الحنفي** (ت ٩٧٠هـ) **في البحر الرائق وهو من كتب** الحنفية المشهورة ما نصه: «**يكفر بإثبات المكان لله تعالى، فإن قال: الله في السماء فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر، وإن أراد المكان يكفر**»[4]، ونقله عنه محمود خطاب السبكي في **إتحاف الكائنات** وقال: «**فقد نص هذا الإمام المحقق على أن من اعتقد أن الله تعالى له مكان أو يحل في جهة أو يشبه شيئًا من الحوادث يكفر**»[5].

٢٤٠. قال الشيخ **ابن حجر الهيتمي** (ت ٩٧٣هـ) في كتابه **المنهج القويم**

---

(١) شرح البدخشي = مناهج العقول، محمد بن الحسن البدخشي، دار الكتب العلمية - بيروت، (٢/ ٣٣٦).

(٢) المصدر السابق، (٢/ ٣٣٤).

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد القسطلاني المصري، المطبعة الكبرى الأميرية - مصر، (٩/ ٦٨).

(٤) البحر الرائق، ابن نجيم، (٥/ ١٢٩).

(٥) إتحاف الكائنات، محمود خطاب السبكي، (ص١٧٦-١٧٧).

بشرح مسائل التعليم وهو شرح **لمقدمة الفقيه عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر بافضل الحضرمي** ما نصه: «**واعلم أن القرافي وغيره حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتجسيم وهم حقيقون بذلك**»[١].

٢٤١. وقال أيضًا بعد كلامٍ في التنزيه ما نصه: «**وهذا كما ترى ظاهرٌ في تكفير القائلين بالجهة**»[٢].

٢٤٢. قال الإمام **محمد بن بير علي البيرغيوي (البركوي)** (ت ٩٨١هـ) ما نصه: «**من قال: الله شاهدي في السماء كفر لأنه نسب المكان لله، والله بريء من المكان**»[٣].

٢٤٣. قال شيخ الإسلام **أبو السعود أفندي** (ت ٩٨٢هـ) **في فتاويه** ما نصه: «**يلزم كفر من قال: الله حاضر وناظر في كل مكان**»[٤].

٢٤٤. قال الفقيه الحنفي **الملا علي القاري** (ت ١٠١٤هـ) في كتابه **مرقاة المفاتيح** عند شرح حديث: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا**» ما نصه: «**أي أمرُهُ لبعض ملائكته أو ينزل مناديه** ... «**وتعالى**» **عن صفات المخلوقين من الطلوع والنزول**»، ثم قال: «**قال ابن حجر: أي ينزل أمره ورحمته أو ملائكته، وهذا تأويل الإمام مالك وغيره**»[٥].

---

(١) المنهج القويم، ابن حجر الهيتمي، (ص٢٥٤).

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام، ابن حجر الهيتمي، دار التقوى - سوريا، (ص٨٣).

(٣) وصية البيرغيوي،محمد أفندي البيرغيوي (البركوي)، (ص٥٢)، كتاب بالتركيةّ (Birgivi Vasiyetnames).

(٤) فتاوى أبي السعود، أبو السعود أفندي محمد بن محيي الدين العمادي الحنفي، المكتبة السليمانية، (ق ٢٢٦ ب)، كتاب بالتركية، (Fetava–yi Ebu's Suud).

(٥) مرقاة المفاتيح، القاري، (٣/ ٩٢٣).

٢٤٥. ثم قال بعد ذِكر مذهب السلف والمتكلمين: «**يُعلم أن المذهبين متفقان على صرف تلك الظواهر كالمجيء والصورة والشخص والرِّجل والقَدم واليد والوجه والغضب والرحمة والاستواء على العرش والكون في السماء وغير ذلك مما يفهمه ظاهرها لما يلزم عليه من محالات قطعية البطلان تستلزم أشياء يُحكم بكفرها بالإجماع، فاضطر ذلك جميع الخلف والسلف إلى صرف اللفظ عن ظاهره**»، ثم قال: «**وقد علمت أن مالكًا والأوزاعي وهما من كبار السلف أوّلا الحديث تأويلًا تفصيليًّا**»[١].

٢٤٦. وقال أيضًا ما نصه: «**بل قال جمع منهم** - أي من السلف - ومن **الخلف: إن معتقد الجهة كافر كما صرح به العراقي، وقال: إنه قول لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأشعري والباقلاني وقد اتفق سائر الفرق على تأويل نحو:** ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [سورة الحديد: ٤]»[٢].

٢٤٧. وقال أيضًا في كتابه **الرد على القائلين بوحدة الوجود** ما نصه: «**قال الإمام الرازي: إنّ المجسم ما عبد الله قط لأنه يعبد ما تصوره في وهمه من الصورة والله تعالى منزه عن ذلك**»[٣].

٢٤٨. وقال أيضًا ما نصه: «**فالمعطل يعبد عدما والمشبه يعبد صنمًا**»[٤].

٢٤٩. وقال أيضًا في **شرح الفقه الأكبر** ما نصه: «**وفي شرح القونوي: قال نعيم بن حماد: من شبَّه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن**

---

(١) المصدر السابق، (٣/ ٩٢٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الرد على القائلين بوحدة الوجود، القاري، دار المأمون للتراث - دمشق، (ص٢٣).

(٤) المصدر السابق، (ص٤٥).

أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر. وقال إسحاق بن راهويه: من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم»(١).

٢٥٠. وقال أيضًا ما نصه: «**أمَّا علوُّه تعالى على خلقه المستفاد من نحو قوله تعالى:** ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [سورة الأنعام: ١٨] **فعلوُّ مكانة ومرتبة لا علوَّ مكان كما هو مقرر عند أهل السنة والجماعة»**(٢).

٢٥١. وقال أيضًا ما نصه: «**فمن أظلم ممن كذب على الله أو ادعى ادعاءً معينًا مشتملًا على إثبات المكان والهيئة والجهة من مقابلة وثبوت مسافة وأمثال تلك الحالة، فيصير كافرًا لا محالة»**(٣).

٢٥٢. قال الشيخ حسن **كافي الأقحصاري** البوسنوي (ت ١٠٢٤هـ): «**قوله - أي الطحاوي - «ومَنْ لم يتوقَّ النفيَ» الذي هو خلاف الشرع كنفي الصفات والرؤية، «والتشبيهَ» الذي هو خلاف الشرع والعقل، كتشبيه الله تعالى في الرؤية والصفات بالمخلوق، «زَلَّ» عن طريق الدين الحق، «ولم يُصِبِ التنزيهَ» الذي أوجبه الشرع والعقل»**(٤).

٢٥٣. قال الشيخ **أبو القاسم بن محمد البجائي التونسي** (كان حيًّا سنة ١٠٢٥هـ) في شرحه على **العقيدة الصغرى** عند قول الإمام السنوسي في الصفات الواجبة لله تعالى: «**ومخالفته للحوادث**»: «**حقيقة المخالفة سلب الجرمية والعرضيَّة ولوازمهما، فلوازم الجرمية: الحيِّز والتحيُّز والجهات والمقادير والأمكنة والصغر والكبر والأزمنة والحدوث، ولوازم العرضية: الحدوثُ والأزمنة**

(١) شرح الفقه الأكبر، القاري، (ص٣٢).

(٢) المصدر السابق، (ص١٩٦-١٩٧).

(٣) المصدر السابق، (ص٢١٥).

(٤) نور اليقين في أصول الدين في شرح عقائد الطحاوي، حسن كافي الأقحصاري البوسنوي، مكتبة العبيكان - السعودية، (ص١٥٦).

وقيامها بمحلٍّ»[١].

٢٥٤. ثم قال في تنزيه الله تعالى عن الجهة ولوازمها: «**الجهة من لوازم الجرمية لأن الكون في الجهة ملزوم للكون في الحيِّز، والكون في الحيّز ملزوم للجرمية، والجرمية في حقِّه تعالى مستحيلة»**[٢].

٢٥٥. قال الشّيخ **عبد الرّؤوف ابن تاج العارفين المناويّ القاهريّ الأزهريّ** (ت ١٠٣١هـ) ما نصّه: «**والبدعة كما قال في القاموس: الحدث في الدين بعد الإكمال وما استُحدِثَ بعد النّبي ﷺ من الأهواء. وقال غيره: اسم من ابتدع الشّيء اخترعه وأحدثه، ثـمّ غلبت على ما لـم يشهد الشّرع لحسنه وعلى ما خالف أصول أهل السّنّة والجماعة في العقائد، وذلك هو المراد بالحديث لإيراده في حيز التّحذير منها والذّم لها والتّوبيخ عليها، وأمّا ما يحمده العقل ولا تأباه أصول الشّريعة فحسنٌ، والكلام كلّه في مبتدعٍ لا يكفر ببدعته، أمّا من كفر بـها كمنكر العلم بالجزئيّات وزاعم التّجسيم أو الجهة أو الكون أو الاتصال بالعالم أو الانفصال عنه فلا يوصف عمله بقبول ولا رد لأنه أحقر من ذلك»**[٣].

٢٥٦. قال الشيخ **أبو عبد الله محمد بن مزيان التواتي** (ت ١٠٣١هـ) في عقيدته التي ختم بها كتابه المسمى منية الراغب وغنية الطالب: «**والصانع قديم متَّصف بصفات قديمة من القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام، ليست إيَّاه ولا هي غيره، واحدٌ**

---

(١) شرح العقيدة الصغرى، أبو القاسم بن محمد البجائي التونسي، مخطوط بمكتبة ال النيفر- تونس، رقم: ١١٣٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، المناوي، دار الكتب العلمية - بيروت، (١/ ٩٣).

لا شبيه له ولا ضدَّ له ولا ندَّ ولا نهاية ولا صورة ولا حدَّ، ولا يحلُّ في شيء، ولا يقوم به حادثٌ، ولا تصح عليه الحركة والانتقال ولا الجهل ولا الكذب ولا النقص، غنيٌّ غير محتاج، وأنَّه يُرى في الآخرة وليس في حيِّز ولا جهة»[1].

٢٥٧. قال الشيخ **عبد الرحمٰن بن محمد العمادي الحنفي** (ت ١٠٥١هـ): **«فإن قال الله في السماء، فإن قصد بها حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار** [2] **لا يكفر، وإن أراد المكان يكفر»**، ذكره **عبد الغني النابلسي** عن والده مقرًّا وعقَّبه بقوله: **« كما في فصول العمادي»**[3].

٢٥٨. قال المحدِّث الشيخ **محمد بن علي المعروف بابن علان الصديقي الشافعي** (ت ١٠٥٧هـ) في كتابه **الفتوحات الرَّبَّانية** ما نصه: **«وأَنَّهُ** - أي الله - **فوق كلِّ موجود مكانةً واستيلاءً لا مكانًا وجهةً»**[4].

٢٥٩. قال الشيخُ **محمد مَيَّارَة المالكيُّ** (ت ١٠٧٢هـ) في **مُخْتَصَرِ الدُّرِّ الثَّمِينِ** ما نَصُّهُ: **«وَخَرَجَ بوصفِهِ بالمطابِقِ: الجزمُ غيرُ المطابِقِ، ويُسَمَّى الاعتقادَ الفَاسِدَ والجهلَ المركَّبَ، كاعتقادِ الكافرينَ التَّجْسِيمَ أو التَّثْلِيثَ أو نحوَ ذلكَ، والإجماعُ على كُفْرِ صاحبِهِ**

---

(١) منية الراغب وغنية الطالب، أبو عبد الله محمد بن مزيان التواتي، مخطوط بالمكتبة الوطنية - تونس رقم: ١٤١٢٣.

(٢) أي أنه أراد علو القدر والمكانة والشأن والعظمة وليس المكان والجهة كما جاء في حديث الجارية الذي رواه مسلم. انظر تأويل حديث الجارية بالتفصيل في باب تأويل الأحاديث المتشابهة في كتب شروح الحديث المعتمدة.

(٣) نهاية المراد في شرح هدية ابن العماد، عبد الغني النابلسي، دار ابن حزم - بيروت، (ص٥٧٤).

(٤) الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، محمد بن علي المعروف بابن علان الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، (٧/ ٢١٣).

أيضًا وأَنَّهُ ءاثمٌ غيرُ معذورٍ، مُخَلَّدٌ في النَّارِ اجتهدَ أو قَلَّدَ»[١].

٢٦٠. وفي كتاب **الفتاوى الهندية** (١٠٧٨ه) للشيخ **نظام الهندي** وجماعة من علماء الهند ما نصه: «**يكفر بإثبات المكان لله تعالى، ولو قال: الله تعالى في السماء، فإن قصد به حكاية ما جاء فيه ظاهر الأخبار** - أي على معنى أنّه عالي القدر جدًّا - **لا يكفر** وإن أراد به المكان **يكفر**»[٢].

٢٦١. قال المحقق الفقيه **عبد الرّحمٰن بن محمّد بن سليمان الكليبوليّ** المعروف **بشيخي** زاده الحنفيّ (ت ١٠٧٨ هـ) ما نصّه: «**ويكفر بقوله: الله تعالى جلس للإنصاف أو قام به لأنّه وصف الله تعالى بالقيام والقعود، وبوصفه تعالى بالفوق والتّحت**»[٣].

٢٦٢. قال **محمد بن بدر الدين بن بلبان** الدمشقي الحنبلي (ت ١٠٨٣ هـ) في كتابه **مختصر الإفادات** ما نصه: «**ويجب الجزم بأنه سبحانه وتعالى ليس بجوهرٍ ولا جسمٍ ولا عَرَضٍ، ولا تحلُّه الحوادث ولا يحلُّ في حادثٍ ولا ينحصر فيه، فمن اعتقد أو قال إن الله بذاته في كل مكان أو في مكان فهو كافر، فيجب الجزم بأنه سبحانه بائن من خلقه**[٤]**، فالله كان ولا مكان ثم خلق المكان وهو كما كان قبل خلق المكان**»[٥].

---

(١) مختصر الدر الثمين، ميارة، (ص١٨-١٩).

(٢) الفتاوى الهندية = الفتاوى العالمكيرية، نظام الدين الهندي وجماعة من علماء الهند، دار الفكر- لبنان، (٢/ ٢٧٢).

(٣) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، الكليبوليّ المعروف بشيخي زاده الحنفيّ، دار الكتب العلمية - بيروت، (٢/ ٥٠٥).

(٤) أي غير مشابه لخلقه.

(٥) مختصر الإفادات، ابن بلبان، (ص٤٨٩).

٢٦٣. وقال أيضًا ما نصه: «**ولا يشبه شيئًا ولا يُشبهه شيء، فمن شبَّهه بشيءٍ من خلقه فقد كفر كمن اعتقده جسمًا أو قال إنه جسم لا كالأجسام، فلا تبلغه سبحانه الأوهام ولا تدركه الأفهام ولا تُضرب له الأمثال**»[١].

٢٦٤. قال الشيخ العلامة **كمال الدين البياضي الحنفي** (ت ١٠٩٨هـ) في شرح كلام **الإمام أبي حنيفة** ما نصه: «**فقال** – أي أبو حنيفة – **فيه**: «**فمن قال: لا أعرف ربي أفي السماء أم في الأرض فهو كافر**» **لكونه قائلًا باختصاص البارئ بجهة وحيّز وكل ما هو مختص بالجهة والحيز فإنه محتاج محدَث بالضرورة، فهو قول بالنقص الصريح في حقه تعالى،** «**كذا من قال: إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض**» **لاستلزامه القول باختصاصه تعالى بالجهة والحيز والنقص الصريح في شأنه سيما في القول بالكون في الأرض**. وفيه إشارات:

-الأولى: **أن القائل بالجسمية والجهة مُنكِر وجود موجود سوى الأشياء التي يمكن الإشارة إليها حسًّا، فهم منكرون لذات الإلـٰه المنزه عن ذلك، فلزمهم الكفر لا محالة، وإليه أشار بالحكم بالكفر.**

-الثانية: **إكفار من أطلق التشبيه والتحيز، وإليه أشار** – أي أبو حنيفة **بالحكم المذكور لمن أطلقه، واختاره الإمام الأشعري فقال في** «**النوادر**»: **من اعتقد أنّ الله جسم فهو غير عارف بربه وإنه كافر به، كما في شرح الإرشاد لأبي قاسم الأنصاري، وفي الخلاصة أنّ المشبه إذا قال: له تعالى يد ورجل كما للعباد فهو كافر.**

-الثالثة: **يكفر بمجرد الإطلاق.**

---

(١) المصدر السابق، (ص٤٩٠).

-الرابعة: **الرد على من أنكر إكفار المشبه مطلقًا ذهابًا إلى أن القائل بأنه جسم غالط فيه غير كافر لأنه لا يطرد قوله بموجبه، كما اختاره الباقلاني كما في شرح الإرشاد واختاره الآمدي في الأبكار، فقال في خاتمته: إنما يلزم التكفير أن لو قال إنه جسم كالأجسام، وليس كذلك بل ناقض كلامه - يعني الآمدي - في فصل التنزيه منه ومن المنائح حيث قال فيه: ومن وصفه تعالى بكونه جسمًا، منهم من قال: إنه جسم أي موجود لا كالأجسام، كبعض الكرامية، ومنهم من قال: إنه على صورة شاب أمرد، ومنهم من قال على صورة شيخ أشمط، وكل ذلك كفر وجهل بالرب ونسبة للنقص الصريح إليه، تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا**»[1].

الخلاصة: يلزم التكفير لو قال: إنه جسمٌ كالأجسام.

٢٦٥. وقال أيضًا ما نصه: «**ويجب الجزم بأنه سبحانه وتعالى ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض لا تحله الحوادث ولا يحل في حادث ولا ينحصر فيه فمن اعتقد أو قال إن الله بذاته في كل مكان أو في مكان فكافر**»[2].

٢٦٦. قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الخرشِيُّ (ت ١١٠١هـ) أَوَّلُ شَيْخٍ لِلْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ في كتابه **الفَرَائِد السَّنِيَّة في شَرْحِ الـمُقَدِّمَةِ السَّنُوسِيَّة** مَا نَصُّهُ: «**وَيَدْخُلُ في الـمُجَسِّمَةِ اليَهُودُ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ الجِسْمِيَّةَ، فَكَفَرُوا بِعَدَمِ التَّوْحِيدِ، لِأَنَّ الـمُجَسِّمَ غَيْرُ مُوَحِّدٍ**»[3].

٢٦٧. قال الشيخ **أبو الحسن علي النوري الصفاقسي** (ت ١١١٨هـ) في كتابه **معين السائلين من فضل رب العالمين**: «**لأن الجهة والمكان**

---

(١) إشارات المرام، البياضي، (ص١٦٨-١٦٩)، بتصرف.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الفرائد السنية في شرح المقدمة السنوسية، محمد بن عبد اللَّه الخرشي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص ٩٦).

والحركة والانتقال والهبوط والصعود من صفات الحوادث النَّاقصة، وجميع ذلك على المولى تبارك وتعالى مستحيلٌ»[1].

٢٦٨. قال الشيخ **علي بن محمد التميمي المؤخر الصفاقسي** (كان حيًّا سنة ١١١٨هـ) في كتابه **تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد**: «**معنى المخالفة للحوادث نفيُ الجرمية والعرضية عنه تعالى، أي ليس هو تعالى جرمًا، ولا عرضًا قائمًا بالجرم، ولا يوصف تعالى بحركة ولا سكون، ولا بمكان ولا بزمان، ولا جهة من الجهات الست، وهي أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت، فليس له تعالى جهة، ولا هو كائن في جهة من الجهات، وينزَّه مولانا عن الكيف، وعن الكِبَرِ والصِّغَر، وعن القرب والبعد بالمسافة**»[2].

٢٦٩. وقال أيضًا في نظمه العقدي المسمى **فرائد القلائد في صحَّة الإيمان والعقائد**:

رابعــه صفتــه المخالفــــه	**لكل حادث ذوات أو صفه**
أي نفي كونــه تعالى جرمــا	**أو صفة له ومـــا قد لزمـا**
برهانــه لو ماثــل الحوادث	**لكان مثلهــا تعالى حادثـــا**[3]

٢٧٠. وقال في **شرحه على العقيدة النورية** المسماة **مبلغ الطالب في معرفة المطالب**: «**يستحيل عليه تعالى أن يكون له جهة، وأن يكون سبحانه في جهة من جهات الجِرْمِ، لأنَّ الجهات حادثة مخلوقة**

---

(١) معين السائلين من فضل رب العالمين، أبو الحسن علي النوري الصفاقسي، دارة الكرز - القاهرة، (ص٤١).

(٢) تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد، علي بن محمد التميمي المؤخر الصفاقسي، مؤسسة المعارف - بيروت، (ص٦٠).

(٣) فرائد القلائد في صحَّة الإيمان والعقائد، المؤخر الصفاقسي، مخطوط ضمن مجموع بالمكتبة الوطنية - تونس، رقم: ١٩٩٥٨، وهو بخط يد المؤلف.

لله تعالى، وقد كان الله ولا جهة ولا مكان ولا زمان»[١].

٢٧١. قال الشيخ **أبو عبد الله محمد الغماري التونسي** (ت ١١١٩هـ) في رسالته **عقائد أهل السنة**: «**الصفة الرابعة: مخالفته تعالى للحوادث، ومعنى مخالفته للحوادث سلب الجرمية والعرضيَّةِ ولوازمهما، فليس بجرْمٍ، ولا عرَضٍ، وليس له مكانٌ، وليس له زمانٌ، وليس له جهةٌ، وليس له جارحةٌ، ولا تتَّصف ذاته بصفةٍ حادثة كالقيام والقعود والجلوس، ولا البكاء والضَّحك والنَّومِ، ولا يُوصف بالصِّغر ولا بالكِبَرِ، ولا يُتَصَوَّرُ في الذِّهن، ولا يتكيَّف في العقل، فتبارك الله ربُّ العالمين**»[٢].

٢٧٢. قال الشيخ **محمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي** (ت ١١٢٢هـ) **في شرحه على موطَّأ الإمام مالك** ما نصه: «**وقال البيضاوي: لمَّا ثبت بالقواطع أنَّه سبحانه منزَّه عن الجسمية**[٣] **والتَّحيز امتنع عليه**

(١) مبلغ الطالب الى معرفة المطالب، المؤخر الصفاقسي، تحقيق الحبيب بن طاهر، (ص٨٩).

(٢) رسالة في عقائد أهل السنة والجماعة، أبو عبد الله محمد الغماري التونسي، دار الإمام ابن عرفة – تونس.

(٣) ويدلّ على تنزّهه تعالى عن الجسميّة وجوه:
الأول: أنَّ الأجسام متساوية فيما يجب لها وهو الحدوث، وما يجوز عليها كالحركة والسّكون، وما يستحيل عليها كاللّامبدأ أي الأزليّة، فلو قيل: إنَّ الله مماثل للأجسام، لوجب أن يصحّ على كل واحد من المتماثلات ما صحّ على الآخر، فحينئذ يكون اتصافه تعالى بعلمه وقدرته ووجوب وجوده جائزًا له لا واجبًا، فوجب افتقاره في حصول هذه الصفات إلى فاعل ءاخر، وذلك على واجب الوجود لذاته محال، ثم لا حاجة إلى إقامة الدليل على تماثل الأجسام بل نقول: لا شكّ في اختصاص الجسم بأمر ما يمايز به الجسم الآخر، وقد قام الدليل على إمكان الجسم وإمكان صفاته، فلو شاركه البارئ تعالى في ذلك الأخص لماثله، وحكم المثلين الاستواء فيما يجب ويجوز ويستحيل، فيلزم إمكانه وإمكان صفاته =

النُّزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه»[1].

= وأن يكون وجوده لذاته ممكنًا ويفتقر في اختصاصه بما قام الدليل على اتصافه به إلى مخصص، وتعالى ربّنا الله عن ذلك.

الثّاني: أنَّ الأجسام بأسرها محدَثة، والإله يجب أن يكون قديمًا أزليًّا، فيمتنع كونه جسمًا، وهذه الحُجّة مستمدّة ممّا قرّرناه من وجوب استواء المثلين في الأحكام، أعني الوجوب والجواز والاستحالة، فلو ساوى البارئ تعالى الأجسام للزم أحد أمرين:

– حدوثه لأجل مماثلته الحوادث، وقِدمه لأجل ألوهيّته، وكون الشّيء الواحد قديمًا حادثًا محال لما فيه من جمع بين متنافيين وهما الحدوث والأزليّة.

– أو قِدم الأجسام، وهو محال لما فيه من التّسلسل المحال.

الثّالث: أنّه لو كان الله جسمًا لكان مساويًا لسائر الأجسام في الجسميّة، سواء فسرت الأجسام بالجواهر المتحيزة على رأي المتكلمين أو بالمركّبة من الهيّولى والصّورة على مذهب الفلاسفة، والله تعالى ليس جوهرًا ولا متجزئًا ولا متبعضًا ولا أصلًا لفرع ولا فرعًا لأصل ولا صورةً ولا مادةً، فثبت أنّه لا يوصف بالجسميّة.

الرّابع: أنَّ البارئ تعالى فاعل بالاختيار، والفاعل بالاختيار يجب اتصافه بالعلم والقدرة والإرادة والحياة، فلو كان جسمًا لكان متجزئًا متبعضًا، ولو كان كذلك لقام بجملة الأجزاء علم واحد وقدرة واحدة وهكذا، وللزم قيام المعنى الواحد بالمحال الكثيرة، فإن أنكر هذا فقد ثبت على القائل قوله بأنَّ كلّ جزء متصف بجميع صفات الإله، والعياذ بالله تعالى، فيكون على مقتضى كلامه كلّ جزء إلهًا، ولا شكّ أنَّ الدليل على وجود إله واحد لا غير ينفي عنه الكميّة والجزئيّة والتّبعّض متصلةً كانت أو منفصلةً.

فإن قيل: فما المانع من أن يكون جسمًا ذا أجزاء وأن تقوم هذه الصفات العلم والقدرة والإرادة والحياة ببعض الأجزاء دون بعض؟

قلنا: لا يخلو إذا قامت بالبعض إمّا أن يعود حكمها إلى الجميع أو لا، والأوّل باطل لوجوب اختصاص حكم المعاني بما قامت به، وإلّا فنسبة المعنى أي الصفة إلى جميع ما لم يقم به نسبة واحدة، وإن لم يعد حكمها إلى الجميع كان اختصاص ذلك المعنى بذلك الجزء دون غيره فيفتقر إلى مخصص وهو محال، وفي هذا عود على بدء.

(١) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، (٢/ ٤٧).

٢٧٣. قال الشيخ **أبو عبد الله محمد زيتونة** (ت ١١٣٨ هـ) في **مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود** في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [سورة الأعراف: ٥٤]: «**ولما بيَّن خلقَه لها بذلك الاعتبار، بيَّن استيلاءه الباهر وسلطانه القاهر وتصرفه العام واقتداره التام بأنَّه سبحانه دبَّرهنَّ طِبْقَ ما أراد، وأبرزهنَّ متقناتٍ في الإصدار والإيراد** ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ﴾ **تصرفًا واقتدارًا، لا تمكُّنًا واستقرارًا** ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ **العظيم**»(١).

٢٧٤. قال الصوفي الزاهد العارف بالله **الشيخ عبد الغني النابلسي** الدمشقي الحنفي (ت ١١٤٣ هـ) في منظومته المعروفة **كفاية الغلام** ما نصه:

وليس يحويه مكان لا ولا **تدركه العقول جلّ وعلا**(٢)

٢٧٥. وقال أيضًا ما نصه: «وقال والدي رحمه الله: فإن قال الله في السماء، فإن قصد به حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار(٣) لا يكفر **وإن أراد المكان يكفر**»(٤).

٢٧٦. وقال أيضًا ما نصه: « أما أقسام الكفر فهي بحسب الشرع **ثلاثة أقسام ترجع جميع أنواع الكفر** إليها وهي: التشبيه والتعطيل والتكذيب **وهي أصول ثلاثة من أصول الكفر**، لا يدخل الإنسان في مرتبة

(١) مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود، أبو عبد الله محمد زيتونة، مخطوط بالمكتبة الوطنية – تونس، رقم: ١٠١٧٤.

(٢) رشحات الأقلام شرح كفاية الغلام، عبد الغني النابلسي، دار الكتب العلمية – بيروت، (ص٥٢).

(٣) أي عالي القدر جدًّا مع تنزيهه عن المكان والجهة، فالمراد به علوّ المكانة وليس المكان.

(٤) نهاية المراد، عبد الغني النابلسي، (ص٥٧٤).

عوام المسلمين إلا بعد تبرئته منها ظاهرًا وباطنًا، ومن وجدَ عنده شيءٌ منها **فليعلم أنه كافر وليس بمؤمن** ولا يغره بالله الغرور، التشبيه: هو الاعتقاد بأن الله تعالى يشبه شيئًا من خلقه كالذين يعتقدون أن الله تعالى جسم فوق العرش ... أو في جهة من الجهات الست، أو أنه في مكان من الأماكن أو في جميع الأماكن ... **وجميع ذلك كفرٌ صريح والعياذ بالله تعالى**، وسببه الجهل بمعرفة الأمر على ما هو عليه، وبيان ذلك: أنّ الله تعالى خلق العقل الإنساني وهو الذي يخلق فيه جميع تصوراته وتصديقاته، فإن أراد العقل أن يؤمن بربه فمتى تصور شيئًا من الأشياء التي ذكرناها فقد فاته الإيمان بربه بسبب ذلك التصور، فإنّ ذلك التصور خلقه الله تعالى له في عقله، ومن المحال أن يشبه الرب ذلك التصور المخلوق، لأنه لو أشبهه لكان حادثًا مثله، والله تعالى واجب القِدم وجميع ما سواه حادث»(١).

٢٧٧. وقال أيضًا ما نصه: «من زعم أن الله يسكن السماء، أو أنه جسم قاعد فوق العرش **فهو كافر**»(٢).

٢٧٨. وقال أيضًا ما نصه: «الظاهرية المجسمة: والفرقة الثانية: ظاهرية يتمسكون بظواهر الكتاب والسنة في وصف الله تعالى بما وصف به نفسه في كتابه العزيز، وعلى لسان رسوله ﷺ ويفهمون ذلك ويؤمنون به على حسب المعنى الذي يتخيلونه في عقولهم من التجسيم والحلول والجوارح، ويصفون الله تعالى بجميع ذلك، وهؤلاء الفرقة لا شبهة في كفرهم حيث ينسبون إلى الله أوصاف المحدثات وينكرون ما ورد في الكتاب والسنة أيضًا من أوصاف التنزيه والتقديس، **وسيأتي**

---

(١) أسرار الشريعة = الفتح الرباني والفيض الرحماني، عبد الغني النابلسي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص١٩٠-١٩١).

(٢) المصدر السابق، (ص١٩٦)، بتصرف.

التعرض لهم إن شاء الله في باب الكفر والكشف عن قبائح عقائدهم»[1].

٢٧٩. وقال أيضًا ما نصه: «**أما كفر اليهود فبالتشبيه** لأنهم يعتقدون التجسيم في حق الله تعالى والاستقرار على العرش وأنه تعالى في جهة العلو، والتشبيه يلزم منه التعطيل على ما ذكرنا، لأن الإله الحق المنزَّه الذي خلقهم وخلق كفرهم به وخلق الاستقرار والعرش والجهات كلها يصير معدومًا في نظرهم لا أصل له بسبب إقبالهم على ذلك التشبيه الذي يزعمونه»[2].

٢٨٠. ثم قال ما نصه: «**ويتفرع من كفر اليهود كفر المجسمة** من الفرق الضالة، فقد اعتقدوا أن الله تعالى جسمٌ كالأجسام ... **فيكون كفرهم** بالتشبيه والتعطيل»[3].

٢٨١. ثم قال ما نصه: «**أما كفر النصارى فبالتشبيه** لأنهم يعتقدون ألوهية المسيح ويقولون: إنه ابن الله، ويقولون: ثالث ثلاثة، ويزعمون أنّ الرب أحد هذه الثلاثة: الأب والابن والروح القدس»[4].

٢٨٢. وقال الشيخ **علي بن خليفة المساكني** (ت ١١٧٢هـ) في قصيدة **الرياض الخليفية** في علم أصول الدين:

ومُخالِفٌ للخلْقِ ليسَ كَمِثْلِهِ ... شيءٌ كما قَدْ جَاءَ في القرءانِ

أيْ ليسَ ذا جِرْمٍ ولا عَرَضٍ ... ولا ذَا لازِمٍ كَتَحَيُّزٍ بِمَكَانِ

---

(١) المصدر السابق، (ص١٦٤-١٦٥).

(٢) المصدر السابق، (ص١٩٣).

(٣) المصدر السابق، (ص١٩٤).

(٤) المصدر السابق، (ص١٩٤).

إذ كُلُّ ما بالبَالِ يَخْطُرُ، رَبُّنا بِخِلافِ ذلك فاسْتَمِعْ لِبَيَانِ[1]

٢٨٣. وقال الشيخ **مصطفى بن أحمد الطرودي** (ت ١١٧٣هـ) في **كنز الفرائد في شرح درَّة العقائد**: «**معنى المخالفة للحادث نفي الجرمية والعرضية ولوازمهما عنه تعالى، أي ليس هو تعالى جِرْمًا ولا عرَضًا قائمًا بالجِرْم ولا يوصف تعالى بحركة ولا سكون ولا بمكان ولا زمان ولا جهة من الجهات الستِّ، فليس له تعالى جهة ولا هو كائن في جهة من الجهات، وينزَّه مولانا عن الكيف وعن الكِبَرِ والصِّغَر وعن القُرْبِ والبُعْدِ بالمسافة - وأمَّا بالعلم والسمع والبصر فهو أقرب إليك من حبل الوريد - لأنَّ جميع ذلك من صفات الحوادث، ومولانا يتنزَّه عن مشابهة الحوادث**».[2]

٢٨٤. قال الشيخ **محمد الخادمي** (ت ١١٧٦هـ): «**القول بأن الله تعالى ينظر إلينا من السماء أو يرانا من هناك كفر، وكذلك يكفر من وصف الله بالعضو أو نفى صفة من صفات الكمال لله تعالى، أو وصف الله بالحلول أو الاتحاد، أي قال: إن الله حال في العالَم أو متحد معه، أو وصف الله تعالى بالمكان يكون كافرًا**»[3].

٢٨٥. قال الشيخ **حمودة بن الحاج محمد بن سعيد** (كان حيًّا سنة ١١٨٨هـ) **في شرحه على نظم عقيدة أهل السنة للعلامة محمد**

---

(١) الرياض الخليفية، علي بن خليفة المساكني، مخطوط بالمكتبة الوطنية - تونس، رقم: ٢٩٩٦.

(٢) كنز الفرائد في شرح درَّة العقائد، مصطفى بن أحمد الطرودي، مخطوط بمكتبة ال النيفر - تونس، رقم: ١٢٢٧.

(٣) بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة نبوية في سيرة أحمدية، أبو سعيد محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان الخادمي الحنفي، مطبعة الحلبي، (٢/ ٦١)، بتصرف.

الصالح الأوجلي: «لا يماثله شيء من الحوادث في ذاته ولا صفاته ولا في أفعاله، كما قال جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]، **فأول هذه الآية تنزيه، وءاخرها إثبات، فصدر هذه الآية يردُّ على المجسمة وأضرابهم المثبتين الجهة، وكانوا من أضراب المجسمة لاستلزام الجهة للجسمية»**[١].

٢٨٦. قال العلامةُ **عبدُ الرَّحْمٰنِ بن جاد اللَّه البناني** (ت ١١٩٨هـ) في **حاشيته على شرح الجلال شمس الدين محمد المحلي على متن جمع الجوامع: «اعلم أن المجسم فريقان: فريق يعتقد أن اللَّه تعالى جسم كسائر الأجسام، وهذا لا خلاف في كفره»**[٢].

٢٨٧. قال الشيخ **أحمد بن قاسم العصفوري** (ت ١١٩٩هـ) في **شرح العقيدة النورية** المسمى **بالفوائد العصفورية على العقائد النورية: «يستحيل عليه تعالى أن تكون له جهة وأن يكون سبحانه وتعالى في جهة من جهات الجرم؛ لأن الجهات حادثة مخلوقة له تعالى، وقد كان الله ولا جهة ولا مكان ولا زمان»**[٣].

٢٨٨. قال الشيخ **عبد الرحيم بن عمر بن المقدم الشريف** وهو من علماء القرن الثاني عشر، في كتابه المسمى **التنقيح من كتاب الله الصحيح** عند تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [سورة طه: ٥] **«العرش في اللغة: السرير، وقيل: هو ما علا فأظلَّ، ويسمى**

---

(١) شرح على نظم عقيدة أهل السنة، حمودة بن الحاج محمد بن سعيد، مخطوط بالمكتبة الوطنية – تونس، رقم: ٨٧٠٦.

(٢) حاشية على شرح المحلي لمتن جمع الجوامع، عبد الرَّحْمٰنِ بن جاد اللَّه البناني المغربي، المكتبة العصرية – بيروت، (٢/ ١٨٦).

(٣) الفوائد العصفورية على العقائد النورية، أحمد بن قاسم العصفوري، مخطوط بالمكتبة الوطنية – تونس، رقم: ١٩٠٥٥.

مجلس السلطان عرشًا اعتبارًا بعلوّه، وهذا على الله محال استواؤه على ذلك، بل استوى عليه بالغلبة والقهر»[1].

٢٨٩. قال الشيخ **قاسم اللطيف** وهو من علماء القرن الثاني عشر، في شرحه على **نظم العلامة علي بن عطية السوسي**: «**ذاته تعالى لا تشبه الذوات، وصفاته لا تشبه الصفات، منزَّه عن الجرمية والعرضية ولوازمهما، فلوازم الجرمية التحيز والأزمنة والأمكنة والمقدار والجهات وقبول الأعراض**»[2].

٢٩٠. وقال الحافظ اللغوي الفقيه **محمد مرتضى الزبيدي الحنفي** (١٢٠٥هـ) في كتابه **إتحاف السادة المتقين** ما نصه: «**وأنه تعالى «مقدس» منزَّه «عن التغيُّر» من حال إلى حال «والانتقال» من مكان إلى مكان، وكذا الاتصال والانفصال فإنَّ كلًّا من ذلك من صفات المخلوقين «لا تحله الحوادث» ولا تقوم به**»[3].

٢٩١. وقال أيضًا ما نصه: «**وقال البكي في شرح عقيدة ابن الحاجب: اعلم أن حكم الجواهر والأعراض كلها الحدوث فإذًا العالم كله حادث، وعلى هذا إجماع المسلمين بل كل الملل، ومن خالف في ذلك فهو كافر لمخالفة الإجماع القطعي**»[4].

٢٩٢. وقال أيضًا ناقلًا كلامَ **الأستاذ أبي منصور البغدادي** ما نصه: «**فأما الخارجون عن ملة الإسلام ففريقان: أحدهما دهرية ينكرون**

---

(١) التنقيح من كتاب الله الصحيح، عبد الرحيم بن عمر بن المقدم الشريف، مخطوط بالمكتبة الوطنية - تونس، رقم: ١٨٦٠٦.

(٢) شرح على نظم العلامة علي بن عطية السوسي، قاسم اللطيف، مخطوط بالمكتبة الوطنية - تونس، رقم ٢٢٦٠٦.

(٣) إتحاف السادة المتقين، الزبيدي، (٢/ ٢٥-٢٦).

(٤) المصدر السابق، (٢/ ٩٤).

الصانع فلا يُكلَّمون [١] في نفي التشبيه عنه إنما يكلمون في إثباته[٢]. والفريق الثاني مُقِرُّونَ بالصانع، ولكنهم مختلفون، فمنهم من يقول بإثبات صانِعَينِ هما النور والظلمة، ومنهم من ينسب الأفعال والحوادث إلى الطبائع الأربعة، ومنهم من يقر بصانع واحد قديم وهؤلاء مختلفون فيه، فمنهم من يقول: إنه لا يشبه شيئًا من العالم ويفرط في نفي الصفات حتى يدخل في باب التعطيل وهم أكثر الفلاسفة، وفيهم المفرط في إثبات الصفات والجوارح له تعالى حتى يدخل في باب التشبيه بينه وبين خلقه كاليهود الذين زعموا أن معبودهم على صورة الإنسان في الأعضاء والجوارح والحد والنهاية، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا»[٣].

٢٩٣. وقال أيضًا ما نصه: «**ثم ذكر المصنف المحال الذي يلزم من تفسير الاستواء بالاستقرار والتمكن، فقال: هو « كون المتمكن جسما مماسا للعرش إما مثله أو أكبر منه أو أصغر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال» وتحقيقه أنه تعالى لو استقر على مكان أو حاذى مكانا لم يخل من أن يكون مثل المكان أو أكبر منه أو أصغر منه، فإن كان مثل المكان فهو إذا متشكل بأشكال المكان حتى إذا كان المكان مربعا كان هو مربعا أو كان مثلثا كان هو مثلثا وذلك محال، وإن كان أكبر من المكان فبعضه على المكان، ويشعر ذلك بأنه متجزئ وله كل ينطوي على بعض وكان بحيث ينتسب إليه المكان بأنه ربعه أو خمسه، وإن كان أصغر من ذلك**

---

(١) أي لا يُبتدأ الكلام معهم على نفي التشبيه عن الخالق لأنهم لا يؤمنون بوجود الخالق أصلا إنما يبتدأ الكلام معهم على إثبات وجود الخالق وأنه ليس كمثله شيء.

(٢) أي إثبات وجود الخالق كما مر في الحاشية السابقة.

(٣) إتحاف السادة المتقين، الزبيدي، (٢/ ١٦٧).

المكان بقدر لم يتميز عن ذلك المكان إلا بتحديد وتتطرق إليه المساحة والتقدير، وكل ما يؤدي إلى جواز التقدير على البارئ تعالى فتجويزه في حقه كفر من معتقِده، وكل من جاز عليه الكون بذاته على محل لم يتميز عن ذلك المحل إلا بكون، وقبيحٌ وصف البارئ بالكون، ومتى جاز عليه موازاة مكان أو مماسته جاز عليه مباينته، ومن جاز عليه المباينة والمماسة لم يكن إلا حادثًا»[1].

٢٩٤. وقال أيضًا ما نصه: «**واسم الجسم يقتضي النقص من حيث اقتضائية الافتقار إلى أجزائه التي يتركب منها وهو أعظم مقتضى للحدوث، فمن أطلقه عليه تعالى فهو عاص**[2] **بل قد كفره ركن الإسلام فيمن أطلق عليه اسم السبب والعلة وهو أظهر، فإن إطلاقه إياه غير مكرَه عليه بعد علمه بما فيه من اقتضاء النقص** - بحق الله - **استخفاف** وهو كفر إجماعًا»[3].

٢٩٥. قال الشيخ **محمد ماضور** (ت ١٢٢٦هـ) في كتابه **شرح الأسماء الحسنى**: «**الكبير: معناه الكبير مكانة ورتبة وشرفًا، لاستحالة الجسمية والمكان عليه سبحانه وتعالى**»[4].

٢٩٦. قال الشيخ **عبد القادر الرافعي الطرابلسي** (ت ١٢٣٠هـ) في كتابه **إحياء القلوب** ما نصه: «**كل ما أوهم الحدوث والمكان فالله تعالى**

---

(١) المصدر السابق، (٢/ ١٧٧).

(٢) لأنه لا يفهم معنى الجسم وأطلق عليه اسم الجسم وهو يفهم منه أنه قائمٌ بنفسه أو الموجود أو أنه شيءٌ لا كالأشياء مع نفي كل لوازم الحوادث، ومع ذلك لا يسلم من الكبيرة لأنه أطلق على الله ما لم يأذن الله به.

(٣) إتحاف السادة المتقين، الزبيدي، (٢/ ١٦٢-١٦٣).

(٤) شرح الأسماء الحسنى، محمد ماضور، مخطوط بالمكتبة الوطنية - تونس، رقم: ٢١٦٩١.

منزَّه عنه، وأكبر دليل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [سورة الشورى: ١١]، **أي ليس مثله سبحانه وتعالى شىء يشابهه لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله»**[١].

٢٩٧. وقال أيضًا: «**إنَّ الحقَّ تعالى لا يحويه مكان كما لا يحدُّه زمان لعدم دخوله في حكم خلقه فإنَّ المكان يحويهم والزمان يحدُّهم، وهو سبحانه مباين**[٢] **لخلقه في سائر المراتب فإنَّه كان ولا مكان ولا زمان، وذاته تعالى لا يقبل الزيادة ولا النقصان، وهو الذي أنشأ الزمان وخلق المتمكِّن والمكان فلا أينية له تعالى**»[٣].

٢٩٨. قال العالم العلامة الشيخ **شمس الدين محمد عرفة الدسوقي** (ت ١٢٣٠هـ) **في حاشيته على الشرح الكبير لأبي البركات** سيدي **أحمد الدردير** ما نصه: «**قوله: (أو لفظ يقتضيه) أي يقتضي الكفر أي يدل عليه سواء كانت الدلالة التزامية كقوله الله جسم متحيز، فإن تحيزه يستلزم حدوثه لافتقاره للحيز والقول بذلك كفر**»[٤].

٢٩٩. قال الشيخ **محمد بيرم الثاني التونسي** (ت ١٢٤٧هـ) في نظمه العقدي:

فَلَيسَ جِسْمًا لا ولا وَصْفًا ولا ... في جِهَةٍ أو في مِكَانٍ حَصَلَا

ولا له جارحةٌ، لا بِصِغَرْ ... يُوصَفُ والضِّدِّ وطولٍ وقِصَرْ

---

(١) إحياء القلوب، عبد القادر الرافعي الفاروقي الطرابلسي، دار الكتب العلمية – بيروت، (ص١٨٨).

(٢) أي غيرُ مُشابه.

(٣) إحياء القلوب، عبد القادر الرافعي، (ص١٨٨).

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، دار الكتب العلمية – بيروت، (٦/ ٢٨١).

وَكُلُّ ما مثَّلَهُ الخَيالُ فإنَّه لِحَادِثٍ مِثالُ[١]

٣٠٠. قال العلامة علي بن محمد الميلي المالكي (ت ١٢٤٨هـ) في كتابه **السيوف المشرفية** ما نصه: «والحاصل أن من قال: **«إن اللَّه تعالى جسم لا كالأجسام» ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ الأول: أن ينفي الجسمية الصغيرة ويثبت أن له تعالى جسمًا عظيمًا لا مثل له في ذلك وهذا هو المقول عن ابن تيمية ولا شك أن هذا كفر بالإجماع، الثاني: من أراد أن يؤول ذلك بعد الاطلاع عليه ولا شك أيضًا أن هذا من أهل النفاق وليس فيه نزاع، الثالث: من أراد نفي الجسم المركب المتجزئ الذي ينقسم إلى أقسام، وإنما عنى الموجود والقائم بنفسه فوجوده وقيامه لا كالوجود ولا كالقيام وهذا القسم الثالث هم أهل الضلالة والابتداع، وليس بكافر لأن مراده: موجود لا كالموجودين وقائم بنفسه لا كالقائمين، فليس هذا من الكافرين، ولأن في قوله: «لا كالأجسام» على زعمه تنزيهًا لله تعالى ونفيَ التشبيه والتمثيل والتعطيل، فقد ابتدع في إطلاق الجسمية عليه تعالى حيث لم يصف اللَّه تعالى بما وصف به نفسه ولا وصفه به رسوله ﷺ، وليس لها معنى صحيح يحمل عليه كما علمت، لأن كل جسم مركب وكل مركب حادث والله قديم أزلي بإجماع العقلاء، فإن سئلت عن هذا وكنت من الحذاق فلا تُفْتِ بالإطلاق وقَسِّمْ هذه الثلاثة أقسام ودع ما في الأوراق من ذلك الإطلاق لأن ذلك الإطلاق خاص بهذا القسم الثالث، وهو الذي وجد أهله فيما مضى من الأزمان، وأما من عاصر ابن تيمية إلى الآن فقد حدث ذانك القسمان الخارجان عن الإسلام والإيمان وبالله المستعان**

(١) عقيدة العلماء الفضلاء في مدينة العلم والعلماء، (ص٣).

وعليه التكلان وبه النصر على أهل الطغيان»[١].

٣٠١. وقال أيضًا: «**فقد اتضح لك كفر أولئك القائلين بالجسمية وأنهم أقبح من النصارى الحيارى السفلية[٢] وأنهم هم الذين قد وافقوا الدهرية، ولا يتوقفُ في كفرهم مميزٌ من البرية فضلًا عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام الذي لا ينعقد الإجماع بدونه[٣]، فقد اتضح لك أن الخلاف لفظي**»[٤].

٣٠٢. وقال أيضًا ما نصه: «**واتضح لك من هذا أن الخلاف بين أهل السنة في ذلك لفظي، واتضح لك من هذا أن كل من قال: إن الصانع جسم وإنه بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر فقد أبطل التوحيد في الذات، وهل يوجد شرك وكفر أقبح من شرك وكفر أولئك الطغاة[٥]، فمن شك في كفرهم فلا شك أنه مثلهم في كل الحالات**»، ثم قال: «**فقد اتضح لكم أنهم هم الذين نفوا الإلٰه سبحانه وتعالى وأنهم هم الدهرية وأنه لا يشك في كفرهم مميزٌ في البرية، فلا خلاف في كفر من شك في كفرهم، وأن الخلاف المحكي في السؤال لفظي**»[٦].

---

(١) السيوف المشرفية، الميلي، (ق/ ٨٦).

(٢) وذلك لأنَّ الردةَ أقبحُ لأنَّها تكونُ بعد الإسلام، وهذا معنى قول النووي: الردةُ أفحشُ أنواعِ الكفرِ، أي: أقبحُ، وليس معناه أَنَّ أَيَّ ردةٍ أشدُّ مِنْ كفرِ الملحدِ الذي ينفي وجودَ اللهِ مثلًا، ليس هذا معناه، بل هذا الأخيرُ عذابه أشدُّ.

(٣) يريد بذلك المبالغة ليُظهرَ ما يعتقده في الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله، وإلا فالإجماع ينعقد بأهل الاجتهاد الذين استوفوا الشروط.

(٤) السيوف المشرفيةّ الميلي.

(٥) أي بعد كُفر التعطيل والحلول، فهما الأشد على الإطلاق.

(٦) السيوف المشرفيةّ الميلي.

٣٠٣. وقال أيضًا ما نصه: «**وقد تبين فساد قولهم في ذلك، وبان كفرهم، فكيف بعد ذلك نقبل تأويل هؤلاء ونصفهم بالابتداع فقط؟! فهذا عين الجهل والغلط وعدم التأمل في الواقع والاقتصار على كلام بعض المؤلفين الذين لو شاهدوا هؤلاء لحكموا بأن من شك في كفرهم أنه أقبح الكافرين**[١]»[٢].

٣٠٤. قال الشيخ أبو بكر بن محمد الملا الأحسائي الحنفي (ت ١٢٧٠هـ) في كتابه مسلك الثقات: «**إن كلمة أهل الحق من أهل السنة والجماعة متفقة على أن اللَّه سبحانه وتعالى منزه عن الجسمية ولواحقها، فلا يقال: إنه جسم على الإطلاق، ولا يقال: إنه جسم لا كالأجسام لاستحالة ذلك عليه تعالى عقلًا ونقلًا، وكفَّروا القائل بذلك، وكذا كلمتهم متفقة على أنه تعالى لا يتمكن بمكان، ولا يَمُرُّ عليه زمان، ولا يتصف بالفوقية المكانية ولا بالتحتية، ولا بالقرب ولا بالبعد بالمكان، ولا يقال: إنه في جهة من الجهات الست، لا جهة فوق ولا غيرها**»[٣].

٣٠٥. قال عبد الله بن حسين بن طاهر (ت ١٢٧٢هـ) ما نصه: «**أو من نسب له تعالى صفة يجب تنزيهه عنها إجماعًا مما يدل العقل على أنه نقص في حقه تعالى كالجسم**»[٤].

٣٠٦. قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن درويش الحوت البيروتي (ت ١٢٧٧هـ) في كتابه رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة ما نصُّه: «**القاعدة الرابعة: المخالفة للحوادث: مخالفته تعالى**

---

(١) أي من أقبح الكافرين.

(٢) السيوف المشرفيةّ الميلي.

(٣) مسلك الثقات في نصوص الصفات، الأحسائي، (ص٣٨-٣٩).

(٤) سلم التوفيق إلى محبة الله على التحقيق، عبد الله بن حسين بن طاهر، (ص٦٨).

للحوادث وهي عبارة عن نفي المماثلة فليس بنارٍ ولا نورٍ ولا روح ولا ريحٍ ولا جسمٍ ولا عَرَضٍ ولا يتَّصفُ بمكانٍ ولا زمانٍ ولا هيئةٍ ولا حركةٍ ولا سكونٍ ولا قيامٍ ولا قعودٍ ولا جهةٍ ولا بعلوٍّ ولا بسُفْلٍ ولا بكونه فوقَ العالم أو تحتَه ولا يقال كيف هو ولا أين هو ولا ما هو ولا لماذا فعل كذا أو حَكَمَ بكذا، والعُمدَةُ في هذه العقيدة قولُهُ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]»[١].

٣٠٧. وقال أيضا ما نصه: «تنزه عن الكيف والكمِ، وعن الفرح والحزن، والغم وعن الألم، والذوق والشم...»[٢].

٣٠٨. وقال أيضا ما نصه: «تعالى عن المكافأة والمماثلة، وعن المشابهة والمشاكلة، وعن المضاهاة والمعادلة»[٣]... ثم قال:» ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ فهذه الآية قاطعة في نفي المشابهة لشيء من الأشياء لأن شيء واقع في سياق النفي وهو نكرة تعم فلا يبقى شيء فليس له شبيه أصلا»[٤].

٣٠٩. قال الإمام العلامة الحبيب محمد بن حسين بن عبد اللّٰه بن شيخ الحبشي (ت ١٢٨١هـ) مفتي الشافعية بمكة المكرمة في كتابه فتح الإلـٰه ما نصه: «والرِّدَّةُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: اعْتِقَادَاتٌ وأفعالٌ وَأقوالٌ، وَكُلُّ قِسْمٍ يَتَشَعَّبُ شُعَبًا كثيرةً؛ فَمِنَ الأَوَّلِ: الشَّكُّ في اللّٰهِ أو في رَسُولِهِ أو القُرْءَانِ أو اليَوْمِ الآخِرِ أو الجَنَّةِ أو النَّارِ أو الثَّوابِ أو العِقَابِ أو

---

(١) رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة، محمد بن درويش الحوت، عالم الكتب - بيروت، (ص٤٩).

(٢) الدرة الوضية في توحيد رب البرية، محمد الحوت، طبعة محمد مصباح الحوت - بيروت، (ص٢).

(٣) المصدر السابق، (ص٣).

(٤) المصدر السابق، (ص١٠).

نَحوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مُجْمَعٌ عَليهِ، أو اعْتَقَدَ فَقْدَ صفةٍ مِنْ صفاتِ اللَّهِ تعالى الواجبةِ له إجماعًا كالعِلْمِ، أو أَثْبَتَ له صفةً يَجِبُ تَنْـزِيهُهُ عَنْهَا إجمَاعًا كالجِسمِ...»[1].

٣١٠. قال الشيخ **فضل الرسول البدايوني** (ت ١٢٨٩هـ) ما نصه: «**فائدة جليلة: جلُّ مسائل الإلـٰهيات يبرهن عليها بالتنزيه عن النقص واستحالته، فمتى ادعى النجدية إمكان النقص خالفوا أهل الحق في جميعها، وكذا يستحيل - على الله - أن يكون جوهرًا وإلا كان متحركًا في حيزه أو ساكنًا فيه لأنه لا ينفك عن أحدهما، وهما أي الحركة والسكون حادثان، وقد علم من استحالة كونه تعالى جوهرًا استحالة لوازم الجوهر عليه من التحيز ولوازمه كالجهة، فإن سماه أحد جوهرًا وأثبت له لوازمه كفر ... فإن سماه أحد جسمًا وأثبت له الافتقار والتركيب وسائر لوازم الجسمية كفر**»[2].

٣١١. وقال أيضًا ما نصه: «**والنجدية خالفوا أهل الحق في تنزيهه تعالى فإن مولاهم - ابن باز في كتابه المسمى - «إيضاح الحق» قد جعل مسألة تنزيهه تعالى من الزمان والمكان والجهة من البدعات الحقيقية، وعدّها مع القول بصدور العالَم بالإيجاب وإثبات قِدم العالَم الذي هو كفر عند أهل السنة**»[3].

٣١٢. قال الشيخ **عبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي الدمشقي** (ت ١٢٩٨هـ) في كتابه **شرح العقيدة الطحاوية** ما نصه: «**والله تعالى**

---

(١) فتح الإلـٰه بما يجب على العبد لمولاه محمد بن حسين بن عبد اللَّه بن شيخ الحبشي، مطبعة كرجاي المحدودة - سنغافورة، (ص١٦-١٧).

(٢) المعتقد المنتقد، فضل الرسول القادري البركاتي البدايوني، رضا اكاديمي مومباي - الهند، (ص٦٤).

(٣) المصدر السابق، (ص٦٨).

ليس بجسمٍ فليست رؤيته كرؤية الأجسام، فإنَّ الرؤية تابعةٌ للشيء على ما هو عليه، فمن كان في مكان وجهةٍ لا يُرى إلا في مكانٍ وجهة كما هو كذلك ويُرى - أي المخلوق - بمقابلة واتصال شعاع وثبوت مسافة، ومن لم يكن في مكان ولا جهة وليس بجسمٍ فرؤيته كذلك ليس في مكانٍ ولا جهة ولا بمقابلة واتصال شعاع وثبوت مسافة وإلا لم تكن رؤية له بل لغيره»[1].

٣١٣. قال الشيخ **محمد بن أحمد عليش المالكي** (ت ١٢٩٩هـ) في كتابه **منح الجليل شرح مختصر خليل عند ذكر ما يوقع في الكفر والعياذ بالله** ما نصه: «**وكاعتقاد جسمية الله وتحيّزه فإنه يستلزم حدوثه واحتياجه لمحدِث ونفي صفات الألوهية عنه جل جلاله وعظم شأنه**»[2].

٣١٤. قال الشيخ العلامة المحدث الفقيه أبو **المحاسن محمد القاوقجي الطرابلسي اللبناني الحنفي** (ت ١٣٠٥هـ) في كتابه **الاعتماد في الاعتقاد** ما نصه: «**ومن قال لا أعرِفُ الله في السماء هو أم في الأرض كفر لأنه جعل أحدَهما له مكانًا**»[3].

٣١٥. قال الشيخ ضياء الدين **أحمد الكُمُشْخَانَوي** (جوموش خانوي) (ت ١٣١١هـ) **في جامع المتون الذي كان مقرَّرًا لتدريس الطلبة في**

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، عبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي الدمشقي، دار الفكر- دمشق، (ص٦٨-٦٩).

(٢) منح الجليل شرح مختصر خليل، محمد بن أحمد عليش المالكي، دار الفكر - لبنان، (٩/ ٢٠٦).

(٣) مختصر الاعتماد في الاعتقاد، أبو المحاسن محمد القاوقجي الطرابلسي اللبناني الحنفي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، (ص١٠).

أيام الدولة العثمانية: «ومن نسب المكان لله وقع في الكفر»(١)

٣١٦. وقال أيضًا ما نصه: «ويجبُ إِكْفَارُ المجسمةِ في قولهم: اللَّهُ في مكانٍ وهو العرشُ»(٢).

٣١٧. وقال أيضًا ما نصه: «إن اعتقاد المكان في حق اللّه تعالى أو أنه بذاته في السماء أو اعتقاد القيام والقعود فيه أو نحو ذلك كفر بالإجماع»(٣).

٣١٨. وقال أيضًا: «من قال: إن الله يجلس لمحاكمة خلقه أو يقوم أو أضاف إليه تعالى الوجود في جهة فوق أو تحت أو نحو ذلك يكون كافرًا»(٤).

٣١٩. قال العلامة الشيخ عبد الباسط الفاخوري البيروتي (ت ١٣٢٣هـ) في كتابه الكفاية لذوي العناية في حديثه عن صفات الله تعالى ما نصه: «ورابعها مخالفته تعالى للحوادث أي عدم مماثلته شيئًا منها، ومعناه أنه ليس بجرم يأخذ قدرًا من الفراغ فلا مكان له، وليس بعرض يقوم بالجرم، وليس في جهة من الجهات، ولا يوصف بالكبر ولا بالصغر، وكل ما قام ببالك فالله بخلاف ذلك أي لا يشبه ذلك»(٥).

٣٢٠. قال الشيخ عبد القادر الأدهمي الطرابلسي (ت ١٣٢٥هـ) في رسالته

---

(١) جامع المتون، الكُمُشْخَانَوي، (ص٣٣)، بتصرف.

(٢) المصدر السابق، (ص ٣٣).

(٣) المصدر السابق ، (ص ٣٤، ٤٤).

(٤) المصدر السابق، (ص٤٤)، بتصرف.

(٥) الكفاية لذوي العناية، عبد الباسط بن علي الفاخوري البيروتي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، (ص١٣).

وسيلة النجاة والإسعاد في معرفة ما يجب من التوحيد والاعتقاد ما نصه: «**وهو تعالى لا ابتداء لوجوده ولا انتهاء له، ولا يشبه شيئًا من الحوادث، ولا يشبهه شيء منها، ولا يحتاج إلى مكان ومحل، ولا يغيره زمان، ولا ثاني له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، قائم بنفسه، مستغنٍ عن جميع خلقه، قادر مريد يفعل ما يشاء، أبدع خلق العوالم وسائر الأشياء، ويعلم الواجبات والمستحيلات والجائزات، ويرى كل شيء ويسمعه، لا يشغله شأن عن شأن**»[1].

٣٢١. قال الشيخ **حسين الجسر** (ت ١٣٢٧هـ) في كتابه **الحصون الحميدية** ما نصه: «**يجب لله تعالى المخالفة للحوادث ويستحيل عليه ضدها وهو المماثلة للحوادث بأن يكون تعالى مشابهًا لهذه الموجودات الحادثة في خاصة من خواصها ... وذلك كالجوهرية والجسمية والعرضية والتحيُّز والتركب والتجزُّؤ والتولُّد عن الغير وولادة الغير والاتصال والانفصال والحيوانية والنباتية والمعدنية والانتقال من حيِّز إلى حيِّز والانفعالات النفسية**»[2].

٣٢٢. وقال أيضًا: «**يجب لله تعالى قيامه بنفسه، ويستحيل عليه تعالى ضده وهو قيامه بغيره بمعنى احتياجه إلى مكان يقوم فيه أو محلٍّ يحلُّ فيه، أو مخصِّصٍ يخصِّصه أو مُوجِدٍ يوجدُه**»[3].

٣٢٣. قال الشيخ **عبد اللَّه بن عودة بن عبد اللَّه صوفان القدومي النابلسي** (ت ١٣٣١هـ) **مفتي الحنابلة في الديار الشامية في كتابه المنهاج**

---

(١) وسيلة النجاة والإسعاد في معرفة ما يجب من التوحيد والاعتقاد، عبد القادر الأدهمي الحسيني الطرابلسي، (ص٤).

(٢) الحصون الحميدية للمحافظة على العقائد الإسلامية، حسين الجسر الطرابلسي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، (ص٢٠).

(٣) المصدر السابق، (ص٢٠-٢١).

الأحمد ما نصه: «**ومنها: ما هو أهمُّ بيانًا وألزمُ تِبيانًا، وهو ذِكر جُمَلٍ من عقائد أئمة الحنابلة المشتهرة التي تلقيناها عن مشايخنا الكرام وأئمتنا الأعلام، مُعْرِبَةً عن براءتهم من التشبيه والتجسيم، ومن كل اعتقاد ذميم**»[١].

٣٢٤. وقال أيضًا: «**ويجب الجزم بأنه تعالى ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض، لا تحل به الحوادث، ولا يحل في حادث ولا ينحصر فيه، فمن اعتقد أن اللَّه بذاته في كل مكان أو في مكان فهو كافر**»، **ثم قال**: «**ولا يُشبه شيئًا ولا يشبهه شيءٌ، فَمَنْ شَبَّهَهُ بخلقه فقد كفر، كمن اعتقده تعالى جسمًا، أو قال: إنه تعالى جسم لا كالأجسام**»[٢].

٣٢٥. قال الشيخ محمد بن عثمان النجار الشريف (ت ١٣٣١هـ) في ختمه على صحيح البخاري، باب فضل صلاة العصر في شرح قول النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ»[٣]: «وتكون رؤية المؤمنين لربِّهم في الآخرة بالانكشاف المنزَّه عن المقابلة والجهة والمكان»[٤].

٣٢٦. قال شيخ الأزهر سليم البشري المالكي (ت ١٣٣٥هـ) ضمن رده على سؤال ورده ما نصه: «فمنهم من اعتقد أنَّه - أي الله - جسمٌ مماسٌّ للسطح الأعلى من العرش وبه قال الكرَّاميَّة **واليهودُ وهؤلاء لا نزاع**

---

(١) المنهج الأحمد في دَرْءِ المثالب التي تُنْمَى لمذهب الإمام أحمد، عبد اللَّه بن عودة ابن عبد اللَّه صوفان القدومي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ص٢٥).

(٢) المصدر السابق، (ص١٠٠).

(٣) صحيح البخاري، (١/ ١١٥)، حديث (٥٥٤).

(٤) مجموع أختام الشيخ محمد النجار على صحيح البخاري، محمد بن عثمان النجار الشريف، مخطوط بالمكتبة الوطنية - تونس، رقم: ٧٦٥٢، وهو بخط يد المؤلف.

في كفرهم»[1].

٣٢٧. قال الفَقِيهُ الحَنَفِيُّ **السُّلْطَانُ عَبْدُ الحَمِيدِ الثَّاني العُثْمَانِيُّ** (ت ١٣٣٧هـ) ما نَصُّه: «**إِنَّ اللَّهَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَحْوِيَهُ عَقْلُ الإِنْسَانِ، أَمَّا تَشْبِيهُهُ بِأَشْيَاءَ مَحْسُوسَةٍ وَتَصْوِيرُهُ بِمَا يُشْبِهُ البَشَرَ فَلَيْسَ في نَظَرِ الإِنْسَانِ العَاقِلِ سِوَى الكُفْرِ بِعَيْنِهِ**»[2]، فها هو يُقَرِّرُ وَيُبَيِّنُ وَيَحْكُمُ أَنَّ المجسِّمَ كَافِرٌ حَقِيقَةً.

٣٢٨. قال مفتي المدينة المنورة المحدّث **السيد أحمد البرزنجي المدني** (ت ١٣٣٧هـ): «**والفسق لا يزيل الإيمان ولا البدعة إلا التجسيم**» نقل هذه العقيدة العلامة الجليل السيد حسن بن محمد فدعق[3].

٣٢٩. قال الشيخ **محمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الترمسي** (ت ١٣٣٨هـ) في كتابه **مَنْهَج ذَوِي النَّظَر شَرْح مَنْظُومَةِ عِلْمِ الأَثَر للسُّيُوطِيّ** ما نَصُّهُ: «ثم بَيَّنَ – أي **السيوطيُّ** – حُكْمَ روايةِ المبتدعةِ فقال: «**وكافرٌ ببدعةٍ» وهو المجسمُ ومنكرُ علمِ الجزئيات، هذا ما نُقل عن النوويّ، قيل: وقائلٌ بخلقِ القرءانِ، فقد نَصَّ عليه الشافعيُّ، واختاره البلقينيُّ ومَنَعَ تأويلَ البيهقيِّ له بكفرانِ النِّعمةِ بِأَنَّ الشافعيَّ قال ذلكَ في حَقِّ حفصٍ الفرد لَمَّا أفتى بضربِ عنقِهِ، وهذا رَادٌّ للتأويل، «لن يُقبلا» في الروايةِ عند الجمهورِ مطلقًا»**[4].

٣٣٠. قال الشيخ **حسين سامي البدوي** (ت ١٣٦٢هـ) ما نصه: «**فأما**

---

(١) () فرقان القرءان، سلامة القضاعي العزامي، (ص٧٤).

(٢) () مذكراتي السياسية، السلطان عبد الحميد الثاني، مؤسسة الرسالة – بيروت ، (ص١٨٠).

(٣) () أدعية وعقائد، حسن بن محمد فدعق، مطبعة المدني، (ص١٣).

(٤) () منهج ذوي النظر، الترمسي، (ص١٢٩).

الحشوية فقد صرحوا بالتشبيه مثل الهشاميين من الشيعة، ومثل نصر وكهمش وأحمد الهجيمي الذين قالوا: إن معبودهم صورة ذات أبعاض إما روحانية وإما جسمانية يجوز عليه الانتقال والنزول والصعود والاستقرار والتمكين وغير ذلك، وزادوا في الأخبار أكاذيب وضعوها ونسبوها إلى النبي ﷺ، وأكثرها مقتبسة من اليهود فإن التشبيه طبيعةٌ فيهم»، ثم قال: «**وأما الكرامية أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام فقد بالغوا في التجسيم كما بالغ جهم في التعطيل، فزعموا أن معبودهم جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي يلاقي منها عرشه وأنه مماس للعرش من الصفحة العليا**»، ثم قال: «**وزعم ابن كرامٍ في كتابه هذا - كتاب عذاب القبر - أن الله مماس لعرشه وأن العرش مكان له إلى أمثال ذلك من الهذيانات التي تدل على أن قائلها مغرق في الكفر**»(١).

٣٣١. قال الشيخ **خليل أحمد السهارنفوري الهندي الحنفي** (ت ١٣٤٦هـ) في بذل المجهود: «**إن اعتقاد التجسيم والتشبيه كفر بالإجماع**»(٢).

٣٣٢. قال الشيخ **عبد المجيد الشّرْنُوبِيُّ الأزْهَرِيُّ** (ت ١٣٤٨هـ) في شرحه على تائية السلوك ما نصه: «**فهو سبحانه لا يحده زمانٌ ولا يحمله مكانٌ، بل كان ولا مكان ولا زمان وهو الآن على ما عليه كان**»(٣).

٣٣٣. **وقال الشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني الزيتوني المالكي (ت ١٣٤٩هـ) في شرحه على العقيدة الصغرى** للإمام السنوسي: «**ليس**

---

(١) الحجة الدامغة لشبهات المجسمة الزائغة، حسين سامي البدوي، دار الرازي للطباعة والنشر - الأردن، (ص١٩).

(٢) بذل المجهود في حل سنن أبي داود، السهارنفوري، (٥/ ٥٥٩).

(٣) شرح تائية السلوك الى ملك الملوك، عبد المجيد الشرنوبي، مكتبة القاهرة - مصر، (ص٩٧).

الله عزَّ وجلَّ فوق جرمٍ من الأجرام كالعرش، ولا تحته، ولا أمامه، ولا خلفه، ولا عن يمينه، ولا عن شماله»(١).

٣٣٤. وقال أيضا مَا نَصُّهُ: «**وَخَرَجَ بِالـمُطَابِقِ لِلْوَاقِعِ: الجَزْمُ الغَيْرُ مُطَابِقٍ لَهُ، وَيُسَمَّى الاعْتِقَادَ الفَاسِدَ كَاعْتِقَادِ قِدَمِ العَالَمِ أَوْ تَعَدُّدِ الإِلـٰهِ أَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جِسْمٌ، وَصَاحِبُ هَذَا الاعْتِقَادِ مُجْمَعٌ عَلَى كُفْرِه**»(٢).

٣٣٥. قال الشيخ **مصطفى نجا** (ت ١٣٥٠هـ) في كتابه **كشف الأسرار لتنوير الأفكار** ما نصه: «**ومعنى العليّ: المتعالي في جلاله وكبريائه إلى غير غاية ولا نهاية، والمراد به علُوُّ القدْر والمنزلة لا علُوُّ المكان لأنه تعالى منزّهٌ عن التحيُّز والجهة**»(٣).

٣٣٦. قال الشيخ **عبد المجيد المغربي** (ت ١٣٥٢هـ) في كتابه **المنهاج في المعراج** ما نصه: «**إنّ الله تعالى لا يحويه مكان ولا تحصره جهة، لا فوق ولا تحت، كان الله تعالى في الأزل ولم يكن شيء من الكائنات والأمكنة والجهات على الإطلاق**»(٤).

٣٣٧. قال الشيخ **محمود محمد خطاب السبكي** (ت ١٣٥٢هـ): «**قد سألني بعض الراغبين في معرفة عقائد الدين والوقوف على مذهب السلف والخلف في المتشابه من الآيات والأحاديث بما نصه: ما قول السادة العلماء حفظهم الله تعالى فيمن يعتقد أن الله عز وجل**

---

(١) طالع البشرى على العقيدة الصغرى، إبراهيم المارغني، سلسلة إحياء التراث الزيتوني - تونس، (ص٩٥).

(٢) المصدر السابق، (ص٦٩-٧٠).

(٣) كشف الأسرار لتنوير الأفكار، مصطفى بن محيي الدين نجا الشاذلي اليشرطي البيروتي، مطبعة جريدة بيروت، (ص١١٨).

(٤) المنهاج في المعراج، عبد المجيد المغربي الطرابلسي، مطبعة الحضارة - طرابلس الشام، (ص٢٨)، بتصرف.

له جهة وأنه جالس على العرش في مكان مخصوص ويقول ذلك هو عقيدة السلف ويحمل الناس على أن يعتقدوا هذا الاعتقاد، ويقول لهم: من لم يعتقد ذلك يكون كافرًا مستدلا بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه: ٥]، وقوله عز وجل: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة الملك: ١٦]، أهذا الاعتقاد صحيح أم باطل؟ وعلى كونه باطلًا أيكفر ذلك القائل باعتقاده المذكور ويبطل كل عمله من صلاة وصيام وغير ذلك من الأعمال الدينية وتَبِينُ منه زوجه، وإن مات على هذه الحالة قبل أن يتوب لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، وهل من صدّقه في ذلك الاعتقاد يكون كافرًا مثله؟ وما قولكم فيما يقوله بعض الناس من أن القول بنفي الجهات الست عن الله تعالى باطل لأنه يلزم عليه نفي وجود الله تعالى، أفيدونا مأجورين مع بيان مذهب السلف والخلف ...

فأجبت بعون الله تعالى، فقلت: بسم الله الرحمٰن الرحيم الحمد لله الهادي إلى الصواب، والصلاة والسلام على من أوتي الحكمة وفصل الخطاب، وعلى ءاله وأصحابه الذين هداهم الله ورزقهم التوفيق والسداد، أما بعد: فالحكم أن هذا الاعتقاد باطل ومعتقده كافر بإجماع من يعتد به من علماء المسلمين، والدليل العقلي على ذلك قِدَم الله تعالى ومخالفته للحوادث، والنقلي قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى: ١١]، فكل من اعتقد أنه تعالى حلّ في مكان أو اتصل به أو بشىء من الحوادث كالعرش أو الكرسي أو السماء أو الأرض أو غير ذلك فهو كافر قطعًا، ويبطل جميع عمله من صلاة وصيام وحج وغير ذلك، وتبين منه زوجه، ووجب عليه أن يتوب فورًا، وإذا مات على هذا الاعتقاد والعياذ بالله تعالى لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، ومثله في ذلك كله من صدَّقه في اعتقاده أعاذنا الله تعالى من شرور أنفسنا

وسيئات أعمالنا، وأما حمله الناس على أن يعتقدوا هذا الاعتقاد المكفر، وقوله لهم: من لم يعتقد ذلك يكون كافرًا، فهو كفر وبهتان عظيم»(١).

٣٣٨. وقال أيضًا: «**وقد قال جمع من السلف والخلف إن من اعتقد أنَّ الله في جهةٍ فهو كافرٌ كما صرح به العراقي وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأبو الحسن الأشعري والباقلاني**»(٢).

٣٣٩. وقال أيضًا ما نصه: «**فقد اغترّ كثيرٌ من بسطاء العقول بقول وتأليف بعض المنسوبين إلى العلم المتضمن تشبيه الله تعالى بخلقه، واعتقدوا أنه جسمٌ يحل في الأمكنة، وله جهة وأنه تعالى جالس على العرش بذاته وكائن في السماء إلى غير ذلك من المكفرات**»(٣).

٣٤٠. وقال أيضًا ما نصه: «**فهم** - أي المشبهة - **كفرة إن قالوا: إنّ الله سبحانه وتعالى جسمٌ كالأجسام**»(٤).

٣٤١. وقال أيضًا ما نصه: «**فمن قال: إن المراد به الجلوس فقد خالف السلف والخلف وخرق الإجماع وكفر بالله تعالى وحبط كل عمله**»(٥)، ذكر ذلك عَقِبَ نقله قولَ **الصاوي** في الكلام على الذي يعتقد أنّ الله يجلس على عرشه.

٣٤٢. وقال أيضًا عقب نقله كلام **الخطيب** ما نصه: «**فقد نصّ هذا الإمام على أنّ السلف والخلف مجمعون على أنّ الله تعالى منزه عن الجوارح فمن اعتقد خلاف ذلك فهو ضالّ مضلّ مارق من**

---

(١) إتحاف الكائنات، محمود خطاب السبكي، (ص٣-٤).

(٢) المصدر السابق، (ص٨).

(٣) المصدر السابق، (ص٣٤).

(٤) المصدر السابق، (ص٤٠).

(٥) المصدر السابق، (ص٥١).

الدين»[1].

٣٤٣. وقال أيضًا عقب نقله كلام الإمام **عماد الدين أبو الحسين بن أبي بكر الكندي** ما نصه: «**فتراه نصّ على أنّ الله تعالى يستحيل عليه الحلول في الأماكن أو اتصاله بالأجسام أو مقابلته لها أو تحيزه في جهة لأن ذلك كله من صفات الحوادث، فمن اعتقد أنه تعالى حل في عرش أو سماء أو حاذى شيئًا من مخلوقاته أو حل في أي جهة من الجهات الست كفرَ بإجماع العاقلين**»[2].

٣٤٤. قال الشيخ **حسن ابن الحاج عمر بن عبد الله السيناوني** (ت ١٣٥٣هـ): «هو موجود وحده سبحانه قبل المكان والزمان، فهو منزَّه عنهما»[3].

٣٤٥. قال الشيخ **عبد الفتاح الزعبي** (ت ١٣٥٤هـ) في كتابه **المواعظ الحميدية في الخطب الجمعية** ما نصه: «**وتفكَّروا في ءالائه ولا تتفكروا في ذاته العلي، واعلموا أن خطرات الأفكار في ذلك وهمية، وكيف يحيط العقل بمن تقدَّس عن الكمية والكيفية والأينية، فنزِّهوا ربَّكم وقدِّسوه عن الخواطر الفكرية**»[4].

٣٤٦. قال الشيخُ **محمد الخضر الشنقيطي** (ت ١٣٥٤هـ) في كتاب **استحالة المعية بالذات وما يضاهيها من متشابه الصفات**: «**فمعلومٌ أَنَّ السلفَ والخلفَ اجتمعوا على تأويلِها** - أي المعية - **بما مَرَّ مِنَ**

---

(١) المصدر السابق، (ص١١١).

(٢) المصدر السابق، (ص١٢٥).

(٣) الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، حسن السيناوني، مطبعة النهضة - تونس، (٣/ ١٠٦).

(٤) المواعظ الحميدية في الخطب الجمعية، عبد الفتاح الزعبي، طبعة حجر قديمة - بيروت، (ص٨٤).

العلمِ والنَّصْرِ والحِفْظِ، ولم يَقُلْ أحدٌ منهم بحملِها على ظاهرِها مِنَ المَعِيَّةِ بالذَّاتِ لِمَا يلزمُ على القولِ بالمعيةِ الذاتيةِ مِنَ المُحَالِ المُفْرِطِ، إذ يلزمُ عليه مُحالانِ لزومًا واضحًا إِنْ لم يكنْ صريحًا كُلُّ وَاحِدٍ منهما كُفْرٌ بِالإِجْمَاعِ»[1].

٣٤٧. نقل **عبد الرحمٰن الجزيري** (ت ١٣٦٠هـ) في كتابه **الفقه على المذاهب الأربعة**: «**تكفير المجسم**»، يعني أنّ المجسم كافر في المذاهب الأربعة[2].

٣٤٨. قال الشيخ **محمد بن إبراهيم الحسيني الطرابلسي** (ت ١٣٦٢هـ) في **تفسيره للقرءان الكريم** ما نصه: «**سبحانه ما أعظم سلطانه، لا تلاحظه العيون بأنظارها** - أي في الدنيا - **ولا تطالعه العقول بأفكارها**»[3].

٣٤٩. وقال أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْـرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [سورة البقرة: ٥٥] ما نصه: «**ظنُّوا أنَّه سبحانه وتعالى مما يشبه الأجسام وتتعلَّق به الرؤية تعلقها بها** - أي الأجسام - **على طريق المقابلة في الجهات والأحياز، ولا ريب في استحالته، وإنَّما الممكن في شأنه تعالى الرؤية المنزهة عن الكيفيات بالكلية وذلك للمؤمنين في الآخرة**»[4].

---

(١) استحالة المعية بالذات، الشنقيطي، (ص٩٦).

(٢) الفقه على المذاهب الأربعة، عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، دار الكتب العلمية - بيروت، (٥/ ٣٧٢).

(٣) تفسير الحسيني، محمد بن إبراهيم الحسيني الطرابلسي، مطبعة الحضارة، طرابلس الشام - لبنان، (١/ ٦٢).

(٤) المصدر السابق، (١/ ١٠١).

٣٥٠. وقال أيضًا: «قال عليه الصلاة والسلام: «ءاية الكرسي سيدة ءاي القرءان»[(١)]، لما ترى من انطوائها على أمهات المسائل الإلـٰهية المتعلقة بالذّات العلي والصفات الجليّة، فإنّها ناطقة بأنّه تعالى واجب لذاته موجد لغيره، لما أنَّ القيوم القائم بذاته المقيم لغيره منزَّه عن التحيُّز والحلول، مبرَّأ عن التغيُّر والفتور، لا مناسبة بينه وبين الأشباح ولا يعتريه ما يعتري النفوس والأرواح، متعالٍ عمَّا تناله الأوهام، عظيم لا تحدق به الأفهام»[(٢)].

٣٥١. قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّد حَبِيب اللَّهِ الشِّنْقِيطِي (ت ١٣٦٣هـ) في شَرْحِ زَادِ الـمُسْلِم فِيمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ البُخَارِيُّ وَمُسْلِم مَا نَصُّهُ: «فَالـمُجَسِّمَةُ أَخْزَاهُمُ اللَّهُ وَكَفَى الإِسْلَامَ شَرَّهُمْ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ، وَهُوَ تَعَالَى يُمْهِلُهُمْ كَمَا يُمْهِلُ عَبَدَةَ الأَصْنَامِ وَمَنْ جَعَلُوهُ ثَالِثَ ثَلَاثَةٍ حَتَّى يُهْلِكَهُمْ وَيُخَلِّدَ الجَمِيعَ في جَهَنَّمَ وَالعِيَاذُ بِاللهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا جَزَمْتُ هُنَا بِأَنَّ الـمُجَسِّمَ كَالكَفَرَةِ لأَنَّهُمْ لَا يَتُوبُونَ لِكَوْنِهِمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الكَاذِبُونَ، وَقَدْ ذَكَرْتُ في حَرْفِ اليَاءِ عِنْدَ الحَدِيثِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ تَصْرِيحَ الجَلَالِ السُّيُوطِيِّ في شَرْحِ النِّقَايَةِ بِالاتِّفَاقِ عَلَى كُفْرِ الـمُجَسِّمَةِ، وَلَا قِيمَةَ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الـمُجَسِّمَ لَا يَكْفُرُ إِلَّا إِنْ قَالَ: إِنَّهُ جِسْمٌ كَالأَجْسَامِ، لِأَنَّ اعْتِقَادَ الجِسْمِيَّةِ لَهُ تَعَالَى يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَشْبِيهُهُ بِبَعْضِ الأَجْسَامِ وَلَوْ فُرِضَ أَنَّهُ مِنْ أَعْلَاهَا وَأَجْمَلِهَا، فَاللهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ شَبَهِ أَيِّ شَبَهٍ كَائِنًا مَا كَانَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]، وَالعَقْلُ وَالنَّقْلُ حَاكِمَانِ بِمُخَالَفَتِهِ لِجَمِيعِ الأَجْسَامِ كَمَا هُوَ

---

(١) روى البيهقي في الشعب عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «سُورَةُ الْبَقَرَةِ فِيهَا ءايَةٌ سَيِّدَةُ ءايِ الْقُرْآنِ لَا تُقْرَأُ فِي بَيْتٍ فِيهِ شَيْطَانٌ إِلَّا خَرَجَ مِنْهُ، ءايَةُ الْكُرْسِيِّ»، شعب الإيمان، البيهقي، (٤/ ٥٤)، حديث (٢١٧١).

(٢) تفسير الحسيني، (١/ ٢٧٧).

مَعْلُومٌ فَلَا نُطِيلُ بِهِ»، إلى أن قال: «أيضًا: يعلم أن من خالف السلف والخلف واعتقد ظاهر المتشابه يُسمى مجسمًا مشبهًا تجري عليه أحكام المجسمة، ولا ينفعه تستره بأنه سلفي مُفَوِّض بل هو مجسم مشبه»، ثُمَّ قَالَ: «فَمَنِ اغْتَرَّ بِهَؤُلَاءِ الذِينَ حَذَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ فَهُوَ هَالِكٌ مَعَ الهَالِكِينَ وَلَوْ زَعَمَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ»[1].

٣٥٢. قَالَ الشيخُ يوسفُ بنُ أحمدَ الدِّجْوِي المالكيُّ (ت ١٣٦٥هـ) عُضْوُ جماعةِ كبارِ علماءِ الأزهرِ: «وَإِنَّا نَخْتَصِرُ الطريقَ معهم فنقولُ على الوضوحِ والإنصافِ: إنْ كانوا - أي أهلُ البدعةِ - يأخذونَ ءَايَاتِ المتشابهاتِ وأحاديثَ الصفاتِ على ظاهرِها ويُثْبِتُونَ مَعَانِيَهَا التي وُضِعَتْ لها في لغةِ العربِ فذلكَ كُفْرٌ صُرَاحٌ لأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الجِسْمِيَّةَ وَالتَّجَزُّؤَ وَالتَّركِيبَ»[2].

٣٥٣. قال الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ) في مناهل العرفان في علوم القرءان ما نصه: «وقد كفّر العراقي وغيره مثبت الجهة لله تعالى، وهو واضح لأن معتقد الجهة لا يمكنه إلا أن يعتقد التحيز والجسمية ولا يتأتى غير هذا»[3].

٣٥٤. قال الشيخ حسن البنا (ت ١٣٦٨هـ) ما نصه: «فرقة أخذت بظواهرها كما هي فنسبت إلى الله وجهًا كوجوه الخلق ويدًا أو أيديا كأيديهم وضحكا كضحكهم وهكذا حتى فرضوا الإلـٰه شيخا وبعضهم فرضه شابا وهؤلاء هم المجسمة والمشبهة وليسوا

---

(١) فتح المنعم ببيان ما احتيج لبيانه من زاد المسلم، محمد حبيب اللَّه الشنقيطي، دار الكتب العلمية - بيروت، (٤/ ٣٥٢-٣٥٣).

(٢) مجلة الأزهر، الجزء الثامن، المجلد الخامس، سنة: ١٣٥٣هـ.

(٣) مناهل العرفان في علوم القرءان، محمد عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي - مصر، (٢/ ٢٩٦-٢٩٧).

من الإسلام في شىء وليس لقولهم نصيب من الصحة، ويكفي في الرد عليهم قول الله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [سورة الشورى: ١١]، **وقوله تعالى:** ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾ [سورة الإخلاص]»[١].

٣٥٥. قال الشيخ **عبد القادر الشلبي الطرابلسي** (ت ١٣٦٩هـ) في كتابه **الدرر الحسان** ما نصه: «**ومن فضائل سلاطين ءال عثمان سلوكهم في العقائد الدينية مذهب أهل السنة ومجانبتهم البدع والأهواء ومحاذرتهم الغي والإغواء**»[٢]، ومعلوم أنَّ السلاطين قد أقروا بالعقيدة السنية على طريقة الإمام **أبي منصور الماتريدي** التي حوت تنزيه الله عن كل صفات الخلق وهي مبينة في **العقيدة الطحاوية** ومما جاء فيها: «**تعالى** - أي الله - **عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات**» كما تقدم.

٣٥٦. قال الشيخ **محمد زاهد بن الحسن الكوثري** (ت ١٣٧١هـ) في مقالاته: «**إنّ القول بإثبات الجهة له تعالى كفرٌ عند الأئمة الأربعة هداة الأمة كما نقل عنهم العراقي على ما في شرح المشكاة لملا علي القاري**»[٣].

٣٥٧. وقال أيضًا ما نصه: «**وكُفْرُ مَنْ يُثْبِتُ الحَرَكَةَ وَالقُعُودَ وَالحُدُودَ لَهُ تَعَالَى مِمَّا لا يَتَنَاطَحُ فيه كَبْشَانِ ولا يَتَنَازَعُ فيه مُسْلِمَانِ**»[٤].

---

(١) مجموعة رسائل حسن البنا، حسن البنا، المكتبة التوفيقية - مصر، (ص٣٠٩).

(٢) الدرر الحسان في فضائل سلاطين ءال عثمان، عبد القادر توفيق الشلبي الطرابلسي، دار الكتب العلمية - لبنان، (ص٣٢).

(٣) مقالات الكوثري، الكوثري، (ص٣٦٨).

(٤) المصدر السابق، (ص٣٨٠).

٣٥٨. وقال أيضًا في حاشية تحقيقه لكتاب تقي الدين السبكي: **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل** ما نصه: «**فيا للعار والشنار على من يهون إجماع المسلمين فيما يستدلون به عليه من المسائل الفرعية كيف يزعم إجماع رسل الله على محال؟ وتجد في الكتب المنسوبة إلى الشيخ عبد القادر كثيرًا مما يرده علماء أصول الدين في الاعتقاد كما تجد فيها كثيرًا من الأحاديث الملفقة الموضوعة، فلا يعول على مثل تلك الكتب في مثل هذا المطلب، وقد قال ابن حجر المكي في فتاويه: إن ذكر الجهة ونحوها مدسوس في كتب الشيخ عبد القادر، وذكر مثله اليافعي قبله في نشر المحاسن، وكذلك النجم الأصفهاني قبل اليافعي**»، إلى أن قال: «**وليس بقليل بين الأئمة من جاهر بإكفار القائلين بالجهة كما نقلت ذلك من شرح مشكاة المصابيح لناصر السنّة علي القاري فيما علقته على دفع شبه التشبيه لابن الجوزي**»[(١)].

٣٥٩. وقال أيضًا معلقًا على كلام البيهقي: «**وما تفرد به الكلبيّ وأمثاله يوجب الحَدَّ، والحد يوجب الحدث لحاجة الحد إلى حَادٍ خصه به، والبارئ قديمٌ لم يزل**»، ما نصه: «**وقد تواقح بعض متأخري الحشوية إلى حد أن ألف جزءًا في إثبات الحد والجلوس لله سبحانه كما سبق ... وما هو إلا رجوعٌ إلى الوثنية الأولى**»[(٢)].

٣٦٠. قال الشيخ **مصطفى وهيب البارودي الطرابلسي** (ت ١٣٧٣هـ) في كتابه **الفوز الأبدي في الهدي المحمدي** ما نصه: «**إنَّ الله تعالى منزَّهُ الذَّات عن الاختصاص بالأمكنة والجهات، وهذا أصل من أصول**

---

(١) السيف الصقيل، تقي الدين السبكي، (ص٨٦).

(٢) الأسماء والصفات، البيهقي، تعليق محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرةّ (ص٣٨٥).

العقائد الإيمانية، لأنَّه لو احتاج إلى المكان لكان حادثًا وقد قام الدليل على وجوب القِدَم - له - واستحالة العدم - عليه - ولأن هذه الجهات هو الذي خلقها وأحدثها»[1]

٣٦١. وقال أيضًا: «**وإذا ثبت استحالة كونه جوهرًا أو عرضًا فقد استحال كونه مختصًّا بالجهة، ولأنه لو كان فوق العالم لكان محاذيًا له وكل محاذٍ لجسم فإمَّا أن يكون مثله أو أصغر منه أو أكبر، وكل ذلك تقدير محوج بالضرورة إلى مقدِّرٍ، ويتعالى عنه الخالق الواحد المدبِّر، فأمَّا رفع الأيدي عند السؤال إلى جهة السماء فهو لأنها قبلة الدعاء**»[2].

٣٦٢. وقال أيضًا في كتابه: **واجب الاهتمام في ما وصَّى به الإسلام ما** نصه: «**وممّا وصَّى الإسلام باجتنابه وحذَّر منه: كلُّ ما يفسده ويقطعه وهو الردة والعياذ بالله تعالى، وهي ثلاثة أقسام: اعتقادات وأفعال وأقوال، وكل قسم منها يتشعبُ منه شعبٌ كثيرةٌ، فمن الأول: الشك في الله أو في رسوله أو القرءان أو اليوم الآخر أو الجنة أو النار أو الثواب أو العقاب أو نحو ذلك مما هو مجمعٌ عليه ... والقسم الثاني الأفعال: وهي كلُّ فعلٍ أجمع المسلمون على أنه لا يصدرُ إلا من كافر وذلك كسجود لصنم، والقسم الثالث الأقوال وهي كثيرة جدًّا ... كالسخرية باسمٍ من أسماء الله تعالى، أو أسماء أنبيائه أو وعده أو وعيده ... أو قال (شخص): أنا بريءٌ من الله أو رسوله أو من القرءان أو الشريعة أو دين الإسلام ... وعلى من وقع منه شيءٌ من ذلك العودُ فورًا إلى الإسلامِ بالنطقِ بالشهادتين**

---

(١) الفوز الأبدي في الهدي المحمدي، مصطفى وهيب البارودي الطرابلسي، المطبعة الوطنية - بيروت، (ص٧٣).

(٢) المصدر السابق.

والإقلاعِ عمَّا وقع منه ويجب عليه الندمُ على صدوره والعزم أن لا يعود لمثله»[1].

٣٦٣. قال العلامة الشيخ **سلامة القضاعي العزّامي** الشافعي (ت ١٣٧٦هـ) في كتابه **فرقان القرءان بين صفات الخالق وصفات الأكوان** ناقلًا سؤالًا رفعه العلَّامة الشيخ **أحمد ابن العلامة الكبير علي بدر** إلى شيخ الإسلام **سليم البشري** بتاريخ الثاني والعشرين من المحرم سنة ١٣٢٥هـ، وملخصه: ما قولكم - دام فضلكم - في رجل يعتقد ثبوت الجهة الفوقية لله سبحانه وتعالى؟ وملخص الجواب: «**مذهب الفِرقةِ النَّاجيةِ وما أَجمعَ عليه السُّنِّيُّونَ أَنَّ اللَّهَ تعالى مُنَزَّهٌ عن مشابهةِ الحوادثِ مخالفٌ لها في جميعِ سماتِ الحدوثِ، ومِنْ ذلكَ تَنَزُّهُهُ عن الجهةِ والمكانِ كما دَلَّتْ على ذلكَ البراهينُ القطعيةُ ... هذا وقد خذل اللَّه أقوامًا أغواهم الشيطان وأزلهم اتبعوا أهواءهم وتمسكوا بما لا يُجدي، فاعتقَدوا ثبوتَ الجهة - تعالى اللَّه عن ذلك علوًّا كبيرًا - واتفقوا على أنها جهة فوق، إلا أنهم افترقوا، فمنهم من اعتقد أنه جسم مماس للسطح الأعلى من العرش، وبه قال الكرامية واليهود، وهؤلاء لا نزاع في كفرهم**»[2].

٣٦٤. وقال أيضًا ما نصه: «**أجمع أهل الحقِّ من علماء السلف والخلف على تنزّه الحق سبحانه عن الجهة وتقدُّسه عن المكان**»[3].

٣٦٥. نقل **الشيخ عبد ربه القليوبي** الشافعي (ت ١٣٨٨هـ) أحد علماء الأزهر الشريف، في كتابه **فيض الوهاب**: **الإجماعَ على كفر مَنْ**

---

(١) واجب الاهتمام في ما وصَّى به الإسلام، البارودي، مطبعة البلاغة، طرابلس الشام - لبنان، (ص٢١-٢٣).

(٢) فرقان القرءان، سلامة القضاعي العزامي، (ص٧٢-٧٤).

(٣) المصدر السابق، (ص٩٣).

يعتقد أن اللَّه موجود في السماء أو يجلس على العرش[1].

٣٦٦. قال الشيخ **أبو حامد محمد العربي بن مرزوق التباني** المالكي (ت ١٣٩٠هـ) في كتابه براءة الأشعريين من عقائد المخالفين ما نصه: «**اتفق العقلاء من أهل السنة الشافعية والحنفية والمالكية وفضلاء الحنابلة على أن اللَّه تبارك وتعالى منزه عن الجهة والجسمية والحد والمكان ومشابهة مخلوقاته**»[2].

٣٦٧. وقال أيضًا ما نصه: «**وقوله بالجسمية والجهة والانتقال وأنه بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر، تعالى الله عن هذا الافتراء الشنيع والكفر البراح الصريح وخذل متبعيه وشتت شمل معتقديه**»[3].

٣٦٨. قال الشيخ **محمد أمين الشنقيطي** (ت ١٣٩٣هـ) في **تفسيره** عند قوله الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [سورة الأعراف: ٥٤]: «**ومن اعتقد أن وصف الله تعالى يشابه صفات الخلق فهو مشبه ملحد ضال**»[4].

٣٦٩. قال الشّيخ السّيد **إسماعيل بن مهدي الغرباني الحسنيّ** (ت ١٤٠٠هـ) في باب الردّة ما نصّه: «**ومنها اعتقاد حلول الله تعالى في مخلوقاته، أو في شيءٍ منها، فإنّه سبحانه وتعالى منزّهٌ عن أن يحلّ بشيءٍ، أو يحلّ فيه شيء، أو يحويه مكانٌ، أو يمرّ عليه زمان، وفي الحديث: «كان الله ولا شيء معه» أي قبل أن يخلق العرش**

(١) فيض الوهاب، القليوبي، (ص٢٦-٢٧).

(٢) براءة الأشعريين، العربي التباني، (١/ ٧٩).

(٣) المصدر السابق، (٢/ ٦١).

(٤) أضواء البيان في إيضاح القرءان بالقرءان، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، دار الفكر - بيروت، (٢/ ١٨).

والكرسيّ، والسّماوات والأرض، والأرواح والأجسام، والجواهر والأعراض وهو الآن على ما عليه كان من عدم الافتقار لشيءٍ من مخلوقاته، بل الكلّ مفتقرٌ إليه، والعرش وحملته محمولون بقدرته، ومنها اعتقاد أنّه تعالى جسمٌ، يحصر في جهةٍ، أو له أعضاءٌ حقيقيّة من يدٍ ورجلٍ وغير ذلك كأجسامنا، وهو سبحانه وتعالى منزّهٌ عن أن يكون جسمًا، ولو كان جسمًا لاعتراه ما يعتري الأجسام من التغيّر، وهو محالٌ، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [سورة الشورى: ١١]».

٣٧٠. قال الشيخ محمد **زاهد كوتكو** (ت ١٤٠١هـ) ما نصه: «**إنّ المشبهة ينسبون للخالق ذي الجلال الأعضاءَ كالمخلوقات فلا تجوز الصلاة خلفهم، فهؤلاء خارجون من الإسلام، من نسب المكان لله أو قال إنه في السماء أيضًا خارج من الإسلام، وكذا يُحكم بالكفر على من اعتقد أنّ الحق تعالى مستقر على العرش، فويلٌ للوهابية**»[1].

٣٧١. قال الشيخ **محمد بن أحمد الملقَّب بالداه الشنقيطي** (ت ١٤٠٤هـ) في كتابه **الآيات المحكمات** ما نصه: «**اتفق علماء السنة على أنَّ الله غنيٌّ عن كلّ شيءٍ، وكلُّ شيء مفتقرٌ إليه، قائمٌ بنفسه لا يحتاج إلى محلٍّ ولا إلى مخصِّص، فهو الذي خلق الزمان والمكان وهو على ما عليه كان**»[2].

٣٧٢. قال الشيخ **رامز بن محمود الملك** (ت ١٤٠٨هـ) في منشورات وزَّعها بين أبناء مدينته ونشرها في إمساكيَّة رمضان سنة (١٤٠٣هـ)

---

(١) عقيدة أهل السنة، محمد زاهد كوتكو، (ص١١١)، كتاب بالتركية (Ehl–I Sunnet Akaidi).

(٢) الآيات المحكمات في التوحيد والعبادات والمعاملات، محمد بن أحمد الملقَّب بالداه الشنقيطي، المكتبة الثقافية – بيروت، (ص٢٠).

ما نصُّه: «**إنَّ تنزيه الله عن مشابهة المخلوقين أفضل عمل يقوم به العبد وقد اعتنى به العلماء سلفًا وخلفًا رحمهم الله، وقد جاء في ذلك عن الإمام عليٍّ كرَّم الله وجهه أنه قال: كان الله ولا مكان وهو الآن على ما عليه كان، أي أنه تعالى موجودٌ بلا مكان لأنه هو خالق المكان فلا يحتاج إليه، وقال الإمام علي أيضًا: إنَّ الله خلق العرش إظهارًا لقدرته ولم يتخذه مكانًا لذاته، أي أنّ الله تعالى خلق العرش الذي هو أكبرُ المخلوقات حجمًا وهو سقفُ الجنة، وهو غنيٌّ عنه فلا يحتاجُ إليه ولا إلى السماء التي هي مسكن للملائكة، قال الإمام أحمد الرفاعي الكبير: غاية المعرفة بالله الإيقان بوجوده تعالى بلا كيفٍ ولا مكان**»[١].

٣٧٣. وقال أيضًا ما نصه: «**من قال لا مكان خال من الله أو إن الله ليس خاليًا من مكان كفر**»[٢].

٣٧٤. قال الشيخ **محمد ياسين الفاداني** (ت ١٤١٠هـ) في كتابه **بغية المشتاق** ما نصه: «**حتى من كان من لوازم بدعته أنه كافر عندنا وإن كان من أهل قبلتنا**»[٣]، كالمجسمة والمشبهة والحلولية.

٣٧٥. وقال أيضًا ما نصّه: «**وشمل أيضًا من نكفره ببدعته كالمجسمة، فلا يعتبر بخلافه، وإن كان يصلي إلى القبلة - صورةً - ويعتقد نفسه مسلمًا**»[٤].

---

(١) في منشورات وزَّعها بين أبناء مدينته ونشرها في إمساكيَّة رمضان سنة (١٤٠٣هـ).

(٢) المصدر السابق، (ص١٣٩).

(٣) بغية المشتاق في شرح اللمع لأبي إسحاق، محمد ياسين الفاداني، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، (ص٢٤٣).

(٤) المصدر السابق، (ص٢٨١).

٣٧٦. قال القاضي **الشيخ سقاف بن علي الكاف اليمني** الشافعي (ت ١٤١٧هـ) في كتابه **حقيقة الفرقة الناجية**: «**أجمع علماء الإسلام على عدم تكفير أحد من أهل القبلة إلا إذا رئي منه كفر بواح**»(١).

٣٧٧. وقال أيضًا: «**ويكفر الزنادقة والمجسمة والمشبهة والقدرية للأدلة الواردة فيه**»، ثم بَيَّنَ علةَ تكفير المجسمة فقال: «**لقوله تعالى**: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [سورة الشورى: ١١]، **والمجسمة هم الذين جعلوا اللَّه كالمخلوقات له جسم وجهة، والله عز وجل نفى ذلك عن نفسه كما ورد في الآية، فمن جَسَّمَهُ فقد كفر بالدليل**»(٢).

٣٧٨. قال الشيخ **أحمد جابر جبران المكي اليمني** (ت ١٤٢٥هـ) المدرس بالقسم العالي بدار العلوم الدينية بمكة المكرمة سابقًا وبالمعهد العالي لإعداد الأئمة والدعاة ما نصه: «**الذي لم يتحفظ ويحترز ويجعل لنفسه وقاية عن النفي لصفات الله التي وصف بها نفسه كالمعطلة، ولم يحترز احترازا كاملا عن التشبيه لله عز وجل بمخلوقاته كالمجسمة فقد زل وسقط على أم رأسه وضل عما يبتغيه من التنزيه لله عز وجل فإن ما فر منه بزعمه وقع فيه**»(٣).

٣٧٩. قال الحافظ الفقيه المجتهد **عبد الله بن محمد الهرري**(٤)

---

(١) حقيقة الفرقة الناجية، سقاف بن علي الكاف الشافعي اليمني، دار القلم – دمشق، (ص٦٨).

(٢) المصدر السابق، (ص٦٩).

(٣) التعليقات السنية على متن العقيدة الطحاوية، أحمد جابر جبران، طبعة خاصة – السعودية، (ص٢٧).

(٤) وقد ذكر الدكتور عماد حسن مرزوق في رسالته التي سماها «بيان حقيقة السلفية» تحت فصلٍ يتعلّق بما للعلماء من ءاراء وردودٍ على عقيدة الوهابية المنتسبين للسلفية كذبًا وزورًا ما نصه: «الشيخ عبد الله الهرري أحد العلماء =

(١٤٢٩هـ) ما نصه: «اعتقاد المسلمين سلفهم وخلفهم أنّ الله غنيّ عن العالمين، أي مستغنٍ عن كلّ ما سواه أزلًا وأبدًا فلا يحتاج إلى مكان يقوم به أو شىء يحلّ به أو إلى جهة، ويكفي في تنزيه الله عن المكان والحيّز والجهة قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]، **فلو كان لله مكان لكان له أمثال وأبعاد وطول وعرض وعمق، ومن كان كذلك كان محدَثًا محتاجًا لمن حدّه بهذا الطول وبهذا العرض وهذا العمق، قال الإمام الطحاوي:**

= المعاصرين الذين يمثلون العقيدة السنية الأشعرية، وقد وضع عدّة مصنفات تناول فيها عقائد الوهابية الحنابلة بالنقد، وقد خصّ ابن تيمية بكتاب مستقل عنوانه: «المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية» أثبت في مقدمته تقاريظ بعض علماء أهل السنة للكتاب وهم: الشيخ كمال الدين جعيط مفتي تونس، والأستاذ حبيب المساوي رئيس جامعة ومعهد ومدرسة الزيادة الإسلامي بجاكرتا، والأساتذة محمد عارف المصباحي ونصر الله القادري ومحمد فضل حسن القادري الأساتذة في المدرسة العربية «فيض العلوم» بالهند، والشيخ محمد أختر رضا القادري الأزهري مفتي عموم الهند، والشيخ محمد مهاجرين تلميذ الشيخ المحدث محمد ياسين الفاداني، وقد تتبع الهرري ابن تيمية فيما خالف فيه فرق أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية والصوفية وهي: قوله بحوادث لا أول لها لم تزل مع الله، قوله بقيام الحوادث بذات الله، قوله بالجسمية، قوله إن الله يتكلم بحرف وصوت وإنه يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء، قوله بالانتقال والحركة في حق الله تعالى، قوله بنسبة الحد لذات الله تعالى، قوله بالجلوس في حق الله تعالى ... ثم أثبت الهرري في ءاخر كتابه بيانًا بالمصنفات التي ردّت على العقيدة الحنبلية الوهابية، وقد بلغت تلك المصنفات ما يتجاوز مائة وخمسين مصنفًا كلها لعلماء أهل السنة بما يوضح موقف أهل السنة من العقيدة الحنبلية - الوهابية - التي يدعو إليها اليوم الوهابية باسم السلفية. والخلاصة أن عقيدة الحنابلة الوهابية كإثبات الوجه واليد والجهة لله، وتحريم السفر بنية زيارة قبر الرسول صلى الله عليه وءاله وسلم ونحو ذلك من العقائد التي تعرض اليوم من قبل أدعياء السلفية على أنها عقيدة أهل السنة والسلف الصالح قد اعتبرها علماء أهل السنة عقيدة مخالفة لأهل السنة ووصفوا معتقديها بأنهم مجسمة ومشبهة وحشوية يريدون أن يفسدوا عقائد المسلمين»، (ص٤١-٤٣).

«من وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر»، فتبين من هذا أن نسبة الجهة والتحيز والمكان لله تعالى كفرٌ وتكذيبٌ للقرءان الكريم وللأحاديث ولصريح العقل»[١].

٣٨٠. وقال أيضًا ما نصه: «**الحمد لله، جمهور الأمة المحمدية مئات الملايين، علماؤهم في الشرق والغرب يعتقدونَ ويُدرِّسون أنّ الله تبارك وتعالى موجودٌ منزَّهٌ عن الحدِّ والمكان**».

٣٨١. وقال رحمه الله أيضًا ما نصه: «وحكم من يقول: «**إنّ الله تعالى في كل مكان أو في جميع الأماكن» التكفير إذا كان يفهم من هذه العبارة أنَّ الله بذاته منبثٌّ أو حالٌّ في الأماكن، أما إذا كان يفهم من هذه العبارة أنه تعالى مسيطر على كل شيءٍ وعالمٌ بكل شيء فلا يكفر، وهذا قصدُ كثير ممن يلهج بهاتين الكلمتين، ويجب النهي عنهما في كل حال**»[٢].

٣٨٢. وقال أيضًا: «**ويكفر من يعتقد التحيُّز لله تعالى، أو يعتقد أن الله شيءٌ كالهواء أو كالنور يملأ مكانًا أو غرفة أو مسجدًا ... ونسمّي المساجد بيوت الله لا لأن الله يسكنها بل لأنها أماكن مُعدَّة لذكر الله وعبادته ... وكذلك يكفر من يقول: «الله يسكن قلوب أوليائه» إن كان يفهم الحلولَ، وليس المقصود بالمعراج وصول الرسول إلى مكان ينتهي وجود الله تعالى إليه ويكفر من اعتقد ذلك، إنما القصدُ من المعراج هو تشريف الرسول ﷺ بإطلاعه على عجائب في العالم العلويّ، وتعظيمُ مكانته ورؤيتُه للذات**

---

(١) () القول الفصل المنجي في الرد على حسن قاطرجي، الهرري، دار المشاريع - بيروت، (ص١٩)، وهو كتاب جمعه تلامذته من كلامه وردوده.

(٢) () الصراط المستقيم، الهرري، شركة دار المشاريع - بيروت، (ص٤٨).

المقدس بفؤاده من غير أن يكون الذات في مكانٍ وإنما المكان للرسول»[1].

٣٨٣. وقال أيضًا في كتابه **إظهار العقيدة السنية** ما نصه: «**إن كان يفهم من هذه العبارة** - أي قول بعضهم: **إن الله تعالى بكل مكان - تحيزَ الذات القديم الأزلي المقدس في الأماكن كلها أو تحيزَ صفاته فهو كافر من أكفر الكفار لأنه إذا كان الذي يعتقد أن الله متحيز بمكان واحد كالعرش كافرا لأنه أثبت لله المشابهة لخلقه وذلك لأن فوق العرش كتابا كتب الله فيه: «إن رحمتي تغلب غضبي» رواه البخاري وابن حبان، فلو كان الله متحيزا فوق العرش لكان ذلك الكتاب مثلا معادِلًا لله ... فكيف الذي يعتقد في الله التحيزَ في كل مكان»**[2].

٣٨٤. وإليكم أيها القرَّاء ما أملاه شيخنا الشيخ **عبد الله الهرري** في بعض مجالسه العامة: «**قال** ﷺ: «**اللهم إني أجعلك في نحورهم وأعوذ بك من شرورهم» رواه الإمام أحمد والبيهقي وغيرهما بهذا اللفظ، معنى «أجعلك في نحورهم» أي أتحصن بك وأحتمي فتحول بيني وبينهم، ويقال للمشبهة: هذا الحديث يهدم دينكم وعقيدتكم أن الله بذاته في جهة فوق بزعمكم لأن الظاهر يلزم منه أن يكون الله بذاته في نحور الأعداء وهذا كفرٌ وحلولٌ كبيرٌ، فإن بقيتم على مذهبكم في الأخذ بظاهر الروايات فهذا واحدٌ منها، وهو مرويٌّ بأسانيد صحيحة، وتكونون فريسةً وغنيمةً لأهل الحلول قاتلهم الله لأنهم يقولون بحلول الله تعالى في قلوبهم**

(١) المصدر السابق، (ص٤٩-٥٠).

(٢) إظهار العقيدة السنية بشرح العقيدة الطحاوية، الهرري، شركة دار المشاريع - بيروت، (ص١٩٨).

والعياذ بالله تعالى من هذا الكفر الفظيع، فسيقولون لكم: مَنْ أَذِنَ لكم أن تجعلوه في النحر دون القلب وبينهما شبرٌ أو أقل؟ وإن قلتم: هو ليس على ظاهره، قلنا: لماذا؟ ألأنه أوهم التشبيه؟ فالقاعدة نفسها، والنسبة بين القولين التوافق والاشتراك في الجسمية والمسافة، فمن تزعمونه الإلـٰه عندكم على العرش بذاته هو الذي جعلوه بذاته في القلب والنحر والعياذ بالله، فتصريحكم بالمماسة كعقيدة الحلوليين، إن قلتم بغير مماسة فهل عندكم بينهما مسافة متناهيةٌ أم غير متناهية، فإن كانت متناهية عندكم فذلك هو «الوثن» بعينه، وإن قلتم بمسافة غير متناهية فقد جعلتموه عدمًا، وكل هذه الأقوال كفرٌ لا جاء بها سلف متّبعٌ ولا خلفٌ منتفع، لكن الحق لا بد من قوله، فإنكم تفارقون الحلوليين في التجزئة، فأولئك الملاعين عندهم الله متجزئ، في قلب فلان جزء، وفي قلب فلان جزء، أما أنتم فقد جعلتم هذا الصنم كاملًا بل مجموعًا لا ينقصه شيء إلا الفرج واللحية حتى يصير تمامًا مثل زيدٍ وعمرٍو، قاتل الله المجسمة والحلولية والمعطلة، ورضي الله تعالى عن سيدنا أبي حنيفة وسيدنا أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي، فقد سلُّوا سيوف التوحيد والتنزيه ولم تزل بحمد الله الأكف البيضاء تضربُ بها، أدام الله عزها ءامين».

٣٨٥. قال أحد شعراء أهل السنة: [الكامل]

قل للمشبهةِ الذين تجاوزوا حجج العقول بكل قول منكر
يا ويلكم قستم صفات إلـٰهكم بصفاتكم هذا قياس الأخسر
أيقاس صانع صنعة بصنيعه أيقاس كاتب أسطر بالأسطر
من قال إن الله يشبه خلقه كانت مقالته مقالة مفتري

أو قال إني في التكلم مثله فهو الكفور بلا محالة فاحذر
لله سمع لا كأسماع الورى ويد وعين لا كعين المحجر
وكذا كلام الله ليس كلفظنا فافهم مقالي في الصفات وذكّر

٣٨٦. قال الشيخ **محمد التاويل** (ت ١٤٣٦هـ) ما نصه: «**وأما المبتدع المتفق على كفره كالمجسمة وأشباههم، فإنه كغيره من الكفار لا توارث بينه وبين المسلمين**»(١).

٣٨٧. قال الشيخ **أحمد بالعيت الوقراوي** كان حيًّا سنة (١٤٣٦هـ) ما نصّه: «**قد ثبت عند أهل العلم أنّ فرعون هو إمام المجسمة المشئومة وأن القائلين بأنّ الله تعالى في السماء لم يأتوا بشيء جديد وإنما يرددون ويقولون بما قاله فرعون قبلهم كما حكى الله تعالى عن إمام المجسمة فرعون الذي ظن أنّ ربّ موسى عليه الصلاة والسلام في السماء والعياذ بالله، وقد قال الله تعالى** ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ ﴿٣٧﴾﴾ [سورة غافر]»(٢).

٣٨٨. قال المستشار الدكتور **محمد يوسف بلال** في كتابه الذي صنفه في الرد على الوهابية ما نصه: «**وقد تبين لي من خلال دراسة منهج خوارج الزمان الوهابية أنهم قد أتوا بدين جديد مغاير لديننا الإسلامي الذي تعلمناه على أيدي أهل السنة والجماعة فالعقيدة**

(١) اللباب في شرح تحفة الطلاب في علم الفرائض، محمد التاويل، (ص٢٤).
(٢) مختصر التيسير في تحكيم أهل التفسير، أحمد الوقراوي، (ص١٩).

– أي عقيدتهم – **مغايرة للعقيدة** – أي عقيدة اهل السنة»[1].

٣٨٩. وقال أيضًا ما نصه: «**وليس القول بالتجسيم وما إلى ذلك بالأمر الهين عند أئمة أصول الدين، وقد جزم النووي في صفة الصلاة من شرح المهذب بتكفير المجسمة، ويقول عنهم ابن فرح القرطبي صاحب جامع أحكام القرءان في التذكار: والصحيح القول بتكفيرهم إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور**»[2].

---

(١) المسمى بدع السلفية الوهابية في هدم الشريعة الإسلامية، محمد يوسف بلال، مكتبة جزيرة الورد – القاهرة، (ص١٧)، قدم له نخبة من علماء الأزهر.

(٢) المصدر السابق، (ص١١٥).

القلائِد

فيما أُجمِعَ عليه من العقائد

للشَّيخ الدُّكتور جَمِيل مُحمَّد علي حَلِيم
الحُسَينِيّ الأشعَرِيّ الشَّافِعِيّ
دكتور مُحاضِر في العَقائِد والفِرَق والسِّيَر

شركة دار المشاريع

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الّذي بعَث سيّدَنا محمّدًا بالمَحَجّةِ البيضاءِ، وجعَلَ سبِيلَ أمَّتِه السَّبِيلَ السَّواءَ، وأشهَدُ أن لّا إله إلّا اللهُ شهادةً أنجُو بِها يومَ القِيامةِ مِن الرَّمْضاء، وأشهَدُ أنّ سيّدَنا محمّدًا سيّدُ الرُّسلِ والأنبياءِ، اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّم وزِدْ وبارِك وأَنعِمْ وأَكرِمْ علَيه وعلَى ءالِه وأصحابِه ما عادَتِ الشَّمسُ علَى الدُّنيا بالنُّور والضِّياءِ.

أمّا بعدُ، فإنَّ أقوامًا مِن المَخذُولِينَ قد تَنطَّعُوا في أيّامِنا بدعوَى تَعمِيم الاجتِهادِ وأنّهُم قد استَوَوا معَ الأئِمّة الفُحولِ الأعلامِ بدعوَى أنهّم رِجالٌ وأولئكَ رِجالٌ، وهَيهاتَ هَيهاتَ ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، ثُمّ زادُوا في غَيِّهِم يَعمَهُون حتَّى أنكَرُوا حُجّيةَ الإجماعِ؛ فأَرَدتُّ أنْ أجمعَ أصُولًا أجمعَ علَيها عُلَماءُ المُسلِمِينَ فِي العقِيدة، وقدَّمتُ لذَلِكَ مُقدِّمةً في معنَى الإجماعِ وانعِقادِه، راجِيًا مِن اللهِ تعالَى أنْ يَنفَع بِها طالِبِي الحقِّ، وهو حَسبِي ونِعمَ الوَكِيلُ.

معنَى الإجماعِ وحُجِّيَّتُه
وبَيانُ كَيفِيّةِ انعِقادِه

اعلم أنّ الإجماع لغةً يطلق بِمعنيَين: أحدُهما العَزمُ علَى الشّىء، والثّاني الاتّفاقُ، وأمّا اصطِلاحًا فاتِّفاقُ أهلِ الحَلّ والعَقدِ - وهم مُجتَهِدُو أمّةِ محمّدٍ ﷺ - في عَصرٍ مِن العُصورِ على أمرٍ دِينِيّ.

ودليلُ حُجّيّةِ الإجماعِ قولُ اللهِ تعالَى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾[1]؛ ووجهُ الحُجّةِ أنّه تعالَى جمعَ بينَ مُشاقّةِ الرَّسولِ ﷺ واتّباعِ غيرِ سَبيلِ المُؤمنِين في الوَعِيد في قَولِه: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ فيَلزَم تحريمُ اتّباعِ غيرِ سَبيلِ المؤمنِين لأنّه لَو لَم يكُن حَرامًا لَما جَمعَ بَينَه وبينَ المُحرَّم الّذي هو مُشاقّةُ الرَّسولِ ﷺ، لأنّ الجَمعَ بينَ حَرامٍ ونَقِيضِه لا يَحسُن في وَعيدٍ، فدَلّ ذلكَ علَى أنّ اتّباعَ غيرِ سَبيلِهم حَرامٌ، وإذا حَرُم اتّباعُ غَيرِ سَبيلِهم كان اتّباعُ سَبيلِهم واجِبًا، إذْ لا واسِطةَ بينَ السَّبِيلَين، وإنْ ثَبَتَ وُجوبُ اتباعِ سَبيلِهم ثَبَتَتْ حُجّيّةُ الإجماعِ.

فإذا اتَّفَقَ المُجتهِدُون في عَصرٍ على شىءٍ فهو إجماعٌ وحُجّةٌ، فلا يَصِحُّ أنْ يأتيَ بَعدَهم مَن يَنقُض ما اتَّفَق عليه السّابِقُون.

وقد ادَّعَى بعضُ المَلاحِدة أنّ هذا الدِّين كَثِيرُ الاختِلاف لا يَصلُح اتّباعُه ولا يُعرَف الصّوابُ مِنه، فرَدَّ علَيهِم الفُحُول مِن العُلماءِ كأبي إسحاق الإسفراييني بقَولِه: «نحنُ نَعلَم أنّ مسائِلَ الإجماعِ أكثَرُ مِن عِشرين ألفَ مَسألةٍ، وبهذا يُرَدّ قولُ المُلحِدة: إنّ هذا الدِّينَ كَثِيرُ الاختِلافِ إذْ لَو كان حقًّا لَما اختَلَفُوا فيه. فنَقُول: أخطَأت، بل مَسائِلُ الإجماعِ أكثَرُ مِن عِشرِينَ ألفَ مَسألةٍ، ثُمّ لَها مِن الفُروعِ الّتي يَقَعُ الاتِّفاقُ مِنها وعلَيها وهي صادِرةٌ عن مَسائِلِ الإجماعِ الّتي هي أصُولٌ أكثرَ مِن مائةِ ألفِ مسألةٍ»، ذكَره في «شَرح التّرتيب» ونقلَه

---

(١) سورة النِّساء، ١١٥.

عنه الزّركَشيُّ[1].

الإِجماعُ فِي العَقائِد

اعلَم أَنّ أَهلَ السّنّةِ والجماعة قد أَجمعُوا على أنّ الحقائِقَ ثابِتةٌ والعِلم بِها مُتحقِّق[2].

وأَنَّ أسبابَ العِلم هِي الحواسّ الظّاهِرة السّلِيمةُ والخَبرُ الصّادِقُ والعَقلُ[3].

وأَنّ العالَمَ عُلويَّه وسُفلِيَّه مُحْدَث بِجنسِه وأفرادِه وجواهِرِه وأعراضِه[4].

وأَنّ اللهَ خالِقُ العالَم لا يُماثِله ولا يُشابِهه شَيء في ذاتِهِ ولا في صِفاتِه ولا أفعالِه[5]، فليسَ سُبحانَه وتعالَى بِجسمٍ ولا عَرَضٍ[6]، بل هو واحدٌ لا شرِيك له[7]، قَديمٌ لا بِدايَة له، باقٍ لا نِهايَةَ له[8]، مُريدٌ لا ءامِر له، شاءٍ لا يَكون إلّا ما يُرِيد[9]، قادِرٌ لا شَيءَ يُعجِزهُ[10]، عالِمُ الغَيبِ والشَّهادَة[11]، سَميعٌ بِسَمعٍ

---

(١) البحر المُحِيط في أصول الفقه، بدر الدّين الزَّركَشِيّ، (٦/ ٣٨٤).

(٢) المِنَن الكبرى (لَطائف المِنَن والأخلاق)، عبد الوهّاب الشّعرانيّ، (ص/ ٦٥٢).

(٣) حاشية على شرح العقائد النسَفيّة، عصام الإسفراييني، (ص/ ٤٦).

(٤) الفَرق بين الفِرَق، أبو منصور البغدادي، (ص/ ٣١٥).

(٥) إتحاف السّادة المتَّقِين، محمد مرتضى الزَّبِيديّ،(٢/ ٣٥).

(٦) التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٤١).

(٧) الأنوار القُدسيّة، عبد الوهّاب الشّعرانيّ، (ص/ ١٣).

(٨) أصول الدِّين، أبو منصور البغدادي، (ص/ ٩١).

(٩) الإنصاف فيما يجب اعتِقادُه ولا يجوز الجَهلُ به، أبو بكر الباقلاّني، (ص/ ١٣).

(١٠) التعرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٣٥).

(١١) المصدر السابق، (ص/ ٣٥). الإقناع في مسائل الإجماع، أبو الحسَن القَطّان، (١/ ٣٥).

مـن غَيـر أُذُن[١]، بَصِيـرٌ بِبصَـرٍ مـن غيـرِ حَدَقَـة[٢]، مُتكلِّـمٌ بِـكلامٍ واحـدٍ ليـس بِحرفٍ ولا صَـوتٍ ولا لُغَةٍ[٣]، حَيٌّ قيُّومٌ أَحدٌ صَمدٌ، لَـمْ يَلِـدْ ولـم يُولَـدْ، لا تُدرِكُـهُ الأوهـامُ والأَفهـامُ[٤]، مَهْمـا تَصـوَّرْتَ ببالِـكَ فاللـهُ لا يُشـبِهُ ذلِـكَ، وأَنّ صفاتِـه الذّاتيّـةَ أَزليّـة أَبَديّـة وليسَـتْ عَيـن الـذّاتِ ولا غيـرَه[٥].

وأَنَّ اللـهَ تعالَـى كانَ قبـلَ كُلِّ شـىءٍ[٦]، وهـو مُسـتَغنٍ عمّـا سِـواهُ، فـلا تَحويـهِ الجِهـاتُ ولا تَكتَنفُـه الأرضُـونَ والسَّـماواتُ[٧]، وأَنَّـه اسـتَوَى كمـا أَخبَـرَ لا كمـا يَخطُـرُ للبَشَـر.

وأَنَّ اللـهَ خالِقُ الجَواهِـر والأجسامِ والأَعمـالِ والحـرَكاتِ والسَّكَناتِ والخَواطِرِ والنِّيّـاتِ والخيـرِ والشَّـرّ والقَبِيـح والحسَـن[٨].

وأنَّ للعبـدِ مَشِـيئةً هـي تابِعـةٌ لمشِـيئةِ اللـهِ، فمَـن أَنكَرَهـا أو جعلَهـا بِخَلـقِ العَبـدِ فقد كفَـرَ[٩].

والاستِطاعةُ نَوعان:

اسـتِطاعَةٌ سـابِقَةٌ علـى الفِعـل وهِـي سَـلامةُ الأسـبابِ والآلاتِ وبِهـا يكُـونُ

(١) الإقناع، أبو الحسَن القَطّان، (١/ ٣٥).

(٢)المصدر السابق.

(٣) التعرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٤٠).

(٤) المصدر السابق، (ص/ ٣٥).

(٥) المصدر السابق، (ص/ ٣٧).

(٦) الإقناع، أبو الحسَن القَطّان، (١/ ٥٦).

(٧) الفَرق بينَ الفِرَق، أبو منصور البغدادي، (ص/ ٣٢١). الإرشاد إلى قواطِع الأدِلّة، أبو المَعالي الجُوَينيّ، (ص/ ٢١). التفسير الكبير، فخر الدّين الرازيّ، (٢٩/ ٤٤٩).

(٨)إتحاف السّادة المتَّقِين، محمد مرتضى الزَّبِيديّ، (٢/ ٤٤٨).

(٩)التعرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٤٤).

صِحَّـة التَّكلِيـف.

واستِطاعةٌ تُقارِنهُ وهي حقيقةُ القُدرةِ الَّتِي يَكونُ بِها الفِعلُ.

وَأجمَعُـوا أَنَّ اللـهَ تعالى يُثِيـبُ فَضـلًا وَيُعاقِـبُ عـدلًا وَيـرزُقُ كرَمًـا[١]، ويُضِـلُّ مَـن يَشـاء وَيهـدِي مَـن يَشـاء.

وأنَّ تَعذِيبَـهُ المُطِيعَ وإيلامَـه الـدَّواب وَتَوجِيعَـهُ الأَطفـال ليسَ مِنه بِظلـمٍ[٢] بِـلِ اتِّصافُـهُ بالظُّـلم مُحـالٌ[٣].

وَأَنَّ القُـرءانَ كلامُ اللهِ عـزّ وجـلّ لا يُشـبِهُ كلامَ المَخلُوقِيـنَ، وأَنَّ اللَّفـظَ المُنـزَّل الَّـذِي نَـزَلَ بِـه جِبرِيـلُ علَى سيِّدِ الأَنبيـاءِ والمُرسَـلِين لَيـسَ عَيـنَ الكَلام الذَّاتِـيّ بـل هـو عِبـارةٌ عنـهُ[٤]، وَكُلٌّ يُسـمَّى قُرءانًـا.

وَنُؤمِـنُ بِمُحكَـمِ الكِتـابِ وَمُتَشـابِهِه وَنَقُـول كُلٌّ مِـن عِنـدِ اللـهِ - والمُحْكَمـاتُ هُـنَّ أُمُّ الكِتـابِ - وَنُنَزِّهُـهُ عـزّ وجـلّ عَمّـا تَقتَضِيـهِ ظَـواهِـر المُتشـابِهات مِـن كُلّ وَصـفٍ لا يَلِيـقُ بِجَلالِـه.

وَأَنَّ الرِّزقَ ما يَنفعُ وَلَو مُحَرَّمًا، والشَّيءُ هُو المَوجُودُ وَلَو قَدِيمًا.

وَأَنَّ الأَجلَ واحِدٌ والمقتول ميت بِأَجَلِهِ[٥].

وَأَنَّ الرُّوحَ مَخلُوقَةٌ حادِثَةٌ[٦].

---

(١) التعـرُّف، أبو بكـر الكلابـاذي، (ص/ ٦٢). أبكار الأفكار في أصول الدّين، سـيف الدّين الآمديّ، (٢/ ٢٢٤).

(٢) الإقناع، أبو الحسَن القَطّان، (١/ ٥٧).

(٣) التعرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٥١).

(٤) التعـرُّف، أبـو بكر الكلابـاذي، (ص/ ٣٩). المِلَل والنِّحَل، أبو الفتح الشّهرسـتانيّ، (١/ ٨٩). نهاية العُقول في دراية الأصول، فخر الدّين الرازيّ، (٢/ ٣١٥).

(٥) التعرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٥٧).

(٦) البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان الأندلسيّ، (٧/ ١٠٦).

وَأَنَّ اللهَ بَعَثَ الأَنبِياء مُبَشِّرِينَ وَمنُذرِينَ، فَضَّلَهم على سائِرِ العالَمِينَ، أَوَّلُهم ءادَم، وءاخِرُهم وأَفضَلُهُم مُحمَّد صلوات ربّي وسلامه عليهم أَجمَعين[1]، أَيَّدَهُم بالمُعجِزاتِ الدّالَّةِ على صِدقِهِم، وَأَنزَلَ على بَعضِهم كُتُبًا.

وَأَنَّهُ يجِبُ لِكُلٍّ مِنهُم الصِّدق والأَمانَة والفَطانَة والعِفَّة والتَّبلِيغ[2]، وَيستَحِيلُ عليهم كُلُّ ما يُنَفِّرُ عن قَبولِ دَعوَتِهم، وَيَجُوزُ فِي حَقِّهم الأَعراض الَّتي لا تَقدَحُ في مَراتِبِهم[3].

وَأَنَّ عذابَ القَبرِ ونعيمَه وسُؤالَ المَلَكَينِ والقِيامةَ والبَعثَ والحَشرَ والحِسابَ والمِيزانَ والصِّراطَ والحَوضَ والشَّفاعَة حَقٌّ[4].

وَأَنَّ الجَنَّةَ والنّارَ مَخلُوقتانِ لا تَفنَيانِ ولا تَبِيدانِ، وَأَنَّ العَذابَ والنَّعِيمَ في القَبرِ وَيوم القِيامَة وفِي الجَنَّة والنّارِ بالرُّوحِ والجَسَدِ[5].

وَأَنَّ المُؤمِنِينَ يَرَونَ اللهَ يَومَ القِيامَةِ بلا كَيفٍ ولا مَكانٍ ولا جِهةٍ لا كَما يُرَى المَخلُوق[6].

وأَنَّ المَلائِكَةَ عبادٌ للهِ مُكرَمُونَ، ليسُوا ذُكُورًا ولا إِناثًا[7]، لا يأكُلون ولا

---

(١) أصول الدِّين، أبو منصور البغدادي، (ص/ ١٧٧).

(٢) المُحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عَطِيّة الأندلسيّ، (١/ ٢١١).

(٣) التعرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٦٩-٧٠).

(٤) الإقناع، أبو الحسَن القَطّان، (١/ ٥٠-٥٣).

(٥) المصدر السابق، (١/ ٥٢). أصول الدِّين، أبو منصور البغدادي، (ص/ ٢٦٣).

(٦) المنهاج في شرح صحيح مُسلِم بن الحَجّاج، محيي الدّين النوويّ، (٣/ ١٥). التعرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٤٢).

(٧) قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِینَ هُمۡ عِبَـٰدُ ٱلرَّحۡمَـٰنِ إِنَـٰثًاۚ أَشَهِدُوا۟ خَلۡقَهُمۡۚ﴾ [سُورة الزُّخرُف: ١٩].

يَشـرَبونَ ولا يَنامُـونَ ولا يَتناكحُـونَ ولا يَتعبُـونَ[1]، لا يَعصُـون اللـهَ مـا أمَرَهُـم ويَفعلونَ مـا يُؤمَـرُون[2].

وأنّ الجِـنَّ موجُـودُونَ[3]، أَبُوهُـم الأوّل إبلِيـس، وهـم مُكلّفُـونَ مُتَعَبَّـدُونَ فمِنهُـم الصّالِحُ ومِنهُـم الطّالِحُ.

وأنَّ شَريعَة سَيّدنا محمّدٍ ﷺ قد نَسَخَتْ ما خالَفها مِن الشَّرائعِ أَجمَعِين[4].

وأنَّ كَراماتِ الأولياءِ حَقٌّ[5].

وأنَّ التَّوسُّـلَ إلـى اللـهِ بالـذَّواتِ الفاضِلَـةِ والأعمـالِ الصّالِحَـةِ والتَّبَـرُّكَ بآثـارِ الأنبيـاءِ والصّالحِيـنَ حَسَـنٌ[6].

وأنَّ شَـدَّ الرِّحـالِ بِقصـدِ زيـارةِ قَبـرِ النَّبِـيّ ﷺ وغيـرِه مِـن الأوليـاءِ والصّالحِيـنَ قُربَـةٌ إلـى اللـهِ[7].

وأنَّ الأمـواتَ يَنتَفِعُـونَ بِدُعـاءِ الأحيـاءِ لهُـم وتَصدُّقِهـم عنهـم وقراءتِهـم القُـرءان عندَهـم[8].

---

(١) قال تعالى: ﴿ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ ﴾ [سُورة الأنبياء: ٢٠].

(٢) قـال تعالـى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ﴾ [سُـورة التَّحرِيـم: ٦].

(٣) أبكار الأفكار، سيف الدّين الآمديّ، (٤/ ٣١).

(٤) رَوضة النّاظِر، ابن قُدامة المقدِسيّ، (١/ ٢٢٩).

(٥) التعـرُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/ ٧١). الفَرق بيـنَ الفِرَق، أبو منصور البغدادي، (ص/ ٣١٠).

(٦) شِفاء السَّقام في زيارة خير الأنام ﷺ، تقيّ الدّين السُّبكيّ، (ص/ ١٢١).

(٧) المصدر السّابِق.

(٨) الإمتاع بالأربعين المُتبايِنة السَّماع، ابن حجَر العسقلانيّ، (ص/ ٧٩).

وأنَّ التَّحذِيرَ مِن أهلِ البِدَعِ واجِب[1].

وَأنّا لا نُكَفِّرُ أَحدًا مِن أَهلِ القِبلَةِ بِذَنبٍ ما لَم يَستَحِلَّه.

وأنَّ المَعصِيَةَ وَلَو كَبِيرةً لا تُخرِج مُرتَكِبَها مِن الإِيمان[2].

وَأَنَّ اللهَ لا يَغفِرُ الكُفرَ لِمَن ماتَ عَلَيهِ وَيغفِرُ ما دُونَ ذَلكَ لِمَن يَشاء[3].

وَأَنّـه قَـد أُسـرِي بِالنَّبِي ﷺ وعُـرِجَ بِشَـخصِهِ فِي اليَقَظَـةِ إِلَى حيـثُ شـاءَ اللـهُ مِـن العُلَـى[4].

وأَنَّ المِيثاقَ الّذِي أَخذه اللهُ تعالى مِن ءادَم وَذُرِّيَّته حَقٌّ[5].

وأَنَّ ظُهُـورَ المَهـدِيّ وَخُـرُوجَ المَسِـيحِ الدجـال وَيأجُـوجَ وَمَأجُـوجَ وَنُـزُولَ عِيسَـى ابـن مَريـمَ عليـه السـلام وطلـوعَ الشَّـمسِ مِـن مغربِهـا وسـائرَ مـا أخبَـر بِـه النَّبِـيّ عليـه الصـلاة والسـلام مِـن الغَيبِيّـات كُلّ ذلـك حـقٌّ.

وأَنّ خَيـرَ القُـرُونِ قَـرْن رَسـولِ اللـه ﷺ وأصحابِـه ثـمّ الّذيـن يلُونـهم ثـمّ الّذيـن يلُونَهـم[6]، وأَنَّ أَفضـلَ الصَّحابَـةِ الخُلَفـاء الرّاشِـدُونَ المَهدِيُّـونَ[7]، وأَنّـا نَعتَـرِفُ بِفضلِ أَهـلِ بَيـتِ رَسـولِ اللـهِ وأَزواجِـه أُمَّهـات المؤمِنِيـنَ.

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [سُورة ءال عِمران: ١٠٤].

(٢) شرح رسالة القَيرَوانيّ، ابن ناجِي التَّنُوخيّ، (ص/ ٥٦).

(٣) قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [سُورة النِّساء: ٤٨].

(٤) التبصير في الدّين، أبو المظفَّر الإسفراييني، (ص/ ١٧٧).

(٥) قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ﴾ [سُورة الأعراف: ١٧٢].

(٦) الإقناع، أبو الحسَن القطّان، (١/ ٥٨).

(٧) المصدر السابق، (١/ ٥٩).

وأَنَّـه يَجـبُ علَـى النّـاسِ نَصـبُ إِمـامٍ[1] وَلَـو مَفضُـولًا، وأنّ طاعَـةَ الإِمـامِ العـادِلِ واجِبـةٌ[2].

وأَنَّ إِمامَـةَ أَبِي بَكـرٍ وَعُمَـرَ وَعُثمـانَ وَعَلِيٍّ كانَـت حَقَّـة[3] وأنّ عليًّـا أَصـابَ فـي قِتـالِ أَصحـابِ الجَمَـلِ وأَهـل صفِّيـن وأَهـل النَّهـرَوان[4]، وأَنَّ عائِشَـةَ مُبَـرَّأَةٌ مِـنَ الزِّنـا.

وأَنَّ أَبـا الحَسَـنِ الأَشـعَرِيَّ وأَبـا مَنصُـورٍ الماتُرِيـدِيَّ كُلًّا مِنهُمـا إِمـام لأَهـلِ السّـنّةِ مُقـدَّم.

وأَنَّ طَريـقَ الإِمـامِ الجُنَيـدِ البَغـدادِيِّ طَريـق قَويـمٌ، وَأَنَّ الشّـافِعِيَّ وَأَبـا حَنِيفَـةَ وَصاحِبَيـهِ وَمالِـكًا وأَحمـدَ وَسُـفيانَ وَسـائِرَ أَئِمَّـةِ الإِسـلامِ أَئِمَّـة هُـدَى واختِلافهـم رَحمَـة بالأَنـامِ.

وأَنَّ الصَّلاةَ تَجُوزُ على كلِّ بَرٍّ وفاجِرٍ مِن المُسلِمِينَ.

وَأَنَّ المَسحَ عَلَى الخُفَّينِ جائِزٌ فِي الحَضَرِ والسَّفَرِ.

وأَنَّ الحَـجَّ والجِهـادَ فَرْضـانِ ماضِيـانِ مَـع أُولِـي الأَمـرِ مِـن أَئِمَّـةِ المُسـلِمِينَ إِلى قِيـامِ السّـاعَةِ.

والحمدُ للهِ رَبِّ العالَمِين، وصلَّى اللهُ علَى سيِّدِنا محمّدٍ وعلَى ءالِه الطّاهِرِين وصَحابَتِه الطَّيّبِين، وسَلامُ اللهِ علَيهِم أجمَعِين.

---

(١) المنهاج في شرح صحيح مُسلِم بن الحَجّاج، محيي الدّين النوويّ، (١٢/ ٢٠٥).

(٢) الإقناع، أبو الحسَن القَطّان، (١/ ٦٠).

(٣) التبصير في الدّين، أبو المظفَّر الإسفراييني، (ص/ ١٧٨).

(٤) نقلَـه عبـد القاهِر الجُرجانيّ فـي كتابِه «الإمامة» وعنه القُرطبي فـي «التّذكِرة بأحوال الموتَى وأمور الآخرة (ص/ ١٠٨٩).

الفهرس